



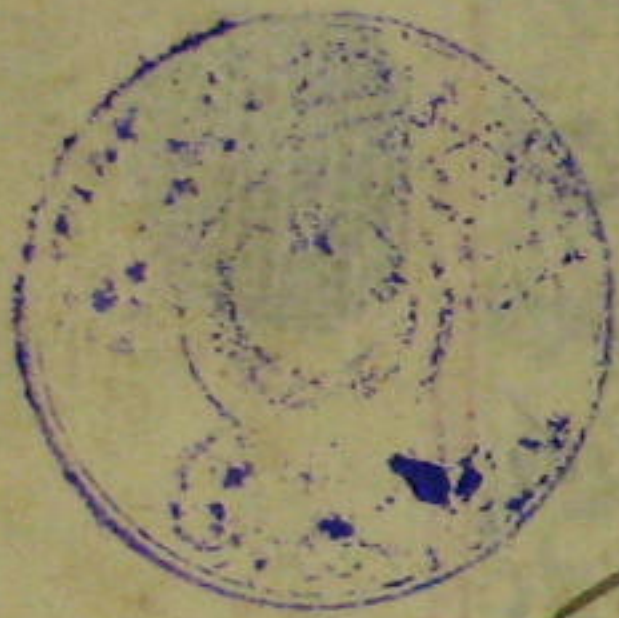
کتاب البیرونی
کتب البیرونی علی ابن اللطیف
عبد المنار



غزنی زاده علی المنار فی علم
الاصول



عرفى زاده على المنار



107

سنة
١٢٥٥

AMCA ZADE
HÜSEYİN PASA
Yeni Kayıt No.
Eski Kayıt No. 156



٩-٢

A 289

A. MA

الحمد لجعل حكمه المشروع كشجج اصلها ثابت وفرعها مرفوع
 الذي خفي لطفه وظهر احسانه ولا يقاس بسلطان احد سلطان
 والصلوة على من انزل عليه الكتاب فبينه بقوله الصدق فاعلموا
 وعلى آل الذين هم اصحاب الهدى السداد والباذلون جهدهم في
 الوصول الى مسلك الرشاد **وبعد** فمن تعلقات جمعها من
 شرح المنار لابن فرشته سقى الله برحمته قبرا حواء وجعل الجنة
 منطبه ومثواه وقد كتبها في ثناء المذاكرة وتضا عيف الدرر
 وكان ذلك بالحاج جمع ممن وفقه الله لكسده عاجز شرح الله
 بالهم وكثر في الحافقين امثالهم **قول** اي دلنا موصلة كانت ولا
 فبوفيق ما يبيح من تفسير الرازي كما ان التفسير الثاني يوافق في الكشف
قول وقيل معناه خلق الهداية فينا اي لا تهديا كما سيجي من
 تعريف المتقدمين من شايخ اهل السنة وبدل عليه قوله فينا وال
 لم يبق الفرق بينه وبين التفسير الاول فان دلالة الله لا يكون
 الا باخلق **قول** وهي دلالة الموصلة ابتداء كلام لا تعلق بالانفس
 والتفسير للهداية مطلقا لا المذكورة في قوله خلق الهداية على ما تبادر
 الى الوهم فانها لازمة على ما بينهما عليه والمفسر بالدلالة الموصلة



هو المتعدي ولان هذا التعريف قد ذكر في الكشف مثاقفا **قول** كما
 في قوله ثم انك لا تهدي من اجبت مثال الاستعمال في الدلالة
قول وقوله ثم واما ثمود فهم دنيا هم اي نصبا لهم الدلائل الفارقة بين
 الحق والباطل فاستجوبوا العمى على الهدى فهو مثال استعمالها في
 الدلالة على ما يوصل **قول** ولما عرفها المتقدمون لانها لا تسعمل في غير
 الدلالة الموصلة اصلا وبه تبين انهم لم يتوافقوا بالمعقولة في تفسير ولا يلزم
 مثل قوله ثم فهم دنيا هم فاستجوبوا العمى على الهدى كما يلزم اهل الاعتزال
 لكن يرد عليه قوله ثم وانك لا تهدي الى صراط مستقيم مسندا الى النبي
 عليه السلام وقوله يهدي الى الرشاد مسندا الى القرآن ولا معنى
 لاسناد الخلق الى غيره ثم الا ان يحل ذلك على المجاز او يقال مرادهم
 تعريف ما هو كثر استعماله بحسب المحل والمسند اليه لا بالاول فقط
 ولا يخفى ان اكثر اسناد الهداية اليه سبحانه كما ان اكثر استعمالها
 في الدلالة الموصلة **قول** بوجود ثلثة الاول ان الضلالة تقع في
 مقابلة استعمالها وعدم الوصول الى المطمئنة في الضلالة فحجب
 ان يعتبر الوصول في مفهوم الهدى ليصح التعادل الثاني ان الانسان
 يمدح بكونه مهتديا كما يمدح بكونه مهتديا ومعلوم ان من دل على الخطا
 لم يستحق المدح ما لم يصل بل لو لم يصل لربما استحق الذم الثالث
 ان الهدى طواعي وهدى المطاوعة حصول لاثار عن تعلق الفعل
 بمفعوله فالطواعي لا يخالف لال في انه تاتر واثار تاتر والاول
 معتبر في لا تهديا فكذا في الهدى **قول** لان الشريعة تستفاد من
 الكتاب والسنة اقصر على كرها مع ان الشريعة تستفاد من الاجماع

والقياس أيضا نظرا الى ان الجاع لا يكون الا بسند من الكتاب والسنة
والقياس مظهر للحكم لا مثبت ولثبت هو النص الوارد في اصل
فاستغنى بذكر الكتاب والسنة عن ذكرهما **قوله** من غير سبق قربة
اي تفكر وتأمل **قوله** واشتاق الى ان المختص بما كانت الامة المذكورة
في حق عليه السلام ثم ان الاولى ترك قوله به اذا ضمير اما الى مجرد
الخلق فبما لا يختص به عليه السلام بل قد يوجد في افراد الناس واما
المختص به هو خلق العظيم والوصف المذكور لا يجدي في ذلك
نفعاً واما الى خلق الموصوف بالعظم فصادت ثم انه يمكن ان يعلل
وصف الخلق بالعظم بوجه آخر غير ما ذكره الشارح وهو ان اختصاص
عليه السلام انما هو بخلق الموصوف به لا مجرد الخلق فانه قد يوجد
في افراد الناس وعلله اقرب **قوله** وكلف لا ذى اى احتماله اى محله
ووجه هذا التفسير غير ظاهر والظاهر انه سهو من سلك الشرف والصفوة
واحتماله بالواو وقد وجدت في بعض الكتب نقلاً عن بعض المشايخ
ان حسن الخلق هو كلف لا ذى عن الناس واحتماله عنهم بلا حجة ولا
مكافاة **قوله** واما امر عليه السلام غيره بها اى بهذه الخصال **قوله**
لان بعض الاذيان اشدهم بعض كيفية وكيفية التشكيك قد يكون
بالتقدم والتأخر كالوجود فان حصوله في الواجب قبل حصوله
في الممكن وقد يكون بالاولوية وعدما كالوجود ايضا فانه في
الواجب اتم واثبت واوى منه في الممكنات وقد يكون
بالشدة والضعف كالبياض النسبة الى الشح والعلاج ولا يذنب
عليك ان التشكيك ان ثبت بين لادبان الحق فالظاهر

انه من القسم الثاني لانا لث **قوله** الدين وضع اى الدين الحق **قوله**
المختصة بالانسان كالدنيا بالمرعى عند الصباح والرجوع عنه
عند العشاء **قوله** كما لو جدنايات من اجموع والعطش والخوف
والغضب **قوله** وبقوله المحمود عن الكفر ولم يخرج بالوضع لانه فانه
محمود لا محالة ثم الظاهر ان سندا الاحتراز عن الكفر الى قوله الى الخبر
فانه مسوق للاحتراز عن لادبان الباطلة **قوله** ومن حيث انه مؤثر
اى مختار من اثر كذا على كذا **قوله** اهل ما يتنى عليه غيره والمراد به
ههنا الدليل فان الحكم يتنى عليه ولا حاجة الى دعوى النقل كما
اختاره البعض لان لا يتناء بمعناه اللغوي يشمل الابناء الجفلة
كما يشمل احمسى **قوله** وهذا القيد لابد منه ذكره او محذوفاً
معتبراً فلا يرد عليه ما قيل ظاهر كلامه يدل على وجوب ذكره وان عدم
ذكره محمل وهو ممنوع لان قيد احمسية مراعى في الامور التي تختلف
باختلاف الاضافات وان لم يصح به انتهى قال العلامة الفاضل
في النجاشي وقيد احمسية لانه منه في تعريف الاضافات لانه
كثيرا ما يحدف لشبهة اخرى **قوله** وهذه الاصول مبنية على علم التوبة
ولا ينافيه ما سيجي من ان الاصول اصول العلم الكلام ايضا لا اختلاف
ايجتهين الاول من حيث حجية الاصول فانها متوقفة على معرفة الله
وصدق المبلغ وغير ذلك والثاني من حيث ان غاية العقائد الدينية
تؤخذ من هذه الاصول **قوله** والفرع ما يتنى عليه غيره لابد فيه ايضا
من اعتبار قيد احمسية كما في تعريف اهل لكن الشارح يترك النسبة
عليه ههنا الكفا بما ذكره في تعريف اهل **قوله** والمفعول ان رجعة

السراج الهندى فى شرح المعنى بان المبدأ من اضافة الأصول
 الى شئ ان يكون ذلك الشئ فرعاً وقد جزم به المصنف الشرح
قوله واصله اي اضافة لفظ الاصول ثم ان المناسب للمقام
 هو ان يجعل الاضافة على هذا الاحتمال ايضا لتعظيم المضاف فانها
 مشعرة بكون هذه الأصول مبنى الشرع الذى به نظام المعاش ونجاة
 المعاد **قوله** اذا لم يكن حمل المصدر آه يريد به المكان يحمل على معناه
 بلا اعتبار امر آخر فلا يرد عليه ان المثال المذكور مما يمكن فيه حمل
 على معناه بطريق السناد المجازى قصد الى المبالغة والاهمية
 ح الى جعله مثالا للمنفى كما قيل **قوله** وفي صحيح الجوهري للفرقة
 ما شرع الله لعباده من الدين بعد انبه على ترادف الشرع
 والشرعة استدلال بذلك على كون الشرع ايضا اسما للدين بقى
 ان الشارح جعل اسما لهذا الدين والمفهوم من كلام الجوهري
 ذلك بل لا إطلاق كما يشهد له الاستعمال ايضا بقولون شرايع
 قبلنا وكان فى شرع موسى عليه كذا **قوله** ولو قيل اصول اللفظ
 لا فائدة الاضافة الاختصاص فيه تسامح اذا اضافة فان
 الاختصاص تفهيد على جميع التعادير ولا وضح ان يقال لتوهم
 اختصاص الاصول باللفظ لما كانت الاضافة تفهيد الاختصاص **قوله**
 فتوهم اختصاص الاصول باللفظ فيه ايضا تسامح لان الاضافة
 اذا افادت اختصاصا تفهيد اختصاص الاصول باللفظ ولم تكن تلك
 الاضافة موهمة **قوله** ولقابل ان يمنع الاضافة ان قال فى المرأة
 المراد بالاصول اللفظ ادلة تخص لالتها باللفظ اختصاصا ثابتا

لا ثبوت حتى يرد ان لا اعتقاديات الوجوديات تثبت بالكتاب
 والسنة ايضا فان الاضافة لا تزيد على صريح الكلام وهى لا تدل الا
 على الاول كما حقق فى موضعه انتهى ثم ان ذكره من معين غير فادح
 فى اصل المدعى ان كون اصول الشرع اعم فائدة فان غاية الامر فما ذكره
 هو انه لو قيل اصول اللفظ لا يلزم منه فساد وانما يقدر فى قول
 ولو قيل اصول اللفظ لا فائدة الاضافة الاختصاص **قوله** بل من جهة
 استنباط المعاني الفقهية لو سلم صحة ذلك لكن المحذور المدعى فيها
 سبق بولاهاهم وان دافع بكون المعنى على لك غير مسلم **قوله**
 والاولى ان يقال الشرع بمعنى المشروع اى بين واظهر كما سبق
 ثم انه لا يلزم قوله سابقا ولا ظاهرا ان الشرع ههنا ليس بمصدر على ان
 الشرع بمعنى المشروع ايضا يستعمل الاحكام الفرعية وغيره باللفظ
 وتخصيصه فى الاستعمال بالاحكام الفرعية لا يحصل الترادف كما لا
 فانه عبارة عن التحد فى المفهوم الا ان يحمل على التحمل **قوله**
 لتلازم الزيادة على الحاجة وهو فائدة كونها ادلة اللفظ **قوله**
 لان قوله والاصل الرابع لا يصلح ان يكون اصلا باعتبار المذكور
 بعنى ان القياس لا يكون حجة فى غير الاحكام الفرعية وفيه بحث
 فان مؤدى هذه العبارة هو كون مجموع ادلة الفروع والاصول
 هى هذه الاربعة ولا يلزم من صلاحية كل من الاربعة لان يكون
 دليلا فى كل منها وهذا **قوله** فلا بد من تنبيه عليه قال الشارح
 فيما سيجئ افرد القياس بالذكر لان الثلاثة كانت اصولا لعلم
 الكلام واللفظ والقياس اصل للفظ فقط انتهى لا يذم عليك

ان لا فرد المذكور تنبيه على عيبه ومن لا يغنيه المصباح لا يغنيه
 ثم انظر ان تعيد افراد القياس بك في ما سيجي مناه على
 لفظ الشرع فلا يخفى كلامه لا يلزم سابقه **قوله** وانما قال اصول
 الشرع ان جواب عن سوال مقدر هو انه اذا تقرر ترادف الشرع
 والفقهاء فلم يترد ذكر لفظ الشرع على الفقه ثم انما اذا عاين من وقوع
 الاصطلاح عليه دون لفظ الفقه ممنوع كيف قد قال صاحب التحقيق
 وانما عدل عن لفظ الفقه الى لفظ الشرع مخالفا لعامة الاصوليين
 انهم والاقرب ان يقال ان اصول الفقه له معنى لفظي ومعنى اضافي
 وهو في اللفظي اشهر ومتى ذكر ذهاب نفس استماع اليه من قول الامة
 ولما لم يكن في اصول الشرع ذلك او اثر في التذكر عليه **قوله** عقب
 بالنسبة لان حجة ثابته بالكتاب لا عقاب يدل على امرين احدهما
 التأخير والاخر التذكر عقبه والتعليل المذكور انما يدل على الاول
 دون الثاني فان لاجماع والقياس ايضا حجة ثابته بالكتاب لا
 ان يقال لم يتعرض لبيان الاحتراس في ههنا لانها من قول
 واخر لاجماع لتوقف حجة عليها فانه اذا تقرر تاخير لاجماع عنها
 تعين ذكر النسبة عقب الكتاب ثم ان شارح يوم تبصر ههنا
 لوجه تاخير القياس عن الثلاثة او عن لاجماع فقط لما لم يسبق له ذكر
 قبل خلاف الثلاثة قال في التحقيق ولما كانت الثلاثة مع تفاوت
 درجاتها حججا موجبة للحكام قطعاً ولا يتوقف في ثبات الحكم
 على شيء قدمت على القياس الذي يتوقف في ثبات الحكم على
 عليه وهذا فرد به بالذكر **قوله** اي لاستخراج من النص لظاهر

من الكتاب ليظهر التعادل بالنسبة **قوله** بعبارة الاذني قال الله تعالى
 اذني فاعزوا النساء والاولاد في النجاسة كذا في التبيين بقا
قوله قسنا عليها اي على الحق في عدم نجاسة السور **قوله** قسنا
 على الوطى احوال فانه يوجب حرمة المصاهرة بالاجماع وحرمة
 المصاهرة عبارة عن ثبوت حرمة اربع حرمة الموطوءة على اصول
 الكواطي وان علوا وحرمتها على اولاده وان سفلوا وحرمتها
 على الواطي وان علون وحرمة بناتها عليه وان سفلن كذا في غايه
 البيان **قوله** اول لشارة الى الخطا ط رتبة الظاهر ان
 الخطا ط للترتبة متحقق في جميع الوجوه المذكورة فخصيصه
 بذلك ليس كل ينبغي ثم ان الاول في ذكر هذه الوجوه هو تبديل
 او بالاولاد لا ضمير في ان يجعل الداعي الى افراد القياس بالذكر
 هو مجموع هذه الامور على ما يفهم من كلام المصنف في الشرح **قوله**
 فرع بالنسبة الى الثلاثة لانه يستنبط منها **قوله** اول لانه ليس بقطعي
 يجوز ان يكون معطوفا على قوله اول لشارة الى الخطا ط رتبة
 وعلى قوله لان القياس اصل بالنسبة الى حكم فيكون على الاول وجهان
 مستقلا لافراد بالذكر وعلى الثاني وجه آخر لاخطا ط رتبة وكلام
 المصنف في الشرح صريح في الاول **قوله** فان قلت الانية لما ولله كما
 الاول ذكر خبر الواحد ايضا ههنا يكون في الكلام لشارة الى طئي كل
 واحد من الثلاثة كما فعله المصنف في الشرح وكذا انه اكتفى بعموم العام
 المخصوص بالنسبة ايضا **قوله** فان قلت السنة لا يعمل بها الا عند الضرر
 انه الظاهر ان منشاء السؤل هو قوله ولما لا يصار اليه لا عند الضرر

عنها نقوله فينبغي ان يفرد ذكرها ليس كما ينبغي لان القول المذكور
 بمسبوق وجهها للأفراد بالذكر كما لا يخفى **قوله** وبالقسامين الأولين
 يجوز نسخ الكتاب للكلام فيه عند تحقق التعارض ولعلم بالتاريخ
 وانما الكلام في المصير إلى النسبة عند إمكان العمل بالكتاب فيها
 فوله وبالقسامين الأولين يجوز نسخ الكتاب بربط بالنسخ اعم مما هو
 المشهور ومن الزيادة على الكتاب فانها نسخ ايضا عندنا
 وقد جوزنا امتنا الزيادة على الكتاب بالمشهور فلا يرد عليه ان المشهور
 لا يجوز به النسخ ثم ان تقديم خبر الواحد على ذكره الشارح به يكون
 استطرادا **قوله** والقياس مغير وصفه من الخصوص إلى العموم بل
 فيه تسامح اذا القياس لا يغير الحكم ولكن يظهر انه عام كذا في
 بعض حاشي التلويح **قوله** كما في الاشياء الستة المذكورة
 في حديث الربوا وهي الذبب والفضة والخمصة والشعير والتمر والخبز
 فان الربوا كان خاصا بما تفسره ثم عم في كل كيل وموزون
 قياسا عليها بعلة القدر والجنس كما يجي في محله **قوله** فقلت
 على هذا اي على فهم من سبق من كون مقتضى النضمام اثبات
 الاصل والوصف في الأفراد هو عدم اثبات الكل ما قبل منشاء
 السؤال فوله والقياس مغير وصفه من الخصوص إلى العموم ليس بوجه
 كما لا يخفى وجهه **قوله** وفيه نظر وجه النظر ما سيذكره في بحث
 الاجماع حيث قال بعد ما نقل القول المذكور وكما نقول ذلك فاسد
 لان العدول لا يتصور منهم لاجماع على حكم من حكم الله ثم جازا
 بل بناء على حديثا ومعنى من النصوص اراوه مؤثرا وما ذكروا

من بيع المتعاطي اجرة كحما فاجماع فيها واقع عن ليل الا انه لم يقل
 اليه استغناء بالاجماع عنه كذا في جامع الاسرار انتهى كلام
 الشارح به هناك والجواب الحق عن اصل السؤال على ما في بعض
 الشروح هو ان الاجماع وان احتج في تحققة إلى سند آتية
 لا يحتاج في الاستدلال به إلى ذلك السند بل ثبت به الحكم من غير
 نظر إليه وتفتيش عنه بخلاف القياس فإنه يمكن الاستدلال به الا بطلان
 احد هذه الاصول اجاب بن الهمام عنه بان المحتج إلى السند
 قول كل واحد وليس قول كل واحد اجماعا على الاجماع هو مجموع
 الاقوال المتوقف على كل واحد ولا يحتاج المجموع إلى سند **قوله**
 فقد صارت شريعة لنا في شرح المصنف شرابع من قبلنا انما ذكرنا
 اذا قصص الله او رسوله بل انكار فكانت ملحقه بالكتاب
 والسنن والاقتضار على الثاني كما فعله الشارح فتصوب **قوله**
 عملنا قوى لا يدل على في الاصول الثلاثة كتقديم القطعي منها
 على الظني وفي جامع الاسرار للملكي عملنا لا قوى من الدليل
 الاربعة **قوله** لانها وردت في جوازه عند الحاجة كان الأولى
 طرح لفظ اجواز من البين او الكلام ليس به ثم ان الامة جمعت
 على شرعية العمل بالخبر عند الحاجة فالتعل به عمل بالاجماع ايضا
 كذا في بعض الشروح **قوله** والعمل بالاثار عمل بالنسبة لقوله عم
 وفي شرح المصنف وقول الصحابي يلحق بالنسبة لاهتمام السماع
مباحث الكتاب **قوله** وهذا جعله تفسيرا له قال فما يجي فلنا
 هذا تعريف له من جهة مفهوم الكل فيبين كلامه تدافع ظاهر

قوله لا ان المجموع تعريف للكتاب اي مع كون القرآن محيى كتابا
 اقدم ليظهر التزوم المذكور **قوله** على ما توهم البعض يريد به صاحب
 الكشف ومن تبعه **قوله** وان لم يكن معهودا في الخارج اظهر ان
 يتقدم له ذكر كما لا يخفى **قوله** وبه خرج اي مجموع قوله المنزل على الرسول
 بعضه بقوله المنزل وبعضه بقوله على الرسول **قوله** لان الفاظها غير منزلة
 بخلاف الفاظ القرآن وهذا مبني على ان يراد من المنزل انزل
 لفظه ومعناه صرفا للطلق الى الكمال كلف تفسير لكل ما بالابضية
 صاحبه فان لم يفسر في الشرح اخرج المكتوب في المصاحف وجبا
 غير مستلوه تحت المنزل فانه صريح في خلاف ذلك **قوله**
 وهو الضمير للمصحف المدلول عليه بالمصاحف كما في قول ابن ابي حاتم
 المرفوعات هو اشتمل **قوله** وبقيت احكام هذا التفسير
 من صاحب الكشف فقلده اشرح له ولا يرسل وجه ظاهر الحق
 تعميم اخرج لما نسخ تلاوته واحكامه بضابل هو اولى بالخارج **قوله**
 والا اي ان لم يرد بالمصحف ما ذكر بل ما جمع فيه الصحائف مطلقا
 على هو موضوع اللفظ وفي كلامه بحث لانه ان اراد به عدم خروج
 ما نسخ تلاوته بهذا القيد فسلم ولا محذور وان اراد عدم خروجه
 عن التعريف مطلقا فمنع من خروجه بقيد التواتر اشترطه في التلويح
 لا يقال بلزم ان لا يكون لقوله المكتوب في المصاحف فائدة ج
 لانا نقول غير مستم فانه يجوز ان يجعل احراز عالم يكتب من
 القرآن اصلا مثل ما ارفع بالنسبة قبل الكتابة روى ان سون
 الاخراب كانت تعدل سورة البقرة والى هذا يشير في الكشف

قوله والتعريف انما يكون للمماهية الكلية بخلاف الشخصية فانه جري على
 معرفة لا بتعيين شخصاته بالاشارة او نحوها كما تبين من سبله العلم
 فهو شارة الى اشكال في تعريف القرآن من وجه آخر وليس من نمته
 الاول **قوله** وبعضها لحد اصاب الشارح في زيادة ذلك فان
 بعض الامة قد يكون دليلا كما في قوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا فان
 كل كلمة منه دليل مستقل بحكم مستقل وليست بآية وقد استدرج ذلك
 على صاحب التلويح حيث قال لانهم انما يحثون عن من حيث انه دليل
 على الحكم وذلك آية حتى اخرج في توجيهه الى ان يقال ان الغرض
 من تعيين آية تخرج جانب الكثرة لا تخرج جانب القلة **قوله** وهي
 كونه منزلا على الرسول صلى الله عليه وسلم وبنايه ان المراد بالمنزل على الرسول
 المنزل لفظه ومعناه فلا يصدق على الاحاديث الالهية والكتب
 السماوية وبالمكتوب في المصاحف المكتوب بخط القرآن والمنقول
 بالتواتر النقل بين دفتي المصاحف فيكون جميع الصفات المذكورة
 مختصة ولا حاجة الى ما قيل ان المراد اختصاص مجموع الصفات لا اختصاص
 كل منها **قوله** لانه ليس مشترك بين الاجزاء وفيه بحث فان وجوده
 في الكل واخره في الجملة كاف في تحقق الاشتراك لاحالة ولا حاجة
 الى اعتبار شموله لجميع الافراد الا ان يقال المراد بانه سقوط وصف
 الاعجاز عن غير الاعتبار في التعريف بعدم شموله لكل جزء اذ لو
 اعتبر في التعريف لا يكون التعريف جامعا لافراد المعرف وان كان
 من الصفات المشتركة بين الكل والجزء **قوله** اذ الاعجاز انما هو سورة
 المذكورة في جميع كتب سورة او مقدارا بالقصر على الاول

كما فعله الشارح وهو **قول** قلنا الالف واللام في الجمع ويمكن ان
 بجواب الجوابين قول السائل لان قرأته مكتوبة في مصحفه لا في المصحف
 بالان قال لا في ذلك بل كل من كتب من مصحفه كتب كذلك في النسخ
 الاكمل **قول** ولئن سلم انها خرجت بقوله في المصحف فانظر الى
 الى قول السائل فيكون هذا المصحف زائدا لا حاجة اليه ولا تعلق به
 اصل السؤال فان منشأه هو قوله قبيله وبه نخرج قراءة ابي التتلم
 المذكور بوجه كما لا يخفى **قول** ولكن فيه شبهة ليس من تنبيه قول
 الجصاص فان المشهور لا شبهة فيه عنده بل يفيد علم اليقين حتى كفى
 جاحده كما سيجي في مباحث الشبهة وبه تبين ان الاعتبار بقول
 الجصاص انما هو في تعميم المتواتر لا في اخراج المشهور بقولهم لا شبهة
 فيه حتى يلزم ان يكون التعريف على رايه دون راي الجمهور **قول**
 يكون تأكيداً وهذا الموضع صالح للتأكيد لقوة شبه المشهور
 بالمتواتر **قول** في اوائل السور احتراز عن التي في سورة النمل **قول**
 على هو المشهور من مذهب ابي حنيفة هو هو قول المتقدمين وسجي
 من الصحيح هو قول المتأخرين **قول** لانه لم يكفر منكراً وانتفاء
 التوازم يدل على انتفاء الملزوم **قول** والجواب انها من القرآن
 واجاب عنه القائل بان قد اجبت معبر في الحدود وانما لا يطرأ
 الحد لو لم يكن المراد من الكتابة الكتابة على انة قرآن وليست التسمية
 كذلك بل كانت لفصل والترك بها ورد بان معنى اعتبار قيد
 اجبتية في التعريف هو ان يحصل اطلاق اسم الحدود على صدق
 عليه الحد من حيث تحقق هذا التعريف فيه وصدقه عليه فانما يكون

قوله احمد بن محمد بن الحسين قرأنا لو اعتبر فيه القيد الثلاثة المنزلة
 والمكتوبة والمنقولة بالتواتر فاذا قيل ذلك شكر لم تكن القيد
 الثلاثة معبرة فيه وليس معنى اعتبار قيد اجبتية ان تكون مكتوبة مثلاً
 من حيث انه قرآن كما زعم فانه عكس المقصود على ان لفصل والترك بها
 لا يمنع قرأنته لان النزول لذلك **قول** لمكان الشبهة في كونها قرأنا
 المراد بالشبهة ههنا هو شبهة الدليل وليس به في نفس الامر ولو في
 اعتقاد الخصم وازالة تلك الشبهة لما كانت محتاجة الى الامعان
 لحفاء فسادها بعد المتسك بها معذوراً حتى لا يكفر كما لا يكفر المأول
 وهي ههنا ما يزعم المنكر من انها انزلت وكنت للثنتين بها كما يكتب
 على صدور الكتب ويذكر عند كل امر ذي خطر لا يقال اذا كانت في
 التسمية شبهة يلزم خروجها عند تعريف القرآن بقولهم لا شبهة
 مع انها من القرآن على ما هو الصحيح من مذهب الامام لاننا نقول شبهة
 المنفية في التعريف ما هو من جهة النقل ولذا جعلوا قولهم لا شبهة
 احترازاً عن المشهور وتأكيداً لقوله متواتراً ولا شبهة في انعدام
 تلك الشبهة في التسمية عند الامام واللام يقل كونها قرأنا واما
 المذكور ههنا فليس المراد بها الا ما ذكرناه **قول** ولم تجزها الصلوة
 على ان الامام التمر تاشي ذكر في شرح اجماع الصغير انه لو اكتفى
 بها تجوز الصلوة عند ابي حنيفة هو وان كان الصحيح هو الاول
 كذا في الكشف **قول** لشبهة الاختلاف في كونها آية فانها وان
 كانت عند الامام من الصحيح من مذهب الشافعي هو انها مع
 بعداً الى ايسر الآيات آية تامة فأورث ذلك شبهة في كونها آية

آية تامة صح

فلا يتبادر الى ذهنه لفظ المقطوع به كذا في الكشف والبلوغ وفيه حجة
 هذا يقتضي ان لا يجوز الصلوة باق كل سورة الى رأس الآية
 لان الآية الثانية على ما ذكره من مذهب شافعي هي تسبيحة مع
 بعد الى رأس الآية فليست **قوله** فانما جازت بقصد التبيين في
 ح ليست لغيره لان قيد الحثية مقبّر في تعريفه على ما بهناك
 عليه قبل اسطر **قوله** التذرية هو الرمي لغة كذا في الكشف وغيره
 وفي التوضيح لان اللفظ في الاصل استقاط شي من لفظ وهو ظاهر
 من كلام صاحب الاساس فانه جعل لفظ التوى حقيقة ولفظ
 الرمي كذا في مجاز **قوله** رعاية كادب تغيل للعدول عن اللفظ
 وقوله لان النظم تغيل لاختيار النظم **قوله** جمع التلا في السلك
 المنظم من كتب اللغة هو عدم اختصاص حقيقة النظم بالتلا في قال في
 القاموس النظم هو التاليف وضم شيء آخر وفي الجمل غلبت الحز
 نظما لكن في لك غير قارج فيما ذكره القوم من ان فيه شارة الى
 تشبيه الكلمات بالدر فان مدعاهم هو لا بهام وكون اكثر استعمال
 النظم في التلا في كاف في ذلك **قوله** فيكون ذلك تعريفها
 القرآن ممنوع وما ذكرنا بما يفيد كون التعريف بتعريف خاص
 القرآن لا انحصار عليه وقد قيل كان حق هذه المباحث ان تخرج
 عن الكتاب والسنة الا ان نظم الكتاب لما كان متواتر محفوظا
 كان مباحث النظم به البقي واصلق فذكر حقيقته قال الم في شرح
 منتخب المحكي بعد ما ذكر نكتة لا يثار النظم على اللفظ ولا بكل
 علينا ذكر اللفظ في تعريف الخاص العام لان ذكر التحد

لا يختص بالقرآن انتهى **قوله** فالأولى ان يقال اطلاق النظم واللفظ
 جائز على السواء فيه ان المص قال في شرح منتخب المحكي ان
 رهمهم تداكروا اسم اللفظ على القرآن بان يقول قائل لفظ القرآن
 واما واما ان يلفظ بالقرآن والتوقيف ورد بالقرأة والتلاوة لا
 باللفظ الموهوم بمعناه الموضوع له انتهى قال الرضوي في شرح
 واللفظ خاص بما يخرج من لفظ من قبول فلا يقال لفظ الله كما يقال
 كلام الله وقوله انتهى ولا يذهب عليك ان الفرق المذكور انما
 هو في المكتوب في المص لا المعنى القائم بذاته نعم الا ان يحمل اطلاق
 على الكلمات المكتوبة لكونها ما يلفظ به الانسان وان لم يكن
 بالقياس ليس به كما فعلوه في تعريف الكلمة ثم اظهروا ان اللفظ
 يتضمن اطلاقه في حقه ثم نوع سوادب لا يجوز اطلاقه ولذا قال
 المص فيهما نقلنا عنه ان مشايخنا انكروا اطلاق اسم اللفظ على
 القرآن فلا يرد عليه ما اورد به بعض الافاضل في حاشيته على التلويح
 حيث قال بعد ما نقل الكلام المذكور في الشرح به ولا يذهب عليك
 ان منشأ قوله فالأولى عدم الوقوف على ان الكلام في رجحان
 النظم على اللفظ في هذا المقام لان في عدم صحة اللفظ فيه **قوله**
 لا المعنى القائم بذاته لا يمتنع فيه ان المذكور فيما سبق من توجيه
 عن اللفظ الى النظم برعاية الادب ليس مبناه على ان يرد بالقر
 ذلك حتى يفيد منه كيف وحي اطلاق النظم ايضا غير جائز **قوله**
 ولم يرد به ابتداء الكلام ولا تعلق له بما قبله **قوله** لان المعنى لا يكتب
 وقد ذكر في تعريف القرآن المكتوب في المص **قوله** بل نظم اللفظ

اطلاق

المولى كمال باش
 زاده رحمه الله
 سه

الحاصل ان المعنى مأخوذ فيه بطريق القيدية لا بطريق الجزئية وهذا
كما جعل في كلامه من العمل مأخوذاً في علم الفقه لا بطريق الجزئية اذ
المركب من العلم وغيره لا يصدق عليه العلم بل يجب ان يؤخذ في
القيدية **قوله** وفيه رد على من زعم ان المعنى المجرد قرآن أي في
قوام اسم للنظم والمعنى حيث ذكر النظم ايضاً فان مؤدب هذه المعنى
على ما يتبين اما جزئية المعنى او قيدية واما ما كان يحصل بها الرد
اما على الاول فلان القرآن هو مجموع النظم والمعنى لا مجرد المعنى
واما على الثاني فلان القرآن يكون هو النظم الدال على المعنى
المراد كون الرد بخصوصية هذا التعبير فلا يرد عليه ان ذلك يحصل
ايضاً بان يقال القرآن اسم للنظم الدال على المعنى فان تعيين
الطريق ليس من ذاب المناظرة ولا حاجة في الجواب الى ما قيل
المراد ذلك على وجه يقتضيه توجيه القول المشهور لا امام ابي حنيفة
كما هو التاييد وكذلك عدل عما هو الظاهر وهو قولنا هو النظم الدال
على المعنى فانه مشعر بعدم كون المعنى ركناً اصلياً فلما يلزم غرضه
فانه مستبعد جداً **قوله** وهو مذهب ابي حنيفة وهو ايضا
في الزعم **قوله** فقال وهو اسم للنظم والمعنى يعني عند الامام ابي
حنيفة **قوله** الا انه لم يجعل النظم ركناً لازماً في الصلوة أي في
حالتى العجز والاختيار **قوله** لانها حالة المناجاة مع الرب
والمناجاة تحصل بالمعاني والضمير لانها للصلوة **قوله** لانه يلزم
منه احداً لا من لانه اما ان يكون المعنى المجرد قرآناً فيلزم البطلان
المذكور واما ان لا يكون فيلزم جواز الصلوة بدون القرآن

10
وهذا المقرر يبين ان قوله لانه اسم للنظم ركناً جداً **قوله**
بطريق تعريف القرآن لتعريف الرجوع بلزوم ذلك مبنى على
تحقق التعريف المذكور في زمن الامام رضي وهو غير ثابت **قوله**
لان الفارسية غير مكتوبة في المصاحف وكذا غير منزلة وغير مقولة
نقلًا متواتراً **قوله** احترز به عن نقص في منتخب الاستحسان
واقام النظم والمعنى فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع اربعة وقال
صاحب التحقيق في تفسيره واقام النظم والمعنى أي نظم القرآن
ومعناه فيما يرجع الى معرفة احكام الشرع واحترز به عما لم يحصل
معرفة الاحكام دون القصص والمثال والحكم وغيرها انتهى بقوله
الشارح بعينه الى شرح هذا المتن وان كان بين العبارتين
ظاهر في فائدة ذلك المرام وحاصله ان في ذكر احكام الشرع
اشارة الى كون المراد باقسامها اقسامها المتعلقة بمعرفة
فيتضمن لاختراز عن قسميهما الى القصص والعبر والمثال والمثلها
وهذا المقرر يبين ان لانه في الشرح به كان ذكر الكلام المذكور
عند قوله واقسامها لئلا يوهى خلاف المراد ثم انه لا يرد على صاحب
التحقيق ما أورده الفاء في حيث قال وهذا لا يكاد يمتشي اذا ما عي
يستفاد من الكتاب لانه هذه الطرق سواء كان حكماً شرعياً او
فلا معنى للاختراز عن انتهى فان المراد هو لاختراز عن تقسيم النظم
والمعنى الى تلك الامور من حيث هي مطلقاً فالاندراج باعتبار
لا ينافي فيه باعتبار آخر كما نقرر بين الاقسام المذكورة **قوله**
اما اقسام النظم والمعنى هو على ما فهم بعضهم من بعض طلاقات

فخر السلام على الاقسام الخارجة عن التقسيم الرابع وقد صرح صاحب
التوضيح بان جميع اقسام اللفظ بالنسبة الى المعنى اخذ بالاحكام
وميل الى الضبط فاقسام التقسيم الرابع هو الدال بطريق العبارة
والاشارة والدلالة والافتضاء وعدم الالتفات الى العبارة
واختلافها من ذاب المشايخ كذا في التلويح **قوله** قبل وجه الشئ
القابل صاحب التحقيق وقد قال بعد تفسير لوجه بالطريق والمراد
بالوجه الاقسام وكلامه صريح في ان مراده بالتفسير المذكور هو
اصل المعنى لا ان المراد به منها ذلك كما ظنه الشارح وعرض
عليه بانه ليس مناسب لمقامه اذ لا معنى لقوله طرق للنظم صيغة ولغة
قوله ولعله يكون بمعنى الجهة ان اراد حقيقة فليس في كتب اللغة
ذلك وان اراد مجازا فلا وجه للتردد ثم اظهر على ما اخبره
الشارح بان يقال استعير لوجه للاعتبارات فخر المصنف
قوله كقوله تع سبحان الذي اسرى عبده ليلا فية ان الآية على ما ذكره
من قبيل التبريد وما نحن فيه من ارادة اخص العام والفرق بينهما
بين كيف الاول مما يتعلق بمفهوم اللفظ والثاني بمناوله
الا ان يقال المراد اثبات مدخلية الضم لفظ الى لفظ في اخراج
الثاني عن ظاهره في الجملة **قوله** او هو من قبيل التعميم بالتحصيل
هذا على تعميم اللغاة على ظاهرها فاسبق فانه على نقص
العموم واردة اخص منها فيظهر انما بل كمن بقا العموم حيث
الارادة فيما جعل من قبيل التعميم بعد التحصيل او على محل ما مل
قوله لشدة اهتمام المتكلم بالخصوص قد اصاب في تقييده بشدة

بل يريد ان الوجه هنا
مستغارة لاقسام متناهية

فمنه ما هو
الخاص بالاشارة

فان تخصيص التعميم بعين الاهتمام فاذا كان مقارنا بالتعميم يحصل
الشدة لاحتماله **قوله** لم يخرج من الاقسام المذكورة اي بحسب معانيها
اللغوية **قوله** والمجاز خارج عن هذه الاقسام وفيه بحث اذ قد
قرر انه ليس بين الاقسام المذكورة تباين حقيقي وسجي في الشارح
ايضا وتحقيقة والمجاز كل منهما يتصف بالعموم والخصوص فخر وجهها
عن تقسيم الاول مطلقا مالا وجه له وكذلك خروج احداهما عن الآخر
على ما اخبره الشارح ومع ما في الثاني من لزوم الحكم ايضا فان حقيقة
ايضا داخله في وجه الاستعمال كما لمجاز **قوله** واجعلت موضوعه
مبتدأة بوضع الشارع حتى صار حقايقها اللغوية مبهمة وكما
ولانها على تلك المعاني حقيقة ايضا **قوله** كانت دلالتها على ذلك
المعنى بالصيغة فيندرج في قوله صيغة ودلالتها التي كانت لغوية خارجة
عن ح لانه مجاز بالنسبة الى الشارع اذ هي لا تدل بصيغها على المعاني
اللغوية الا بقرينة **قوله** فاما على الافراد فهو اخص فيل المفهوم
الخاص الشخصي واما اخص النوعي كرجل وانسان فيدل على
الاشراك بين الافراد واجاب عنه بعض الافاضل بان المعنى
الواحد اعم من ان يكون شخصا كزيد او نوعيا كرجل فان دلالة
الرجل على الواحد النوعي على الافراد لا على الاشراك غاية ذلك
الواحد النوعي امر مشترك بين الافراد والفرق بين الدلالة
على المشترك بين الافراد وبين الدلالة على الاشراك بين الافراد
بين وان شئت على ذلك القائل **قوله** او على الاشراك بين الافراد
فهو لعمامة جملة العام مما يدل على معنى واحد موافق لما في التلويح

وفي شرح النص لأن اللفظ ان وضع لمعنى واحد فخاص ولا كثر فان
 شمل الكل فقام فجعل العام ما يدل على اكثر من معنى واحد وهو
 لما في الكشف والتحقيق **قوله** لان معناه اما ان يكون ظاهرا او لا
 الا في طريق قوله ولا بان يقول لانه ان ظهر معناه فاما ان يحتمل
 التثنية في التلويح فان المقصود منها هو بيان وجه الاختصاص
 في الاربع فلو ادرج اقسام اخفاء في هذا التقسيم ايضا لكان
 الاقسام ثمانية الا ان يكون الكلام مبنيا على اختيار اجواب الاول
 من السؤال الذي ذكره **قوله** اجيب بانها داخله استشكل بعضهم
 دخولها في البيان خصوصا بالنسبة الى التشابه ودفعه لمولى الفاضل
 حيث فسرها بقوله اي اظهار المراد بحسب الدلالة الواضحة
 او خفية لحكمة الالفاظ باحد الوجهين يعني اما بالطلب والتأني
 والاستفسار كما في غير المتشابهة واما بجمع عتبان ذهنهم عن جواب
 الوقوف **قوله** لان لغة من ذكر اقسامه لمقابل تبيين بيان اقسام
 الاربع مستبعد جدا لان لكل منها احكاما مخصوصة بها وتعلق
 لها بمقابلة اهلها اصلا كما سيجي والظاهر انه لا حاجة على تقدير الدخول
 الى المعذرة عن ذلك فان غاية ما يلزم هو تبيين اقسام البيان
 على وجهين لا حراما فاطلقت الاربع على احصائه من كل منها **قوله**
 وان توقف فيما لا قضاء المفهوم منه هو كون الاقضاء ايضا
 مما استفيد من النظم وهو مخالف لما في غاية المعبرات المذكورة
 فيها هو انه ان دل على المعنى بالنظم فان كان مسوقا له فجاره ولا
 فاشارة وان لم يدل عليه بالنظم فان دل عليه لمفهوم لغة فهو لا



والا فالاقضاء فيشتمل **قوله** والاستقراء حجة فيه اي حجة قطعية
 فيما يمكن ضبطه **قوله** وكان المناسبات يقول الرابع في مادة الحكم
 مؤدخ في لك هو ان لا يكون منشأ التسامح مجرد ايراد لفظ مع
 والآلة وجه للتعرض لغير ما ذكر بعده ولا يذهب عليك انه لا
 وجه لا قضا في بيان التسامح على قوله لان المعرفة صفة قائمة
 بالعارف ثم انه ان كان يدعي التسامح فيما لو قيل والرابع في وجه
 الوقوف فاما ان يكون من جهة لفظ الوجه او من جهة لفظ
 الوقوف ففيه كلام لان كل واحد منهما ليس بخصوص هذا القسم الاول
 فقط واما الثاني فلان لبيان ولا استعمال ايضا لبيان بصفة قائمة
 بالكتاب **قوله** لاقيمت فلا يكون اقساما حقيقة بل اعتبار **قوله**
 اراد بها ما يفهم من عبارات سماء الاقسام كالتخصص والعام **قوله**
 لغويا كان او شرعا كان لفظ هو لا قضا على ذكر الشرع كلفه
 صاحب الكشف حيث فسرها بقوله اي تحاقها وحدودها في اصطلاح
 اللفظيين وهو الموافق لما في شرح النص ايضا ووجه ذلك ان قولهم
 موضعها مفسر بالمعنى في اللغة فاذا فسر قولهم معانيها بذلك يلزم
 الاستدراك لاحالة **قوله** وقوله قسم فامس انما يصح ان لو كان
 من اقسام القرآن اذا كان لاقسام في قوله واقسام النظم والمعنى
 التفسيرات دون حقيقة الاقسام كما صرح به صاحب التحقيق برفع
 الاحكال عن اصلا ان يكون معنى الكلام ح وبعد معرفة هذه التفسيرات
 تقسيم خاص غاية الالهي ان لا يكون هذا التقسيم من تفسيرات النظم
 والمعنى كالتفسيرات الاخر ولا يصير فيه **قوله** سماء قسمها مجازا

يريد بالعبارة صح

التشبه في تسمية قسمين بل في جعله قسما خاصا فالشخص لا يشغل
باللغة عينة قال في التحقيق لم يرد الشيخ بقوله قسم من آية قسم
الاربعة لانه غير مستقيم بل زاد ان معرفة تلك الاقسام متوقفة
على هذا القسم فكانه قسم خاص لها انتهى وهو لا يخرج **حيث**
الحاظر **قوله** وضع لمعنى واحد قال في الكشف يخرج بقوله
واحد المطلق ايضا على قول من لم يجعل المطلق خاصا ولا عاما
قول بعض النجاشي وبعض اصحاب الشافعي لان المطلق ليس
للوحد ولا للكثرة لانها من الصفات وهو متعرض للذات دون
الصفات انتهى والتمس بمن جعل المطلق خاصا كما يدل عليه صريح
كلامه في التشرح وتعلمه لذلك تفيد المعنى بالواحد واسد اخراج
المشترك الى قوله معلوم ولان التعميم جعل العام مما يدل على المعنى الكثر
على ما قلنا من شرحه فيما سبق عند ذكر وجه المحر فلو قيد المعنى
بالواحد لم يخرج به العام ويكون صح قوله على الانفراد لغوا **والشاح**
لعدم تنبهه لذلك **فعل** **قوله** وما تكون دلالة ما يطبع كدالة
الح على الوجود **قوله** او العقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء
اجدار على اللفظ **قوله** خرج به المحل وفي شرح المعنى للقاء اني
هو خارج عن المقسم فلا حاجة الى الاحتراز عنه وقوله معلوم ليس
قيدا احترازيا بل بيان للواقع **قوله** والمحل معلوم المعنى في
اصل وضعه وفيه بحث فانه اذا كان المحل كذلك فكيف يمكن
الاحتراز بقوله معنى معلوم ولو نظر الى الظاهر لم يكتف في
جزء قوله وضع حتى يجعل على المعلوم من كل وجه كان له وجه **قوله**

وقيل احتراز به عن المشترك اقصر لمص في التشرح على ذكر هذا **قوله**
وان احمل ان يكون كافرة او مؤمنة وذلك باعتبار ان الذات
لا تخ عن وصف من الاوصاف لا باعتبار ذات الاسم لانه مطلق
والمطلق هو المتعرض للذات دون الصفات **قوله** لما كان مقصود
الفقهاء آية يريد به التنبية على ان المراد بالجنس والنوع ههنا ما في
اهل الشرع لا ما هو مصطلح المنطقيين **قوله** دون الحقايق بخلاف
اهل المنطق **قوله** جعلوا اللفظ المشتمل على كثيرين متفاوتين
وان كانوا متفقين في الحقيقة **قوله** جنسا خاصا الكلام في بيان اصطلاح
الفقهاء في الجنس والنوع فالاولى طرح قوله خاصا وكذا من قوله فيما
يسمى نوعا خاصا **قوله** حتى ان من شترى عبدا وظهر له انه
ذكر هذه المسئلة ههنا غير مناسب لما ذكره صاحب الكشف حيث قال
فحكوا تارة على الرجل والمرأة باختلاف الجنس نظرا الى نفس التفاد
بينهما في المقاصد والاحكام فقالوا لو اشترى عبدا فظهر انه
لا ينعقد البيع بخلاف البهائم مع ان اختلاف النوع لا يمنع
الانقضاء انتهى فانه يظهر منه ان المسئلة فرع لكونها جنسين
لا نوعين والكلام ههنا في الثاني لا الاول **قوله** واللفظ المشتمل على
كثيرين متفقين في الحكم نوعا خاصا وفي التلويح ان النوع في عرف
الشرع قد يكون نوعا منطقيًا كالنفس قد لا يكون كالرجل فان
الشرع يجعل الرجل والمرأة نوعين مختلفين نظرا الى اختصاص كل
بالاحكام **قوله** فان قلت الرجل ابنة آه كان الاول في تقرير
هذا المقام ما في الكشف حتى لا يرد السؤال المذكور ولا يحتاج الى

اجواب آبارد في فقه وهو ان الحكم يكون لرجل والمرأة نوعي لان
 انما هو باعتبار اشتراكهما في الانسانية واختلافهما في الذكورة
 والانوثة **قوله** واللفظ الذي له معنى واحد بالنصب عطف على قوله
 واللفظ المشتمل على كثيرين متفقين وفي كلامه بحث فان ما ذكر
 في ضد ذلك من كون مقصود الفقه معرفة الاحكام دون الحكمين مما
 لا يدخل في جعل اللفظ الذي له معنى احد حقيقة عيناً خاصاً كما لا
 الا ان يقال المترتب عليه هو مجموع التثنية دون كل واحد منها
 وايضاً ليس الحكم ههنا الا في بيان اصطلاح اهل الشرع في اللفظ
 والتنوع على ذكرنا فالاولى لا تضار في جواب ما على كونهما
 ثم ان قوله حقيقة قيد للوحدة لا للمعنى **قوله** بهذا الاسم اي الاسم
 الخاص **قوله** لانه محتمل بان لا يتغير تعليل تفسير البيان بذلك
 عند قيام الدليل بطريق المجاز كقولهم للحررة انت طالق تنهين وكذا
 يحتمل بان لا يفرق نحو جاني زيد نفسه كذا ذكره القاء في **قوله**
 قلت القول الاول لبيان المذهب مخالف في الاول مشايخ
 سمرقند واصحاب الشافعي ثم على ما ذكره المصنف في الشرح فخصيص القول
 الاول ببيان المذهب والثاني بنفي الزعم حكيم ظاهر والاشبه
 ان يقال ههنا امران كون الخاص غير محتمل للبيان كونه بنية في نفسه
 وقطع ارادة الغير عنه ولا خفاء في غايرهما مفهوماً وفارحاً
 فايرادهما في الكلام معاً مما لا يحتاج الى المعذرة وان كان بينهما
 استلزام على ان التعريفات لآلية بعضها متفرع على كون موجباً قطعياً
 كبطان التناويل باظهار في آية الترتيب **قوله** لان المدعى عدم

احتمال البيان بزيادة البيان في المدعى هو البيان في الخارج
 بخلافه في الدليل كما يدل عليه قوله والدليل كونه بنية في نفسه لا يرد
 مدخلية لفظ الاحتمال في دفع المضادة حتى يرد عليه انه لو كانت
 العبارة لا يبين كونه بنية لا يكون فيه مضادة ايضاً **قوله**
 هذا لفرع لما ذكره لا يحتمل البيان كان الظاهر عدم الافتراض عليه بل
 يذكر كون موجب قطعياً ايضاً كما فعله السراج الهندي وغيره فان
 بعضاً من التعريفات لآلية كبطان التناويل باظهار في آية الترتيب
 مما لا يمكن له بعدم احتمال البيان بل هو متفرع على كون موجب التحق
 قطعياً كما صرح به في التلويح وغيره **قوله** والاستواء في القوة
 اي الركوع **قوله** وهو مبنيان عن الاستواء وزاد عليه فخر الاسلام
 قوله بما قطع اسم الاستواء وهو لفظ **قوله** يكون زائداً على النص
 خبر لو اُخذ من زاد متعدياً والمفعول محذوف اي ايدياً **قوله**
 ولئن سلمنا كنه احتمال لم ينشأ من دليل وفيه تأمل **قوله** على سبيل
 الوجوب هو على رواية الكرخي واما على رواية الجرجاني فبطريق
 الاستئناس وحكم صاحب البداية باولوية **قوله** عند مالك ابن
 ابي ليلى والشافعي في قوله القدم **قوله** لانه واضطرب
 عليه يعني ان البيان ههنا عندهم بفعل التثنية وهي شرط عند
 مالك وفي الكشف هو مذهب اصحاب الظواهر وقيل هو قول
 مالك فخرم الشارح بذلك ليس ينبغي **قوله** لقوله في الاعمال
 بالنيات فان قيل قوله اما الاعمال بالنيات مشهور والزيادة
 بالمشهور جائزة عندهم فهذا علمتم به قلت انه وان كان مشهوراً

لكن متروك لظاهر كما ينبغي فانحط عن رتبته فلم يجعل به كذا في الشرح
 الاكمل **قوله** لان قوله فاعملوا وجوبكم واسموا برؤسكم خاصان
 معناهما فيه تسامح ولا يظهر لان الغسل والمسح **قوله** زيادة على النص
 نسخ له اذ النص باطلا لا يقتضي جازهما على اى وجهين والتعليق
 بهذه الاشياء بزل اطلاق الجواز وهو حكم شرعي فكان نسخا لحكم النسخ
 بخر الواحد **قوله** فلما لو قلنا بالوجوب انما قيل وفيه بحث فلا مانع
 من الحكم بان واجبه احط رتبة من واجبه وفيه ان اعتبار المراد
 للوجوب غير معهود في الشرع **قوله** لزوم التسوية بين التبعين شرع
 التفرقة بين الصليين على ما في الكشف او يقال يلزم التسوية بين موضع
 الفرع وفرع الاصل كما في الكافي ورح لا يرد النظر المذكور ايضا **قوله**
 ولما قيل ان يقول هو دفع للنظر الوارد على الجواب المذكور فيكون
 ابقاء له لكن قوله فالوجه ركبيك جدا ثم ان النظر المذكور
 منشأوه هو قول المجيب لزوم التسوية بين الاصل والفرع اذ المراد
 منهما هو الصلوة والوضوء فقوله وليس الكلام فيهما بل في حكمهما
 غير مفيد نعم لو قرر الجواب على ما في الكشف كان له وجه **قوله**
 فان التذرا بالظانينة منفردة انما لا يذهب عليك ان هذه
 العبارة قاصرة في اثبات المدعى من وجهين فليسا **قوله**
 كالنصوص المفسرة لم يرد الشارح بالنص النص المصطلح
 فلهذا قيده بالمفسر والمحكم بخلاف صاحب الكشف حيث
 اكتفى بقوله كالنصوص المتواترة ثم ان قوله المتواترة صفة للنصوص
 لا للحكمة لفساد المعنى ووقع في بعض النسخ ولتنة المتواترة

وفيه تأمل **قوله** والامر للوجوب وهو خاص قطعي في بدلوله ومثله
 لو كان قطعي الثبوت ثبت به الفرض لا يقطع الاحمال عنه فاذا
 كان ظني الثبوت ثبت به الوجوب **قوله** واما خبر التنية فلا يرد
 على وجوبها لانها في وفي الكشف ان عدم القول بوجوب التنية
 لكون خبرها من لقسم الرابع لان معناه اما ثواب الاعمال
 او اعتبار الاعمال على ما استعرف فيكون مشتركا لانه انتهى
قوله والوضوء ليس بعبادة فيه تارة الى ان الكلام في الوضوء
 الذي هو مفتاح الصلوة واما الذي هو قرينة فيفتقر الى التنية
 بلا خلاف اذ بها يتميز العبادة عن العادة على ما صرح صاحب
 التلويح في مباحث النسخ **قوله** يدل على رجحان الفعل على ترك
 ينبغي ان يفتر رجحان الفعل على الترك ههنا بما لا يشمل الوجوب
 ليصح التعديل بقوله اذا اصل عدم الوجوب كما لا يخفى **قوله** ان
 ان النسبي عليه السلام تنوير ما يتضمنه الكلام من عدم دلالة التنية
 على الوجوب **قوله** لانه يخرج عن العهدة بادنى اه ان اراد
 الخروج عن العهدة عندنا فممنوع كيف والمفروض عند صاحبنا
 انما هو ربح الرأس وان اراد عند الشافعي به فغير مفيد
 وكان الاولى ان يقول ان يمكن العمل به بحمله على لا قل لتبينه كما
 في شرح الهداية للشيخ اكل الدين ثم ان لا يظهر ان يقال
 ادنى ما يطلق عليه اسم المسح كما في سائر الكتب **قوله**
 قدره الشافعي به بثلاث شعرات كذا في الهداية وفي شرح
 لصدر الشريعة المفروض في مسح الرأس عند الشافعي ادنى ما يطلق

عليه اسم المسح وهو شترع اولت شعرات **قوله** فبقى لك البعض محملاً
 قبل عليه الشارح يستشكل القول بجمال الآية فيما يأتي فكيف يجاز
 ههنا أنها جملة انتهى ولا يذهب عليك ان الكلام ههنا في آية
 المسح وفيما يأتي في آية الطواف فابن هذا من ذاك **قوله**
 اول ان ذلك يحصل بغسل الوجه اجاب عنه ان شترع في قوله بان
 تادى الغرض بما حصل في ضمن غسل الوجه مبتدئ على فوات الترتيب
 وهو واجب فصار اخلاف مبتدئاً على المحل في شترط الترتيب
 كذا في التلويح **قوله** ولما قل ان يقول لانه الاجمال من حيث العدد
 لان الامر لا يقتضي التكرار اجاب عنه بان منشاء الاجمال
 من حيث العدد على ما صرح به صاحب الكشف وغيره هو ورود
 الامر بصيغة التفعّل فانها تكلف والمبالغة وذلك بحمل ان يكون
 من حيث العدد ومن حيث الاسراع في المشي فالتحقيق خبر العدد
 بياناً به لانه يصلح لبيان اجماله ولا يخفى ان ذلك غير متوقف
 على كون الامر للتكرار كيف لو عبر بالماضي والتمتع قبل اوله
 والصفات لكان ذلك كما كان بقي ههنا انه لو كان باب
 التفعّل يقتضي اجمال لكان قوله نعم وان كنتم جنباً فاطهروا
 محملاً وليس كذلك اجماعاً وتمسك لقاء آني في هذا المقام
 بقول صاحب المذاهب في رد قول مالك نعم في طواف التيمم
 بان قوله وتبسطوا لا يقتضي التكرار مردود لان معناه لا يقتضي
 تكرار الطواف المبين ههنا وهو ان يكون الطواف المقدر
 بالسبعة واجبات من **قوله** ولان اسم الاجمال من حيث المبدأ

لان تعين الحركة زائد على ما تبتها فبينا من باب بيان الوضوف
 لبيان الذات فلا يتحقق الاجمال به والا كان الخاص خصوص
 النوع او الجنس محلاً وقد اجيب عنه بان الامر كذلك لان
 الاجمال ههنا انما حصل لنا بعد الاجماع على ان لا يبدأ من محل
 معين هو كراد الطواف ولم يجوز واحد منهم الا ببدء من اي
 موضع كان وقالوا الابتداء من غير محرومة او فاسد حيث علم
 به ان حقيقة الحركة من حيث هي كنهها تحققت غير مرادة بل حركة
 اعتبر تعين مبدئها **قوله** والا فاولى ان يقال ثبت العدد تعين
 المبدأ آه بخلاف الطهارة فانها ثابتة بخبر الواحد **قوله**
 بالاجاز المشهور وفي الكشف لا حادث بشا لمؤاترة **قوله**
 اي بطل تاويل شاربه الى ان التاويل مرفوع لعطفه على
 فاعل بطل بخلاف البواقي فانها مجرورات لعطفها على ضم
 اليه **قوله** يعني ليرتصن بريد التنبيه على كون يرتصن خبراً
 في معنى الامر على ما صرحوا به **قوله** المدخولات بهما من فوات
 الاقراء لما ذكرت لآيات والاخبار ان حكم غير من خلاف
 ما ذكر كذا في تفسير القاضى **قوله** حمل الشافعي رحمه القروء
 على لا طهارة وهو مذهب زيد بن ثابت وابن عمر وعائشة
 رضي الله تعالى عنهم وما اخرناه من حمل القراء على الحيض هو
 مذهب اخفاء الراشد بن وابي الدرداء رضي الله تعالى
 عنهم **قوله** والحيض مؤنث كذا في نسخ هذا الشرح واكثر
 نسخ سائر الشروح لكن الموجود في نسخ الكشف الجبضة

وهو الصواب اذا اجبض ليس في المؤنثات السماوية فانها محسنة
وليس فيها لفظ الجبض واختصاصه بالنساء لا يقتضي ذلك كما
لا يخفى الا ان يدعى كون الجبض جمعا جنسيا للجبضة كما تكرر
للمرة وجاز اعمتها بالتذكير والتأنيث في مثل هذا الجمع
يكفي في المقام لكنه محل كلام مع ما في قوله والجبض مؤنث
من عدم الملازمة محل الكلام على ذلك **قوله** بدليل قراءة ابن
عباس رضي الله عنه وطلقوهن قبل عدتهن وفي الكشف
وفي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قبل عدتهن
قوله كذا روى عن الزهري وقتاده في شرح المغني للشيخ
الدين الحنفي وقال الزهري وقتادة يطلقها قبل عدتها
اشبهى وعبارة الشارح توهم ان المراد من هنا ايضا لغة
المذكور فليتل **قوله** وفي الكشف معنى لاية مستقبلان
لعدتهن كقوله ائنه ليلية بقيت من المحرم امي مستقبلهما **قوله**
ولا استبعاد في تسمية شيء واحد لو كان يقول وعن ثانيا في ان
الجبض وان كان مؤنثا فالقرء ذكر فلما اضيفت الثلاثة الى القرء
روى جانب التذكير لكان اظهر واخر وتسمية شيء واحدا باسم
المذكر والمؤنث ليس منطوقا انكارا للخصم حتى يتعرض لنفي استبعاد
كيف وكون القرء مشترك بين الطهر والجبض متفق عليه بيننا
وبينهم واما الشان في الرجوع **قوله** كالخطبة والبركة في الكشف
واعترض عليه بعض الافاضل بان البر جمع مفرد البرة والخطبة
مفرد وجمعه خط كذا في الصحاح وما غرة الامة به اجمعي

وفيه تنبيه على ما في قوله روى
علائمة التذكير من الركاكة
مسك

المولى كالاياش زاده
في حاشي التلويح

في قوله الخطبة البر ولا يذهب عليك ان صحة التمثيل المذكور غير
متوقفة على الترادف وان البر ليس بجمع صبغي بل جمع جنسي كما تكرر
للمرة بناول القلب والكثير فتبوا ردا البر والخطبة على شيء واحد
قوله فلما اضيفت الثلاثة الى المذكور روى علامة التذكير
وفي شرح المغني لسراج الدين الهندى لان عادة العرب عشت
في ان المعدود اذا كان مؤنثا واللفظ مذكرا او العكس فوجه
لكن اعتبار اللفظ عندهم اولى انتهى وفيه بحث فان ما نحن فيه
ليس بهذه المسئلة في شيء وانما هي فيما اذا ذكر لفظ الشخص مثلا
مراد به المرأة او لفظ النفس اذا بها الرجل **قوله** وقلنا هذا باطل
قبل كان الا اولى تقديم هذا على الجواب ليربط الكلام **قوله**
لانه اذا اطلقها في الطهر كما هو لطلاق الشرعي **قوله** يجعل ان نفي ذلك
الطهر محسوبا من العدة وكل من فسر القرء با لاطهار على ذلك
الا ابن شهاب من اصحابنا لك فانه لم يجبه منها **قوله** لان المعبر
هو لاطهر المختل بين الدمين والا لزم نقضاء العدة بطهر واحد
بل قل ضرورت اشتماله على ثلاثة اطهار واكثر بحسب الحاجات
وهذا دفع لما عسى ان يورد من ان ذلك انما يكون اذا لم يكن
بعض لاطهر طهرا وهو ممنوع **قوله** وطلقت فيها قبل اي الجبضة
وفيه انه لا حاجة الى اثبات المذكور لان الجبض مؤنث على لغة
الشارح نعم **قوله** قلنا ذلك البعض لما لم يجتب من العدة
اه وتقرره ان الجبضة لما لم تكن متجزئة لكونها اسما لما يختل بين
الطهرين من الدم شرعا الغنا ما يقع فيه الطلاق والا لزم مضى

بعض العدة قبل الطلاق مع أنه معقب له فبالضرورة يلزمها نص
أربعة حيض قد يقال في الجواب أنه وجب تكيل الحيضة الأولى
بالأربعة فوجب تمامها ضرورة أن الحيضة الواحدة لا قبل التحريم
ومثله جازم في العدة كما في عدة الكاثة فانها على النصف من
الحرمة وقد جعلت قرين ضرورية **قوله** قلت الأشهر عام في غير
عليه صاحب الترجيح بأن الخاص هو قطعي في معناه كذلك العام
قطعي فيما انتظمه فإن انصرف السؤال عنه بوجه آتاه بوجه آخر
انتهى وقد يقال في الجواب نزل بعض الشهر منزلة كلمة كما يقال
رأيتك سنة كذا وإنما رآه في ساعة منها وفي كشف الكفاية
إذا شفع في الثالث شاع الطلاق شايعة في قوله ابن تليث
سنتين وابن سبع سنين وهو مطرد في عرف العرب ولعمري ذلك
الزائد جعل فرداً ثم أطلق على المجموع اسم العبد والكامل ويمكن أن
أيضاً بأن ما هو خاص من اعتبار العوارض والموانع كالقربة الصالحة
عن ارادة الحقيقة مثلاً فلا يحمل الفرء على الإطهار لعدم القرينة
الصارفة عن حمل الثلاثة على مدلولها بخلاف الأثر فإن صحتها
بالمعلومات قرينة صارفة عن ارادة الحقيقة فإن لم يرد بها
هو سؤال وذو القعدة وعشر ذي الحجة ويكون مخرج الجواب المذكور
في الشرح أيضاً على ذلك العام كالحاصل في الحكم المذكور ويكون
التعويض لكونه عاماً بياناً للموانع لا لعدم تاتي ذلك لو كان خاصاً
فيندفع اعتراض صاحب الترجيح عنه **قوله** يجوز أن يرد بعضه
أي على طريق المجازية بنصب القرينة الصارفة عن الحقيقة كما في

قوله أنه قد صفت قلوبكم وقوله وقالت الملائكة والمرآة
عليه السلام لا بطريق التخصيص فلا يرد عليه ما قيل فيه نظراً
انحص التخصيص في العام إذا كان جمعاً ثلثة ولا يجوز تخصيص
بعده كما سيجي **قوله** لا بقوله ثم فإن طلقها فلا تحل له ولما رآه
الطلقه الثلثة بالجمع **قوله** قال لقول بأنه مثبت للحل كما قال
به أبو حنيفة وأبو يوسف يعني من جعل الزوج الثاني مثلاً
حلاً جدياً بقوله صلى الله عليه وسلم لعن الله المحلل والمحلل له فقد
الحق بالنص خبر الواحد بطريق البين ولا يجوز أن يكون بياناً
لعدم الجاهل فيه **قوله** بل كان ابطلاً قال في التحريم لا وجه له
عدم التحليل ليس مع صدق عليه مدلول حتى يلزم بطلان ما جازم
اثبات مكتوب الكتاب بالخبر **قوله** وهي غير مؤثرة في الحل فيه تسامح
قوله وكونه غاية أي الحرمة الغليظة **قوله** لا يقال نفس الزوج
لا يصلح أن يكون غاية يعني فيكون النص من ترك الظاهر فلا
يستقيم التمسك به **قوله** بالحديث المشهور وهو حديث العسيلة
قوله فيكون الزوج الثاني مع الإصابة غاية فكانه قيل هذه
الحرمة مغيية بالزوج والإصابة فيصح التمسك به **قوله**
فاجاب المصنف عنهم بأن محليته الزوج الثاني تثبت
بحديث العسيلة لا يقال إن ذلك في صورة الحرمة الغليظة
لأن ذلك محل والتحال لا تدخل في التعليل لأنه لو دخل
لأنه باب القياس لأن محل الأصل غير محل الفرع كذا في
جامع الاسرار ثم أن في كلام الشارح به إشارة إلى أن قول

القصص هذا جواب سؤال مقدر على مقدم من لقادة من ان
 الحاصل لا يحمل البسما فلا يرد عليه وان لم يثبت عليه صريحا كما فعله
 سائر الشراح لا حرة رفاة هو كسر لراء وبالفاء والعين المهملة
قوله ثم تكلم بعبد الرحمن بن الزبير هو بفتح الزاي وكسر الباء
 بلا خلاف وكان عبد الرحمن صحابيا والزبير قتل بهوديا في
 غزوة بني قريظة **قوله** الا كدبة نوبى هربا لتوب بالضم
 وبالضمة بن خيوطه في طرافه واحده هربه يقال له بالتركي
 سيجي والتشبيه من جهة الاسترخاء والضعف فاذا وجد
 وجد العود قال في الكشف لان حكم ما بعد الغاية يحالف ما
 قبلها وهو امر حادث لانه لم يكن قبل ولا بعده من سبب وقيد
 ثبت بعد الدخول فيضاف اليه ثم قال وعبارة بعض الشراح
 ان العود هو الرد الى الحالة الاولى وفي الحالة الاولى كان
 الحمل ثابتا مطلقا ولم يبق فيكون فعل الزوج الثاني شيئا
 للمحل الذي عدم لانه حدث بعده انتهى ولا يذهب عليك
 ان في كلام الشارح خلطا لاحد التقررين بالخرق وهو انه
 حادثه اي الرد الى الحالة الاولى **قوله** لا بالسبب الثاني قبل
 هو معطوف على قوله بجديت العسيلة اي محتملة تثبت
 بجديت العسيلة لا بالسبب الثاني انتهى وهو غلط صريح
 لفظا ومعنى **قوله** لانه كان ثابتا والعدم يكن ثابتا بخلاف
 اصل الحمل لانه كان ثابتا قبل احرته الغليظة وسببه كونها
 من بني آدم الا ان حكمه تخلف باعتراض احرته فاذا انتهت

امكن ان يقال ثبت الحمل الثاني **قوله** فتلك الحالة لا تكون في قبل
 اي الحالة الاولى وفيه ثل **قوله** ولو كان ثبوت الحمل بالسبب الثاني
 لم يكن الزوج الثاني محتملا هذا مصادق فان لمط ههنا هو ثابت كونه
 محتملا لعدم كون ثبوت الحمل بالسبب الثاني فاذا ثبت لعدم المذكور
 الثاني ثم اياه محتملا يكون مصادرة لاحالة والاصواب ان يجعل الحمل
 المذكور جوابا لآخر عن نقص الوارد بان يقال انما يلزم ما قلتم
 ان لو اثبتنا محتملة الزوج الثاني بقوله تعالى حتى تنكح وليس
 كذلك بل تثبت بقوله عليه السلام لعن الله المحلل والمحلل له
 كما في سائر الكتب **قوله** لعن الله المحلل والمحلل له الاول كسر اللام
 والمراد به الزوج الثاني والثاني بفتح اللام والمراد به الزوج الاول
 كالتيكس تعار هو لذكر من الغنم وقد يستعبره اناس لاستبداد
 الغنم **قوله** بل عمل الخاصين خاص الكتاب وهو حتى في انهاء الحرمة
 وخاص النسبة وهو العود في ثبات الحمل الكامل وهذا اولى من
 ايدار احدهما كما فعله المحالف في المسئلة **قوله** وقابل بقول
 عدم المناقاة آه هذه مغالطة منشأها الغفول عن تحقيق
 المقام كيف لا ومن قال بكونه مثبتا للحمل لا يمكنه انكار كونه غاية
 للحرمة لدلالة صريح الآية عليه **قوله** واذا كان غاية للحرمة حيث
 هي غاية من غير ان يدل شيء اخر على الدم لا يقتضي لك ولا يدل
 عليه لانه لا يجامع الدم ويقتضي عدمه كما زعمه شارح
 حيث نبى لا اعتراض عليه والفرق بين عدم الدلالة على الدم
 والدلالة على عدم الدم واضح والمراد ههنا هو الاول والثاني

قوله والعبدان كالكتمان عن العضوين كونهما منطقي لا لئلا
 كذا في الكشف وهو موافق لما في الأساس كذا ذكرهنا من كتب
 التصغير لا يناسبه إذ من الظاهر أنه لا يدخل تصغير العضوين في ذلك
 وفي طلبه القطب **قال** القسبي أن العبيدة كناية عن جملة اجماع
 وقال الشيخ أهل الدين هو يمثل له صابرة جملة اجماع
 ولذته ثم قال قد صغرنا إشارة إلى القدر الذي يحل به يعني
 تلك الجملة وأن قلت ثبت أهل ولقد أجاد قدس سره فيما
 أفاد وأندم ولي الرشد **قوله** سواء هلك المال في يد ياف
 واستهلكه أم إذا قطع والعين قائمة بده فحب أن ترد إلى صاحبها
 بقا ما على ملكه لأن بالسرقة لم يزل عن ملكه فقد وجد المروء من
 عين ماله ومن وجد عين ماله فهو الحق ثم إن انتفاء الضمان
 بالاستهلاك هو لظن من مذهب أبي خنيفة وهو روي الحسن
 أنه يجب الضمان لأن الاستهلاك فعل آخر غير السرقة **قوله**
 لأنها مختلفان حكما الظاهر في التقريران يقال وقال الشافعي
 بجمعان لأن الله لم يحرر بالقطع وهو خاص في بدو له ولم ينف
 الضمان لأمرهما ولا دلالة ولا هو من ضروراته لأنها مختلفان
 أه كما في الشرح الأكلج وغيره ما أخذ من الكشف والتأريخ بغير
 قصد تلخيص الكلام فاحل المرام ويمكن توجيهه بأن يقال قوله
 بجمعان يدل لزما على كون القطع غير ناف للضمان بوجه
 فيصلح أن يكون هذا تعليلا له بذلك لا عصار **قوله** لأن الضمان
 بغير المحل أخ كذا في الشرح الأكلج وصاحب الكشف رحمه الله

وهو لا بانه
مسألة

الاختلاف مقصود وهو ظاهر **قوله** لم يكن عالما بهذا الخاص حيث
 جعل القطع في الآية جميعا لموجب ومع نقل العصمة يكون بعضه
 ولو لا هذا لاعتبار لما ورد لا يرد لأن اثبات حكم
 سكت عنه النص بخبر الواحد غير محذور كذا في فصول البديع
 للمولى الفاضل **قوله** فقد اتيمم بما ايتيم من ترك العمل بالخاص
 وهو موافق لما في شرح المصنف ونفسه بالزيادة على النص
 بخبر الواحد ليس كما ينبغي إذ يلزم منه أن لا يكون لا يرد هذا
 البحث منها تقريبا أصلا وتحقيق ذلك أن المسائل المذكورة
 منها البحث عنها والنظر فيها بجهتين الأولى هي أنه هل فيها ترك
 للعمل بالخاص ولا والثانية هي أنه هل فيها زيادة على النص
 بخبر الواحد ولا ولذا أورد صاحب التوضيح أكثر المسائل
 المذكورة منها في بحث الزيادة فليكن هذا على ذكر منك
 فانه ينفعك مطالعة هذا المقام **قوله** ثبت بإشارة قوله
 جفاء وقد يجوز أن يغير النص بدليل يقرن به كقوله أنت حر نص في
 اثبات الحرية فإذا اتصل به الاستثناء أو الشرط تغير موجه فذلك
 منها غير ما النص لزم لم يوجب سقوط عصمة المالك وهو قوله
 فاقطعوا أيديهما بدليل زائد يقرن به وهو قوله جفاء وقد أجاب
 ابن القيم عن ذلك لا يرد بانه ليس من الزيادة بخبر الواحد
 على النص لأن القطع لا يصدق على نفي الضمان وثباته لكونه
 مما صدق عليه المطلق وهو القطع بحيث يكونان فردين له بخلاف
 الطواف فانه صادق على طواف لطهارة فيه وطواف فيه طهارة

وفي ذلك نافع ما ورد في المولى الفاضل
 في وافي التلخيص من أن الظاهر ما ذكر
 سكت الخاص المذكور عن أطال العصمة
 وذكر العمل بما يلزم من أول على بابا العصمة
 مسئلة

بل نفى الضمان حكم آخر غير مندرج تحت الأول ثبت بالحديث
 المذكور **قوله** ولأن الجزاء مصدر جزى بمعنى كفى كذا في أصول
 فخر الإسلام وقال في الكشف فعلى هذا تكون الهبة أصليته وهو
 ظاهر لأنه مصدر جزى بجزى يقال جزيت به ما صنع جزاء فاما كونه
 مهورا فما وجدته في كتب اللغة التي عثرتي ولعل الشيخ قد
 عليه انتهى وأعرض على ذلك لأن العام في التحريم وجه آخر وهو ليس
 هو معنى الكفاية في جزاء المصدر المندرج بل الجزاء من الأجزاء والجزاء من
 الجزء وهو كفاية **قوله** ولا يكون ذلك إلا بحال اجنبية لئلا يترتب
 الجزاء على اجنبية **قوله** لأنه مباح نظرا إلى ذاته وذلك أعظم شبهة
 في سقوط الحد فلا يجب معها الحد كما لا يجب بالعصب فتؤدي إلى
 انتفاء القطع وهو ثابت نصا واجما **قوله** فلو ثبت العصمة
 في المال من جهة العبد لا يكون حراما لعينه لأن العصمة من جهة العبد
 إنما يقتضي الحرمة لغيره فلا يجمع مع العصمة لثباتها بينهما
 ليست كذلك لعدم الحكم بعدم شرطه بخلاف المال المسروق
 فقد كان معصوما قبل السرقة حقا للعبد ومنفقا إلى الصبي
 فوجب القطع لوجود شرطه كذا في الكشف **قوله** وليس ضروري
 انتقال الملك إلى الله تعالى لأنه لا سببية في الإسلام كيف وأنه
 يستلزم إثبات الثابت لجميع الأشياء ملكة ثم لا يظهر أن
 هذا مستأنف لا يتعلق له بما ذكر قبله من السؤال والجواب
 والغرض منه دفع ما عسى أن يورد من أنه ينبغي على ما ذكرنا من تحول
 الملك إلى الله تعالى حتى لم يبق للمالك حق الاسترداد وأن كان المروءة

فأما بعينه **قوله** وامتنع القطع مع أن المقصود من نقل تحقيق القطع
 لا إبطاله **قوله** كالعصير إذا ختمت كالعصير لم إذا صار بعد
 السرقة خمرًا فإنه لا يبقى للعبد بالسرقة منه عصير حتى فيه فلم يجب
 الضمان رعاية لحقه لا لتعال حقه البتة **قوله** حال انعقاد السرقة
 كأن لا يظهر أن يقال حال انعقاد السرقة موجبة للقطع كما في الكشف
 وغيره **قوله** ولكن إنما يقرر دفع ما عسى أن يقال لما كان يقال
 العصمة حال انعقاد السرقة ينبغي أن يسقط الضمان عند ذلك
 سواء قطع أو لم يقطع **قوله** فإن لم يقطع تبين أنها كانت للعبد
 توسط ما نقل عن المبسوط بين هذا وبين قوله فإن قطع تبين مما
 لا يظهر وجهه والظاهر أنه سهو من قلم التاليف **قوله** فنية تكيل
 معنى الحفظ عليه لأن من تصور أن التارقي يقطع يمينه يردع
 عن السرقة فتبقى له المالك محفوظة في يديه فلا يحل له أن يفر
 عنهم من أن العبرة في الأشياء للمعاني دون الصور كما في
 القصاص فإنه يسمى حيوة وأن كان فيه فناء صوت **قوله** فإن أوقف
 باق على ملك الواقف حكما وعلمه الفتوى كذا في الكشف **قوله**
 لأن الطلاق لا زال له ملك النكاح هذا ممنوع لأن الطلاق الرجعي
 واقع ولا يزيل الملك بل يجمع كذا في الشرح الكلي **قوله** وهو الخلع
 يعني أن المراد به ذلك بهما بدليل سبب النزول فانهما نزلت
 في خلع وقع بين حميلة بنت عبد الله بن أبي ذر وجهات ثابتة
 قيس وكان أول من خلع في الإسلام وألا فالأقدار بالمال
 أعم من الخلع ومن الطلاق على **قوله** لكونه أقرب لتعليل أصل الطلاق

قد ذكرنا في
 هذا الموضع

بالافتداء لا بقوله الطلاق قرآن **قول** يعني فان طلقها بعد
 الترتين لا يظهر منها ان يقال يعني فان طلقها بعد الخلع فان ما
 ذكره انما يناسب وصل قوله فان طلقها بقوله الطلاق قرآن
 لا بالافتداء بالمال والكلام في الثاني دون الاول فالقضية لا
 المفسر وان امكن تصحيحه بحمل كلامه على ما سيجي في الجواب من
 ان اتصاله بقوله الطلاق قرآن هو اتصاله بالافتداء **قول**
 لم يرد به حقيقة التثنية بل التكرير كما في تنبيك هذا هو اخارة
 صاحب الكشاف ومن تبعه ومخار القوم ان التثنية على حقيقتها
 وعليه قول الشارح فيما سبق يعني فان طلقها بعد الترتين
 وقد عرض ابو حيان على صاحب الكشاف في تفسيره بان
 التثنية التي يرد بها التكرير لا يقتضيه تكريرها على نيتين ولا ثلثة
 بل يدل على التكرير مطلقا فتقولهم تنبيك اجبت اجابة
 بعد اجابة فما زاد وقد نقض بعض الفحول في حواشيه على التلويح
 على وجه القبول ويمكن ان يجاب عنه بان لا تقصار ليس حسب
 دلالة اللفظ فلا يقدح في ذلك **قول** يعني فان طلقها بعد
 التطبيقين تطبيقا اخرى لا يذهب عليك ان هذا التفسير
 غير ملائم لكون التثنية للتكرير **قول** ولما تصور الخلع قبل التطبيقين
 عملا بموجب الفاء في قوله فان خفتم الا يقيما حدود الله **قول**
 واجيب عنه بان اتصاله بقوله الطلاق قرآن هو
 اتصاله بالافتداء لو عكس كان نسب **قول** ثم رتب على الفاء
 التثنية يعني بقوله فان طلقها **قول** وهذا لم يقل به احد اى كون



كامل بشارت
 مسته

موجب الفاء الترتيب في الذكر وفيه بحث فان الفاء العاطفة
 للجمل قد تفيد كون المذكور بعد ما كلاً ما مترتباً على قبلها في الذكر
 كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فليس شوي
 المنكرين وتوكلتم واورثنا الارض تبتوا منها حيث نشا فغم
 اجر العالمين فان ذكر ذم الشيء او مدحه يصح بعد جزمي ذكره
 على ما صرح به الرضوي وغيره الا ان يقال ان ذلك على طريق الكناية
 والكلام في حقيقة الفاء ولا وجه للعُدول عن المعنى الحقيقي بعد
 امكن تصحيح الكلام بالحمل عليه **قول** واما عدم تصور الطلقة الثالثة
 بدون الخلع فيغير لازم اخ لا كما كان جواب قول المعترض
 ولما تصور الخلع في التطبيقين منفهما منه كفى به ولم يتعرض لطلب
 على الاستقلال **قول** فان قلت على ما ذكرتم من ان الافتداء
 منصرف الى التطبيقين **قول** ولا يكون المراد بقوله الطلاق قرآن
 الرجوع لان الخلع طلاق باين **قول** وقد اتفق المفسرون على ان
 المراد به الرجوع فيه كلام فان صاحب الكشاف اورد ذلك شاهداً
 الى ضعفه **قول** قلنا انه رجعي على تقدير عدم لاختصاصه على تقدير
 الاخذ فلا وفيه بحث فان المحذور الذي ذكره السائل انما هو الخلف
 اجماع المفسرين ولا يذهب عليك ان ذلك لا يندفع بما ذكره
 فان معنى تفسيرهم لطلاق بالرجعي هو تقييده بذلك والتوزيع
 المذكور ياتي عن **قول** من فوضت امرها الى ولها اى اذنت
 في التزوج بلا حيز ثم ان من ههنا وفي قوله ونفعتها من فوضها
 موصولة والتائب تبت باعتبار المعنى ولا يذهب عليك كونها جارة

ما ذكره الشارح بقوله وقال
 ان يقول ما ذكره من التكرير
 مسته

على ما هو المتبادر في مثل مكان قوله وزوجها بلا مهر فليأكل
قوله وبفتحها كذا في جميع المعبرات لكن المطر زمني قال في
 المغرب ومن روى بفتح التوا وعلى معنى ان ويلتصا زوجهما بغير
 تسمية المهر فغيره انتهى **قوله** وعند الشافعي هو وجوبه أي وجوب المهر
 مطلقا وكذا قال أما بالتسمية ولو قال وعند الشافعي وجوبه
 بالوطي لكان اظهر واخصر أما الثاني فظاهر وأما الأول فلأن
 الكلام في وجوب مهر المثل في المفوضة في التذيب للامام
 حتى التسمية ان زوجه الاب الصغيرة او المجنونة مفوضة
 والاب زوج البكر البالغة دون رضاها مفوضة ففي انعقاد
 النكاح قولان اصحهما يصح ويجب مهر المثل بالعقد انتهى فالأحوط
 ان يقيده المفوضة ههنا بما عدا الصورتين ليصح اطلاق قوله فيما
 سيجي وعند الشافعي لا يجب **قوله** فعذنا يجب المهر أي مهر المثل
قوله ويجب المنة وفيه خلاف لك والمنعة ثلاثة اثنان من
 كسوة مثلها وهي درع وخمار وملحفة وهذا التقدير مروي عن عائشة
 وابن عباس رضي الله عنهما كذا في الهداية وفي العناية ان المنعة
 تجب عندنا في موضعين قبل الدخول عند عدم التسمية وعند
 التسمية الفاسدة كما لو سمي خنزيرا او حمرا **قوله** قلنا هذا ليس
 بقياس أي تنصيف اطلاق قبل الوطى واجيب عنه في الكلام
 بان التسمية معلوم يمكن تنصيفه بخلاف مهر المثل ارادة ان يتبعوا
 النساء ذكر الارادة بقرينة لا بيان الاحتياج اليها في جواز
 حذف اللام اذ لا يشترط في حذفها مع ان وان كون المفعول

فعلا لفا على الفعل المعتدل مثل جنك ان كرمي **قوله** ويجوز ان يكون
 بدلا عما وراء ذلك أي على الاستمال وعلى هذا يلزم تقدير مفعول يتبعوا
 ضمير يعود اليها في اعجبني زيد حسنة وأما على التقدير الأول فالمفعول
 المقدر هو لفظ النساء على ما صرح به اهل التفسير وفي الكشف ان وجود
 ح ان لا يقدر المفعول وجهه مذکور في شرح العلامة التنفاز الى
 قدس سره **قوله** والابتغاء هو الطلب بالعقد ارادة بالعقد
 عند النكاح خاصة وان كان مطلقة وتقتضي عقد الايجاب ايضا
 وكأنه لم يصرح به تعويلا على قسرية التقابل والتعليل بقوله غير محسب
 ويحتمل ان يريد به عقد النكاح وعقد البيع كليهما على انصحح البين
 في تفسير الآية حيث قال ارادة ان يتبعوا النساء بما موافق بالعرف
 في مهورهن او انما هن ثم ان في تفسير الشارح الاتجا بذلك
 قصر المسافة والادخار ان يفسر الاتجا بالطلب ثم يقال بالطلب
 بالعقد يقع كما في الكشف **قوله** لقوله لم يبرسا فحين والسفاح
 الزنا من السفح وهو صحت المني فانه الغرض منه **قوله** والمراد منه
 العقد الصحيح اشارة الى دفع ما عسى ان يورد على ذكره بعد
 الفاسد فان الحكم فيه ليس وجوب المهر بنفس العقد عندنا ايضا مع
 ان يطلق العقد بقرينة وجه الدفع هو ان حكم العقد الفاسد مختص
 عن عموم الآية بالاجماع الوارد فيه **قوله** اذ لا يجب المهر بنفس العقد كذا
 في التلويح وقيل عليه ان هذا التعليق لا يخ عن مضاد لان الكلام
 في بيان وجوب المهر بنفس العقد فالتسك به في تعليل ما ذكر في ذلك
 البيان مضادة على المطلوب انتهى وهو مدفوع لان ذكر ذلك المقدر

ليس الا لاثبات اعتبار قيد الصحة في العقد وليس اعتبار ذلك لبيان
وجوب المهر بنفس العقد فيما نحن بصددّه وتوقف ذلك على بيان
حتى يكون مصداق بل لا امر آخر كما بهتينا عليه كيف وجوب المهر
بنفس العقد في المفوضة منهم من الآية سواء قيد العقد بالصحيح
او عثم للصحيح والفايد فليست تأمل على ان المذكور منها هو عدم
وجوب المهر بنفس العقد في العقد الفاسد والمدعى هو وجوب
المهر بنفس العقد في المفوضة وهو من العقود الصحيحة فبين تلك المقيدة
والمدعى بخلاف من وجهين **قول** عملاً بالبناء الموضوع للصلح
وهي مجاز في غيره ترجيحاً للمجاز على الاشتراك فيكون خافضاً
في ذلك **قول** فان قلت المفهوم من الآية انه لو اخرج ذكر
هذا السؤال وجوابه عن قوله فمن اخرج وجوب المهر كان ولي
كما لا يخفى **قول** ان العقد المشروع هو المصق بالمال في المهر
كلام قوله نفى فيه المهر كما اذا تزوجها على ان لا مهر **قول**
سواء سمياها او نفياها او سكتا عنه وانما سكت عنه لانها
حكمه من صوت النفي بالاولوية **قول** فمن لم يجعل المهر
مقدراً شرعاً وهو لا يخفى رحمه الله فانه قال كل ما يصلح ثمتاً
في البسيع يصلح مهراً حتى لو تزوج امرأة بخمسة دراهم كانت
الخمس مهراً عنده وعندنا تجب عشرة دراهم **قول**
لانه يحى بمعنى القطع لو قال لانه يحى ايضاً كان احسن لئلا يتوهم
اخراج التقدير عن معانيه فانه خلاف المراد **قول** لانه
يقال وجب عليه ولا يقال قدر عليه لظاهر منته هو

الاستدلال بذلك على تعدية الفرض بمعنى لا يجاب بعلى وعدم
تعدية الفرض بمعنى التقدير بها وهذا لا يكاد يصح اذ قد صح
الرضى وغيره من المحققين ان مثل ذلك هو كمال الى اختيار
العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي
دون الاخر من ذلك تعدية عرفاً الى مفعول واحد وعلم
مفعولين مع انها متراد فان على المختار ولو قال لانه يقال
عليه اي وجب ولا يقال فرض عليه بمعنى قدر على ما في الكشف
وغيره كان اصوب **قول** وبقرينة قوله وما ملكت ايمانهم
اجاب عنه المولى الفاضل ان المقدر في الاماء الاعراض لا
النفقة والكسوة غير ان تقدير العوض لم يبين اصلاً فافرق المهر
وعوض الآية اعني التمسك به جواز القلة انتهى وهو موافق
لما فسرته به الآية في تفسير النسيب حيث قيل اي اوجب المهر
في تنكح في ازواجهم ومن العوض في ما هم **قول** لانه
غالب الاستعمال يعني بحيث يستغنى الحل عليه عن القوة **قول**
لان قرينة واحدة في المجاز كافية وفي المشرک محتاج
لارادة كل معنى من معانيه الى قرينة كذا وقع في بعض
المعتبرات لكنه مشكل لان قرينة المشرک انما هي الارادة لا الدلالة
ولا يذهب عليك ان الارادة لا تغلق الا ببعض واحد فالحق
لاحتياجاً الى تعدد القرائن وكأنه مأخوذ من كتب الشافعية
وهم يقولون بعموم المشرک **قول** وفيه بحث لان حرف العطف
آه ولا يذهب عليك ان ما ذكره ما صرح الزمخشري بوازه جري

فليتأمل

وجرى عليه في مواضع من الكتاب والآية المذكورة إنما ذكرت
هنا مثالا لا شاهدا ودليلا لخوازه حتى يفيد منع كونها من هذا
القبيل فها نحن بصده أيضا فنعرض لتأريخ البحث عن كون
الآية من هذا القبيل ولا اشتغال بما لا يغيث في هذا المقام **قوله**
لأن التجرية بمعنى الانقياد توجد في جميع الناس لا في كثيرهم قد يمنع
ذلك إذا مراد بالانقياد الطاعة بما ورد في حق من لا يملكها
كان ولا يكونا على وجه ورد به الأمر ولا يذم عليك أن الكفار
لأنهم المنكرين منهم لا يخطئ من ذلك ثم إن هذا المذمور لا يخص
له كون حرف العطف بمثابة تكرار الفعل بل هو مقتضى وجود
حرف العطف مطلقا فيلزم من ذلك أن يكون حاصله
الاستشكال في معنى الآية لا لا اعتراض على ما ذكره الشراح فالأب
أن يقتصر في البحث على ذكر الشق الثاني من التردد **قوله** وفي الثاني
يلزم الحذف من غير دليل ممنوع قال في الكشف وإنما أرفعه
بفعل مضمر يدل عليه قوله يسجد ونعم ما قال من قال إذا جاز
الغايير لفظا ومعنى في علقها تبنا وماء باردًا فلا يجوز هذا
أولى **قوله** فيراد من الضرب القول السفر يقال ضرب في الأرض
ضربا إذا صار في ابتغاء الرزق **قوله** وأما صلة عليهم إشارة
إلى دفع ما ذكره المعترض من أن حمله على الإيجاب أولى بقرينة
قوله عليهم ولا يذم عليك أن تذكر من اعتبار التضمن بما يصلح للتصريح
فإن دفع ما قاله المعترض من وجه الترجيح بذلك محل تأمل
قوله ويمكن أن يقال سلمنا أن المراد به آه وانت خبير

وله التبدل

بأن ذلك عدول عما ذكره صاحبنا واستدلال على المطلوب
بوجه آخر فلا تعلق له بما نحن بصده ومحل ذكره ليس إلا كتب الفروع
قوله وغير ذلك وكل معلوم مقدركذا في النسخ الموجودة عندنا
ومن عزم أن العبارة غير ذلك معلوم وقع فها وقع **قوله** بالحدث
المذكور كذا في النسخ الموجودة عندنا ومن عزم أن العبارة بالحدث
المشهور قال قال **مبحث الأمر** **قوله** أي من الحاصل لفظ
وضع لمعنى معلوم على الأفراد وطلب الفعل **قوله** والتقدير
عن الدنيا والآخرة فإن الأول على سبيل التضرع والثاني على
سبيل التساوي **قوله** لا يكون أمرا يعني عند الأصوليين وإنما
أهل العربية فكل ذلك أمر **قوله** وقيد بالسبيل إشارة إلى أن
العلو في الواقع ليس بشرط حلقا فالمعزلة ولا يذم عليك أنه لا
مدخل لقبيل السبيل في حصول تلك الإشارة بل هي إنما تنظم من لفظ
الاستعلاء لأن معنى طلب العلو وعدا لآخر نفسه عاليا سواء
كان عاليا في نفس الأمر أو لا الأبرى أنه لو اسقط لفظ السبيل
من البين وقيل وهو قول القائل لغيره استعلاء كانت لافاة
كما كانت لو قبل عدل الأمر نفسه عاليا على هو معنى الاستعلاء
أمر معنوي لا يمكن الإطلاع عليه وإنما المداخلة في كسب
التظاهر فهذا التي لمص لفظ السبيل كان له وجه **قوله**
والمراد بقوله أفعل ما يكون مشتقا على طريقة الفعل كذا في كتب
القوم والظاهر أن ليس مرادهم خصوص هذه الطريقة بل نوعها
على ما نبه عليه بعض الأفاضل وهو طريقة اشتقاق الأحرار

مطلب
مهم يجب حفظه

مطلقاً فنشأ أولاً من ابتدأت وأمر الغائب فلا يرد عليه النظر
 وكان تفسير الشيخ أهل الدين لها بقوله يعني لها عدة المشورة
 في استخراج الأمر من مضارع لتزويج نظره **قوله** وفيه نظر خرج
 أه هذا أيضاً مذكور في الشرح الاحتمالي وكذا قوله والاصوب
 ان يقال إنه وما ذكره قبيل النظر من كلمات القوم ذكره الشيخ
 في شرحه وأورد عليه النظر المذكور ثم قرر رأيه على ما ذكره بقوله
 والاصوب إنه فما فعله الشارح به هنا خارج عن البره
 الانصاف **قوله** خرج بهذا أي بقيد الفعل على أي تفسير كان **قوله**
 وكذا القول يطلق بمعنى المقول وح يكون فعل بدلاً عن القول
قوله والانشاء فسم من اللفظ وفيه بحث لأن لانشاء
 كما يطلق على الكلام الذي ليس بنسبة خارج تطابقه وكذلك
 يطلق على فعل المتكلم أعني لقاء الكلام لانشاء في كالأخبار على
 صرح به العلامة انصافاً زاني في شرح التلخيص فأنظرة صالحاً
 ترجح كون القول بمعنى المقول ليس كذلك ولو استدلل على ذلك
 بقول الله ومنه لعل كان أسلم ووجه ذلك ان الخاص
 من قسم اللفظ لا محالة وما يصلح ان يجعل من قسم اللفظ
 ليس إلا الأمر بمعنى الصيغة كما لا يخفى **قوله** وان أراد اصطلاح
 أهل الأصول فغير مانع لأن صيغة الفعل على طريق الاستعلاء أه
 قال فيما سبق والاصوب ان يقال ان مراده من فعل ما يدل
 على طلب فعل ساكن الآخر ولا يندب عليك ان استعمله
 في التهديد والتعجيز خارج حينئذ عن التعريف بقيد الطلب

فأراد بهذا البراد بعد ذلك مستدرك جداً ويؤيد ما سبق في
 ايضاح المفصل وهو ان الفعل علم جنس لكل ما يدل على طلب الفعل
 من لغة العرب كفعل وبفعل لكل مبنى للمفعول من الفعلين ثم ان قول
 من قال في الجواب عن هذا الشق من لسؤال ان التعريف على قول
 من يرى من الاصوليين ان الأمر حقيقة في الوجوب مجاز فيما
 فلا يرد عليه النقص فاذا ذكر ما هو مجاز عن عدم مبنى على عدم فهم
 المراد **قوله** قدم الأمر يعني على انتهى **قوله** وهو الآخر بربره **قوله**
 نعم آمنوا **قوله** يعني يختص المراد من الأمر المراد من الأمر في هذا
 المقام هو لا سم يعني ام رة المذكور فيما سبق هو المستمعي في قول الله
 بعد انما تسامح واستخادم ولا يقرنك في لا فاضة هنا
 أي هو المراد بالأمر يوجد بصيغة فقط سواء كان ذلك واجباً
 او ندباً او غيره ولهذا لا يكون الفعل واجباً لأن الوجوب يصلح
 مراداً بالأمر انتهى فان له مفاسد منها ان يراد به هذه الألفاظ
 ليس إلا الصيغة لا محالة فاذا كان محل النزاع هو ما يرد بالصيغة
 لما كان الاستدلال المخالف على المدعى باطل في لفظ الأمر
 على الفعل وجه صحيح ولما احتجنا في التفصيل عنه الى ان يقال انه مجاز
 بل اظهر حينئذ ان نقول انه ليس من محل النزاع ومنها ان
 مؤداه ذكره هو عدم صحة الاستدلال بفعل النسب عليه
 افضل الصلوة وأكمل التجهة على التذنب والاباحة ايضاً
 وهو خلاف الاجماع **قوله** حتى لا يستفاد الوجوب بقرين على
 اختصاص المراد بالصيغة بقي هنا اشكال وهو ان الاختصاص

المذكور ظاهره مقتضى مثل قوله تكسب عليكم الصيام وقوله وتند
على الناس حج البست فانه يفيد الوجوب وليس تصيغه الامر
الا ان يقال لاختصاص اضافي والقرض نفى كون الفعل
على ما هو محل الخلاف اما الجواب عنه بانه اخبار براديه
الامر مجازا فلا يكره ويصح لان ذلك انما يتصور في مثل
قوله تعالى والمطلقات تبرأ من قوله والوالدان يرضعن
اولادهم واما كون جميع ذلك من هذا القبيل فمما لم يقل
احد ولا مقتضى له **قوله** كالمراد فلا على اطلاقه بل اذ لم
يكن مشتركا كالعين بالنسبة الى الميزان فانها مترادفتان
وليس اللفظ محققا بالمعنى فان للعين معنى في آخر **قوله** كالشتر
هذا ايضا ليس على اطلاقه وقد احسن صاحب الكشف حيث
قال لبعض الالفاظ المشتركة **قوله** تعرض الله به لهما ويحتمل
ان يكون مراده التبيين على اختصاص المعنى بالتصنيف فقط
ويكون قوله لازمه تأكيدا لذلك قال في الكشف بعد ما ذكر
هذا الوجه وهو الذي يدل عليه ظاهر اللفظ انتهى ويؤيد ذلك
اقتصار المصنف على ذكر التفرع لاختصاص المعنى بالتصنيف فقط
وما ذكر في بعض الشروح من ان قوله وموجب الوجوب تفرع
على اختصاصه بلفظ بالمعنى لا بانه عده سياقا كلام
على ان المصنف عتونه في الشرح بقوله فصل في موجب الامر
ثم ان المعنى لزوم التصنيف على هذا التقدير انه لا بد من وجوب
تلك التصنيف لتحقيق ذلك المراد **قوله** وفيه رد على من رعى

هو شرح شرف الدين
الصدر

الفصل هو التحاوي

اي في كلام المصنف بهذا وهو من جهة قوله لازمه فلا يرد ما قيل ان
عود التمييز الى الاول لكان لا يصح من جهة المعنى وعوده الى قوله
لازمه خلاف الظاهر من حيث العربية وان صح ذلك حيث
المعنى **قوله** الذي ليس سهوا ولا طبع اذ لا ايجاب في جميع ذلك
اجامعا وينبغي ان يخرج ايضا من محل النزاع ما كان
اتباعه من فعاله ام اجامعا مثل ما وقع بياننا لمحل الكتاب
فان قلت في كلام المصنف نظر لانه اطلق القول في الفعل وهو
مخصوص قلنا انه اني مبهم في قوة الجزئية كذا في الشرح لا محلي
وفيه نظر والاشبه ان يقال ان محل النزاع معهود فيما بينهم
فالمصنف ترك التقييد بقوله عليه **قوله** مثل وجوب التمسك
الظان المراد بوجوبه هو المواظبة عليه كما يواظب على
الواجب لان الدلائل كلها قطعية في حقه **قوله** اذ خلاف
بيننا وبينهم في ان الامر اسم لما هو موجباه وكذا
في ان التصنيف المخصوصة تسمى امرا على الحقيقة فيحصل له الاجاب
قوله بل يطبق على الفعل حقيقة ام لا والقائلون
بالاطلاق اختلفوا فيما بينهم فذهب بعضهم الى الاشتراك
اللفظي وبعضهم الى الاشتراك المعنوي وعبارة الشارح
ونظم كليهما **قوله** لقوله انه للمخالفين مقامان احدهما الال
وسوان الفعل امر والثاني متفرع عليه وهو فعل
عم للايجاب فهذا استدلال على الاول وقوله وتمسكوا
استدلال على الثاني فان قلت اني حاجه الى الاحتجاج على الفرع

بعد اثبات الماصل قلت فيه تبينه على انه مع اتبنايه على اصل
و ثبوته بادلته ثابت بديل سيقول كذا في التلويح **قوله** اي فعله
والاصل في الاطلاق الحقيقة **قوله** لان الموصوف بالرشد هم
يسجي في جواب منعه **قوله** وعندنا لا يطلو اي حقيقة **قوله**
انه عليه الصلوة والسلام واصل اي صام بصوم الوصال وهو ان
لا يفطر ليلا ونهارا **قوله** بقوله عليه الصلوة والسلام انكم
مثلي بطمعي ربي ويتقيني يجوز ان يكون ذلك حقيقة الطعام
والشراب كما ثبت ذلك من دونه من الاولياء بطرق الكرامة
وجوز ان يكون ذلك كناية عما يتقوى به الروح من القرية
والمشاهدة والانس بذكره وطاعته وغير ذلك قال بعضهم
قوله وذكر كالمشتاق خير شراب **قوله** وكل شراب في
كسر **قوله** ان فيها قدرا هو بفتحين خلافا لفظا **قوله**
لم يكن للمناجاة اي لها من حيث هي في قد كجائبة بان لا تكا
لو كان لا يرزأ بيدا انكر بل بين تحقق العلة والخصوص كذا
قوله كان مخصوصا به وهو خارج عن محل النزاع كما سبق
قوله علل الانكار باخبار جبرئيل لا يدخل خصوصية اخبار جبرئيل
عليه السلام في الحكم المذكور فكان الاولى ان يقال بوجود القدر
في تعليمه وهو ايضا مخصوص به في تلك الحالة فيتم المقصود **قوله**
وكيف يجوز الانكار على نفس الاتباع وقد امرنا به بقوله تعالى
فاتبعوني آه لم لا يجوز حمل الاتباع في الالة على الاتباع في الاول
وان كان ظاهره عاما توفيقا بين الالة **قوله** وايضا هذا

ما ذكره الشيخ قوله وقال في
الخطبة لآل محمد من شجرة النخيل
سراج الدين الهندي

مشرك لا لزوم آه يمكن ان يحجب عنه باننا لان المناجاة
مبنية على فهم الوجوب لم لا يجوز ان تكون مبنية على فهم الندب
لا اعتقادهم ان فعله عليه الصلوة والسلام قرينة وليس سئلنا
ذلك فلانهم انهم فهموه من لفعل بل من قوله عليه السلام صلوا
كما رايتوني اصلي مثلاً **قوله** اي لا سبب للفعل فيكون اطلاق
الامر عليه مجازا بعلاقة السببية وقد يقال شبه الداعي الى
الفعل لا المستسمى الفعل امر تسمية للمفعول بالمصدر لا يذنب
عليك انه وجه اخر غير ما ذكره الله به فالشارح لم يصح قوله
فهو ما موربه فيقول له امر تسمية للمفعول بالمصدر حيث خلط احد
الوجهين بالآخر والحق بيان كلام الله به ما لا يتعلق به وجه من
الوجه **قوله** هذا جواب عن تمسكهم بالاية وهي قوله تعالى وما
احرف عيون برشيد لا يقال المراد من احرف عيون فعله امره
كيفية يكون سببا لفعله وانما يكون سببا لفعله غيره فتح كمين
بناء المجاز على السببية لانا نقول هو سببي على ما ذهب اليه
كثير من البيانين من انه يكفي للمجاز بعلاقة السببية اطلاق
السبب على جنس المسبب كما اذا قلت رعبنا الغيث وارتدت
مطلق التنبات وان لم يحصل بالمطر **قوله** لان الرشد بمعنى الصواب
انج وهذا اولى مما قيل انه ملكه بصدرها عن الشخص او افع
الشرع ويقال له السفة وكما ان ذلك يكون بالفعل يكون القول
ايضا فانه اصطلاح حادث للفقه لا ينبغي تفسير كلامه القديم
به ثم ان الامام قال في المحصول لا ظهرا ان المراد بالامر القول

لان كلامهما يقتضي
مستفهم

فمنه على من قال هو واجب
بان يقال ان الامر بطريق على القول
والفصل بين الامر بمعنى القول وبينه
مفهوم الفعل في اللفظ ايضا
فاجاب ببيان الحق
اعتبار الجمع

وصفة البرشد مجاز من باب وصف الشيء بوصف صاحبه **قوله** الا
ان الفعل بمعنى الامر جميع اه استدراك عن كون طلاق الامر
على الفعل مجازا وبيان ذلك ان المجاز ليس له لوا ان اختلاف الجمع
في لفظ واحد باعتبار معنيين مختلفين يدل على انه حقيقة في كل واحد
منهما فان التوابع الخشب يجمع على عيدان ومعنى التوابع على اعود
وقد جمع الامر بمعنى الفعل على امور وبمعنى القول على وامر فيكون
الامر حقيقة فيهما وقال صاحب الكشف لا تمسك لهم فيه لان اللفظ
جمع الامر بمعنى تشارن والصفة لا بمعنى الفعل والاعواد والاعداد
كلها مجتمعا عود مطلقا كذا في الصحاح انتهى ثم ان من الجدل
صاحب المعنى باختلاف الجمعين على هذا كما استدلال بها
المجاز لفون على ذهابهم **قوله** لكن غير مستقيم لان امر على صيغة اه
هو ايضا مذكور في الكشف فنسبته ما ذكره القوم الى صاحب الكشف
وايراد ما اوردته ذلك المحقق على كلام القوم في صورة الرد على
نفسه خارج عن دائرة الانصاف **قوله** اللهم الا ان يجعل الحق
المعهود في الكلام المصدر بالهم كونه دفعا لما ذكره من مجاز
وذلك ليس كذلك فلو قال بل لظاهر كونه جمعا لمره كان أولى
ومع ذلك لا يصح هذا استدلال المخالف على ذهابهم بخلاف
الجمعين لان محل النزاع هو لفظ الامر **قوله** جمع امره وفواعل
يكون جمع فاعلة اسما وصفة كوايت وضارب **قوله** كان
صيغة الفعل جعلت امره مجازا قال في القاموس الامر ضد انتهى
كالامر على فاعلة فاذا ثبتت الامر بمعنى الامر في اللغة ينبغي ان

ان كان الامر بغيره
اذكره ان كان بغيره
ان كان بغيره

يستغنى عن التكلف المذكور ويجعل الآوامر مجازا كما لا يخفى
قوله اي موجب الامر لطلاق بمعنى المجرى عن القرينة الدالة
على الوجوب وعدمه **قوله** كما ذهب اليه بعض الفقهاء وعليه
باشم وعامة المعركة وهو حد قول الشافعي به **قوله** كما ذهب
الى طائفة من ان الامر مشترك بين هذه الثلاثة قال في التحقيق
قال بعض لواقفية هي مشتركة بين الوجوب والندب والاهية
والتمديد بالاشتراك اللفظي وقيل بين الثلاثة غير التمديد
كذلك وقيل بالمعنوي وقيل بين الايجاب والندب بالاشتراك
بالاشتراك اللفظي وقيل بالمعنوي وقال ابو الحسن الشافعي
والقاضي الباقلاني والنزاع ومن تبعهم لا بد من انها حقيقة
في الوجوب فقط او في الندب فقط او فيهما معا بالاشتراك
فعلى قول هؤلاء جميعا لاحكم له اصلا بدون القرينة الا التوقف
انتهى فخصيص الشارح مذهب الاشتراك بين الثلاثة بالذکر
في صدر بيان التوقف ليس كما ينبغي وانظر حينئذ فعيهم
التوقف بجميع هذه المذاهب ليكون كلامهم به اعم فائدة **قوله**
قلت هذا فاسد لان الصحابة رض استدلوا به لا يقال
ذلك لما شاهدوا من الاحوال البصينة الامر لان من كان غائبا
منهم عن مجلسه اشتغل به كما بلغه صيغة الامر بما اشتغل به من كان
حاضرا ومشايد الحال لا توجد في حقهم **قوله** ولو لم يكن وجبا
وعبارة شمس لا يمت به ولو لم يكن موجب هذه الصيغة معلوما
وهو لا يظهر لان الكلام ههنا في ابطال التوقف فقط ودلائل

الوجوب سياتي **قوله** فاتهم قالوا موجب في اغلب الاستعمال
 ليس في كلام المحققين تقييد قول ذلك البعض منهم كما حيث
 قال في الشرح وقال بعض الشافعية انه لا اباحة بعد الخطر
 على انه ركيك من جهة المعنى ايضا وفي التحقيق احتج من قال انه
 يفيد الاباحة بان هذا النوع من الامر لا اباحة في اغلب الاستعمال
 وكان الشارح يرام تلخيص كلامه فاحل مراده **قوله** قلنا الابهة
 ما فهمت من الامر بل من قوله ته آه وفي كلام لان هذا النوع
 انما يفيد ان لو كان المراد من هذا المخرج الوجوب لا اباحة
 ولا يخفى انه خلاف النص والاجماع ولو حمل قوله ته آه على انكم ترونه
 محل الامر في قوله فاصطادوا على الاباحة ويكون الفرق بينه
 وبين الجواب الثاني من جهة خصوص القرينة كما ان اظهر
 ثم ان المراد بالطبقات في الآية الذبايح على اسم الله وقوله
 وما علمتم في تقدير وصيها علمته **قوله** والخطر السابق لا يصلح
 دليلا آه هذا جواب عما ذهب اليه المخالفون لا عن استدلالهم
 على ذلك بقوله ته واذا علمتم فاصطادوا بخصيصه فتوسط ذلك
 بين الجوابين عن الاستدلال المذكور منعنا وسلبنا ليس كما ينبغي
 ويمكن توجيهه بان يراد بالخطر السابق الخطر السابق في المثال
 المذكور فيكون جوابا آخر عن الاستدلال بخصيصه فليتأمل
قوله شرع لنا اي تعود منفعة على العباد **قوله** بان ائمتنا
 على الترك كذا في نسخ الموجودة عندها وزعم بعض الناطقين
 في المقام ان العبارة لانا ائمتنا فقال هو مخرب من الكتاب

وصلوه وتختار ائمتنا انتهى ثم ان قوله وصلوه تختار ائمتنا خلافا لما في قوله
 فيعود الامر على موضوعه بانقضاء موضوع الامر منها هو كونه مشروعا
 وحاصله انقلاب المنفعة بالمضرة وتوضيحه ان كل امر مشروعه ذلك
 لا يثبت الوجوب وان لم يتقدم خطره ككتابة عند المديونة
 والاشهاد عند المباحة فانها لم تجب بالاجماع وان ورد
 الامر بها ابتداء قال الله تعالى اذا تدانيتهم بدن الى اجل سعي
 فاكبنوه واشهدوا اذا تباعدتكم **قوله** وهو قوله ته ما منعك
 ان لا تسجدوا امرتك اي منعك من السجود على زيادة لا ابا
 وعاك الى ترك السجود مجازا لان المنع من الشيء داع الى القسوة
قوله فان ورد في معرض الذم على مخالفة وفي التلويح استغناء
 للتوبيخ والاختار والاعتراض هو انما يتوجه على تقدير كون الامر
 للاباحية يستحق تاركه الذم والافله ان يقول انك لا ترتبي
 السجود فعلا لم التوم والاختار وما قيل من ان القائل ان يقول
 كون الامر منها للوجوب انما عرف بقرينة الذم والكلام في
 الامر مطلق من دفع بان القرينة انما تقدر في كون الامر مطلقا
 ان وجدت حين ورد الامر وقرينة الذم منها لم يكن لك
قوله فعلم ان لا اختيار لما مور انه المراد بالاختار المنفي هو اختيار
 التناهي من التحيز كما يكون في تدب الاباحة فلا ينافي في التكليف
 والتخص لا انتفاء الاختيار في تقرير الاستدلال بهذه الآية مبنى
 على وقوع فيه الشارح من تفسير النص لو ارد لا انتفاء الحجة بها
 والحق في ذلك ما قلناه عن التلويح **قوله** وقيل المراد النص

ط
التحيز

قوله نعم وما كان لمؤمن آه كان لظن الاقتصار على ذكر هذا الوجه
 فضلا عن تأخيرها وتصديره بصيغة التبريض كما في ما بر الشرح
 حتى في شرح المصنف وجعل الآية السابقة دليلا آخر على عدم
 غير متعلق بانقضاء الجزية ولفظ المصنف في المتن ايضا كالصريح
 في ان المراد ذلك وبالحكمة تفسير النص المذكور بالآية الاولى
 دون الثانية غير موجه عكسا ونقلنا ثم ان القضا في الآية
 عبارة عن الحكم **قوله** اي امر النبي عليه السلام انه المقصود
 بالذكر كما يشهد به سياق الآية ويحتمل ان يكون التخصيص في
 الامر في الحقيقة كذا في تفسير القاضي **قوله** فلا يقتضي ان يكون محال
 كل امر مورا بالحذر مع ان المطلوب لا يحصل الا بذلك لان
 كون بعض الامور لا واجب على الانواع فيه **قوله** قلنا انه عام
 لانه مصدر مضاف من غير دلالة على مهور ومجرد ما ذكره
 الشارح من وجود علانية العموم فيه بدون التعرض لما يدل عليه
 لا يثبت ولا يثبت من وجوه **قوله** واما اعتقاد حقيقة الاعراف فانه
 يخفى فيكون حقيقة الامر هو محال الدليل الدال على حقيقة **قوله**
 قلنا المفهوم من الآية التهديد حاصل منع وقف تمام الدليل
 على التقدير المذكور في السؤال قد يجاب ايضا تارة بانه لانواع
 في ان الامر قد يستعمل للايجاب في الجملة والامر بالحذر من هذا
 التفسير بقرينة السياق وانه لا معنى ههنا للندب والابهة
 بل الحذر عن اصابة المكروه واجب ومارة بان الحكم لا يطلب
 الحذر عن شيء وان لم يوجه الا لان فيه توقع مكروه ولا يتوقع ذلك

السؤال المذكور مع جوابه
 ما هو من التلويح
 انكاره

الا يكون تركا للواجب **قوله** لانهم اجمعوا على ان الموضوع لطلب
 هو الامر آه وفي اصول فخر الاسلام وكذلك لانه اجماع حجة
 لان من اراد طلب فعل لم يكن في وسعه ان يطلبه الا بلفظ الامر
 والمصنف بعد هذا حذوه في الشرح فبيان الشارح رحمه الله دلالة اجماع
 بذلك تفسير للكلام بما لا يترتب عليه من ذكره فخر الاسلام يدفع
 قول من قال بالندب الا ان يكون مراده لطلب على اكد لوجه
 او لا يلزم استقلال كل واحد من الادلة في دفع جميع احوال
 المحالين **قوله** وما ذكرت اخبار عن لا يجاب لطلب لو قال
 اخبار عن لا يجاب لطلب كما في كشف كان اظهر **قوله**
 اي كدليل العقل قال المولى الفاضل في معنى المعقول الاستفادة
 من موارد اللغة لا الدليل العقل لان البحث لغوي انتهى الطاهر
 ان مراد من فسه بالدليل العقل ايضا ذلك لا المعنى المشهور **قوله**
 كالحال والاستقبال يريد بالعبارة المختصة بالحال صيغة المضارع
 مجردة والمختصة بالاستقبال صيغة المضارع داخلية عليه السنين او
 سوف كما هو مذهب الفقهاء **قوله** مختص بعبارة البناء داخلية
 على المقصود كما ولا لا يفيد المط **قوله** فلان يوضع له عبارة بمعنى
 مختصة به ثم ان ما ذكره الشارح تفسير المعقول في اثبات اختصاص
 الصيغة بالاجاب هو اجله فخر الاسلام والمصنف في الشرح ليل
 لعكس فمات سبق وقال لا ههنا الدليل المعقول ان تضاريف الافعال
 وضعت للمعان على الخصوص فصا معنى الماضي قضا لازما لا دليل وكذا
 الحال فكذا لك صيغة الامر لطلب للمور به فيكون قضا لازما به

مطلب
 مع المعقول الاستفاده
 من موارد اللغة

والمعنى
 راجع الى
 بعض القواعد
 في تطبيق
 على ما ذكره

على أصل الوضع **قوله** وهي الأمل لانه اذا وجب ان يكون كشيء
مفردة فتلك الصيغة اما ان تكون فعلا وبطلان في
اجمعا فتعين الاول كذا في شرح المصنف فلا حاجة الى قيل المدعى
ليس الا اختصاص ذلك بالصيغة وانما تعينت صيغة الامر على
ما تقدم من ان الامر يدل على الطلب والاصل فيه الحال وذلك لا يجاب
كما زعم بعض النظم في المقام **قوله** فان قلت هذا اثبات
اللفظ آه يوهن كونه ذلك بخلافه لكون قوله لانه مناط
الثواب العقاب لا يلزم لان ما يكون كذلك انما هو كالحاجب
الشرعي لا التلوي **قوله** وهو باطل اذ باثبات اللفظ بالقياس
هو اثباتها ابتداء من غير تقدم وضع قاعدة كلية من اهل اللغة
فلاننا في القياس التلوي كقولهم كل اسم فاعل من يثبتي
الجزء على وزن فاعل ومن فصل على مفعول **قوله** قلت
القياس لا يثبت عدم اصابة الشركة الظاهر ان اثبات
ذلك غير كاف في المقام فان الآدلة المذكورة ليست
الا ادلة كون موجب الوجوب والجواب عنه يحتاج الى التخليل
يظهر ما دني تابل **قوله** وقد يقال آه اي في الاستدلال
بالمعقول **قوله** والمراد بقولنا الامر حقيقة في الوجوب
اشارة الى الجواب عما يرد من ان الامر حينئذ يكون حقيقة
في طلب الوجود وازادته مجازا في الاجاب ولا يلزم ذلك
كون موجب الوجوب كما هو المدعى في تقرير الجواب ظاهر وفي
فصول البدائع وحين منع الخيار لزوم الوجود عادة وشرعا

وطلب وجوب الفعل للمنع
عن البعض



على
وهو ان لا يميز كون كل واحد
من الادلة يثبت
الاشياء

بأنه ان كان نفعه ونظره
كله من مخرج النفع لفقار في

استعمل الامر للوجوب المنفصل للغة وشرعية فهو حقيقة فيه من
المتعينين **قوله** التلازم الحقيقي اي الذي يتبعه الملزوم انتفاء
قوله او التلوي يربط به ما يقابل المتعدي **قوله** سبل
الى الاول تحقيق الامر عند انتفاء الاعتبار قد اجاب عنه المحققون
بان الاعتبار لازم الامر في الأصل وتحقيق الامر عند انتفاء
انما هو من جهة نقل الشرع له من الوجود الى الوجوب لانه يتحقق
تراخي الاعتبار الى حين اختياره وجاز ان لا يخاره بخلاف
الكسر مع الانكسار فلا يقال كسره فلم ينكسر لعدم تحمل الاختيار بينهما
وبذلك يظهر ان المطاوع على قسمين قسم يجوز تحلله وذا فيها
تخلله الاختيار وقسم لا يجوز وذا فيها لا تخلله **قوله** ولا الى الثاني
لاننا ان الاعتبار بمعنى آخر كذا في شرح المغني للفتاوى وفيه
ان منع ذلك بعد اثبات عن ائمة اللغة غير موجب وعليه كلام
الزمخشري في التأسيس فاية الامر ان يكون ذلك محال لما
هو المشهور في المطاوع من كون الفعل المطاوع محصلا يحصل
الفعل المطاوع له وكما من شيء في لغة العرب يكون كذلك
قوله بل بمعنى صيرورته ما موردا دفعه بعض الناس فاضل ان الامر
المطلوب بالامر ليس لما مورته بل الوجود وحين منع الخيار
ذلك استعمل للوجوب المنفصل اليه ثم انه قد ذكر في كشف الكفاية
في تفسير قوله تعالى يهدي المتقين ان حقيقة امره فامر وجهت الامر
اليه فتوجه ثم استعمل في الامثال مجازا فعلى هذا لم يخبر
ان يقال ان مراد فخر الاسلام كون الاعتبار بمعنى الامثال لازم

ط
كذا في فصول البدائع
مسته

هو المولى الفناي

الامر هو ذلك الاستعمال لا اصل اللغة فلا يدعي عليه شيء **قوله**
 كيف وان لا يتماز بمعنى الاستعمال ليس يلزم بل هو متعدي اجاب
 عنه صاحب الكشف باننا لا نكر ذلك لكن ما هو متعدي الى مفعول
 واحد قد يكون لازما بالنسبة الى ما هو متعدي الى مفعولين لزوم
 على الفاعل والمفعول الواحد وعدم تعديه الى المفعول الاخر
 فيصح ان يكون لازما اي مطاوعا لما هو متعدي الى مفعولين
 كما يقال علمته القرآن فتعلمه والامر متعدي الى مفعولين
 احدهما بنفسه والى الاخر بالياء يقال احترت زيدا بكذا فيصح
 ان يكون الاتماز لازما له **قوله** يقال ايترا حرفان اي
 استشهد كذا في الكشف وغيره وفي بحث لان كون ايترا
 متعديا في هذا الاستعمال لا يفيد شيئا اذ كم من شيء يكون
 متعديا ولازما فيجوز ان لا يكون ايترا جاريا على امره جريا
 المطاوع على المطاوع له متعديا بل لظاهر هو ذلك لا
 شبهة لاحد في صحة قولهم امرته فامر وذكر المفعول مفعول
 مسموع ولا مقتضى لانزاع الحذف لعل هذا المنع اولى في
 الجواب مما قلناه سابقا عن صاحب الكشف من ان تسببه
 لازما انما هي بالنسبة فانه غير معهود **قوله** كما لو اراد من العلم
 بعضه وكما لو اطلق بعض الانسان آه وقال في الكشف
 وليس هذا كالعلم اذا اراد به بعضه فانه حقيقة فيه لانه
 موضوع لشمول جميع من المسماة لا استغراقه عندنا والشمول
 موجود في البعض والحال حتى ان من شرط الاستغراق فيه يقول

نظير
 ما هو متعدي الى واحد
 قد يكون لازما بالشيء
 21 ما هو متعدي الى
 مفعولين

مفعول

انه مجاز في البعض ايضا وكذا لفظ الانسان موضوع بازاء معنى
 الانسانية وبالجملة الشئ لا يتقضى في كل المعنى بخلاف الامر
 فانه موضوع للطلب المانع من التقيض والتدب مغايرة له لا محالة
 انتهى وقال بعض المحققين ان الحقيقة القاصرة على اصطلاحهم
 هو الشيء المتعلق في بعضه بمعنى الكفاية بعض اجزائه الغير
 المحولة مع تمام متناه كما في الامثلة المذكورة اذ لا يتقضى سمي
 الانسان نحو العنق وكذا ما وراء الاثنين تمام حقيقة الجمع العام
 عند شارطي لا ينظم وان كانت قاصرة عند شارطي لا تخرا
 انتهى وبه يظهر ما في كلام صاحب الكشف من الحيل **قوله** اي قال
 الكرخي والخصاص فيه كالم اما اذا اراد به التدب فانه لا
 اختصاص لهذا القول به بل هو مذهب فائده اصحابنا وهو
 الفقهاء واما اذا اراد به الاباحة فلما ذكره ابو اليسر وصاحب المنان
 انه اذا اراد به الاباحة فهو مجاز فيه لاجماع كل ذلك كونه
 في الكشف هذا وقد يقال قول فخر الاسلام انه حقيقة قاصرة
 متناه على اصطلاح خاص في المجاز بزيادة قيد على ذكره لعموم
 في هذه وهو ان يكون المعنى المجازي خارجا عن المعنى الحقيقي
 فالنزاع في انه مجاز فيها كما ذهب اليه الخصاص والكرخي وحقيقة
 كما ذهب اليه البعض واختاره فخر الاسلام **قوله** لفظ
قوله مرجوحا او مساويا تفصيل للترك وتقسيمه والاول
 اشارة الى فصل التدب والثاني الى فصل الاباحة **قوله**
 ولادلالة لها على جواز الترك اصلا ان اراد بحقيقة

ط
ما ذكره الشارح في جواب
ما حوّل من التوضيح
والاستلوج
مسألة

فغير مفيد وإن أراد بحسب المجاز فممنوع لم لا يجوز أن يستعمل اللفظ
الموضوع لطلب الفعل جزئاً في طلب الفعل مع إجازة الترك
والأذن فيه مرجوحاً ومساوياً بجائزاً مشتركاً في جواز
الفعل والأذن فيه **قوله** بل معناه أنه يدل على الجزئية
الكاولة من التندب والاباحة وهو جواز الفعل أي قيل عليه
أن معنى الأمر حينئذ لا يكون ندباً وابعاً بل أمراً ثالثاً ليس
معدوداً في معانيه **قوله** وإنما ثبت ذلك بالقرينة
الاشارة إلى جواز الترك كما لكن يرد عليه أنهم قد اختلفوا
في الأمر المطلق أي المجرد عن القرائن واختار بعضهم كونه
للإباحة وبعضهم كونه للتندب فإذا توقفنا بالافتران
بينهما على قرينة كيف يصح جعل الأمر المطلق محل النزاع
وفي الاستلوج وإنما ثبت جواز الترك بحكم الأصل لا دليل
على حرية الترك فإن قيل غاية ما لزم مما ذكرنا أن يكون
صيغة التندب أو الإباحة تجوز الفعل المقيد بتجوز
الترك وهو ممتنع أن يكون جزء من الوجوب قلنا
لا امتناع لأن القيد خارج عن المقيد فيتحد التجوز الذي
في التندب والإباحة والتجوز الذي في الوجوب ذاتياً
وإن تغايراً اعتباراً **قوله** فإن قلت فعلى هذا الفرق
بين قولنا هذا الأمر للتندب والإباحة كأن لا يظهر
في العبارة أن يقال وبين قولنا هذا الأمر للإباحة كأن بين
يقتضي شيئين **قوله** فعلم من الأول أنه إنسان ومن

ومن الثاني أنه طائر مع أن مدلول اللفظ واحد **قوله**
أراد فخر الإسلام من غير الموضوع له أي في حد المجاز
وهذا شروع في الجواب عن قول السائل وعلى تقدير خبريتهما
يكون استعمال اللفظ في غير الموضوع له فينبغي أن يكون
مجازاً **قوله** بناء على عدم إطلاق الغير على الجزئية وقيل
مبني على ما قاله فخر الإسلام على زيادة قيد على ذكره القوم
في حد المجاز وهو أن يكون المعنى المجازي حارجاً عن المعنى
الحقيقي لا على أن الغير لا يطلق على الجزئية كما توهم
لأن المذكور في حد المجاز هو المغايرة اللغوية لا المغايرة
والمغايرة اللغوية متحققه بين الجزئية والكل قطعاً **قوله**
على ما عرف من تفسير كغير في علم أصول الكلام فإن رأينا
فسرّوه بكون الموجودين بحيث يقدر ويتصور وجوداً واحداً
مع عدم الآخر أي كين الانفكاك بينهما ولا يذهب عليك
أن الجزئية من حيث هو جزء لا يتصور انفكاكه عن الكل
قوله وبه سقط نظر بعض الشارحين يريد به الشرح
الكل الذي **قوله** أي الأمر المطلق يريد به المجرد عن قرينته
التكرار والمرة فلاننا في التقييد بذلك دخول المقيد بالشرط
مثلاً في محل النزاع **قوله** أراد أن يبين أن هذا الفصل
هل وجب التكرار بلا قرينة أو لا كما في الشرح الكلي وفيه
بحث ظاهر إذ لا تعلق بالإيجاب التكرار وعدمه باختصاص
المذكور أصلاً **قوله** قال بعض أصحابنا لشيء فيهم أبو إسحاق

الأسف في قائلنا ان صيغة الامر مختصرة من طلب الفعل بالصدر
 اي قولنا اطلق فيفيد فائدة قولنا اوتعي اطلاق على سبيل
 الاختصار وذلك يفيد العموم لانه اجتمعت تعريف باللام فكذلك هذا
 لان المختصر من الكلام كالمطول في الفائدة وقد اجبت بانه
 لا دليل على التعريف **قوله** لان اقرب من جابر كان من اهل
 اللسان فهم التكرار اخرج وجوابه انا لانتم انه فهم التكرار بل انما
 سأل لاعتباره ليجب بسائر الجاديات من الصلوة والصوم
 والزكاة حيث تكررت بتكرار الاوقات وانما اشكل عليه لانه
 من جهة انه راي الجمع متعلقا بالوقت وهو تكرر والتسبب اعني
 التبع وهو غير متكرر كذا في التلويح **قوله** يفيد ذلك
 اتفاقا وهو وفيه بحث اذ من الظاهر ان الامر المقيد بقرينة
 التكرار انما يفيد اذ كان مطلقة موجبا اياه او محتملا له
 اما اذا لم يجده اصلا كما عند عامة علمائنا فقرينة التكرار تكون
 تغير الموجب لا تغير المحتمل فكيف يكون الامر يفيد **قوله**
 وقال الشافعي رحمه الله والصحيح ان مذهبه كذهبا كذا في فصول
 البدر **قوله** لكنها تحمل العموم والعموم يستلزم التكرار في عامة
 اوامر الشرع وان كانا يفترقان في مثل طلعت الشمس فيكون
 ان يفيد العموم دون التكرار وكذا ان قصر في تكرر البحث
 على ذكر التكرار ثم ان ما ذكره الشارح رحمه الله موافق لما
 في الكشف وغيره وفي التلويح مختصر من اطلب منك ضربا
 او افعل ضربا والتكرار في الاثبات تخص لكن يحتمل ان

بجملة وان كان لا حجة
 وبذا روي عن شافعي رحمه الله

ان يقدر المصدر معرفة بدلالة القرينة فيفيد العموم انتهى وفيه
 بحث لانه ان اراد بالقرينة قرينة التكرار والعموم ففيه ان
 النزاع هو كالمطلق والافادة العموم محل كلام فليتأمل
قوله ويحل عليه بقرينة يفترق بها قيل عليه الكلام في المجرد
 عن القرينة لا في المصحوب بها اذ عند ما يكون محل وفاق وفيه
 بحث لان المفترق الى قرآن القرينة هو العموم بالفعل والكلام
 في احواله فاین هذا من ذاك **قوله** لانه في الكتاب قد روي
 تعليل لقوله يفيد والاشارة الى التكرار بتكرار الشرط وهو
 على يفهم من السابق ولو قدمه على قوله لان الفعل تكرر
 اجماعا لكان كلامه اكثر انتظاما **قوله** اي ليتوضا يعني انه وان
 لم يكن امرا صريحا لكان في معنى الامر فبحر في حكمه **قوله**
 بلانية متعلق بيقع في المتن **قوله** يقع على الواحدة سواء
 لم يوشيا او نوى واحدة او اثنين **قوله** طلقين مفعول لنوى
 لان مطلق الامر وقوعه على الفرد الحقيقة وفيه تل **قوله** ولهذا
 قالوا يقع اطلاق البعد لابل الصيغة اي في كل ايقاع من
 بالصيغة فيه ذكر العدد **قوله** ولما قل ان يقول هذا بعد التسليم
 مشكل اه كذا في شرح المغني للقرطبي وفيه قد اجاب عن بعض الافكار
 بان ليس المراد بكون الواحد موجب انه موضوع له في اللغة فانه
 مخالف لاجماع اهل العربية بل انه يستعمل عرفا في الجنس حيث
 تحققت في ضمن الواحد ضرورة ان الاحكام انما تجري عليه موجب
 وجوده ولما كان الواحد اذ في يتحقق الجنس في ضمنه ولم يوجد

دليل على ازيد من صار موجه عرفا فنتي قصر المتكلم على
 علم انه اراد موجه العرفي واما اذا زاد عليه تعدد حكماته
 اراد معناه اللغوي المطلق ولا شك ان تقييد المطلق بغير
 بل تبديل وفيه كبح لان ما ذكره انما يصح ان لو كان المراد
 بالمطلق نفس المستحقون الفرد وليكن لك لقطع بان المراد
 بقوله تع فخر رقيبته تحرير فرد من افراد هذا المفهوم من غير
 تقييد بشئ من العوارض على ما صرح به في التلويح ولا
 فكيف يكون ذكر الوحدة تقييدا له فلينقل **قوله** لانها
 طلاقها اذ لا مزيد للطلاق في حقها على اثنين فصارت اثنتين
 في حقها من طرفين اجنس واحد كالثلاث في حق الحق
 فيصلح محتمل اللفظ ايضا **قوله** وكذا لو قال لاجنسي
 امرأتين يعني قوله لاجنسي هذا كقوله لها طلق نفسك فانه
 ايضا يقع على الواحدة الا ان ينوي الثلاث ولا تعل نيته
 اثنتين الا ان يكون المرأة امة كذا في المعنى وبعضهم **قوله**
 الا ان في المرأة يقتصر على المجلس لانه تملك وتملك
 تقتصر على المجلس **قوله** وفي الاجنبي لا تقتصر لانه توكل **قوله**
 لانه اخبار يعني في الاصل فاقضي ما كان يقتضيه الاخبار
 وان كان انشاء جعل الشرع الا ان **قوله** يشتر صدقه فيه
 اشارة الى ان الافتضاء المذكور ليس بكونه خبرا من حيث هو
 فان خبر خبر وان كان كذا بل يكون صحيحا في الحكم بان يكون
 صدقا كما صرح به صاحب الكشف **قوله** فصح التعيم كذا في

بناء

وفيه ان صحة نيته الثلاث مبنية على انه فرد اعتباري لا على التعيم وتكرار
 على ما صرحوا به الا ان يكون المراد بالتعيم تعيم الفرد الذي هو مدلول
 اللفظ الى الحقيقة والاعتباري وفيه بقى مهننا بحث وكون
 الحكم المذكور في مسند تعلق نفسك على التكرار وعدمه وحالة كل كلام
 لان المتفرع هو تعدد الافراد وعدمه وليس التكرار عين تعدد ما ولا
 له تحقيق التعدد بحسب اكا فاد مع كون الفعل واحدا غير مكرر كما في
 ايقاع التطبيق دفعة واحدة شئتين او ثلاثا فلا يلزم من ثبوت التعدد
 ثبوت التكرار ولا من انتفاء التكرار انتفاءه كذا قال ابن
 الهمام في تحصيل الاصول يمكن اجواب عنه بان التكرار والعموم
 كليهما داخلان في محل النزاع كما يدل عليه صريح كلام فخر الاسلام
 وصاحب التوضيح وقصار البعض كالمعجم **قوله** على ذكر التكرار
 مبنية على ان غايته او امر شرعي مما يستلزم فيه العموم التكرار كما
 نية عليه صاحب التلويح لا يخرج عن محل النزاع فيظهر وجه التفرع
 المذكور **قوله** وهو مفهوم المصدر فالفعل يفتح الفاء **قوله**
 سواء قدر معناه كما ذهب اليه القائلون بكونه موجبا للتكرار **قوله**
 او منكر كما ذهب اليه القائلون بكونه محتملا للتكرار **قوله**
 ولما قيل ان بقوله هو فرد ان اراد به موضوع الخ كذا
 في شرح المعنى المنصور لقاداني واجواب عنه هو ان في وضع اسم الجنين
 مذمبين احدهما ان يكون وضعه للماهية المقيمة بالوحدة انما يقع اسمها
 بالفرد المنتشر والاخر ان يكون لنفس الماهية فاذا اخذنا بالاول
 جميع اسماء الاجناس موضوعا بهذا الاعتبار مصدر او غيره وان كان

وان كان اكثر من ذهب الى الاول من اجل التعريف في ذلك
 بين المصدر وغيره حيث جعل مثل رجل و فرس موضوعا كذلك
 المصدر على ما بان عنه الشريف قس ستره الغرض في كماله المقصود
 لتعريف المسند من شرح المفصل والاعراض المذكور سبناه
 ليس الا على المذهب الثاني او على ما ذهب اليه اكثر اهل العربية
 فلما اتجه له **قوله** او العدم منوع وتبين مجموع وكو صرح
 لكان المصدر كتابا لفظا لانهما ايضا لا تشي ولا يجمع الا
 عند قصد العدم مع ان الحكم في حكم المخصوص بالمصدر
 انه بنا قضي عوي كونه موضوعا للطبيعة اجنبية مطلقا **قوله**
 بمعنى انه ليس بتبني اى لا يجمع **قوله** ولكن لا نسلم ان ذلك
 مانع **ان** اجيب عنه بان المراد ذلك والمنع المذكور كونه
 لان المراد بالاحتمال ليس بمراد اطلاقه عليه بل صحة استغناء
 فيه واردة منه ولا يخفى على ذي مسكة ان الموضوع للطبيعة
 من حيث هي لا دلالة له على العدم من حيث هو بل دلالة
 للعدم على الخاص صلا ولا دليل خارجي يدل عليه فلا يجمع
 استعماله فيه قطعا **قوله** فلان في الجمال الامر للعموم والتكرار
ان قال في التلويح والقابل ان يقول لانه ان المفرد يقع
 على العدد فان المفرد المقتضى بشي من ادوات العموم
 والاستغناء يكون بمعنى كل فرد لا بمعنى مجموع الافراد فان
 زعمت انه ايضا واحدا عا ربي فهو المطلوب اذ لا معنى لاجمال
 الامر للعموم والتكرار سوى انه يراد ابعاع كل فرد من افراد الفصل

هذا هو الوجه في كون المصدر
 لا يجمع الا عند قصد العدم
 لان المراد بالاحتمال ليس
 بمراد اطلاقه عليه بل صحة
 استغناء فيه واردة منه
 ولا يخفى على ذي مسكة ان
 الموضوع للطبيعة من حيث
 هي لا دلالة له على العدم
 من حيث هو بل دلالة للعدم
 على الخاص صلا ولا دليل
 خارجي يدل عليه فلا يجمع
 استعماله فيه قطعا

واما على المذهب
 الاول

والشرع رحمه الله اخذ من جملة كلامه قوله لا يجمع جسمان الا
ان وجبه تعريفها لما ذكره وفيه **قوله** هذا جواب عن
 قال **ان** وفي الشرح لا يمكن هذا جواب سوال بردي على مقدمة الدليل
 وهي قوله ومعنى التوحيد مراعي في الفاظ الوحدان فيقول اذا كان
 معنى التوحيد مراعي ولا يجمع التكرار كان الواجب ان لا يتكرر ما هو
 اصلا والواقع خلافه فان العبادات منها ما يتكرر فاجاب بقوله
 انما ذلك بالاسباب لا بالآثار وهي ولا يدعيب عليك انه لا
 مانع على هذا التقدير ايضا من جعله جوابا عما ذهب اليه المذكور
 ضمنا **قوله** يعني تكرار دلالات او امر الشرح برفع
 في تفسير كلام المصنف رحمه الله **قوله** هو في معنى العلة كما قول
 ان كان زائدا فارجحه فقد جعل الزنا علة وجوب الرحمة
 ولا شك ان تكرار العلة يستلزم تكرار المعلول وفيه اشار الى
 دفع ما يرد من ان وجوب الاداء يستلزم لا يضاف الى السبب
 وذلك لان يكون المراد بالاسباب هنا العلة لا السبب
 المحضة كما طعن وكثيرا ما يطلق السبب على العلة كذا في شرح
 المعنى للفتاوى اني لكن يكون ايراد السؤال المذكور بعبارة
قوله بل المتعلق به اى بالسبب **قوله** الى اصل ان
 الفريقين قابلون بالتكرار وفي شرح المعنى للفتاوى اني
 وقاله ان التكرار لا يكون مستفادا من اللفظ بل يكون
 مستفادا من الامر بالقياس قال العلامة الرازي في محصوله
 هذا هو الحق وعند هذا يظن انه لا مخالفة بين هذا المذهب

كونه مصدرة

وبين ظاهر الكذب بين انه لا يفيد التكرار لان من قال انكر
 عني به انه يفيد قيات ومن نفى التكرار عني به ان اللفظ لا يفيد
 فلما منافاة بين المذهبين **قوله** بناء على ان نفس الوجوب
 كذا في الشرح الا على وقت تامل وانما هو ان يقال بناء على انه
 لا فرق عند الشافعي بين الوجوب وجوب كذا وكذا بجي
 لكن يرد عليه ايضا ان ذلك تمام هو في العبادات التبرئة
 والحرمان المذكور منها عام لها ولما لم يثبت ان ما ذكره مستغنى
 في تمام الجواب المذكور فالاولى عدم التعرض له في باب الجاهل
قوله لانه نوى محمل كلامه وهذا بعينه على صحة التثنية ايضا
 عن اذ انواه الزوج لا عندنا كما سبق **قوله** وان لم ينو
 نوى احق فلها ان تطلق واحق ولو اوقت التثنية لا يقع
 عنده الا واحدة **قوله** وكذا عند من قال اي تلك ايضا
 ان تطلق نفسها اثنتين اذا نوى الزوج قال في التحقيق اذا نوى
 واحدة او اثنتين بمعنى ان يقتصر على نوى لانه وان وجب
 التكرار عندهم قد يتبع عنه دليل والثنية دليل **قوله** فلها
 ان تطلق واحدة واثنتين وثلاثا وذلك لانه يقع على التثنية
 كذا ذكره ابو اليسر **قوله** وان سرق ثانيا يقطع رجله اليسرى
 واثنتي لهما ايضا بوافقنا فيه ولذا لم يتعرض له الشارع
 رحمه الله عند ذكر مذهبه ووجه ذلك ان اليد اليسرى وان كانت
 محل القطع كاليمين الا ان في المرة الثانية يثبت المحل
 للرجل بالسنه والجماع فلا يوجب في كذا اتفاق المحل بالثنية

في التكرار
 في التكرار
 في التكرار

بمطلق الكتاب **قوله** ابطال اطلاق الايدي صيغة اجمع هذا مع قوله
 جمع عام متناول للمعنى اليسرى لغت ونشر غير مرتب **قوله**
 وذلك جري مجرى التنسخ عندكم الاشارة الى ابطال الاطلاق
قوله لانه لو اراد كل السرقات ايج يرد بان انه كما
 لا يحتمل العدد لا يجوز ان يراو به الفرد الا اعتباري **قوله**
 وذلك لا يعرف الا بوقت التارق فيؤدي الى ان لا يقطع
 وان سرق الف مرة الا عند الموت وقد انعقد الاجماع على
 حله كذا في الكشف **قوله** وذلك منتف لا يرى في كلام الشارع ما
 يصلح ان يكون مشارا اليه بذلك فتدبر **قوله** ولم يكن ههنا
 تكرار لقطع بتكرار السرقة اشارة اجمالا الى ما فصله بعض الشراح
 وهو انه لا يلزم على هذا قوله في الزانية والزاني فاجلدوا حيث
 تكررا جلد بتكرار الزنا من شخص واحد مع ان المصدر وهو الزنا
 لا يدل على التعدد كما لا تدل السرقة عليه فلتكن السرقة كذلك
 لانه قد ثبت في قواعد الشرع ان بناء الحكم على المشتق وليس على
 ان ما خذ الاشتقاق على ذلك الحكم فالزنا على ما جلد
 حكم بتكرار تكرره لان محل استيفائه وهو الجلد في المرة
 الثانية قائم بخلافه في السرقة فانها وان دلت على ثبوت السرقة
 ولكن حكمها قطع اليمين لما بيننا ان المراد بالايدي الايمان
 فلم يكرر ذلك عند تكرره لانه لا تنافي محله وهو اليمين **قوله**
 يجوز تقييد المطلق بهما مع ان الحكم واحد والحادثة واحدة
 وفيه محل المطلق على المقيد اتفاقا وانما لم يحل التثنية المطلق

على التقييد ههنا لانه لا يعمل لقراءة الغير المتوازنة مشهورة اولاً لانه
لعدم حملته في مثل هذه التصرف **قوله** لانه استدلال بالادلة
التشافي **قوله** نعم يصار الى مثل ذلك اذا كان في مقام الدفع
آه ولا يذهب عليك ان تلك المقدمة في كلامهم انما ذكرت في
مقام الدفع لا الاستدلال على زعمه اشرح **قوله** صنعة اجمع
تكون مجازاً وهو منها متعين ضرورة ثبوت التقييد ثم
قال من قال ان قراءة العامة لا يمكن العمل بها لان آية
لم يذكر السرفة وانما ذكر اسم السارق وهذا يقتضي السرق
ولا يتناول السرفة واحدة وبالاجماع لا يقطع بسرفة واحدة
الآية واحدة فان كانت قراءة العامة معمولاً بها لقطع الكيدان
كلها بالآية الاولى لان العقوبة المذكورة جزاء جنابة واحدة
كالمجدية في الزنا فيعرف منه ان هذه الآية لا تنبأ ولا
اليمين ثم ان هذا المجاز مما يكثر وقوعه وليس كالمجاز
وذلك لان المحققين من اهل العربية فرجوا بانه اذا ضيف
الجزان الى متضمنها لفظاً او معنى فان كان المتضمنان بلفظ واحد
فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية ثم لفظ
الجمع فيه اولى من الافراد كقوله تعالى قد صغت لوليكما
بحث حكم الامر قوله شرع في بيان ذلك الواجب
كان موجب الامر هو الوجوب يكون ما تعلق به الامر وجباً كما
محالة والاشارة بهذا الاعتبار فكانه مذكور **قوله** وهو بالقبضة
الاولية والافعال اعتباراً انفس الاداء والقضاء الى انوارها يتكرر

يتكرر انفسه **قوله** اي اخرج من العدم الى الوجود اشارة الى
ما قيل ان التسليم انما يمكن في الاعيان الباقية ولا في افعالها
ثم ان مودى في ذلك التفسير هو حمل التسليم على المجاز ولا يصح استعماله
في التعريفات شائع عند ظهور المراد من غير تكبر **قوله**
اذ نسلم كل شئ بما يناسبه المناسب لتسليم الافعال هو ذلك
قوله فيسقط ما قيل كيف يمكن تسليم نفس الوجوب كونه اوقع في
بعض النسخ والقواب نفس الواجب كما في بعضها موافقاً لما في
والا لا يظهر وجه تعلق هذا الكلام بعبارة النص حمده **قوله**
فان قلت تسليم الافعال وهي اعراض غير متصورات ايراد هذا
السؤال لتفريع على قبله بعد ما قسم التسليم بما يندفع به ذلك
على اشرا الى ان يسكن ما ينبغي وان كان بما ذكره في جوابه
حقاً لانه مما صرح به المحققون **قوله** ولهذا توصف بالبقاء
بدليل قبول العقود الفسخ والاقالة **قوله** فان قلت آه ذكرنا
السؤال وجوابه ههنا تكرر مستغنى عنه لان حاصل اجواب
هو ما ذكره بقوله هذا اشارة الى ان المراد منه افعال الخواص
وحاصل السؤال هو ذلك القول الذي به الشائع على سقوط
قوله نسلم لعين يعني عين الجواب **قوله** قلت الغيبة
والثبوت آه وفيه بحث لانه ان صح ذلك لا يكون لقوله لا يكون
يقتضي ما يشاهد لا باعنائها وجه ظاهر ولا جعل الاداء كالمفعول
في الذين مجازاً عن القضاء على صرح به المحققون اذا ظهر
انه عين ما علم بالامر لانه لا يتصور سني علم بالامر وراء ذلك

الواجب

حتى يكون هذا مستلزاماً بالنسبة اليه واعطاء عين اخذ من الدارين
ليس ما يور به كما لا يخفى **قوله** ليست بالقياس لما في اللفظ المذكور
هو ثابت بالسبب لا بالامر **قوله** لان التسليم الى غير مستحقه كتسليم
الدين الى الاجنبي **قوله** زاد صاحب المنتخب وهو لا يمكن **قوله**
اولا لان معنى التسليم تحصيل السلة في صحة اعتبار ذلك كلام
خصوصا في مقام التعريف **قوله** فنقول انما اهل العلم به هذا القيد
ليعم آه والظاهر ان من زاد ذلك من ثمانية زاد لان الاداء
والقضاء يختصان عندهم بالعبادات الموقفة واما عندنا
رحمهم الله فاما من قام لما يور به موقفا كان وغير ذلك
ذكره صاحب التلويح **قوله** ثم ان تسليم العبادات الموقفة في غير
وقتها لا يرد على هذا التعريف لانه قد خرج بقوله عين الواجب
بالامر **قوله** اعلم ان هذا التعريف على قول من خصص الامر بوجوب
آه وفي الشرح لا يمكن ان يكون معنى قول لم يور به نفس الواجب
نفس الثابت بالامر فنيا ولجميع وهو مع كونه اخراجا للكل
عن ظاهره فحالف لما صرح به لم يور به في الشرح حيث قال وقد قيل
النظر في قسم الاداء عند جعل الامر حقيقة في التندب لانه
تسليم عين ندب الى تسليم **قوله** فيقتضيه كونه واجبا عليه الموقوف
فلا ينقض به تعريف القضاء **قوله** قلنا الواجب بالامر
تسليم مثل الواجب من عبده وقد جاب عنه بان المراد
بالمثل هو ما كان عوضا عن القابل بشرط ما ذكره كذا لك
قوله لان المراد منها اجمعة وهي لا تقضي قال صاحب الكشف

وراث في نسخ من اصول الفقه ان الواجب لا يصلي في يوم الجمعة
هو لظهور قول عائشة رضي الله عنها انها حضرت لما كان الخطبة الا ان اجمعة
اقيمت مقامها مع القدر على وانها لتتبع حاجته فكان اسم
القضاء لها حقيقة من هذا الوجه **قوله** وهو من كلام المصنف
يريد ان جميع ما ذكرنا من اصول فخر الاسلام الا هذه العبارة
فانها زيادة من لم ينع اقتداء بالامام ابى يزيد وشمس لانه
الشرعي **قوله** وجعل فخر الاسلام القضاء حقيقة في معنى
الاداء وصاحب الكشف اشار الى التوفيق بين القولين
بان فخر الاسلام نظر الى معنى هما اللغوي فوجد معنى القضاء
شاملا لتسليم العين وتسليم المثل فجعله حقيقة فيهما ووجد معنى الاداء
خاصا في تسليم العين فجعله مجازا في غيره والقاضي الامام
وشمس لانه نظر الى العرف والشرع فوجد لكل واحد منهما معنى
بمعنى فحمله مجازا في غير ما احتض كل واحد به انتهى وعلى هذا
يكون المراد بالمجاز الواقع في كلام لم يور به المجاز الشرعي والعرفي
قوله لانه لفظ متسع بالكسر اي عام **قوله** بمعنى الفراغ
وفي الكشف لان معناه الاسقاط والانهاء والحكام وانه
المعاني موجودة في تسليم عين الواجب كما هي موجودة في تسليم
مثله **قوله** وهو الامر انما فسر به لان وجوب الاداء
لا يضاف الا اليه دون السبب اذ لا يثبت به لانفسه وجوب
قوله عند المحققين من اصحابنا كالامام ابى زيد وشمس
الانه فخر الاسلام ومن تابعهم وعليه الجواب وعادة

اصحاب الحديث **قوله** و منهم لعراقيون من شيوخنا و صدر الاسلام
 ابو اليسر صاحب الكيزان و عليه علة المقررة ايضا **قوله**
 لان النفل شرع له من جهة تعليل لقوله مقدورا على مثل الضمير
 المجزوء في له لكلف و في من جهة ما فات **قوله**
 قلنا لانهم فان لو ترسنته على قولها و هي نفل اذ المراد بالنفل
 ههنا العبادة الزائدة على الفرض لا ما شرع زيادة على الفرض
 والواجبات التي هي كما هو المصطلح ثم ان ما ذكره لو سلم
 فانما يصلح لدفع الاشكال في صلوة المغرب و اما اذا تصور
 فانما في الوقت ما انه ما يقضى ايضا فيما اذا ارتفع والاسم في
 ما ذكره صاحب الكشف هو بانه انما يشترط لقحة القضاء كون
 النفل مشروفا من غير نظر الى الكيفية والكمية فانه يجب قضاء
 الظاهر مع ان النفل لم يكن مشروفا على صفة الظاهر بعين
 بقرائة و ركعتين بغير قراءة **قوله** ولو سلم اي ان النفل مثلا
 ركعات غير مشروعة **قوله** فقضاؤها ثبت بقوله عليه السلام
 ولا بد عليك ان غير فادج في كون وجوب القضاء في صلوة
 المغرب ايضا بما يجب به الاداء غاية الامران من شرط وجوب
 القضاء وجود النفل من جنس الفايض فحين لم يوجد بشرط
 المذكور كما في قضاء المغرب نقول ثبت قضاؤها بالانصاف على
 خلاف القياس ثم ان ما في الحديث ضمن معنى غفل فلذا قد
 يعنى **قوله** فيترك القياس اي قوله و مراده بالقياس ما ذكره
 بقوله على هذا ينبغي ان لا يقضى المغرب **قوله** معقولا قال في

هذا هو الوجه الذي ذهب اليه
 في رد المحتار في رد المحتار
 في رد المحتار في رد المحتار
 في رد المحتار في رد المحتار
 في رد المحتار في رد المحتار

في التلويح وكلاهما معقول المعنى لان خروج الوقت لا يصلح مستقلا
 ولا يخرج في حق الاصل العبادة ما ذكره الشارح به ليس لصاحبه
 لبيان معقولية المعنى بل هو حكم القياس فليتا مل **قوله** الحق
 به المنذورات المعينة الخ اي على وجه القياس وما ذكرنا خود
 من اصول فخر الاسلام وهو ما اتفقوا عليه جميع اصحاب
 المتن والشرح لكن يلوح بالبال لفان ههنا اشكال
 نزح من الله سبحانه وتعالى ان يوفقنا بجوابه بعد هوان
 القضاء اذا وجب بما وجب به الاداء كما هو المذهب
 فما الحاجة في احكام بوجوب قضاء المنذورات المعينة الى
 اعتبار القياس ولم لا يكون بثبوت بالنقض الدال على ادائها
 كقوله تعالى او فوا بالعهود ولو كان ثبوت وجوب القضاء
 متوقفا على دليل اخر غير ما وجب به الاداء لكان مذهب
 الجمهور عمن مذهب العراقيين لا يقال ما ثبت بما وجب به
 الاداء هو جاب القضاء والقياس في المنذورات المعينة
 انما هو لا علم ببقاء الواجب كالتقص في المقيس عليه لانا نقول
 الاول يعني عن الثاني كما يظهر على من يدرك اول المعاني على
 ان صاحب الكشف هو قال فخذ العامة يجب قضاؤها بالقياس
قوله وغير واجب عندهم اي عند المجاهدين ههنا ثلاث
 روايات الاولى عدم الوجوب مطلقا والثانية الوجوب بالنقص
 لا الفوات بمثل الرض والجون والاعاء والثالثة الوجوب
 بالفوات والتفويت كذا في فصول البديع والظاهر ان المحققين

كذا في تحرير
 الهام

له
 او فوا بالعهود
 اي العهود

قد سألني تعالى سرارهم يريدون بقولهم غير واجب عندهم الرواية
 الأولى فلا وجه لتقييد ذلك بصوت الفوات كما فعله الشيخ
قول وفيها يظهر أي في مسألة النذر **قول** وهو عندهم
 بمنزلة نص مقصود أي التفويت بمنزلة نص قصد به التزام القضاء
قول سواء عندهم أي في وجوب القضاء ثم أن ذلك هو
 مقتضى كلام شمس الأئمة به ومقتضى كلام أبي البركات وقع من
 الشيخ أحسن لدين وتبعه الشارح بما ليس على ما ينبغي
قول في التخرج أي في الحكم فهو عند المحققين بالامر السابق
 وحكم بطالبون بامر جديد **قول** قال الشيخ قوام الدين
 الأتقاني كتاب المشهور في الأصول هو شرح منتخب أبي حنيفة المسمى
 بالتبيين لكن المذكور فيه ترجيح قول المحققين به وتحمّل أن
 يكون ذلك في شرحه لهداية لكن يكون بين كلاميه تدافع
قول أشبه بمسائل أصحابنا أي وفي حيث اعتبر فيها
 حالة وجوب الأداء دون وجوب القضاء وهو دليل على
 أنه يجب السبب السابق **قول** ومن فاته صلاة الليل
 المستأن مذكورتان في الكشف هكذا أنهم قالوا أن قولنا
 فأنتم صلاة من صلوات الليل نقضوا بالنهاية الجامعة جبراً ما هم
 بالقرأة ولو فاتهم صلاة من صلوات النهار نقضوا بالليل لم
 يجبروا ما هم بالقرأة وقد نقلها عن شمس الأئمة رحمه الله وأما مسألة
 المنقر فليس من ذلك لأن من فاته صلاة الليل خافت في
 قضائها ختماً على ما صرح به في الوافية وقول الشارح قوله

كذا في تحصيلها



مع الأوامر ليس له معنى ظاهري يمكن حمل كلامه على صورة الجملة
قول ولعلنا أن يقول وجوب مراعاة الجهر وعدم
 لا يقال ليس المعبر في القضاء بالمائة من جميع الوجوه
 التي ترى في فوات فضيلة الوقت لأننا نقول هذا فيما لا يمكن
 تداركه مسلم كما درك شرف الوقت وأما فيما يمكن كما
 نحن بصدده فمنوع وأما أن لا اعتراض لمذكور طاهر الورود
قول قلت ما صلي بالأيام في الفصل الأول كان للضرورة
 أي يعني أن السبب في حق الأداء العقد في الفضلين جوا
 للقيام والركوع والسجود باعتبار توهم القدر مجوزاً
 للانتقال إلى الخلف وهو القعود والأيام عند العجز عن إخراج
 الفعل في هذه الحالة فكذلك عمله في حق القضاء من غير تفاوت
 فإذا فاتته صلاة في حالة المرض والصحى فقد فاته صلاة كاملة
 بقيام وركوع وسجود وكان له فيها ولاية الانتقال إلى
 الخلف عند الفعل للغير فإذا قضاه فهي تلك الصفة بعينها
 فإن وجد شرط النقل في هذه الحالة كان له ذلك والافلا
قول فإن قلت إذا وجب القضاء فيها بالنقص أي في
 الصلوة والصوم والنقص في الصلوة هو قوله طيب السلام
 من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها وفي الصوم
 قوله تعالى فعدة من أيام أخر ومن شاء السوا في كلامه هو ما
 ذكره من قيا من المنذورات المعينة عليهما لأن المفيد عليه
 يجب أن يكون ثابتاً بالنقص والافلا فلم يبين في كلامه صريحاً

لعدم الاستعانة

ما ذكره الشيخ في قوله تعالى
 ان يقولوا لا يؤمنون
 ان يقولوا لا يؤمنون
 ان يقولوا لا يؤمنون

كون ثبوت قضاء الصوم بالنقص **قول** قلت عرف بالنقص
 أي نقص الموجب للقضاء كما في الكشف **قول** أن الواجب سقط
 أي لم يسقط بخبر روج الوقت **قول** وهذا الطلب تفريع
 ما وجب كما مر أي النص المذكور يطلب تفريع التذية عن ذلك
 الواجب بالمثل **قول** ولهذا سمي قضاء ولو وجب ابتداء صحيح
 تسميته قضاء حقيقة **قول** بسبب خبر أبي ذيل مبني **قول**
 قلت القياس مظهر لا مثبت فيكون وجوب المنذور ثابتا
 بالنقص لو ارد اخ كذا في التلويح ولم يتعرض له أحد من مقدميه
 لاردا ولا قبولاً لكن فيه بحث اذا المراد بالسبب الجدي بهما
 دليل غير ما وجب به الآداء على صراحة ولا يذهب عليك
 أن النص لو ارد في الصلوة والصوم ليس ما يجب به الآداء
 في المنذور فيكون سبباً جدياً لا محالة ولا يفيد ذكره وقال في
 الفخاري في جواب السؤال المذكور أن القياس مظهر لسببية
 السبب **قول** لو كان القضاء بالسبب الاول وهو ههنا
 التذير **قول** اذا لا اثر للتذير الموجب لا اعتكاف في ايجاب
 الصوم **قول** فاجابة بالصوم يكون زيادة على التذير **قول**
 بالاتفاق الا عند الحسن بن زياد وابي يوسف رحمهما
 في رواية عنه حيث قال لا بعدم الوجوب وعند زفر
 حيث قال يجوز فضائه في رمضان آخر وكانه اراد اتفاق
 اتفاق الجمهور **قول** لانه لا اعتكاف الا بالصوم محتمل
 ان يريد به الاعتكاف الواجب لان في الاعتكاف والنقص

لا يشترط الصوم في ظاهر الرواية ويحتمل ان يريد به الاعتكاف مطلقاً
 بناء على رواية الحسن بن ابي خنيفة رحمه الله انه يشترط الصوم
 في النفل ايضا لانه في الاعتكاف كالتطهارة في الصلوة وعلى هذا
 لا يكون الاعتكاف نفل اقل من يوم **قول** لان التذركان
 موجبا للصوم يعني ان نذر الاعتكاف موجب للصوم كونه نظراً
 له كالتذير بالصلوة فانه موجب للوضوء **قول** ولكن سقط الصوم
 المقصود بشرط الوقت ويحصل لمن يصوم شهره لانه لا يشترط
 يعبر وجوده مطلقاً لا وجوده قصداً كالتطهارة **قول**
 لان الاعتكاف الواجب مطلقاً آخ مبتنى على ما سبق
 منه من ان ذلك التذير صار بالانفصال عن صوم الوقت
 بمنزلة تذر مطلق عن الوقت والا فليس ما نحن فيه من قبل
 الاعتكاف الواجب مطلقاً **قول** يزداد اثره وهو ههنا
 الفضيلة والثواب **قول** كمن سلم في الجزاء ان قص
 متعلق بقوله فلم يخر قضاؤه في رمضان آخر وصوم
 المسئلة ان الكافر اذا اسلم عند احمرار الشمس وجبت
 صلوة العصر ما قضا فلم يؤد ما حتى دخل وقت الاحرار من
 اليوم الثاني فانه لا يؤد فيها فيه وأن وجبت ما قصه كما جئ
 تفصيله **قول** لعود شرطه الى الكمال وهو الوقت لا القضاء
 ليس باعتبار ذاته بل باعتبار كون العكوة فيه شبهة
 بعبادة الكفر فاذ مضى خالي عن الفعل كان كاملاً
قول فان قلت على هذا أي على تقدير عود شرط

الى الكمال وجوبه بصوم مقصود **قوله** في صوم قضاء ذلك الشهر
 اي فيما اذا لم يصم ولم يعتكف في رمضان ثم صام قضا
 واعتكف فيه **قوله** قلت امتناع وجوب الصوم ان
 اي وجوب الصوم المقصود فما اذا وقع الاعتكاف في رمضان
قوله يجوز ان يكون بشرط الوقت وان يكون لا اتصال
 بصوم شهر كذا في الكشف ولا يذهب عليك ان مقتضى
 العبادات هو التردد في تعيين العدة لا الحكم المذكور ولا يلزم
 ذلك قوله بقا احدى العنتين فليتأمل **قوله** كذا قال صاحب
 الكشف كان الواجب تقديم هذا القول على ذكر النظر غير
 المذكور في كلام صاحب الكشف لانه في التحقيق والظاهر
 ان تأخير عنه وقع سهوا من قلم المتأليف **قوله** ولما قيل
 ان يقول العدة الاتصال بصوم شهر مطلقا اي العنتين
 له بوجه ما يشمل القضا والاداء ويندفع به كلا وجهي النظر
قوله قلت القياس على وجوب القضا آه جواب
 عما قالوا انه يجب التفويت وتفرره على ما ذكر في اصول فخر
 الاسلام وشروحهما هو انه انما وجب القضا في التذرع
 بالقياس لا بما هو من تركه نص مقصود في باب التذرع والتفويت
 واذا ثبت هذا لم يكن بد من اضافته الى السبب الاول
 وجوبه مرة بالفوات مرة بالتفويت دليل على انه كان
 اضافته الى التفويت لا يخفى ما في كلام الشارح من ههنا ايها
 خلاف المقصود **بحث الاداء انواع** **قوله** دل على وجوب

هذا هو الوجه في وجوب الاداء
 في كل وقت من اوقات الصوم
 وان كان في وقت واحد
 او في اوقات مختلفة
 فكلها واجبة

في كل وقت من اوقات الصوم
 وان كان في وقت واحد
 او في اوقات مختلفة
 فكلها واجبة

بالفوات

بالفوات بان مرض مرضا لا يمنع من الصوم وينبغي من الاعتكاف
 بان صار مبطونا او نحوه **قوله** وهو منقسم على نوعين هذا
 هو الموافق لما في عامة المعبرات لكن فخر الاسلام استعمل الاء
 المحض مرادفا للاداء الكامل وتبعه صاحب المنهاج ولقد صرح
 من عنده او اراد به المعنى التفويضي **قوله** والاداء اخذ
 من قول صاحب الكشف رحمه عند قول فخر الاسلام والمحض
 هو الذي يؤد به الانسان ملتباً بوصفه كما شرع مثل
 الصلوة جماعة لان هذه صلوة توفّر عليها حقها من الواجبات
 والسنن والاداء لكن اعتبار الاداء في كون الاداء
 كاملا محل كلام وكأنه تفتنه بذلك بعين ترك ذكر الاداء في
 التحقيق واقصر على ذكر الواجبات والسنن وقال في بيان
 قبل ينبغي ان يكون اداء المنفرد كاملا لانا قضا لانه
 هو الواجب بالامر والجماعة لم تجب بالامر بل هي سنة فيكون
 الاداء بالجماعة اكمل لان تركه يوجب النقصان في الجماعة
 سنة مؤكدة وهي في حكم الواجب فكانت داخله في الامر
 الذي ثبت به الواجبات فكان تركها موجب للنقصان
 ترك الفاتحة وترك ضم السنن اليها اشبه ولا يذهب
 عليك ان الاداء ليست بهذه احيثية ولقد اصاب بعض
 الافاضل حيث قال الاداء المحض مجيع الاوصاف المشروعة
 قطعاً كامل وقال في الحواشي يريد بها ما يوجب تركه انما
 يخرج به الاداء **قوله** في المكتوبات الظاهر ان صلوة الجمعة

والتعبد بن اخله فيها فلا يرد على قوله واجماعه في غير ما نقص
قوله او سماعه قاضيا باعتبار حال الامام لقوات التزم
 من الاداء منع الامام بفراغه فيكون ما اتى به بعده مثلاً ذلك
 المتلزم لا عينه وهذا الوجه ايضا مذكور في الكشف وغيره لكن
 يلوح بالكمال لفاترهما اشكال وهو ان كون اللاحق اداء
 انما هو باعتبار الوقت كونه يشبه القضا انما هو باعتبار
 حال الامام كما سبق وعلى ما ذكره تحقيق هذا ان الاعراض المسبوق
 ايضا فحصل اللاحق من الاداء التشبيه بالقضاء والمسبوق
 من الاداء المحض حكم ظاهر **قوله** فقام ثم انته بعد فراغ
 الامام فحدث وكذلك الحكم اذا سبقه احد قبل فراغ
 الامام ابتداء **قوله** حال اداء ما بقي عليه وفي لفظ الاداء
 اشارة الى ان المفروض في المسئلة بقاء الوقت **قوله** علم
 من تعبد الاول اراذ بالتعبد الاول قوله بما فرغ وبالثاني قوله
 في موضعها وبالثالث قوله بعد فراغ الامام وبالرابع قوله من غير
 تكلم **قوله** لان حاله تبطل غزبت وهي نية الائمة **قوله** قال
 مولانا سراج الدين الهندي والباكل ان يقول آه ويمكن ان
 يجاب عنه بان كونه اداء باعتبار الاصل وكونه قضاء
 باعتبار الوصف كما سبق فالجهدون قدس الله امرهم
 رجحوا في هذه المسئلة اعتبار جانب الوصف لا جراح لهم
 على ان هذه المسئلة انما ذكرت ههنا لكونها دليلاً انما على
 ان في فعل اللاحق شبه القضا وليس اداء محضاً ولا لئلا

كان لعدم تغير فرضه معني لا يلزم من كون شبه القضا علة
 لحكم المسئلة حتى يرد عليه ما ورد **قوله** ويمكن ان يجاب
 عنه بان هذا لا يسمى ترجيحاً بل عملاً بالتشبهين فيه بحث
 اذ ليس ههنا شبهة فضلاً عن العمل بها على ان كونه اهداراً
 لجانب الاداء بالكلية مما لا يحتاج الى بسيا فلا اتجاه لقوله
 فلو عمل بما قال هذا يكون اهداراً لجهة القضاء بالكلية لانه اذا
 قبل الاهدار بالاهدار يبقى كون جانب الحقيقة راجحاً
 مرجحاً **قوله** باعتبار الشرع متعلق بالعين لا بالواجب
 فليدبر **قوله** كبذل التصرف فيسلم المسلم فيه وكذا الحكم
 في سائر الديون لان الديون انما تقضى بمشاهيره ان
 الدين وصف ثابت في الذمة والدين المؤدى مغاير له الا ان
 الشرع جعله عين الواجب **قوله** وهو وصف اي ثابت في
 الذمة **قوله** فلا يلزم الاستبدال في بدل التصرف والمسلم فيه ولما
 يلزم امتناع اجبر على التسليم بناء على ان الاستبدال هو وقف
 على الرضا **قوله** وهو حرام اي الاستبدال فيها يعني قبل القبض
 كما ذكر في الكشف والتلويح **قوله** ادائه زينة الزيف هو ما
 يرد به بيت المال ويروج فيما بين التجار واجمع زيف كذا
 في التلويح **قوله** بخاتمة اودين قيل قوله اودين مستدرك
 فان الاول يعني عنه لكن كان ينبغي ان يقول متخفاً بها
 رقبته الا ان يقال الدين بخاتمة ايضاً وفيه ما اولاً فلان
 ليس في اكثر النسخ وتؤيده وقد ضميرها في جميعها واما ثانياً

فلان المراد بالجناية المذكورة فيما سبق وهي مقابلة لا تلافيل
وأما ثلثا فلان ركائز وحدة الضمير لا يندفع بكون الدين
جناية على أن مودى في لك أو غيره هو أن لا يذكر الدين بعد
الجناية **قوله** أما كونه أداً فلأنه لو هلك النسخ لما دل المذكرة
والأصل أنه على كون ذلك الرد من قبيل الأداة القاصرة ذكرها
بعد ما بين وجه كونه أداً قاصراً فلا يرد على كونه شيئاً كما زعم
بعض الناظرين فيه **قوله** لو هلك في يد المالك والمشتري
كذا في أكثر النسخ لكن المناسب له هو عدم الاقتصار على القاص
في قوله برى الغاصب من ضمانه فالأولى عدم قوله والمشتري
كما في بعضها **قوله** يرجع المالك على الغاصب بالقيمة بلا خلاف
لأن الرد يكون كأنه لم يوجد **قوله** والمشتري على البايع بالثمن
لو سلم البايع العبد لم يبيع مشغولاً بالدين فيجوز في ذلك الدين
يرجع بكل الثمن بلا خلاف ولو سلمه مشغولاً بالجناية فهلك
في ذلك الوجه يرجع بكل الثمن عند أبي حنيفة وهو وعنه
يرجع بنقصان العيب بان قوم حلال الدم وحرام الدم يرجع
بتفاوت ما بين القيمتين من الثمن كذا في الكشف والطلاق
كلام الشارح به إنما يصح على قول أبي حنيفة **قوله** ويجب عليه
قيمة العبد لعجن عن التسليم قصد بذكر ذلك فائدة زائدة
والأفالكلام هنا إنما هو في تسليم العبد بعد الشراء لا علق
له بصورة المفحراً أصلاً **قوله** بعجزه عن التسليم أي عند عجزه
قوله ولم يقض بها القاضى الصواب ذكر ذلك عند قوله حتى

حتى تجبر المرأة على القبول بان يقال هذا إذا لم يقض القاضى
بالقيمة قبله وسجى فائدة التقييد من أنه لو قضى القاضى قيمة العبد
على الزوج للزوجة ثم ملك الزوج العبد لا يجبر الزوج على تسليم
ولا المرأة على القبول وأما ذكره هنا فلا يظهر له معنى لأن شرط
عدم قضاء القاضى بالقيمة في وجوب قيمة العبد عليه غير
متصور لا شرطاً ولا عقلاً **قوله** وسائر تصرفاته كالكفا
والببيع وطهته **قوله** لأن تبدل الملك وجب تبدل القيمة
شروع في بيعه كونه شبيهة بقضاء ثم إن تبدل في الملك من
قبيل التبدل في القيمة لأنه موجب له وكأنه أراد بالقيمة
كونه حراماً للمفاسد أو جائرة ولو قال ابتداء لأن تبدل الملك
أوجب تبدلاً في الذات حكماً كما في عامة المعقبات كان ظهر
واختر **قوله** يتعلق بالشئ من حيث أنه مملوك المقصود من هذا
الكلام هو التنبية على أن حكم الشرع على الشئ بالحل والحرمة ليس من
حيث الذات بل من حيث القيمة وقد حصل ذلك لكن
اقتصر على ذكر حثية المملوكية حصولها هو المطلوب منها بها
فلا يتكفى بغيرها عرض على فلا يرد عليه ما قبل أن هو
منحصر فيما ذكر فإن صيب راحم إنما يحرم ما دام في الحر فمما دفع
منه حل ثم لا أوضح في تقرير ذلك ما ذكره المولى الفاضل
حيث قال لأن يتعلق حكم الشرع بالشئ المملوك لا من حيث
هو بل باعتبار مملوكيته فيستبدل المجموع بتبدله وهو المراد
بالعين سواء اعتبر مجرد الذات جراً أو مقيداً **قوله** حكمه كحكم

فانه حرام لعينه **قوله** والمراد بالعين لو قال فيما سبق بدل قوله
يتبدل الذات كلما تبدل العين كما في التوضيح كان كل ما هنا
اوضح **قوله** يتبدل البعض وهو المملوكية **قوله** ولما قل
ان يقول لم لا يجوز ان اخذ من تسويع والمولى الفاري
اشارة الى جوابه فيما نقلناه عنه من تقرير الكلام فليست
قوله وتبدل الوصف لا يجب تبدل الذات اجب عنه
بان تبدل الوصف يجب تبدل الذات شرعا وان لم يوجب
حقيقة فلا فرق بين المجموعية والمقيدة **قوله** دخل على
بربرة معقة غايثة ربه. وغايثة من بني تميم ولا تحرم الصدقة
على موالها بل على موالى بني تميم على انها كانت صدقة
التطوع وهي لا تحرم الا على النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** ولهذا
لو قضى له اي يكون لعب مثل المستى لعينه كما فهم من سياق
الكلام **قوله** ولو كان لها حكم المستى بعينه لغاذا حقها اليها
الضمير في لها واليهما راجع الى العين لا اليقنة لفساد المعنى
وفي حقها الى المرأة **قوله** ولم يتغير بالقضاء اي حقها ايضا
القاضي **قوله** قلت قضاء الدين الظاهر طرح لفظ القضاء
من الدين ثم ان الفرق بين القرض والدين هو ان القرض
مال يقطع الرجل من امواله فيعطيه عبدا. واما الحق الذي
يشتبه عليه ديننا فليس بقرض كذا في المغرب وفي القاسم
الدين ماله اجل ولا اجل له فقرض وما في المغرب هو المقول
عليه **قوله** ولما قل ان يقول كان ينبغي ان يكون اخذ

يؤخذ

ذكره صاحب الكشف قال في جوابه قلنا بدل القرض غير
المقبوض حقيقة وانما اخذ حكم المقبوض ضرورة الاحتراز عن الربا
فلا يظهر فيما وراء موضع القرض وموكله اذ انتم قال كذا قبل
والا ولى ان يقال كونه شبهة بالاداء لا يمنع من ان يكون
من اقسام القضاء مثل معقول كما اشرنا اليه فيما سبق لان الشيخ
قسم لقضاء بالمثل المعقول مطلقا ولم يقيد بالقضاء المحض فدخل
فيه القضاء المحض وغير المحض انتهى كلامه ولعله انما عدل
عن اجواب المذكور لانه اذا تحقق اخذ بدل القرض حكم المقبوض
تحقق شبهة الاداء وليس كونه اداء امرا وراء ذلك الا
نرى ان تسليم الدين قد جعل من الاداء المحض باعتبار جعل
الشرع المؤدعي عين الواجب في الذمة فكيف شبهة الاداء
قوله لسدك طريق الاغارة فان القرض في الابداء يكون
عارية وفي الالهاء يكون معاوضة فبالنظر الى الابداء
لم يلزم فيه التأجيل وبالنظر الى الالهاء يلزم بالهلاك
والاستهلاك **قوله** حتى لم يحضر فيه الربوا ولم يجعل القرض
في حكم الاغارة كان مبادلة الشيء بجنه نسيه فيكون ربوا
لفضل النقد على النسبة **بحث القضاء انواع** **قوله**
لا انه ينبغي لان العقل من حجج الله تعالى ولا يتناقض حججه قط
اذ هو من امارات العجز والسفه تعالى عن ذلك علوا كبيرا
قوله اي قضاء الصوم بشعر بغير المضافة في عبارة
التميم وليس بصواب لانه يلزم ان يكون كلا الصومين عبارة

ف

عن الفايست فيكون كون قضاءه صلو غير متعرض له في الكلام مع
 انه محط الفايست في المقام ويمكن توجيهه بحمله على الاضطرار
 البسيطة **قوله** بالكف عن ما لو فيها اي شهوتي البطن
 والفرج **قوله** معناه لا يطبقونه كذا فتره ابن عباس رضي
 وتقصده قراءة حفصة لا يطبقونه باثبات الحكم بحج
قوله بل معنى الآية وعلى التطبيقين الذين اتخ هذا الوجه
 هو المذكور في الكشاف وتفسير القاضي **قوله** وجعل الضمير
 آه الظاهر كون جعل على صيغة المجهول لان القاري ليس
 هو الجاعل اي وجعل على هذه القراءة ويمكن جعل القاري
 جاعلا مجوزا لجرأانه في القراءة على مقتضى كلف يكون
 على صيغة المجهول كما هو كذا بادرتم ان ذلك غير
 مختص بقراءة لا يطبقونه باثبات لابل تاتي ايضا على ما
 اختاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا اما
 ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون اخ فيندفع ما
 قاله الزاهد من المحذور **قوله** لا بمعنى الاخير حتى
 يلزم ثبوت التجربة في صورة ترك الصوم ايضا **قوله**
 ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطبقونه صحة العطف
 محل بحث لفظا ومعنى والظاهر ان يقال متعلقا
 بقوله لا يطبقونه **قوله** وخاف ان يرفع الامام رأسه
 آه واما اذا علم انه يدرك الامام في الركوع فيأتي تكبير
 العبد قايما **قوله** لانه لا يقدر على اتيان مثلها لانهم تعرف

منه في قوله لا يطبقونه كذا فتره ابن عباس رضي
 وتقصده قراءة حفصة لا يطبقونه باثبات الحكم بحج
 قوله بل معنى الآية وعلى التطبيقين الذين اتخ هذا الوجه
 هو المذكور في الكشاف وتفسير القاضي قوله وجعل الضمير
 آه الظاهر كون جعل على صيغة المجهول لان القاري ليس
 هو الجاعل اي وجعل على هذه القراءة ويمكن جعل القاري
 جاعلا مجوزا لجرأانه في القراءة على مقتضى كلف يكون
 على صيغة المجهول كما هو كذا بادرتم ان ذلك غير
 مختص بقراءة لا يطبقونه باثبات لابل تاتي ايضا على ما
 اختاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا اما
 ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون اخ فيندفع ما
 قاله الزاهد من المحذور قوله لا بمعنى الاخير حتى
 يلزم ثبوت التجربة في صورة ترك الصوم ايضا قوله
 ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطبقونه صحة العطف
 محل بحث لفظا ومعنى والظاهر ان يقال متعلقا
 بقوله لا يطبقونه قوله وخاف ان يرفع الامام رأسه
 آه واما اذا علم انه يدرك الامام في الركوع فيأتي تكبير
 العبد قايما قوله لانه لا يقدر على اتيان مثلها لانهم تعرف

المعلوم

منه في قوله لا يطبقونه كذا فتره ابن عباس رضي
 وتقصده قراءة حفصة لا يطبقونه باثبات الحكم بحج
 قوله بل معنى الآية وعلى التطبيقين الذين اتخ هذا الوجه
 هو المذكور في الكشاف وتفسير القاضي قوله وجعل الضمير
 آه الظاهر كون جعل على صيغة المجهول لان القاري ليس
 هو الجاعل اي وجعل على هذه القراءة ويمكن جعل القاري
 جاعلا مجوزا لجرأانه في القراءة على مقتضى كلف يكون
 على صيغة المجهول كما هو كذا بادرتم ان ذلك غير
 مختص بقراءة لا يطبقونه باثبات لابل تاتي ايضا على ما
 اختاره فخر الاسلام في قراءة الاثبات وكذا اما
 ذكره بعده بقوله ويمكن ان يكون اخ فيندفع ما
 قاله الزاهد من المحذور قوله لا بمعنى الاخير حتى
 يلزم ثبوت التجربة في صورة ترك الصوم ايضا قوله
 ويمكن ان يكون معطوفا على قوله لا يطبقونه صحة العطف
 محل بحث لفظا ومعنى والظاهر ان يقال متعلقا
 بقوله لا يطبقونه قوله وخاف ان يرفع الامام رأسه
 آه واما اذا علم انه يدرك الامام في الركوع فيأتي تكبير
 العبد قايما قوله لانه لا يقدر على اتيان مثلها لانهم تعرف

قوله وكذا
 في قوله لا يطبقونه

قوله

قربة في الركوع **قوله** وهو نصف ضاع قال في الكشف نفلا
 عن الميسر اذا مات وعليه صلوات يطعم عنه لكل صلاة نصف
 ضاع من خطبة او ضاع من غير ما وكان محمد بن معاذ لم
 يقول ولا يطعم عنه لكل يوم نصف ضاع على قياس الصوم
 ثم رجع فقال لكل صلاة فرض على حدة لم ينزل صوم يوم
 وهو الصحيح **قوله** بنقص غير معقول اي غير معقول المعنى
قوله فكيف اوجبتم اخ ومن شرط القياس ان يكون
 حكم المقيس عليه معقولا **قوله** للاجتناب اي بالقياس **قوله**
 وان لم يعقل اي وان لم يتحقق كونه معقولا والافين كونه
 معقولا بالعجز وبين كونه غير معقول تدافع ظاهر **قوله**
 نحو بها السببة كذا في الترخي والقوط اسقاط قوله بها
قوله ولهذا قال محمد آه اي لما كان الوجوب للاجتناب
 اذ لو كان بالقياس لما احتاج الى الحاق الاستثناء بها في
 سائر الاحكام الثابتة بالقياس **قوله** اعلم ان قوله اخ الظاهر
 انه يريد قول الله رحمه الله في الشرح وهذا الاشكال مما اورده
 القاء آني في الشرح المقتضى ويمكن اجواب عنه بان بناء الحكم
 على المشتق ليس بنقص في الدلالة على العلية خصوصا على العلية
 شرعا المعبرة في القياس انما المدا ر فيها هو للملازمة والثابت
 كما يجي في باب ان شاء الله تعالى وما قيل في الجواب
 من ان كونه علة لوجوب الفدية في الصوم لا يقتضي كونه
 علة لوجوب الفدية في الصلاة لانه موقوف على التعدي

نقله شرف كمال
 عن بعض ساداته
 سلمه

والنقدى فرع كونه معقولا فففيه اما اولاً فلان منشاء الاشكال
هو بناء عدم كون وجوب الفدية في الصلوة بالتعبد على
الشك في كونه معلولا بالعجز على ذكره القوم والمذكور
في هذا الجواب هو بناء ذلك على كونه علة قاصرة مع تسليم
كونه معلولا بالعجز فيكون امرا اخر فلا يفيد في دفعه واما ثانياً
فلان مؤدى ذكر من تسليم كون العجز علة في اهل موطن
الاحاطة بطريق دلالة النص لا يشترط فيها كون المعنى في
الاصل معقولا كما صرح به صاحب الكشف في عدة مواضع كذا
ما قيل من ان معنى النص يحتمل ان يكون عدم الاطاعة
كما فتره البعض فيكون لبيان وجوب الفدية في حق
غير المطيع كالشيخ الفاني ومن معناه ويجعل ان يكون
الاطاعة ويكون النص لوجوب الفدية في حق المطيع
كما كان في بدا الكلام فلا يكون المعنى معلوما قطعاً لان الكلام
هنا منع من جزم كون ثبوت وجوب الفدية في الصوم
بالنص المذكور وان حذف لا متعين غاية الامر ان يكون
الاشكال لازماً على ان مؤدى ما ذكر هو ان كون وجوبها
في الصوم ايضا اجبا لثبوت الشك على تقدير المذكور
وليس كذلك **قوله** دليل على علة وصفه الضمير اما الى المشتق
او الى العجز وفي كل منهما خرازة والصواب دليل على علة
المشتق منه **قوله** اي كما اوجبت النص آه هذا يدفع
الاستبعاد وليس يقيس عليه لان الحكم في القيس عليه يجب

وهو ظرف من كمال
العلوي

كفر الاسلام وثمن به

ان يكون ثابتاً بالنص والتصدق بالعين والقيمة ليس
كذلك ومعناه ان وجوب الفدية في الصلوة لا يستلزم بناء
على احتمال التعليق بنظر التصديق في كونه واجبا لاحتمال
بناء على احتمال الاصل **قوله** المعينة اي للتوضيح **قوله**
بند القصر بان قال الله على ان اضحى هذه الاشياء ثم انه
لا فرق في الحكم المذكور بين المعينة بند القصر والمعينة بند الغنى
كما صرح به في كتب الفروع ثم ان كلام المصنف رحمه الله يتلوه ما
اذا ترك الغنى الاضحية ومضت اباحتها فان الواجب حينئذ
ايضا تصديق القيمة فخصيص الشارح صوت الاشياء
المعينة بالتذكير في تفسيره ليس كل منبغي والتصديق فيها
حجة ان لم يستلزم ظاهراً عبارة بوجههم دخول تلك الصورة
ايضا تحت ارادة المصنف بوجهه وليس صحيح لعدم
مساعدة عبارة لذلك **قوله** لاحتمال كون التصديق
بالعين اخ لا قال لاحتمال كون التصديق يشمل الكلام
التصدق بالعين والقيمة كان اولى والقصر على الاول
مع كون الثاني اهم في المقام تصور لا يخفى **قوله** لانها
عبارة مألوفة ولهذا شرط لوجوبها الغنى كما في الزكوة
وصدقة الفطر **قوله** نقل قوله التصديق لو قال
نقل القرية من التصديق كما في بعض الشروح كان اظهر
وفي التحقيق نقل القرية من تملك العين والقيمة **قوله**
ليزول فيها من اوساخ الذنوب لانها مذكورة في ذلك ان

الباء في بند القصر
يتعلق بالمعينة
سه

ط
لانه هو المذكور في كلام
الاصح

3
 4
 5
 6
 7
 8
 9
 10
 11
 12
 13
 14
 15
 16
 17

و هو استقلال كل واحد
في العلية لتنفصل
المذكور
سلك

فصل

عمر بن الخطاب
رضي الله عنه

قوله قيتنا بقولنا في حالة الخطأ لانه لو كان آه هذا
التقييد لا يفيد ههنا شيئا لان ضمان النفس لا طرف
بالمال لا يكون الا في حالة الخطأ بل المصنف رحمه الله تعالى قد تضمن
الكذا كونه بقوله بالمال ليكون الكلام محضاً بجالة الخطأ فما ذكره
الشارح رحمه الله ليس الا فائدة تقييد المصنف رحمه الله لا تقييد
نفسه لا يقال ان كلام المصنف رحمه الله يعم الصلح بالمال
عن دم العبد فيكون تقييد الشارح رحمه الله بجالة الخطأ
لا احتراز عن ذلك وان كان غيره من صور اجنبية عمداً
خارجاً عنه بتقييد المصنف رحمه الله لانا نقول لا يلزم ذلك
اطلاق قوله لانه لو كان اجنبية عمداً **قوله** لا يضمن اي
بالمال بل يجب الفضايل لان الفضايل مثل الجناية ولا
تعذر في اجابته ههنا كما تعذر في صورة الخطأ لكونه كالحال
معذوراً ثم ان المراد بقوله لا يضمن هو عدم احكامه بوجوب
الضمان من جانب الشرع كما في صورة الخطأ فلا يرد عليه الصلح
عن دم العبد بالمال **قوله** لان تسليم القيمة فضاء لاحالة وان
كان فيه شبه الاداء **قوله** اخار لفظ الاداء اهما تماماً
لبيان معنى الاداء فيه واما كونه فضاء فظاهر لا يحتاج الى
بيان **قوله** خلافاً للشافعي رحمه الله فلو اوجب عنده في تلك الصورة
مما مثل **قوله** كسبته ثوباً واداة تمثيل للجناية في الجنين
ولذا كان الواجب عند ذكرهما مما مثل **قوله** فيما بنى على الميت
كالنكاح لعدم مبالاة العاقدين فيه بالعتيل والكثير عادة

ط
قد اشار الى ان ضمير في عبارة
الشارح الى الجناية واداة
تذكره سهو منه

قوله اما كونها قضاء الظاهر ان تفسير القيمة وفيه في قوله
ولا تعين الا بالتقويم لمعرف الوسط من الا على والادنى **قوله**
وانما لا يجبر الزوج وقد وقع في بعض النسخ وانما يجبر الزوج
فهو من التجبر **قوله** فصارت قيمته اي تسليم قيمته **قوله**
فكيف صحت بل عدم القصة مع جهالة العبد ادنى **قوله**
لاحتلافها باختلاف المقومين فكان كانه قال على عبد
او درهم **قوله** اي تجبر لولي ان شاء اخذ تفسير لا يطالب
المفسر اذا دلالة فيه على ان لولي قتله بغير قطع ان شاء
الا ان يقال بل عليه عبارة المصنف بالاولوية ويكون التفسير المذكور
اخذاً بالحاصل **قوله** موضوع عنا اي ساقط من وضعه
اجنبية اسقطها ثم انه ما يجب التنبه له في هذا المقام ان
هذه المسئلة ليست من قبيل القضاء في شئ وهو ظاهر لكنه
انما اورد كما استطراداً من حيث انها داخلية تحت قوله وهو
التسابق في شرح المغني للفتاوى **قوله** انما يظهر وقت
القضاء بها اي القيمة وفيه اشارة الى ان المراد بيوم الحضور
هو يوم تمام الحضور بانصافها بالقضاء **قوله** التي بالمثل له
اي في وجوب اعتبار القيمة **قوله** فتعبر بقيمة يوم الغضب
اخلف انما يجب بالسبب الذي يجب به الاصل وذلك هو الغضب
قوله واجامع آه يعني بين الماثل له وما انقطع مثله حتى يلحق
احدهما بالآخر **قوله** وقت سبب وجوب القيمة المراد بالسبب
هو الغضب **قوله** كونه وقت وجوب السبب كذا في كثر النسخ

والصواب في جود السبب **قول** وعند محمد بن يعقوب في يوم نقطاع
أي نقطاع المثل وليس المراد به أن لا يوجد أصلاً في موضع من
المواضع ولأن لا يوجد في هذا الموضع خاصة بل المراد به
على ذكره الفقيه أبو بكر البجلي أن لا يوجد في السوق الذي
ينباع فيه وأن كان يوجد في البيوت كذا في التفتاة **قول**
لا تضمن قيمتها لا يذهب عليك أنه الحاق بقدر **قول** وعند أبي
بضمين بها أي بالتلف منافع أخرى وأتلف منافع العبد على نفيم
من سياق الكلام ولو أجري على ظاهره كان الاستدراك
المذكور مستدركا كما لا يخفى **قول** بالتلف منافع أخرى كما لو
استخيره **قول** ولا يضمن منافع في قول كما في الكشف ولا بد
من ذكره حتى يظهر التوفيق بينه وبين ما سيجي من الخلاف
ثابت في صورة الغضب لأن جنس الحر من يغضب المنافع
على ما صرحوا به وذلك محله على قوله الآخر **قول** بخلاف العبد
وجنسه لا ظهر بخلاف جنس العبد **قول** لأن الكلام في غيب
المنافع ليس بناءً على أن المثل الكامل هو كذا بل ظاهره هوهم
أن يكون الكلام في التلف بناءً على ذلك وليس كذلك كما صرح
به نفسه فيما سيجي من أن هذه المسئلة ليست بمنفعة على كون
الكامل سابقاً على القاصر بل على أن ضمان العدو والعبد
المماثلة الكاملة أو القاصرة فينبغي كلامه تدافع **قول** لتحقق
الغضب فيها لأن الغضب عنده ليس إلا إثبات اليد لمطله
وقد تحقق ذلك في الزوائد فكذلك المنافع لأن اليد تثبت

ع
من أرجاع ضمير التثنية إلى
العبد والدابة
سك



على المنفعة كما ثبت على العين **قول** لعدم تحققه فيها أو لا تصور
الزائد في الزوائد لحدوثها في يد الغاصب فكذلك المنافع وهي
زوائد تحدث في العين شيئاً **قول** له أي لا شيء في مسئلة
الكتابات المذكورة في المتن **قول** عرفاً كالحانات فانها إنما تقوم
بمنافعها في الكشف أما العرف فلأن الأسواق إنما تقوم بالمنافع
والأعيان جميعاً فإن حجر وحانات إنما بنيت للتجارة وقد سيجي
المرحلة متفرقة لا بتفاد الرجح كما يشتري جملة ويباع متفرقة
وذا دليل على أنها مال أي لا تقوم على ما هو له **قول** لا
يجعل غير المال لا ولا غير المتقوم متقوماً **قول** مقدراً بالمثل لقوله
فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم **قول** ولا مماثلة بين العين
والمنفعة يعني أن المتألف وأن كانت أموالاً متقومة في
دون الأعيان في المماثلة فلا تضمن للأعيان كما لا تضمن الدين
بالعين الردى بحيد وهذا لأن المنفعة تقوم بالعين والعين
تقوم بنفسها وما يقوم بغيره تبع له والتفاد بين التبع
والمتبوع ظاهر **قول** والمماثلة للشيء أه هذه طريقة
أخرى علمائنا في نفى المماثلة بين المنفعة والعين وعبارة
الكشف هي أن صفة المماثلة للشيء بالتمول والتمول عبارة عن
صيانة الشيء أه فليسا **قول** فلا يكون ما لا فضلاً عن النقص
قول قلنا هذا الجواز ضمنى لا قصد أي اعتباراً بالحراز
الضمني في إثبات النقص ممنوع وما ذكره بقوله الأكبر سند المنع
قول لكن ليس يقوم الغرض من ذكر مسئلة بحثنا

الاستدلال بعدم وجوب الضمان بالتألف على عدم اعتبار الجواز
 التضمني في التقوم فالتألف له أن يقول لا يرى أن الجنبين
 التائب في أرض مملوكة لا يجب الضمان بالتألف وإن كان محرراً
 ضمناً تبعاً لأجزاء الأرض فلو حصل التقوم بالأجزاء الضمنية
 لما كان لعدم وجوب الضمان فيه معنى وتشارخ رحمه الله تعالى
 عكس الكلام فخل بالمرام **قوله** لكونه ليس بالعليل لعدم وجوب
 الضمان بالتألف حاصلة يرجع إلى الاستدلال بتفاء
 التآزم على انتفاء الملزوم لأن التقوم يستلزم المالية عند أبي
 حنيفة رحمه الله فلو قال لکن لم يتقوم لكونه ليس بالعليل أنه
 لا يجب الضمان بالتألف كان الكلام أظهر في قاعدة المرام ثم
 أن المقصود يتم بدون ذكر هذا التعليل فلو اسقط من الكلام
 كما في الكشف كان أصوب وجه الاستدلال حينئذ
 عن البيان **قوله** فالعقد ورد على العين للمنفعة جواب
 عن استدلال الشافعية على أن المتنافع أموال متقومة بوزن
 العقد عليها في التجارة لکن لا نسب بتبدل الفا بالواو **قوله**
 ثم ينتقل العقد على المنفعة الظاهر بتبدل على بالي **قوله** جاز
 مشتركة أي بين الوأطى وبين غيره **قوله** نصف العقر هو
 المشل وقيل هو مقدار اجرة الوطى كذا في الدرر وفي المغرب
 العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة **قوله** منافع البضع
 المباشرة المباشرة والبضع اسم منها بجمع إجماع وقد كثر عن
 الفرج كذا في المغرب **قوله** عند الدخول أي في الملك **قوله** يعني من قبل

في الجنبين

كما صح به في التلويح

في الجنبين
 في الجنبين
 في الجنبين

من عليه القصص من الثاني مفعول الفعل وبه يظهر أن المصدر
 في عبارة المتصو مضاف إلى المفعول **قوله** لا يضمن لمن
 القصص الدية أي لا يضمن قاتل القاتل الدية لولي المقتول وإنما قيد
 بكونه لمن القصص لأنه يضمن لولي القاتل الدية إن كان خطأ
 ويقتصر منه إن كان عمداً كذا في الكافي للحاكم الشهيد
 كما لا يضمن الدية لا يضمن القود وإنما اقتصر في الذكر على الأول
 بخلاف الثاني ففيه بطلان في كون هذه المسئلة أيضاً
 مفعول قوله قلنا بشعر باختصاص الحكم المذكور بأصحابنا وأمكن
 توجيهه باعتبار تركب الحكم المذكور من عدم وجوب القود وعدم
 وجوب الدية فإن المركب منهما مخصوص بنا لا محالة **قوله** يضمن
 عند الشافعي هذا هو الذي يدل عليه كلام فخر الإسلام والذي
 ذكره صاحب الكشف ما قلنا من التهذيب ولا سرار يدل على أن
 الاستدلال لا يضمن عنده شيئاً لولي القصص كما هو ذهبنا
قوله وإذا دبل على التوبة فيه أن المدعى التقوم ولا يستلزم
 المالية اتفاقاً فلا يفيده ولا يظهر ما في الكشف من أن القصص
 ملك متقوم للولي وأن لم يكن إلا كما تضمن النفس بالتألف حالة
 الخطأ انتهى وذلك أن الملك ما يشانه أن يتصرف فيه
 بوصف الاختصاص والمال ما يشانه أن يدخل في التصايع به
 وقت الحاجة والتقوم يستلزم المالية عند أبي حنيفة بكونه
 والملكية عند الشافعي **قوله** ولنا أن ملك القصص
 لو قال ولنا أن المتلف ليس مال متقوم فلا يضمن بالمالك لأن

في الجنبين
 في الجنبين

كل تقدم مال ولا يمكن
 المال بدون التقدم
 للمنفعة حتى التبر

لأن المال ليس بمثل له صوت ولا معنى كما في الكشف كان الكلام
وضوح واطهر في بيان تفرغ مسند على سبق **قوله**
فلا يكون ما لا فيه ايضا ان عدم التقويم لا يستلزم عدم المادية
ولو عكس الكلام كان له وجه **قوله** وأما شرعية الذي شروع
في جواب عن الخطأ الذي يوقف عليه للعلم **قوله** وليس
معطوقا أتج كذا في الشرح لا محلي **قوله** ويضمان عند الشرح
رحم الله مهر مثل عني للزوج **قوله** فلا يضمن أي بالمال لعدم
الممانعة بينهما وضمان العدو وان مقدر المثل **قوله** والتقويم بالم
في حال الثبوت أتج جواب عن سؤال عني ان يرد عليان
ملك النكاح بل يقابل المملوك وهو البضع ولا يلزم من لوم يكن
منقوما لما وجب المال في مقابلة عند العقد فاجاب باننا
لا نسلم ان المال يجب بمقابلة ملك النكاح بل بمقابلة المملوك
وهو البضع ولا يلزم من تقويم المملوك كذا في شرح المغني
للقار أي لو جعل جوابا عما استدل به الشافعي رحمه الله من ان
ملك النكاح منقوم ثبوته فيقوم زوالا كما في الكشف اظهر كما
لا يخفى **قوله** له خطر كخطر النفوس لم يحول النسل قال في
الكشف وأما الملك الوارد عليه فليس بذي خطر وهذا صحيح
ازالة ما بطلاق من غير شهود ولا ولي ولا عوض **قوله** وأما
عند الزوال فلا يقوم لان معنى الخطر للمحل انما يظهر عند التمليك
والاستيلاء عليه بآثار الملك فاما عند زوال الاستيلاء وطلقه فلا
كذا في اصول فخر الكلام وشروحه وأوضح منه ما في الهداية وشروحه

منه في بيان
ما لا فيه ايضا
ان عدم التقويم
لا يستلزم عدم
المادية

من ان البضع شريف فلم يشرع تملكه الا بعوض فاما الاستقاط
نفسه شرف أي يحصل به شرف البضع للخالص من المملوكية
فلا حاجة الى اجاب المال اذ لم يجب الا لهذا الفرض فحصل
هنا بدونه ثم ان ظاهر كلام شارح هو بوجه من يكون مقصود
الفرق بين حال الزوال حال الثبوت ليطلب بذلك اعتبار
ان فقر الزوال بالثبوت وليس كذلك لان الكلام هنا لك في
ملك النكاح وهما في البضع فلينبه له **قوله** ولهذا صح الزالة
بالطلاق أتج جعل الشارح هو ذلك متفرقا على عدم
كون البضع منقوما زوالا وقد جعله صاحب الكشف وغيره
متفرقا على عدم كون الملك الوارد عليه ذا خطر كما قلنا عنه
قبل اسطر فليست **قوله** وتسمى بدل الخلع بدلا عما ليس بالم
مع انه في مقابلة البضع فهذا ايضا يدل على كون البضع غير متفرق
زوالا وقيل في تفسير كلام الشارح هو انه هذا فكون تسمية
بدلا محازا اشهى ولا يذهب عليك انه ليس له وجه ظاهر
ثم انه لو قال الشارح هو بدل لك فلو ان بدل
الخلع بدل عما ليس بالم كان اظهر في فائدة المرام لما
ان ذكر التسمية غير معنوية في مثل هذا المقام **قوله** والطلاق
ابنته الصغيرة على ما لها يقع الطلاق ولا يلزم عليها المال
وهذا لانه لا نظر لها فيه اذ البضع حاله اخروج غير منقوم
منقوم فاعطاء المتقوم من ما لها بعوض غير منقوم لا يجوز الا
في معنى التبرع بما لها بخلاف النكاح لان البضع منقوم

من البضع الذي كان مملوكا
الذي يزوج وانما يزوج
خلصه كما ان نكحته
الشر

عند الدخول فلو روج ابنه الصغير بمثل جاز عليه ولم يهر
 من مال كائن لانه اعطى المتقوم من ماله بمتقوم **قوله** لا يقال
 عدم توقفه على هذه الاشياء الخ ليس في كلامه اتاين
 الاستدلال بعدم توقف البضع على هذه الاشياء على عدم
 تقوؤه والا لا على عدم تقوؤه للملك بقوله ههنا لا يدل
 على عدم تقوؤه للملك مما لا يقرب له نعم لو جعل هذه الاشياء
 فيما سبق ببدل على عدم كون الملك الوارد على البضع ذا
 خطر كما فعله صاحب الكشف وغيره لكان له وجه لكن التنازع
 قد خالفهم في ذلك كما بينا عليه فلا وجه لاقتضائه اثرهم
 في تقرير هذا السؤال ثم ان الضمير في قوله عدم توقفه
 على تقريرهم راجع الى ملك التنازع لا البضع والظاهر كلام
 التاخر لانه رجوع الى البضع ففيه ايضا نظر لان غير المتوقف
 على هذه الاشياء ازالة البضع لا البضع نفسه الا ان
 يحل على التنازع او يكون المراد البضع في حالة التزول
قوله وهذا لو تلف مال انسان بلا شهود الخ
 الصواب في هذا لو تلف رجل ماله المتقوم بلا شهادة
 بان ياكله او يلقبه في البحر صح ومع هذا لو تلف عليه
 انسان ضمن كما في الكشف وجميع المعقبات اذا لم يكن
 ليس الا الاستدلال على ان صحة ازالته في ملكه بالاشهاد
 مثلا لا يدل على كون ذلك الملك غير متقوم وما ذكره
 التاخر رحمه الله من المسند بمغل عن الدلالة على ذلك

مع مافيه من خلل آخر وما ذكرنا من الصواب بظهوره الجواب
 بقوله لان ضمانه الخ **قوله** باعتبار انما فملوكه المتقوم
 المتقوم في ذاته حقيقة والبضع ليس كذلك فهذه لا تضمن
قوله لانها لو رجعا قبل الدخول فيه ان قول المتضمن
 بعد الدخول طرف للشهادة بالطلاق والرجوع بل لا معنى له
 فالصواب لو رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول
قوله يضمنان نصف التهر لا يقال هذا بخلاف ما
 قد تقرر من ان البضع غير متقوم زوالا لاننا نقول ليس واجب
 بهما قيمة لما اتلفوا عليه من البضع لان قيمته مهر المثل
 تاما ولا يغرمون بل يغرمون نصف المستمي وان كان ذلك
 اقل من مهر المثل بكثير واكثر من كثير فلو ضمنوا بدل المثل
 لما اعتبر نصف الواجب بالبعد كما في مال شتره لاننا
 لا يعتبر المثل عند الاتلاف كذا في الكشف **قوله** فكان
 كازالة اليد المحقة وفيه ثبات اليد المبطله ايضا وهي يد
 المرأة **مبحث** لا بد للمأموه من صنفه الحسن
قوله وهو تشارع ولذا قيل ان حسن المأموه بين
 قضايا التشرع لامن موجبات اللغه لان صنفه الامر تخرج
 في الفسخ ايضا الا برسر ان السلطان اجابرا اذا امر انسانا
 بالتلاف مال انسان او نفسه بغير حق كان امره حقيقة حتى
 اذا خالف المأموه ولم يأت بما امر به يقال خالف امر
 السلطان **قوله** انك لست كونه الشئ مغلق المدح

المأمور به في الصلوة والزكوة ونحوهما هو لائتي ههنا شيئاً
 إذا العبد إنما هو مأمور بما يقع الفعل واحدة فمعنى
 التباين بالمأمور به والتباين هو نفس المأمور به قلنا قد
 أن ههنا معنى مصدرية ومعنى حاصل بالمصدر الأول
 هو لا يقع والتباين في الهيئة الموقعة فإرادوا بالمأمور
 الحاصل بالمصدر كالحركة بمعنى الحالة المخصوصة وبالاتيان
 ابقاؤه واحدة ثم أنه ليس مراد الشارح رحمه الله
 بهذا الكلام تصحيح العبارة الواقعة في حق الغرض خصوصاً
 على وجه ظاهر السابح بل هو مطلق جاريها وقعت
 هذه العبارة كما إذا وقعت في حق الصلوة يكون المراد
 كون المأمور به الهيئة المخصوصة للصلوة وبذلك يظهر أن
 ذكر الهيئة المخصوصة للصلوة إنما هو بطريق التمثيل **قوله**
 بلا واسطة أي بترك العقل من ذلك الشيء بلا واسطة
 من شيء لغو وهو قرار من الحسن لغو وتصح ذلك فيما
 سيجي **قوله** ولا يقبل السقوط أصلاً ووصفاً ولا يقبل صففاً
 لا أصلاً كلاًه فيما سيجي صريح في أنه أراد بالوصف كونه
 حساً والظاهر أنه أراد بسقوط الأصل عدم كونه مأموراً به ولا
 بذهاب عليك أن تقسم كل من قبول السقوط وعدمه
 إلى القسمين اختره شيخ الكل الدين وتأبعه شارح
 وليس في شيء من المعبرات ولا يساعده كلام القوم خصوصاً
 كلامهم في الشرح من جهة الأمثلة وغيرها وسيجي

التبني

التبني من على بعض ذلك عليك تخرج بعضه وليس المراد
 في القسمين لا سقوط التكليف بنفس المأمور به وعدم سقوط
 على صرح به المحققون **قوله** أو وصفاً لا أصلاً الظاهر أن
 المراد سقوط حسن ذلك الشيء مع عدم سقوط نفسه كما اشرنا
 إليه ولأنه مب عليك أن عدم سقوط نفس ذلك الشيء
 إنما يكون بكونه مأموراً به وصفه الحسن لا تخلف عن المأمور
 فكيف يصور هذا القسم وهذا أيضاً من جملة منفاً لك
 التقسيم المخرج **قوله** أي في غير المأمور به يعني أن الضمير
 إلى ما وهو عبارة عن المأمور به **قوله** كذا قال بعض
 الشارحين يريد به لقاء أي في شارح المعنى **قوله** أول
 وهم أن قوله أو يكون أي إنما أورد القاء أي في النظر المذكور
 على صاحب المعنى وليس في كلامه هذه العبارة ولأن ما يؤدي
 مؤداه بل هو صريح في أن المتنوع إلى التباين هو حسن
 لعينه ولا تتحمل عبارة لما ذكره الشارح به وإن تتحمل عبارة
 المصنف نعم فلا وجه لاسناد الوهم إليه في ذلك **قوله**
 وليس كذلك بل قسم للحسن المطلق الثابت لا مرفيكون قوله
 أو يكون ملحقاً بهذا القسم عطفاً على قوله إنما أن يكون لعينه وبما ذكره
 يندفع أيضاً ما أورد القاء أي في من أن التعبير عن هذا
 القسم بقوله أو يكون ملحقاً بالحسن معنى في نفسه ليس كما ينبغي
 لأنه حينئذ لا يكون داخل في المقسم بقوله كلام فخر الإسلام
 وصاحب الكشف صريح في كون ذلك القسم نوعاً من الحسن

قوله إنما يتكلم في الخ
 والظاهر أن المأمور به
 ليس

إذا لم يكن في شيء من
 عين ذلك شيء

لعينه بل كلام المصنف حملة ايضا في الشرح حيث قال اما النوع
 الثالث فالتزكوة فانها انما صار ت حنة لا فيها من
 سدة حنة التفسير غير ان هذه الوسطة لا يخرجها من ان تكون
 حنة لعينها والقواب في دفع النظر لذكور هو ما ذكره
 بعض الثايرين حيث قال في تقرير الكلام الحسن اما ان يكون
 حنة لعينه او غيره والقسم الاول ثلثة اضر لانه اما ان
 يكون حنة لعينه حقيقة او ملحقا به حكما والاول اما ان لا
 يسقط من المكلف اصلا او يسقط في بعض احوال ثم قال يسقط
 به ما قيل ان القسم الملحق ليس يدخل في المقسم فلهذا
 التقسيم وان احصر معلوم بين النفي والاثبات وليس
 بينهما درجة ثالثة حتى يجعل قسمًا ثالثا انتهى فانه موافق
 لكلام القوم **قول** او يكون ملحقا بعينه كذا في النسخ وفيه شيء
 والظاهر ملحقا بحسن لعينه **قول** وهي ان يكون حنة
 لا لعينه ولا غيره وفيه كلام اما في نفس الامر فظاهر
 غير متصور واما بحسب جعل اهل الفن فهذا القسم داخل
 في احسن لعينه على ما يدل عليه صريح كلام المحققين كما اشرنا
 اليه **قول** على اي وجه كان اي براه او غيره **قول**
 ومثال ما لا يسقط وصفا لا اصلا الا قرار كلام المصنف
 في الشرح صرح في ان الاقرار مثال للقسم معبر عنه بقوله
 او يقبله وكلام الشارح رحمه الله صرح في خلافه حيث جعل
 القسم المذكور دخلا تحت قول المصنف رحمه الله ان يقبل

جاء في كتابنا في التفسير
 انما صار ت حنة لا فيها من
 سدة حنة التفسير غير ان هذه الوسطة لا يخرجها من ان تكون
 حنة لعينها والقواب في دفع النظر لذكور هو ما ذكره
 بعض الثايرين حيث قال في تقرير الكلام الحسن اما ان يكون
 حنة لعينه او غيره والقسم الاول ثلثة اضر لانه اما ان
 يكون حنة لعينه حقيقة او ملحقا به حكما والاول اما ان لا
 يسقط من المكلف اصلا او يسقط في بعض احوال ثم قال يسقط
 به ما قيل ان القسم الملحق ليس يدخل في المقسم فلهذا
 التقسيم وان احصر معلوم بين النفي والاثبات وليس
 بينهما درجة ثالثة حتى يجعل قسمًا ثالثا انتهى فانه موافق
 لكلام القوم **قول** او يكون ملحقا بعينه كذا في النسخ وفيه شيء
 والظاهر ملحقا بحسن لعينه **قول** وهي ان يكون حنة
 لا لعينه ولا غيره وفيه كلام اما في نفس الامر فظاهر
 غير متصور واما بحسب جعل اهل الفن فهذا القسم داخل
 في احسن لعينه على ما يدل عليه صريح كلام المحققين كما اشرنا
 اليه **قول** على اي وجه كان اي براه او غيره **قول**
 ومثال ما لا يسقط وصفا لا اصلا الا قرار كلام المصنف
 في الشرح صرح في ان الاقرار مثال للقسم معبر عنه بقوله
 او يقبله وكلام الشارح رحمه الله صرح في خلافه حيث جعل
 القسم المذكور دخلا تحت قول المصنف رحمه الله ان يقبل

لما لا يصح ان يكون

السقوط

السقوط فهذا ايضا من المفاسد المتفرعة على ذلك التقسيم
قول فان اصله ساقط الظاهر انه اراو بالاصل
 نفس الاقرار وفيه تسامح لان الساقط هو وجوب الاقرار
 لا نفسه **قول** وبما احب اجزاء كلمة الكفر على سائر الجاهل
 ذلك ما سيجي في فصل الشرورات من ان المحرم والحرة قايما
 في حاله الاكرام فلا يكون اجزاء كلمة الكفر على اللسان مباحا
 لكن عمل بمعاملة المباح في سقوط الموافقة فالظاهر
 ان يحمل كلامه هنا على المسامحة **قول** فان قلت بقا
 الصفة بدون الاصل **الجواب** هذا السؤال مع جوابه المذكور
 ما خذ من شرح الاكلبي ولا يذهب عليك ان ايراد ذلك
 من قوله التدبر لان المتصف بالحسن هو نفس الاقرار والساقط
 ليس الا وجوب الاقرار لا نفسه على ما اشرنا اليه فلا يكون
 اتسا قوما هو الموصوف بالحسن حتى يرد ذلك على ان معنى
 عدم سقوط حنة ان كمالا وجد يتصف بالحسن ولا يفضل عنه
 اصلا وليس المتصف به هو الاقرار الساقط كما هو متبادر
 السؤال ولا يخفى ان قبول الاقرار للسقوط لا يقتضي سقوط
 كل اقرار بالغسل **قول** قلنا هذا وصف اعتباري لا يقضي
 وجود محل آه بل يكفي المحل الاعتباري فجوذا ان يقوم بما هو
 بمعنى ان ذلك الساقط متصف به **قول** كما يجوز ان يسقط
 احسن في بعض ذلك محل كلام **قول** ومثال ما يقبل السقوط وصفا
 لا اصلا الصلوة في الاوقات المذكورة ليس مثال هذا القسم

من ادوات الحج والعمرة
 التقسيم المتفرع على ذلك
 سقوط التكليف

تدبر على ان
 من عدم سقوطه
 التقسيم المتفرع على ذلك
 سقوط التكليف

مع انفسهم

منهم من يروي عن ابي بصير

عن ابي بصير عن ابي بصير

في كلام الشيخ اكل الدين وثالث ربح هو زاو في التطوير نعمة
لان سقوط نفس الصلوة ايضا في الاوقات المذكورة مما لا
لا يشبه على احد لا يقال زاد بالاصل مطلق الصلوة لا الصلوة
في الاوقات المذكورة لانا نقول على هذا يلزم
ان يكون المعبر في احسن ايضا ذلك فلا وجه للحكم
بسقوطه ثم الظاهر ان هذا القسم غير منظور كما سبق
الشارة اليه واعلم ان الشارح رحمه الله تعالى قال
لكنها تقبل السقوط كما في حالة العذر وفي الاوقات
المكرهه كما ان اخير واظهر مع كونه موافقا
لكلام القوم لكنه لما اخذ ذلك التقسيم الذي اخرجه
الشيخ اكل الدين مذهبها وقع فيها وقع **قوله** كما
قال الصحابة في الكشف كما قال واحد من الصحابة وهو الظاهر
قوله صارت كلا واسطة جواب لما **قوله** فالتحقت
هذه العبارة بالصلوة فيه تسامح والمراد التحقت بما
حسن لعينه فصارت كالصلوة ومعنى كونها كالصلوة
ان شرائط الاهلية الكاملة لها ايضا فلا يجب على الصبي
قوله ولكن كل منهما ليست بواسطة فيكون المعترض
لكونهما خلق الله تعالى غير مفيد في المقام وبهذا يظهر ان
منشأ السؤال هو قوله اذا النفس ليست بكائنة في صفاتها
وقوله وكذا حاجة الفقير خلق الله تعالى ولا يذهب
عليك ان ذلك لا يندفع بما ذكره الشارح هو في الجواب

ذكر هذا جواب في قوله
انهم من يروي عن ابي بصير

قوله اذ لا حسن فيها والواسطة ما يكون حسن الفعل لا حسن
وقد يجب ان يمنع لزوم حسن واسطة احسن ان الكلام نصف
بالبداهة والفضاحة بواسطة المعنى الاول ولا يكون المعنى
الاول مستقفا بهما كما تقرر في موضعه **قوله** قلت الدفع
والفرد يحمل على انه مصدر آخ وفيه نظر اذ يلزم من
ان لا يوجد احسن لغيره اصلا فان كل واسطة فيها جهة
الاختيار فيها جهة الاضطرار ايضا ضرورة ان الهبة
الحاصلة بالفعل الاختيارية ضرورية لا قدرة للعبد
كالجهد مثلا فان حسنه انما هو بواسطة اعلا كلمة الله تعالى
او دفع كفر الكافر وكون كلمة الله تعالى معللة وكفر الكافر
مدفوعا ليس لا يخلق الله تعالى فاعبار بهذه الجهة في مثل
الزكوة وعدم اعتبارها في الجهاد مثلا حتى يكون الاول
محققا بما حسن لعينه دون الثاني في حكم ظاهر **قوله** فاقب
كلامه متناقض آخ طاهره يقتضي ان يكون منشأ السؤال
ذكر قوله او لغيره ولا معنى له لان له معطوف على
قوله لعينه بحرف او كما صرح به الشارح رحمه الله تعالى
نفس فلا يتواردان على محل واحد فالوجه ان يذكر ذلك
عند قوله لعينه وتقرره ان مقتضى قوله ضرورية حكمة الامر
هو ان لا يكون الحسن في المأمور به لعينه بل لغيره فاذ جعل
احسن لعينه احدا قسامه يلزم التناقض والمذكور في الشرح
الاكمل ان ذلك عرض كورد على اصحابنا منشأه

منشاؤه سواء الفهم والشارح نقله بعينه الى كلام المصنف
قول بل المراد ان الحسن الشرعي قد يكون بالنظر الى عبته اخ
 ومقتضى حكم الامر الحسن المطلق وهو انما يوجد تحت واحد
 من المقيدات المذكورة **قول** لانه تحريم نبيان الرب
 قال عليه السلام الا دعي نبيان الرب لعن الله من هم
 بنياه **قول** ولو جعل الالاء والدفع فيه ان عاتق
 جعلوا مثل الزكوة ملحقا بالحسن بعينه ومثل الجهاد من الحسن لغيره
 وفرعوا على ذلك احكاما كاشتراط الاهلية الكاملة في
 الاول دون الثاني فليس هذا مما يمكن تفرعه على جعل
 الالاء والدفع مصداق للمجهول والمعلوم على ان جعل
 الواسطة في الاول مصداق للمجهول حتى يكون ملحقا بالحسن بعينه
 وفي الثاني مصداق للمعلوم حتى يكون من الحسن لغيره تحكيم
 ظاهر خصوصا بالنسبة الى الدفع وليس مني الفرق الا انه
 لاجتهت هنا لا ارتفاع الكوسا بط وصيرورتها في حكم
 العدم بخلافها ثمة كما ذكر في التلويح **قول** لكن تمثيل المجهول
 اخ قد عرفت انه ليس محمداً بمثل بل مما يتفرع عليه احكام
 وليس منصوصا بالمصنف بل مما اتفق عليه عامة المشايخ
قول وكان الاولى في التمثيل ان يقول واقامة المحذور لعدم
 احتمال الكفر في واسطتها وفيه بحث فان الواسطة فيها
 على ما ذكره هو الزجر ولا بد من عليك انه ايضا يحمل ان
 يكون مصداق للمعلوم والمجهول **قول** من قال وجه الاول طاهر

60
 لعدم احتمال ان يكون اقامة المحذور مصداق للمجهول لان المحذور
 انما يقبها العبد سوطا اذ الكلام ليس الا في الواسطة
 واقامة المحذور وليس كذلك على ان احتمال اقامة المحذور
 لما ذكره ممنوع ودليله لا يفيد المدعى **قول** مثال التشريط
 فيكون في كلام المصنف نوع من اقامة حيث عطفها
 على التوضو وبهذا كما مع انها ليست في قسم المأمور به
 مثلهما **قول** كان عتق وجره كن يكون فيه بهام
 خلاف المقصود وهو اختصاص ذلك بالحسن لغيره **قول**
 قلت لان الحسن اذا ابد اخ وهذا الجواب يندفع ما في
 من ان جعله من اقسام الحسن لغيره ليس اولى من جعله
 من اقسام الحسن لذاته **قول** اعلم ان القدر على عتق
 قيل لم يذكر الشارح بعد النوع الثاني وكأنه تركه استغناء
 بما ياتي في المتن وهو ذهول عن قول الشارح رحمه الله
 فيما سيجي وقدرة بصير الفصل هما متهتم **قول**
 وان كانت متقدمة بالذات بمعنى احتياج الذات
 اليها **قول** في لزوم لا اداء بعينه اي لا خلفه **قول** يظهر
 اثره في لزوم لا اداء خلفه كما اذا سلم الكافر او طهرت
 الحائض عند ضيق الوقت بحيث لم يبق من الوقت
 الا ما يسع فيه كلمة الله عندها والله اعلم عند ابي يوسف
 انه يكون الا اداء واجبا عليه خلفه لا بعينه حتى لا يأنم تركه
قول اي القدر التي يرداد بها حسن المأمور به كان الظاهر

قول من ادرك على سعة الوقت
 كذا في التلويح والظاهر ان
 سعة

مشهور

ان يقول التي يمكن بها العبد من اداء ما لزمه وقد تجنب عنه
 ليكون الرد بدل الاتي في محله **قوله** اي هذا القسم من القدرة
 لو قال اي هذه القدرة كان نظره **قوله** ولما قيل ان يقول
 الظاهر ان هي اجمعة الى القدرة المتقدمة فيلزم آه فيجب
 ظاهر لان القدرة المتقدمة هي التي يمكن بها العبد من اداء
 ما لزمه ولا يذهب عليك انها اعم من ان يكون اداء فيمكن
 به العبد من اداء ما لزمه او لا لان مطلق الممكن ينقسم
 وبغيره فالخذ ورا الذي ذكره غير لازم ومنشأ اشتباه ذلك
 على الشارح هو انه يقول عن ذكر لفظ الاداء في مهننا **قوله**
 الى نفسه والى غيره قبل الحسن ان يقول الى الشئ وحده واليه
 مع غيره وانت خير بان مجموع الشئ مع الغير يكون غير ذلك
 الشئ **قوله** مع انه غير جائز في التقسيم لان مقام التقسيم
 مقام ينبغي ان يميز فيه كل من لا قسم والمقسم فلا وجه
 لا يراد ما يورث الاشتباه فيه وفي كلامه اشارة الى
 جواز ذلك في جملة وهو حق صرح به العلامة التفازلي
 والشرقي اجمعا في بيانه مواضع من شرح لمفتاح **قوله**
 ولا يقال انهم ثلثة انواع آه هذا من باب ذكر الخصال
 واراادة العلم وليس الكلام فيه بل في رجوع الضمير الى
 المطلق الذي هو في ضمن المقيد وجعل المقسم هو المطلق بهذا
 الطريق على ان اراودة الكلمة بالاسم منها مجازا مع علامته
 مصححة وقرينة ظاهرة امتناعها ممنوع **قوله** ولو قال

لو كان القسم من القدرة
 لكان الرد بدل الاتي في محله
 لو قال اي هذه القدرة كان نظره
 لو قال اي هذه القدرة كان نظره

طالع رجوع الضمير الى المطلق
 في ضمن المقسم

والقدرة المتقدمة آه بالكسر على الحكاية يعني بدل قوله والقدرة
 التي يمكن بها العبد من اداء ما لزمه والمراد بالتقدم التقدم على
 الفعل **قوله** واوجز لصحة الاستغناء حينئذ عن قوله
 وهو اذ في ما يمكن به المأمور من اداء ما لزمه **قوله** لان المطلق
 في الاصطلاح ما لم يقيد بقيد اي يقيد زائدا على نفسه وانت
 خير بان الممكن من ذاتيات القدرة وليس بامر زائد عليها
 كما ليس مثلاً في مقابلة فعلية هذا يكون اطلاق المطلق عليها
 ليس من مخترعات المصنف رحمه الله كما يفهم من سياق كلام
 الشارح رحمه الله بل هو ما وقع في كلام فخر الاسلام واقفي
 اثره اكثر اصحاب المتون **قوله** وفيه نظر لان النص الجديد
 اوجب استقاط الواجب السابق ولم يوجب شيئا غيره
 وفيه بحث لانه ان اراد على قول من يقول بوجوب القضاء بما
 يجب به الاداء فذلك مسلم لكنه غير مفيد في المقام ادنى
 من الظاهر ان مورد النظر هو قول القائل فلا بد فيه من القدرة
 لانه تكليف آخر وليس ذلك القول على هذا الكذب وان اراد
 على قول من يقول ان يجب القضاء بنص جديد فما ذكره مجموع
 كما سبق تحقيقه ثم ان قوله اوجب استقاط الواجب السابق
 لا يخلو عن شئ والظاهر اوجب عدم سقوط الواجب كما لا يخفى
قوله الاولى قال آه ابتداء كلام لا تعلق له بالنظر الذي
 كما يتبادر **قوله** لان الاداء ان كان مطلوبا لنفسه كما
 اذا كان في الوقت سعة **قوله** وان كان لغيره كما في آخر

لو كان القسم من القدرة
 لكان الرد بدل الاتي في محله
 لو قال اي هذه القدرة كان نظره
 لو قال اي هذه القدرة كان نظره

ما امر زائدا على القدرة فيكون القدرة
 بذلك مقيدة
 مضافا لهذا اصطلاح
 اطلاق المطلق عليها

كما قال في سابق وقت النص
 او اوجب سعة
 وان كان علة بالخطف على
 التوهم والضمير لاداء

قوله عرض عليه كصافات الكاف من اجل الذي يقوم
على طرف سنك يد او رجل وهو من الصفات المحمودة في
اجل لا يكاد يكون الا في العراب الخالص **قوله** لان القوم
تربوه اي خذهم لطيفة من حال سليمان **قوله** على عليه السلام
فلم تعلموه اشرف الوقت على المفتي ولا يدب عليك
ان ايراد هذا الكلام في صورة التعديل مع انه جواب عن سؤال
مقدر غير موجه ثم ينتقل الى لزوم القضا وعطف على قول
المصنف رحمه الله لزوم اداء الصلوة **قوله** لان السماء
ممسوسة قال الله تعالى اجبارا من اجتن وانما لنا السماء
والملك يصدقون ايها ولوقدره الله تعالى على منوعها
كعيسى ومحمد عليهما الصلوة والسلام **قوله** وهو القياس
وما ذكره غيره استحسان ووجهه مذکور في الكشف وغيره
قوله لانه بها ثبت التمكن ثم التيسر ثم بهنا للراعي في الزينة
قوله وهي كالتما في الزكوة بحولان الحول على النصاب
قوله كالرمل في الحج هو ان يختار في شتيه في الطواف
وبرئى نفسه غير عاجز قويا في فعله وكان عليه هذا ضعف
الاسلام والآن قد زال ضعف الاسلام وبقي المعول وهو
التمل **قوله** لان ليس لا يبقى بدونها مع ان الواجب
لم يشرع الا بصفة اليسر فلم يكن بد بقاء الواجب
من بقائها **قوله** اذا ملك بعض النصاب يعني بعد
الحول **قوله** لعدم بقاء القدرة الميسرة التي هي وصف



وصف التما وهذا بندفع ما يقال ان تفرغ سقطة الزكوة
بهلاك النصاب على سبيل ما سبق ليس كما ينبغي لانه مشعر بكون
اشراط النصاب للتيسر وليس كذلك كما صرح به الشارح
رحمه الله قبل اسطر ووجه الاندفاع بيان ان تفرغ ذلك
على هلاك النصاب ليس لانه من جهة ان القدرة الميسرة التي
هي وصف التما تفوت بهلاكه **قوله** وانما في
الاسوال اظهاره وهو لوالى على الزكوة **قوله** وكذا
يبطل العشر بهلاك الخارج كان لا نسب لقوله فيما سبق اي
النصاب في الزكوة ان يقول بهنا والخارج في العشر عطف
عليه لان لا قصار في تفسير المال على النصاب في الزكوة
قصور لا يخفى **قوله** بان كانت الارض سبعة السبع فبفتح
السبع وكسر الباء ما يقال له بالفارسية شوره **قوله**
بجفاف ما اذا اصطلم الزرع آفة اي ساقطه **قوله**
فان قلت المراد من الاغناء الاغناء عن المسئلة هذا
السؤال مذکور في التلويح وجوابه المذكور فيه هو ان المراد
ان لا غناء بصفة احسن بتوقف على الغنى الشرعي
لان الغالب من حال البشر عدم الصبر على شدة الفقر
والجوع على مكاييد الحاجة فلان في اهلية الاغناء المأمور
به من الغنى الشرعي لئلا يؤدي الى اجتناع المذموم في الاستم
الاغلب **قوله** قلت ما دون الغنى الشرعي في حكم
العدم ان اراد عند اهل الشرع فمكته غير مفيدة

في دفع السؤال وان اراد في حق لاغنيا عن مسئلة فممنوع
قول فلا يكون ابدا لوجوبها للتنا في بينهما وذلك لانها شر
 لاغنيا الفير عن السؤال فلو كان لغير اهل لوجوبها لكان
 مشروعة لا حواجة الى السؤال **قول** ولا يجوز المؤدى اذا
 اذاه اى ادى في ذلك المؤدى من فاعل الحج يلزم القضاء
 في السنة القابلة فقد جاز اجتماع فعل المأمور به مع وجوب
 القضاء **قول** بمطلق الامر لظاهرة بان لم يرجع الضمير
 فهو بمنزلة السابق وان كان في ذلك غير مذكور في السابق
 ويجعل ان يكون من قبيل اعدوا هو اقرب للتقوى لان
 لفظ المأمور به يدل عليه وفي ذلك اطلاق ايضا منهم
 من طلاقه **قول** وكان النزاع بينهما لفظي اخذه الشارح
 من شرح الاكلبي وفي سناد القصور الى مشايخ الفن في
 تحرير محل النزاع ورتبهم على من ذلك بل الجواز الذي
 هو محل النزاع ههنا هو جواز بمعنى سقوط القضاء لا غير
 ولذا ترى بعض اهل الفن غير عن عنوان مسئلة يقولون بان
 المأمور به بان وجوب الاجزاء **قول** وسقوط القضاء لا يفر
 الا بدليل زائد وفي بحث لانه ان اراد بالاتفاق بين
 الفريقين فمن منوع كما اشترنا اليه وان اراد عند التكميل
 فقط فلا يدل ذلك على كون النزاع لفظيا **قول** وطا
 عن سند لاهم آه اذا كان النزاع لفظيا لا حاجة الى الجواب
 عنه فهو بناء على ما هو المذكور في المتن وحاصل الجواب ان

كذا في المتن ولو قيل لصلا
 مشروعة مع الجواز الى السؤال
 كان اظهر فقبيل

وكل الم ايضا صرح
 في كلامه

بالاج

ان وجوب القضاء انما هو عتبارا انه افسد ولم يؤد المأمور
 به الاول كما وجب والمضى على الباقي من الافعال ليس بهذا
 الامر بل بامر اخر فلا يجب مع فعل المأمور به مع وجوب القضاء
 بالنسبة الى امر واحد كما هو مدعى الخصم **قول** وجب عليه التحلل
 عن امره اى بما هو طريق التحلل وهذا معنى المضى على الباقي
 في افعال الحج **قول** بامر جديد وهو قوله عليه الصلوة
 والسلام حين سئل عن واقع امراته وهما محرمان لغيره
 دما ونصييان على جهتها وعليهما حج من قابل ولما كان وجوب
 الحج الصحيح في العام القابل مذكورا في الحديث فذكر الشارح
 رحمه الله ايضا والا فهو متوقف على امر جديد وفي الاماضة
 اما الحج اذا فسد هذا لعدم الاستئصال فيه لانه لم يؤد ه
 على الوصف الذي امر به واما لزوم المضى في الفاسد منع
 يلزم الحج الصحيح في السنة القابلة فبامر جديد فاذا اتمه
 فاسدا يخرج عن عمدة هذا الامر ايضا لانه اتي به على الوجه
 الذي امر به انتهى لا يذهب عليك ان تقرره اوضح من تقرير
 الشارح **قول** لانه عليه السلام امر بالمضى فيها افسده لا يكون
 اتيانا بالمأمور به بالامر الاول حتى يلزم المحذور **قول** ولا كراهة
 فيها اى في الصلوة من حيث انها صلوة فلا ينافي ذلك ما
 يدور بينهم من سناد الكراهة الى الصلوة **قول** ولنا
 ان موجب الوجوب الحج وجوز صوم يوم عاشوراء بدليل
 آخر لا موجب ذلك الا مركزا في شرح المص **قول** وعلى

ويمكن ان يقال ان خصوصية
 القضاء في العام القابل
 كونه غير متوقف في المقام

وجوب

هذا التقدير ايضا يستفي الجواز بانقضاء الوجوب فيقال على
 قول الشافعي هو ولا يلزم من انتفاء الخاص انتفاء العام
 ان اردت فيها وراء حصة ذلك الخاص من عامة فليس
 محل النزاع وان اردت بالنظر الى الحصة فمنوع **قوله**
 وبسببها تناف من قال ههنا فيه نظر لانه لا يلزم من
 نفى احد المتنافيين نفى الآخر فكيف يلزم من نفى الوجوب
 نفى الجواز لم يحسم حول المراد كما لا يخفى على ذوي الرشاد **قوله**
 لا تحالة حصة النوع وهي ههنا اجواز المقيد بعدم الترك
قوله مرجف على مبين هو مجموع المقسم به والمقسم عليه
 المراد به ههنا هو المقسم عليه مجازا ذكر الكل واراؤه
 للبعض **قوله** فرأى غيرا خيرا منها كما اذا حلف على ان لا
 يتكلم والده **قوله** وذلك منسوخ بالاجماع يعني ان كونه
 منسوخا مجمع عليه لا ان التناسخ الاجماع فانه غير منسوخ
 مستقيم كما يجب **بحث** ولنا ان المأمور به مطلق عن وقت
 وقيد **قوله** على وجه نفوت الاداء نفوته فيكون قضاء
 كالصلوة خارج الوقت او لا يكون مشروعا أصلا
 كالصوم في النهار **قوله** لا ان يقيد بالتفصيل حيث لو اتى في
 اول اوقات الامكان لا يقيد به فانه ليس بذيها لا حد في
 الشرح الاكمل **قوله** لان الامر يقتضي وجوب الفصل في وقت
 الامكان بصادرة على المط **قوله** ولهذا لو اتى به سقط
 الغرض فيه كلام **قوله** فمنوع قال في التحقيق هو حكم

كذا في شرح الشارح
 ان ح

على ما هو عليه
 الصادق عليه السلام
 لعلمه من جملة الحكماء
 انما هو الذي لا يلهو
 بالآخرة ولا بالآخرة
 وذلك

الوجوب

الواجب المصنوع فاما الموسع فيجوز تأخيرها الى وقت شرط
 ان لا يخلى الوقت **قوله** ومجرد التأخير لا يكون تفويتا
 فلا يلزم من عدم الاثم اضاقة الوجوب **قوله** مع انه غير
 داخل في مفهوم الاداء ولا يؤثر في وجوده لقيد الاول
 لنفي الركنية والتأني لنفي العلية فان الشرطية تتوقف
 على انتفاءها معا **قوله** ولما لم يل ان يقول شرط وجوب
 الوجود عن الوجود اخرج فيه بحث لان ذلك شأن
 الشرط المجعلى الذي يعتبره المكلف ويعلق عليه تصرفاته مثل
 قوله ان دخلت الدار فانت طالق دون الشرط الحقيقي
 وما نحن فيه من قبل الثاني دون الاول وعدم تحقق
 المشروط عند عدم الشرط الحقيقي ليس محل كلام **قوله** ولا
 بوجوب العدم عند العدم الشرط كما هو مفهوم من الاستدلال
 المذكور لانه اذا كان شأن الشرط عدم تحقق المشروط
 بدونه يلزم ان يكون عدم الشرط مستلزما لعدم المشروط **قوله**
 والاولى ان يستدل بصفة الاداء ووجوده عند الوقت
 ان اراد عن الوقت فقط دون غيره فيرجع الى ما ذكره
 الشراح وان اراد اعتم من ذلك فمع كونه خلاف
 الواقع دلالة على الشرطية محل كلام **قوله** هو صفة الاداء
 لانفس الائمة والمودى من الصلوة هي الهيئة الحاصلة
 من الاركان المخصوصة الواقعة في الوقت والاداء
 اخاها من العدم الى الوجود **قوله** فان قلت ظرفية

بان يكون المراد بصفة الاداء في الوقت
 صفة في الجملة وان كان يعبر عنه بغير
 اضافة ان قول الشافعي في وجوده عطف
 على ان يكون في وقت الاداء
 فليس انما في وقت الاداء

وَأَن أَرَادَ شَرْطِيَّةً لِلدَّارِ مَعَهُ

وانت خبير بان ذلك النوع من السجود المذكور
في المطالب ثانياً على ان يكون في الخزانة
والشريعة انتهى وادعوا بحججهم
مستله

و في بعض النسخ المعتمد على ما لم يوافق له
و قالون يقول بل كان تقدم آية آية
على شرط آية آية الى قوله فان قلت لا تتأخر
بين الاوداج صح ١٤٤

وذاکما اذا کان فی قلبه من نور الانوار

[illegible]

فيه انه جليل كحل الرطمان
للشرب

هذا هو الوجه الثاني في
الاجابة على ما ذكره
الشيخ في كتابه في
الاجابة على ما ذكره
الشيخ في كتابه في

شرطا لوجوده فالأظهره من نوعه فلتأمل **قوله** اولاً الوجوه
يختلف باختلاف صفة الوقت أه هذا دليل اخر يكون الوقت
سبباً للوجوب وذلك لان الأصل في اختلاف الحكم ان يكون
باختلاف السبب وان جاز ان يكون باختلاف الطرف والنظر
الآلة لا يقدح في كونه اشارة السببية ثم انه لو قال اولاً الوجوه
يختلف باختلاف صفة الوقت فان الوقت اذا كان كمالاً
يكون المؤدي كمالاً كما في سائر الكتب كان صواباً فاختلاف
الوجوب باختلاف صفة الوقت خلاف الواقع بل المعنى مع
ما فيه من عدم الملازمة لما ذكره بقوله ولعل ان يقول الخ **قوله**
ولعل ان يقول المتغير أه وقد يقال تغير المؤدي بتغير الوقت
بحوز ان يكون ايضاً اشارة سببية للوجوب **قوله** هو
المؤدي والآداء وفي كلامه لانه قال فيما سبق ان المختلف
باختلاف الوقت هو صفة الآداء لانه نفس الهيئة بل باعتبار
وصف الآداء لكن في كونه صفة الآداء لا يفسد كونه صفة
قوله والاولى ان يقال أه يكون الدليلين المذكورين خبر
سالمين على ما ذكره **قوله** ولا بد من المناسبة بين السبب
ومسبباتها كما بين العقوبات واليجابات **قوله** فجعل الاوقات
سبباً للعبادة التي هي شكر النعم تيسيراً وايقتت مقام
النعم اقامة محل مقام الحال واعلم ان اقامة الشيء مقام غيره
يكون بطريقين أحدهما اقامة السبب الداعي مقام المدعو مثل
السفر والنوم والثاني اقامة الدليل مقام المدلول مثل الحجر والحجة

هذا هو الوجه الثاني في
الاجابة على ما ذكره
الشيخ في كتابه في
الاجابة على ما ذكره
الشيخ في كتابه في

فما ذكره من الوجوه
من السبب

بوجوبه من الوجوه
على كلامه في كتابه في
الاجابة على ما ذكره
الشيخ في كتابه في

وهو المؤدي

على سبب ما نحن فيه من الثاني لانه اذا تقرر ترادف النعم
في الاوقات خصوصاً نعمة الوجود كانت الاوقات دليلاً على ترادفها
لا محالة فما قيل ان اقامة الاوقات مقام النعم ليست منها من قبلة
التدبر ثم ان ما ذكره هو ذهب المتأخرين والمتقدمون على ان
نعم الله تعالى واختلفت العبادات بحسب اختلاف نعم الله تعالى
قوله فالوجوب سببه الحقيقي هو لا يجب الاقديم لله لا يقال
هذا بناء على تقدمه من ان السبب الحقيقي ترادف النعم لانا نقول
التحقيق ان النعم سبب لا يجب الشكر واليجاب للوجوب
فما ذكره هنا بالنظر الى السبب القريب فيما سبق الى السبب البعيد
قوله تعلق الطلب بالفعل أي تعلق الاحداث القديمة المستمرة بالحكم
النفسي باخراج الفعل من عدم الى الوجود اما في وقت الشروع
في الفعل او وقت الضيق **قوله** ذهب الثاني الى انه لا فرق
بينه أه أي بين وجوب الآداء كما صرح به في السلوخ وغيره وظاهر
كلامه ان رجوعهم بوجوب الضمير الى وجود الآداء وفيه شبه ثم ان
نسب الى ثمانية في السلوخ وغيره ليس هذا القول بل هو
بعض الحقيقة **قوله** كان الصائم فاعلا فلهذا المساك واداء المساك
الاول امتثالاً للوجوب والثاني امتثالاً للوجوب والآداء **قوله**
قلت بعد الشروع بتوجه الخطاب قبل طلب الآداء ان يقال قل
الشروع او عند الشروع حتى يكون الشروع مبنياً على الخطاب
ليكون ابتداء بالواجب **قوله** فلو قلنا الوجوب أه بيان الفرق
بين الوجوب ووجوب الآداء بوجه اخر ذكره صاحب السلوخ

ذكر الشرف في شرحه في حاشي
الكتاب

فلو بدل الشارح هو الفاء بالواو وكان اولى **قوله**
لم يكن بعيدا قد يقال هو بعيد عن قصد القوم لان ذلك
ليس في قايين نفس الوجوب ووجوب الاداء بل بين وجوب
الاداء باعتبار الزمان مطلقا ومقيدا لان لزوم الاداء يقع
هو وجوب الاداء بلا فرق في الكلام فيه لا حد **قوله** فان اجزا
الاول منه شرط للاداء لو اخرج بيان شرطية عن بيان ظرفية
ليكون كلامه على وفق ترتيب المتكلم كان اولى **قوله** وبهذا
التقرير يندفع ما قيل من اجزاء الذي هو سبب الخ لو قال الوقت
الذي هو سبب موافقا لما في التسليم وغيره كان ظاهر لظواهر
ان منشا الاشكال هو جعل الوقت ظرفا وسببا مطلقا
من غير تعرض الى اجزاء او الكل **قوله** بنية الشروع تحريف
من ظم النسخ وصوابه ونية الشروع كذا قيل فليقل **قوله** وهو
بالرفع فاعل على ومفعوله محذوف كما اشار اليه الشافعي
والظاهر ان جعل فاعل على هو الضمير المستتر العائد الى اجزاء
قوله ابتداء الشروع منصوبا مفعولا له لان معنى الاولى على ذكر
في الصحاح وغيره هو القرب والدنو مطلقا وان كان اكثر استعماله
فيما يكون بطريق التعقيب وكان شارح هو انه توهم
الاختصاص في رفع فيما وقع **قوله** وبهذا يندفع ما قيل اه القائل
هو الفاضل التمرندي وجه اندفاع ذلك بما ذكره هو ان
الموقوف على الاداء تقرر السببية لانفسها ولو جوب ان توقف
عليه الاداء لا يتوقف على تقرر ما بل على نفس السبب فلا دور

في هذا القول انما هو في حاشي
الكتاب

في حاشي
الكتاب

قوله ولقابل ان يقول كيف يتقبل اه جوابه ما مر ضرورة من
ان الحكم الشرعي لها حكم اجزاء ومنها وصف السببية
قوله فهو السبب فيه تسامح لان السبب ليس لا ما يكون قبل ذلك
اجزاء على صرحا به **قوله** لان السبب في الحقيقة هو الكل
فبشيء لانه ما لم يعل به احد ولو قال لان العدول
الكل الى البعض كان ضرورة كما في التوقيع كان اوجه
قوله لضرورة وهي ان يلزم حينئذ التقدم على السابق
الاداء عن الوقت وهذه الضرورة غير متحققة في القضاء
قوله فوجب القضاء بصفة الكمال حتى لا يجوز قضاء العجز
القائت بحيث يقع شيء منه في وقت الكراهة كذا في التسليم
قوله قلنا معنى قولهم القضاء يجب بما يجب به الاداء ان
وجوبه يكون بالامر لا بالوقت فيه بحيث يظهر بل معناه على ما
سبق تقريره ان القضاء يجب بالامر الذي يجب به الاداء لا بالامر
جدي لا ان يكون مراده ان معنى قولهم ان القضاء يجب
بما يجب الاداء ان وجوبه يكون بالامر الذي يجب به الاداء لا
انه يجب بالوقت الذي يجب به الاداء فيكون كلامه موافقا
لما ذكره الشيخ اهل الدين في الجواب من ان قولهم القضاء
انما يجب بما يجب به الاداء انما يتصل بوجوب الاداء وهو
بالامر لا بالوقت فان كان ظاهر لفظه ياتي عنه **قوله** وهو قوله
مستصودة اشارة الى ان ما اجاب به القوم عن بعض النفوس
الواردة على المسئلة المذكورة بالفرق بين القربة المقصودة وغير

لانه لما لم يعل في الوقت في باب
يجب ان يكون في وقت كذا في حاشي
الكتاب

كان القضاء بوجوب التسليم
مستصودة

مثبت منها **قول** قلنا باب النفل فاصدا مع القدرة على القيام
 دون الفرض يجوز راجعا يوميا مع القدرة على النزول
 دون الفرض وقد يجاب عنه بان النفل واجب بقضاء
 ما قضا ولم يرجع بعد الفوات الى الكمال كما ترجع لفرائض **قول**
 وفيه نظر لان النفل بعد الشروع اخذ جوابه ما اشار اليه صاحب
 المغني من ان لزوم الاتمام بالشروع والقضاء بالافساد بعد
 الشروع انما ثبت لضرورة صون المؤدى عن البطلان وما
 ثبت بالشروع يتقدر بقدر ما كمل آتية المضطر لا يجوز
 منها فلا يظهر ذلك في ثبوت التاخر على سبيل الكمال
 لا في حالة الاداء ولا في حالة القضا لان ذلك مصير الى
 وراء الضرورة وذلك لا يجوز **قول** اي في الوقت الذي
 تغير فيه قرص الشمس سواء كان جميع الصلاة فيه او كان
 الشروع في الكمال وانتهى فيه كذا في فصول البدائع ثم ان
 في تفسير الوقت انما قص على ذلك ليس كما ينبغي بل انما
 تفسره بالاولاوقات الثلاثة التي هي وقت الطلوع والغروب
 والاشوا كما فعله صاحب المرقاة **قول** لان انقض
 لا يؤدى عن الكمال لا يظهر لا يثبت كما في جامع الاسرار **قول**
 قلنا نقصان الوقت اه كذا ذكره شمس الائمة وقد يجاب عنه
 بان الاجزاء الصحيحة اكثر فيجب القضا كما لا ترجح الاكثر
 الصحيح على الأقل الفاسد **قول** فان قلت اخذ هذا السؤال
 لا موقع له بعد ما ذكره قبل سطر بقوله نقصان الوقت

اور در سراج الدين الهندى
 في شرح الفقه والشرائع
 المذكور

في تفسير الوقت
 انما قص على ذلك
 ليس كما ينبغي بل
 انما تفسره بالاولاوقات
 الثلاثة التي هي وقت
 الطلوع والغروب
 والاشوا كما فعله
 صاحب المرقاة

ليس باعتبار رذاته اه لان دار السؤال هو وجوبه قصا
 لنقصان سببه وقد عرفت حاله من ذلك الكلام **قول**
 او الاسلام الكافر وكذا اذا بلغ البصبي وطهرت الحائض في ذلك
 الوقت **قول** لا يجوز قضاؤه في اليوم الثاني ذكر صدر الاسلام
 وفخر الاسلام انه لا رواية في هذه المسئلة عن السلف
 فيحمل ان يجوز كذا في التحقيق **قول** قلت المراد من قولنا
 ما وجبنا قضاؤه هذا قريب من اجواب السابق المنقول
 عن شمس الائمة نعم ثم انه جواب يلمح وقد اشترنا الى المنع
 فليست بـ **قول** ولما قل ان يقول السبب لما كان ما قضا
 في اصل كان ما ثبت في الذمة اه جوابه ما سبق من انقصان
 الوقت ليس باعتبار رذاته بل باعتبار كون العبد
 فيه شبهة بعبادة الكفرة فاذا مضى خالي عن الفعل كان الكل
 كاملا **قول** وايضا حصل كل الوقت سببا اه قد يجاب عنه
 بان ما سلم فيه من اجزاء الوقت ما بعده هو كل الوقت
 في حقه اذ كلفه كل شئ بحسبه **قول** واجاب بانه لا يسقط
 لان احكم اه ان اراد ان هذا التعليل ايضا داخل فيما اجاب
 به المصنف عنه عن السؤال كما هو المتبني في كلامه فهو خلاف
 الواقع فلا دلالة عليه في كلام المصنف لانه لا في المتن ولا في
 الشرح ولا يلزم ان لا يكون كلام المصنف جوابا صحيحا
 بل معناه مجردا لما ذكره السائل وفي الشرح الكافي ان
 انه حكم بغير معلول بعلة اخرى ليس جوابا عن السؤال وقد عرفت

واذكر في تفسيره
 انما قص على ذلك
 ليس كما ينبغي بل
 انما تفسره بالاولاوقات
 الثلاثة التي هي وقت
 الطلوع والغروب
 والاشوا كما فعله
 صاحب المرقاة

في القدر المتيسر ان الواجب متى وجب بصفة لم يبق بدونها
 وهما بسبب التوسعة ما شرع الواجب الا بصفة التعيين فلا
 يوجد بدونه **قوله** بان نقول عينت هذا الجزء للبيان كذا في
 التلويح وقال الشريف قدس سره هذا ليس بتعيين لا تعين
 الجزء للبيان ليس وسع العبد ولو قال عينت هذا الجزء
 للأداء كان أقوى **قوله** ويجوز الأداء بعده لو كان آخره
 عن قوله او قصد بان ينوي لك كان كلامه اكثر انظاما
 واوفر فائدة **قوله** لان العمل في الاضافات المستتب
 لان الاضافة للاختصاص أقوى وجوه الاختصاص اختصاص
 المستتب بقول الشارع بعد لانه حادث به يكون في
 المال بانيا لكون ذلك أقوى وجوه الاختصاص **قوله**
 الا انه لم يذكره اه ولا يلزم ذكر الشرط في النوع المتقدم لانما
 نوع الوجوب في الترك كذا في الشرح لا محلي **قوله** كالمندوب
 المعين اي في الصوم المندوب والمضاف الى وقت معين **قوله**
 ولا معيارا اي قد لا يكون معيارا ليصح التنبيل بوقت الصلوة
قوله فان قلت السبب اما الشهر كله او جزء منه وهو اليوم
 الكامل اه هذا السؤال مع جوابه المذكور ما خذ من شرح
 الفقهاء في لكن تفسير اجزاء اليوم الكامل وتقييده به مع ما
 ذكر من تعليل زيادة من الشارع بانه مفدة للكلام لان
 الترويض عند لا يكون حاصرا لانه ان يكون السبب جزء
 آخر من الشهر كجزء الاول من كل يوم كما هو المذهب ثم انه ط

في القدر المتيسر ان الواجب متى وجب بصفة لم يبق بدونها

فان وقت
 الصلوة
 للمصلي
 لكنه
 للوجوب
 وطاهر
 الصائم
 وما يوم
 ارا التنبيل
 بوقت
 الصلوة
 لما اجمع
 فيه في كونه
 سببا ومعيارا
 معان
 على

على ذلك ايضا لا يلزم المسئلة المذكورة كما لا يخفى ولو كان السبب
 ما ذكره كان يلزم ان يكون السبب لصوم كل يوم اليوم المتقدم
 عليه كوجوب تقدم السبب على السبب ولا يذهب عليك انه
 مما لم يقل به احد مع ما فيه من لزوم عدم وجوب صوم اليوم
 الاول من الشهر **قوله** فعلى هذا الاول يلزم عدم جواز الصوم
 في الشهر كوجوب تقدم السبب على السبب **قوله** والغاء المعيار
 لعدم تحقق الصوم في الليالي **قوله** قلت السبب الشهر كله
 كما اختاره الشيخ وهو معيار للصوم ايضا بمنزلة الكيل
 في المكيل اذا الصوم عبارة عن مسكات ممتدة مقدرة
 بالشهر بحيث لا يفضل من اجزائه شئ فيسقط فيه غيره من جنسه
 وقيد بذلك لئلا يقال كيف يكون الشهر معيارا للصوم مع ان
 بعض اجزائه وهو الليالي يفضل عنه كذا ذكره الفقهاء في ثم ان
 سببية الليل لا يقتضي جواز الأداء فيه كمن سلم في اخر الوقت
 فلا بد ان سببية الشهر كله يقتضي جواز الأداء في كل جزء منه
 كالتليل **قوله** ولكن قيل الى جزء قال في التلويح الحق عند الاكثر
 ان الجزء الاول من كل يوم سبب لصومه وذهب شمس الالباب
 الشريفي الى ان السبب مطلق شهو الشهر الا ان السبب هو
 الاول منه لئلا يلزم تقدم شئ على سببه ولهذا يجب على
 من كان اهلا في اول ليلة من الشهر ثم جن قبل الصباح **قوله**
 وفاقا بعد مضى الشهر حتى يلزم القضاء انتهى فالمراد باجزء المفضل
 اليه فيما ذهب اليه الشريفي هو الجزء الاول من اول ليلة من

في القدر المتيسر ان الواجب متى وجب بصفة لم يبق بدونها

في القدر المتيسر ان الواجب متى وجب بصفة لم يبق بدونها

من أشهر أقوال الفقهاء في ذلك ما روي في تعليقه رحمه الله تعالى
 ليس كما ينبغي ذلك لمدخل فيه لرعاية المعيارية بل لظاهر أن
 يقال لما يلزم تقدم الشيء على سببه كما في التلويح **قوله**
 هذا نتيجة كونه معياراً وسبباً لواجب قصر على كونه معيارية
 كما فعله الفقهاء أني كان أولى لأن مدخل السببية في عدم
 مشروعية غير فيه غير ظاهر **قوله** أي بطلان نية الصوم
 لو قال أي بنية مطلق الصوم كان اظهر **قوله** وبقي إطلاق
 أصل الصوم إذ ليس من ضرورة بطلان الوصف بطلان
 الأصل لأن قوام الأصل ليس **قوله** يعني لصيات فرض
 الوقت مع الخطأ في الوصف أه فيه إشارة إلى أن اشتناء
 المذكور لا يقتضي له بقوله بطلان الوصف على ما هو مقتضى
 بقوله بنوي واجبا آخر فقول الشيخ اكمل الدين اشتناء
 من قوله مع الخطأ في الوصف ومن قوله فيصيب بطلان
 الاسم لكن لا على الأصح كما سيجي منطوقه منشأوه
 الذي هو من ذلك **قوله** صار رمضان في حق أدائه
 بمنزلة شعبان وإنما قال في حق أدائه لأنه في حق نفسه
 ليس بمنزلة شعبان لتحقيق سبب الوجوب فيه دون شعبان
قوله فانه إذا نوى واجبا آخر والنفل ذكر النفل هنا استطراد
قوله ولكن أكثر المشايخ وصاحب الهداية على أن المريض إذا نوى
 النفل وواجبا آخر يقع عما نوى ظاهر كلامه يوم يوم حرم صلاته
 الهداية يكون أحكم في صورة نية النفل أيضا ووقع الصوم

عن المتن

عن المتن ويكره لك لأنه قال عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى
 إذا أصاب المريض أو المسافر نية واجب آخر يقع عنه وعن
 في نية النفل رويان انتهى فالواجب لا يقصر على ذكر
 واجب آخر **قوله** ووفق بعض العلماء هو صاحب الكشف
قوله والترخص بخوف ازدياد المرض يكون في النوع الأول
 فراد أكثر المشايخ وصاحب الهداية بالمريض لك كما أن مراد
 فخر الإسلام وشمس الأئمة هو النوع الثاني **قوله** لأن ترخص
 الفطر للمساكين كما كان كونه أخف أه قال في التحقيق إذا نوى
 المسافر واجبا آخر يقع صوم عما نوى عند أبي خنيفة وله في
 ذلك طريقان أحدهما أن الشرع أثبت له الترخص بترك
 الصوم تخفيفا عليه وإذا اشتغل بواجب آخر كان مترخصا
 لأن إسقاطه من ذمته كونه أهمل أخف عليه من إسقاط
 فرض الواجب ولما جاز له الترخص بالفطر لأنه أخف عليه نظرا
 إلى منافع بدنه فلا يجوز له الترخص بما هو أخف عليه نظرا
 إلى مصالح دينه كان أولى ثم قال وهذا الوجه وجوب
 أنه إذا نوى النفل يقع عن فرض الوقت كما روي ابن سميعة
 عنه لأنه لا يمكن إثبات معنى الترخص بهذه النية إذ هو يتجشم
 المحال مرة الجوع ويلزمه قضاء فرض الوقت بعد انتهى
 ولما روي عن نقل الدليل المذكور من الواجب الآخر إلى النفل
 لأنات حكم قبض حكمه ولم يصيب لأن معنى الترخص فيما
 إذا وقع الصوم عن فرض الوقت غير ظاهر **قوله** والنذر

والمتعلق بالمعيارية من أكثر المشايخ
 انظر في هذا الموضع من كتاب
 التحقيق كما يظهر من نظرية

لأنه لو لم يكن هذه من أيام حرم الأكل أو ما
 بعض الوقت ويكون مؤثرا في كل واجب
 فلو كان مؤثرا في كل واجب
 على منطوقه

المطلق مثل أن يقول بذرت أن أصوم يوما أو شهرًا **قوله**
فلأن كسبب في القضاء ما هو سبب الأداء وهذا غير ما سبق
من أن القضاء يجب بما يجب به الأداء لأن المراد به هو ما
يتعلق به وجوب الأداء وهو الأداء والمراد هنا هو يتعلق
به نفس الوجوب فلا يرد عليه قيل فيه شيء لأن المراد بقوله
القضاء يجب بما يجب به الأداء هو الأداء الذي يتعلق
به وجوب الأداء لا سبب نفس الوجوب وقول الشيخ محل
الدين أن قولهم القضاء يجب بما يجب به الأداء أن أرادوا
بذلك ما يتعلق بوجوب الأداء يرد عليه هذه المسئلة لاظهار
له وجه إذا ما منع منها من أن يكون وجوب الأداء فيها جزء
واحد ثم أنه لا يرد على ذلك انتقال السببية من الجزء إلى النص
إلى كل الوقت لأن السبب في الحقيقة هو الكل لكن عدل عنه
إلى البعض لفروقه فإذا ارتفعت يعود إلى الكل كذا في الشرح
الاحتمالي وفي الكشف وسبب القضاء التفويت والغفوات وما
هو سبب الأداء فليست مل **قوله** وهو مشعر بأن التذرع المعين
مثل أن يقول لله على أن أصوم رجب أو يوم الخميس **قوله** لكن
له شبهة بقسم الثاني آه ولا يذهب عليك أن شبهة التذرع
بالقسم الثاني لا يستوجب خروج من القسم الثالث حتى يهتم فيه
بالأحرار عنه **قوله** في تعيين الوقت لذلك الصوم كما في صوم رمضان
فالوقت فيه معيار وشرط للأداء وفي القسم الثالث الوقت
معيار لا غير **قوله** فيؤثر فيها هو حق النا ذكر النفل حتى ينصرف

فإن كان المقصود من الأداء هو سبب القضاء فيكون وجوب القضاء بوجوب الأداء

لا يلحقان عدم شرط الأداء في تعيين الوقت في صوم رمضان

إلى تعيين له الوقت **قوله** ولا يؤثر فيها هو حق النا مع آه فلا
ينصرف إلى المنذور بل يقع عما نوى **قوله** أي آية من الليل لظاهر
أنه تفسير لكلام الله عز وجل ولا يذهب عليك أنه غير مطابق لمفسر
لأن المذكور في كلام الله عز وجل هو كيفية التنية لا بيان وقتها
قوله ولا يقع من القضاء وكذا الكفارات والتذرع المطلق
قوله فإنه شبه المعيار آه الظاهر أن الضمير للرجوع وقيل
قوله هذا بيان لكشكاله بوجه آخر الأول بالنسبة إلى
الرجوع وهذا بالنسبة إلى سني العزم **قوله** فاشبه المعيار من جهة
أنه لا يسع واجبين من جنس واحد **قوله** فاشبه وقت الصلوة
من جهة أن أشهر الحج من كل عام صالح للأداء كاجزاء وقت
الصلوة **قوله** ملاحتياط لا لاقطاع التوسع بالكلية **قوله**
بناء على أن أصل آه لا لاقطاع التضييق بالكلية فحاصل هذا
التقرير أن وقت الحج يشبه كلا من الطرفين والمعيار بينهما
ألا أن لا ظهر الترجيح في الاعتبار هو المعيارية عند أبي يوسف
والطرفية عند محمد **قوله** يظهر في المأثم لا في حق صيرورة
قضاء لو أخر حتى لو أتى بالحج في العام الثاني والثالث كان أداء
بالاتفاق **قوله** فعند أبي يوسف أشتم أن لم يؤد في العام
الأول كلف إذا أداه في عمره برقع المأثم كذا نقل السراج المحقق
عن مختلف الصدر الشهيد **قوله** وعند محمد لا يأتى أي بخروج
التأخير وعدم أدائه في العام الأول أو أخره وما قيل
أدراك السنة الثانية يأتى بالاتفاق أما عند أبي يوسف فظ

اشاره المولى انصاري
في ضوابط البديع
منها

القول في ذم من خرج من الجماعة
الهندية والجلال الاول في
مدحها وادان ثلث نفر من
كل العوسج المنار

فی الحج

[illegible]

فيفهم منه دخلة كل من عدم الاسلام وعدم الاعتقاد في ذلك
 وصاحب التلويح لم يذكر لفظ المسلمين ولعله نسب اذا لفظ
 ان قوله المصلين على هذا التأويل مجاز عن المعتقدين
 فرضية الصلوة وليس عتقا والفرضية متوقفا على تقديم
 الاسلام كفعل الصلوة حتى يلزم اعتبارها في الكلام
 فليتأمل **قوله** وهذا التأويل منقول من قولهم لا يكون لوجه
 في حق المواخذه على ترك الاعمال استدلالا على مذاهبهم
 بظاهر هذه الآية **قوله** بل ارادوا انهم لما قبضوا بترك العبادات
 آه هذا هو فائدة اختلاف في الآخرة واما في الدنيا فظاهر
 في الزكوة فانها تجب على غنى المسلم وقد حال عليه احوال
 في زمان الكفر عند العراقيين كما آسن وعند مشايخ ما وراء
 النهر بعد منقضي احوال كذا اخرج على من استطاع سبيلا ثم سلم
 عاجزا عند الفرق الاول دون الثاني وما قيل ان حق العبادات
 ان يقال بل ارادوا انهم لما طعنوا باعمال العبادات بشرط
 تقديم الايمان اذ محل اختلاف بل هو متفق عليه ليس بشيء لان
 المتفق عليه انما هو العقوبة بترك اعتقاد الوجوب لا ترك
 نفس العبادة وهذا ما صرح به في التلويح وغيره **قوله** بشرط تقديم
 الايمان متعلق بالعبادات **قوله** لا يثبت به احرية لان احرية
 اصل محل تزوج الاربعة قوله بل وجوبه ثابت بالادلة المستقلة
 فيكون ثبوته بالعبادة لا بالاقضاء وقد يقال هذا لا ينبغي له
 بل اصح ان يقال ثبت الوجوب بالعبادة والاقضاء فلا

سكت في تغيير المصطلح

القائل هو الرعا

نعم لولم يكن لعبارة بلزم المحذور وهو ممنوع **قوله** وبين
 الاختلاف في احسن آه قيده حرازا عن بعض الاختلافات
 المذكورة في الامر كما لا خلاف في ايجاب التكرار مثلاً فان
 قال بان الامر بوجوب التكرار لا يتأتى له ان يقول ذلك في النهي
 الا انهما الواجب به مما يستغرق العمر فلا يتصور تكراره اذ هو
 عن مثال بوجه مرة بعد اخرى بخلاف الامر لانه يقتضي التكرار
 فيستصور فيه التكرار **قوله** لان واضع اللغة وضع هذا اللفظ
 لفعل آه كذا في شرح المصنف وفيه انه اشتغال باللفظ لان وضع
 اللغوي لا يتعلق له بما نحن فيه على اوضحه عنه تفسير التحقيق
 لما قبح لبعنه وضعا بقوله ان كان قبيحا في ذاته بحيث يعرف
 قبحه بمجرد العقل قبل ورود الشرع وكذا تفسير لقائه في قول
 صاحب المغني وضعا بقوله اعطف لا بل فانه كتب لقوم مشيئة بذلك
قوله لان العقل يجوز بيع الحر لا يعبده قبيحا فدلالة قصده
 على نبينا وعليه الصلوة والسلام محل كلام لان المشتري له على
 زعمه ان عبدا لا محالة واما الاخوة فلانهم لم يعبده قبيحا
 فآية الامر ان يصد منهم ان كان القبيح والظاهر انه ليس
 بمحذور كما يشهد به بقية القصص **قوله** وصفا قايما بالمنهي عنه
 قد فسر الوصف فيما سبق بما يكون لازما للمنهي عنه بحيث لا يقبل
 الانفكاك فتوصيفه هنا بقوله قايما بالمنهي عنه ركبا **قوله**
 بمنزلة الصاد من الوصف كذا في الشرح الاحكامي والاصواب
 بمنزلة الوصف له كما في التحقيق وغيره اذ لا معنى للصدور من

كلف المصنف كلاما في هذا

ثم ان الصيام المجرور في يوم عايد الى الصوم **قوله** لعدم تصور انك
اي انك انك احل المذكور عن ذلك الصوم كما هو شأن
على ما سبق تفسيره **قوله** لان الوقت داخل في تعريف الصوم لان
الصوم هو الامساك عن المفطرات الثلاث منها **قوله** وصف
اجزاء وصف لكل محل تأمل **قوله** مثال لما في غير معنى مجاور
للسبع فيه ساج اذ التمثيل لا تعرض فيه مضمون السبع **قوله** الصلوة
بذون الشغل آه يريد به الشغل المنهي عنه **قوله** وانك انك الصلوة
عن الشغل حال الغضب في ساجل والمراد حال كون الصلوة في الارض
المغضوبة **قوله** قلت ليس الكلام في حال كونها منهيين آه
وهو مراد من قال ان هذا انما يلزم ان لو لم يكن مراد به ذلك
جواز الانكاح في الجملة وهو منوع **قوله** بخلاف صوم يوم
العيد فانه لا ينكح من الاعراض عن ضيافة الله بحال وفيه
لان كوطي حاله اجيض ايضا لا ينكح عن لاذي كحال صوم
العيد جزاء من الموضوع في الاول دون حاله اجيض في الثاني
تحكم ظاهر ولا يفتد في ذلك سبق من ان الوقت داخل في
تعريف الصوم لان الداخل فيه مطلق هو الوقت لا الوقت
الخاص بيوم العيد مثلاً فليتل **قوله** فاجيبنا والمشروع
كالصوم مثلاً فانه امر مشروع في نفسه وجبت كان متصفاً به
عن ضيافة الله كان فاسداً **قوله** لان الشارع في الصوم في يوم
هذا مشروع في بيان حكم ذلك الصوم على تقدير كفاه وبعد
الشرع وهو امر آخر اذ كون المشروع فاسداً فلا وجه لذكر

السؤال في
الحكم في
الصلوة

يتعلق بالامر لا في صورة التعليق الثاني على ان قوله
فاجيبنا والمشروع مستغن عن التعليق كما ذكر قبلاً
الشارح بعد هذا القول في بيان القسم الثاني كما فعله الشيخ المحل الدين
لحان صوب **قوله** وهو واجب آه اي تقريراً للعقد مشروعاً ورياً
بالبعض الحنفية يعني ان ذلك وان كان واجباً لكنه مجتهد فيه بخلاف
وجوب ترك المعصية **قوله** حلاً فالشارح في فان التواكل لا يلزم
بالشرع عنده وان كانت منعقدة مشروعة **قوله** فخرج جانب ترك
آه اي جانب ترك المضى على جانب وجوب المضى فلم يجز المضى فلا يلزم
القضاء بالافساد كذا في الكشف وقال في التوضيح ان شرع في
الصوم في الايام المنهية لا يجب اتاها بل يجب فضه فان فضل يجب
القضاء **قوله** فلم يلزم القضاء اي بالافساد بعد الشروع هذا في
ظاهر الرواية وروى ابن البربرين الويد عن ابي يوسف انه يلزم
القضاء بالشرع كالفضل وفي المبسوط اذا أصبح يوم الفطر صائماً
افطر لا قضاء عليه في قول ابي حنيفة هو وعليه القضاء في قول ابي
يوسف ومحمد **قوله** وانما صح نذره قال في الهداية اذا قال الله
على صوم يوم النحر افطر وقضى في هذا النذر صحيح عندنا خلافاً لغيره
والشافعي **قوله** من جهة ان الصوم عبادة آه وتقرر ذلك
ان الوصف الذي هو محض وهو لا عرض عن ضيافة الله انما متصل
بفعل الصوم حتى لو شرع فيه بصبر عاصياً لا يذكر الصوم لانه ليس
باعراض لم يوجد منه الا ذكر الصوم الذي هو بذاته قرينة وهذا
يفتي له في ظاهر الرواية بالافطار في هذا اليوم ثم القضاء

من نون كوصف للتعليق
اشارة الى قوله

يتعلق

كذا في السروج

في وقت لغير يحصل له العادة على الخصوص وتخلص عن المعصية
قوله لم يصح نذره هذا في رواية الحسن عن أبي حنيفة وعلى ظاهر
الرواية يصح نذره مطلقا **قوله** بخلاف لو قال كنت قد آه
وكذا لو قال قد آه وكان الغد يوم الغفر **قوله** وأن لم يسم صلوته
ما لم يجمع ولم يتقيد بالسجدة فما انعقد قبل ذلك كان عيبا له
محضه بحجب صيانتها والمضي فيها بخلاف الصوم لأنه مركب
من مساكات متفرقة حقيقة كل منها صوم حتى لو خلف لا يصوم
بصوم سابعة فيكون كل جزء منها عيبا كونه صوما فكان ما
انعقد منه انعقد مشروفا مخطوفا **قوله** وترك المضي كون متناظرا
عن معصية بطاعة كذا في النسخ والصلوات وطاعة كما في الكشف
والتسويج **قوله** حتى إذا ملك بقبض ولو كان في البيع
فاسدا التوقف الملك فيه على القبض كما في سائر السروج النفا
قوله مع كراهية التنزيه لو قال مع الكراهية بطريق الجهال كان
اجل يكون الرد بالآتي في محله **قوله** قلنا نخاف أنها كراهية
تنزيه آه حاصلة ان مقتضى القبح الذي في القسم الثاني حيث
هو كراهية التنزيه ولا يقدح ذلك في كون بعض أفرادها
لدليل آخر كالجماع في صوته وطى الحايض **قوله** وفيه تأمل لأن
وطى الحايض آه مبناه على زعم ان يكون المفهوم من كلام المحجب
هو توارده كراهية التنزيه وحرمه على شيء واحد ولا يهمل
انه بمنزل عن مراده كما قرأناه **قوله** المطلق أي المحال في القوة
الدالة على المنهي عنه فيجب لعينه أو لغيره **قوله** وهي طاهرة

ووضوح ذلك ما ذكر في نظرية المعصية
ان الكراهية قد يكون فرادى كما في
الجماع والحدوث في القسم الاول
والصوم كونه صوما
فإن النسخ والصلوات
فإن النسخ والصلوات

ثم إن ما ذكرنا من أن
فقد الشارح وقام الكلام

فيكون هو الذي
فيكون هو الذي

حاشا

وقال في غير موضع من كتابه
بالألف واللام في كل موضع

الكتاب في كل موضع
والألف واللام في كل موضع

حاشا من غير توقف على الشرع في فصول البدائع اجتناب هي لا
يتوقف تحققة على الشرع وعلامته صحة الأطلاق للغوي عليه
على أنه حقيقة والشرقيات لا زيد في حقيقة وأركانها اشياء
شرعية كانت غير معتبرة لغة وبه توضح الفرق بين مثل
الفصل والصلوة **قوله** فإنه يقضي القبح آه يعني قيام
الدليل بخلافه **قوله** وعن أن نأخذ الدواب كراستي هو أن
على الدابة منتظر الشخص وناظرا إلى شيء **قوله** وعن المشي في نعل
واحد وإنما نهى عن ذلك لأنه مخالف للوقار ولأنه يعسر به
وربما يكون سببا للفتنة كذا في شرح المشارق لشارح **قوله**
أي عن الأفعال التي يتوقف معرفتها على الشرع وإن كان لها
وجود حتى أيضا فإن الأيجاب والقبول مثلا موجودا جنبا
ومع هذا الوجود احتمل وجود شرعي فإن الشرع يحكم بأن الأيجاب
والقبول الموجودين حاشا يرتبطان ارتباطا حاكما
فيحصل معنى شرعي يكون ملك المشتري اثر له فذلك المعنى هو
البيع حتى إذا وجد الأيجاب والقبول في غير المحل لا يقبره
الشرع بجاء كذا في التوضيح **قوله** ولعل أن يقول ما عددم
من اجتناب شيء كذا في شرح المعنى لسراج الدين الهندي وجوابه
أن المراد بتوقف معرفتها على الشرع توقف معرفة تحققاتها وخصوها
في نفسها عليه كما صرح صاحب التحقيق ودل عليه كلام صاحب
التوضيح لا معرفة أحكامها وأنواعها حتى يرد عليه أن أحكام
ما جعل من جنسها أيضا كالقتل والزنا لا يعرف إلا من الشرع

والألف واللام في كل موضع
الكتاب في كل موضع

ان منشأ المصادرة الآتية ايضا هو القول المذكور وليس في كلام
 الشارح ما يصلح منشأها كما يظهر **قوله** وان في الآية
 بل يقتضيه لان المدعى ان المنهى عنه آه توجيه المصادرة بذلك
 يوجد في بعض نسخ الشرح وفي بعضها يوجد ذلك في طائفة
 منقول لا عن الشارح ولا يذم عليك انه ليس فيه شائبة
 مصادرة **قوله** برد عليه ان انتهى قد يكون طريقا للنسخ في بعض
 الاحكام الشرعية فان تم آه اجيب عنه بان كون انتهى
 طريقا للنسخ مجاز كما سيحكي والكلام هنا في حقيقة انتهى
 وجب تبين الدليل ولا تبطل القاطعة المذكورة **قوله** وان
 لم يتم سقط فوكم ان في ان عدم تمام الدليل لا يوجب سقوط
 المدعى بخلاف ان يكون له دليل آخر تام فلو قال وان لم يتم سقط
 كما في شرح القاء آه في كان اظهر واخر **قوله** ويسمع قولهم ولا
 يكون منجلا آه هو مبتدأ كلام ثم ان هذه العبارة لو كانت
 المذكورة فيما سبق عند تقرير كلام الخصم كان كلامه هنا
 اظهر واجواب عما ذكره ان كل فعل نهى عنه فانما يعتبر
 بالنظر الى منسب اليه من اجس والعقل والشرع مثلاً اذا
 نهى الانسان عن الطيران فانما بعد لغوا الاستناع صدوره
 عنه حتما وكذا اذا نهى عن اخطاطة العقل الامور الغير المتناهية
 المنفصلة فانما بعد لغوا الاستناع عقلا فظهر ان الفعل
 الشرعي اذا نهى عنه فان كان متنعاً شرعاً بعد عشاوب
 ان يكون متصور الوجود شرعاً حتى لا بعد عشاوب **قوله**

منه في قوله
 بل يقتضيه لان المدعى ان المنهى عنه آه توجيه المصادرة بذلك
 يوجد في بعض نسخ الشرح وفي بعضها يوجد ذلك في طائفة
 منقول لا عن الشارح ولا يذم عليك انه ليس فيه شائبة

على
 ارجاء للغير الشرعي
 الى الدليل

سند في قوله لو كانا

على ان
 ان عماد
 سقط من
 عند السماع
 في هذا الكلام
 وان لم
 يسمع من
 من قبل
 على دليل

والا قرب ان يقال الشيء اذا كان مشروفاً آه وفيه بحث لان
 مبناه على ان يكون المراد بالمشروع بهما المعبر شرعاً وليس لك
 بل ما توقف معرفته على الشرع كما سبق **قوله** لما صار مشروفاً
 في الجملة ان اراد المشروعية قبل مقارنته بالوصف الذي هو
 منشأ القبح فمستلزم ولكن لا يفيد وان اراد بعداً ممنوع بل هو
 اول المسئلة **قوله** اي يكون انتهى عن الافعال الشرعية وفقاً
 على قبح لغوه سبني هذا التعجب ما سبق منه من ان مراد المصنف
 من قوله على الذي اتصل به وصفاً ما يكون قبيحاً لغيره بطلاناً
 وقد عرفت ما فيه والمناسب لقول المصنف هو هنا مشروفاً
 باصلاً غير مشروع بوصفه ايضاً هو اجزاء المفرع عليه للفروع
 المذكورة على ظاهره وبفسر الكلام هنا بما وافقه ولا يردح ما
 اورد على الشارح من ان المفرع عليه علم لصدق على الوصف
 والمجاور والفروع المذكورة انما يناسب القبح الوصف دون
 المجاور لانه مشروع باصلاً دون وصفه وكذا ما قيل انه يلزم
 منه ان يكون علته كون هذه الافعال مشروعة باصلاً دون وصفها
 تختلف احكام المذكور عنه في المجا ورجب كون المشروعية
 فيه بالاصل والوصف وان امكن اجواب عنهما بان يقال ان المفرع
 على كون انتهى عن الافعال واقعاً على قبح لغوه هو مشروع
 في الجملة وكون المشروعية بتلك الحالة انما هو من خصوص المسئلة
 لانه ايضاً داخل في التفريع حتى يفتح في تمام الكلام على ان
 الظاهر هو ان المراد بالوصف في قول المصنف خبر مشروع بوصفه

منه في قوله
 بل يقتضيه لان المدعى ان المنهى عنه آه توجيه المصادرة بذلك
 يوجد في بعض نسخ الشرح وفي بعضها يوجد ذلك في طائفة
 منقول لا عن الشارح ولا يذم عليك انه ليس فيه شائبة

والقائل هو اراد
 العلة اعم من العلم بالشرع
 بالغير لا يصلح ان يكون

هو الوصف التوقي الذي يعتمد المجاز ايضا لا اصطلاحا في المقابل
والبيع بالمجاز وتقبض الكراهة كما صرح به في التوضيح فبصدق عليه
انه مشروع باصلا غير مشروع بوصفه لان غير المشروع عينة اعم من
الفساد والكراهة فلا يرد عليه شيء مما ذكرتم ان صاحب جامع
الاسرار قد قال لم يرد قوله اي لان النهي عن التصرفات الشرعية
يقضي بها مشروعيتها وتصوب بعضهم في فهم ذلك
من سباق كلام المصنف وكلام وان كان البيع لغيره يستلزم
المشروعية في نفس الامر **قوله** وهو ما وضعت مال مال الزوائد
يكون اسما للعقد ونفسه لفضل كما صرح به صاحب الكشف في
تفسيره بالمعاني وانه اشارة الى ان المراد به في كلام المصنف
هو المعنى الاول دون الثاني لكان قوله مشروعاً باصلا دون
وصفه فان ذلك انما هو شأن العقد ويدل عليه قوله
البيع الفاسد **قوله** ومن لم يثبت ذلك فان التفسير
انما يتأتى اذا قدرت مضائفا في عبارة المصنف اي يبيع الزوائد
وان لم تقدر فالزوائد فضل مال مشروط في العقد بما لا يخلو
قوله وهو شرط لا يقتضيه العقد احتراز به عما يقتضيه شرط
الملك المشتري في البيع وشرط انتفاع المشتري بالبيع
لانه ثبت بطلان العقد فلا يزيده الشرط الا تاكيدا **قوله**
او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحسان بان يكون آدميا كما اذا
شرط البائع عتق المشتري للعبد المبيع **قوله** موجبا للملك
اذا اتصل القبض فيه ان المتوقف على القبض انما هو

وهو ارعادي

وهو ارعادي

الملك لا ايجابه فلو لم يقيد الكلام به كما في اكثر المعتمدين كان
قوله وانما شرط القبض في آخره اشارة الى دفع ما يقال
ان هذا البيع اذا كان مشروفاً موجبا للملك كان يبيح
ان لا يتوقف ثبوت الملك على القبض **قوله** لكونه سببا
اي سببا للملك وهو البيع يعني ان السبب لما ضعف بصفة الفساد
ينقض سببا للملك لان يتقوى القبض كالمعقود والبرعات فلم
يثبت الملك قبل القبض لقصور السبب كذا في الاسرار **قوله**
والحرمة لانا في ملك المبيع جواب سؤال تقديره كيف يبيح
الفساد لملك مع انه حرام لان النهي يقتضي التحريم ثم انه اذا كان
الحرمة لانا في ملك المبيع لانا في سببه الذي هو العقد **قوله** بطلان
فانه يكون ملوكا مع ان الانتفاع به حرام وقول من قال
فيه تأمل لان جلد الميتة لا يملك بالبيع لانه ليس مال وانما يملك
بارشاً وبهية مبني على عدم فهم المراد **قوله** وهذا لو نذر
بصوم يوم النحر صحيح وهو الاستحسان وعند زفر والشافعي بغيره
غير مشروع ولم يصح النذر به وهو رواية ابن المبارك عن
عن ابي حنيفة رحمه الله كذا في الشرح الاكمل ثم ان ما ذكر
هنا هو ظاهر الرواية وسبق من الفرق بين ان يقال
لله على ان اصوم يوم النحر وبين ان يقال يبد على ان اصوم
غدا وكان الغد يوم النحر حيث يصح النذر في الثاني دون
الاول وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة كما بهنا على هناك
قوله واحتمل غير متقوم اذا المتقوم ما يجب اقباضه بعينه

هذا هو المشهور
في النسخة
والنسخة
والنسخة

او بطله او بغيره ونحوه حجب اجنبها بالنسخ كنهان تصح لثمن لانها
مال المال لا يميل اليه الطبع ويدخل وقت الحاجة او ما خلق
لمصالح الادنى ويجوز عليه الشح والقبض كذا في التلويح **قوله**
فجعلها ثمن يفسده بخلاف جعلها مبيعا فانه يوجب بطلان
قوله لكن الثمن غير مقصود بل وسيلة الى المنة اذا انتفاع غلب
لا بالامان والمراد بهذا الكلام تمهيد المعذرة لعدم بطلان ذلك
البيع **قوله** وهي جميع ملقوحة كذا في الصحاح وذكر في لغتها
انها جميع ملقوحة يقال لغت الناقة وولدت ملقوحة لانهم
استعملوه بخلاف اجار **قوله** وهي في ارحام الامهات
وفي التلويح هي في البطن من الجنين وهو الموقوف لما في الصحاح
وصورة المسئلة ان تقول بعثت الولد الذي يحصل
من هذا الفحل او من هذه الناقة وكان ذلك من عادة
العرب فنهى النبي عليه الصلوة والسلام عن ذلك **قوله** هذا
جواب عما يرد نقضا على اصلنا كذا في الكشف ومن الشاح
ايضا التنبية على ان الال المذكور انما هو في المطلق الخالي عن
القربة واما اذا دل الدليل على كونه قربة فبطلت بغيره فلا يكون
مشروعا وقد ورد النهي عن بيع المضامين والملاهي مثالا
لذلك فكيف يرد نقضا على الال المذكور **قوله** فذلك موقوف
على مشروعية هذه الال موقبل النهي قد يقال ان بيع الحر
كان مشروعا في شريعة يعقوب كما في قصة يوسف عليه السلام
ونكاح المحارم كان مشروعا في شريعة آدم ومكفي في طلاق

ولا نذكر
من الاستدراك
من الاستدراك

وكذا في كشف

القابل هو ارقاوي
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

النسخة

هذا هو المشهور
في النسخة
والنسخة
والنسخة

هذا هو المشهور
في النسخة
والنسخة
والنسخة

النسخ كون المسوخ مشروعا في شرع ما قبلنا **قوله** لان رفع الال
الاصلية لا يكون نسخا قيل هذا مستم على قول من يقول
ان الال باقية ليست حكما شرعيا اما على قول من يقول انها حكم
شرعي فلان عدم النسخ **قوله** من حيث ان لا جنية التحقت بالاجنب
والاجنبى بالاباء وحرمة المضاهرة عبارة عن ثبوت حرمة
اربع حرمة الموطوعة على اباء الواطي وان علوا وحرمتها على اولاده
وان سفلوا وحرمة امهاتها على الواطي وان علون وحرمة
بناتها عليه وان سفلن كذا في شرح الهداية **قوله** قال عليه
السلام نكح اليد ملعون اي من يعالج ذكره بين حتى يدفن **قوله**
واصوله من الالاء والامهات فان قيل مب ان حرمة اليد
تتعدى الى فروجه لوجود البعضية فما وجه تعديهما الى الاصول
اجيب بان ماء الرجل يخلط في الرحم بما للمرأة ويصير شيئا
واحدا وثبت لهذا الماء البعضية من الواطي واصوله البعضية
من الموطوعة واصولها فاذا صار الماء انسانا تعدى البعضية
منه الى الواطي والموطوعة باعتبار ان جزءا من كل منهما **قوله**
وكان كل منهما بعضا من الآخر بواسطة الولد كذا في التلويح
وذكر في بعض حواشي ان الاقرب ان يطوى ذلك من البنين
وقال ثبوت البعضية بينهما باعتبار ان جزءا من كل منهما صار
جزءا من الآخر لان المائين لما امتزجا امتزجا ما تعاين تميز
العقل وحسن صارا شيئا واحدا صار الولد كانه بكامله
جزءا من كل منهما ولذا ايضا في كل منها كمال هذا امر حكمتي

بمضاهة الى شئ بن كرت مطلقة فخرج اسماء العبد بها محلا
 الا ان يحل التثنية عوضا عن المضاهة الى الذي هو الضمير
 الرجوع الى الموصول ويرد ايضا عليه الاشكال نحو المسلمين فانه
 عام لا محالة مع انه لا يصدق اطلاقه على كل فرد فيكون
 افراده كحاد العشرة **قوله** جنس شامل آه والاعتزاز بجنس
 جابر اذا كان اخص من الفصل بوجه اللفظ في تعريف الكلمة ثم
 انه لو اسقط لفظ الجنس كان اولى بقى ان شموله للمشارك محلا
 كلام لان المراد بالافراد فيه اما ان يكون افراد معنى واحد
 فلا وجه لاجراجه عن التعريف بهذه الجملة لانه عام ح كما صرح
 في تعريف التلويح وبغره وايضا لا يخرج بقوله متفقة نحو وايضا
 واما ان يكون افراد معان متعددة كما هو الظاهر فعدم وجه
 بهذا الاعتبار عن قوله ما يتناول افرادا ممنوع لعدم
 المشترك عندنا فكأنه ايضا مبني على تفسير التناول ما اشار اليه
قوله احترز به عن النكرة في سياق النفي آه المذكور في جامع
 الاسرار انه احراز عن النكرة المشبهة لكن على طريق البدل لا الشمول
 غير مستلزم انه يلزم منه خروج كثير من الفاظ العموم من
 تعريف العلم كمن وما لان العموم فيها ايضا على سبيل البدل
 دون الشمول لم يقل احد بكونها مجازات فالصواب ان
 يفسر الشمول هنا بما يشمل ذلك ايضا بما يقابله **قوله**
 فاطلاق العلم عليها مجاز بناء على ان العموم ليس موضوع
 له للنكرة بل استعملت النكرة فيه مجازا بقرينة النفي

قوله فاطلاق كذا في النسخ
 والصواب تبديل الفاء بالواو
 مسه

قال

قال في التحقيق وقد نص على مجازية في شرح اصول الفقه لا يجب
 لكن صاحب التلويح قال لانتم انها مجاز كيف لم تستعمل الا فيها
 وضعت له بالوضع الشخصي وهو فيهم وقد صرح المحققون من
 شارحي اصول ابن الحاجب بانها حقيقة **قوله** ويمكن ان يجاب عنه
 بان اراد به هذا الكلام نقله صاحب الكشف عن بعض تصانيف
 فخر الاسلام وهو على تقدير صحة انما يصلح وجهها لسقوط اعتبار
 الارادة الباطنة في حق العلم ايضا لا يجوز ان لا يعرض
 المذكور كما لا يخفى لان وروده ليس الا على الدليل المذكور
 وهذا عدول عن الدليل آخر ولا كلام فيه في الصواب
 في الجواب ان يقال ان ما ذكر من الاداء الى التكبيس على
 السامع انما ذكر مقصودا به منع مقدمه من مقدمات
 انضمام وهي ان في العام احتمالات اخص واردة لبعض
 البنية لا ان التكبيس يكون موجودا في العام ان لم يفد العلم
 حتى يرد عليه في ذلك **قوله** ابتداء اي لا بعد تخصيص بدليل
 آخر قطعي فانه لا نزاع فيه **قوله** واستاقوا المايل من
 السوق **قوله** وسئل اعينهم سئل اعينهم اي فاءها بالشك
 وقبل كلامهم بحجة كذا في لغة الحديث للسهولة **قوله** لان
 المشقة وهي هنا قطع بعض الاعضاء **قوله** مساو لاجمالا
 مجازات كثيرة يعني ان ارادة بعض التخصيص ايضا مجاز **قوله** من
 غير ذكر خلاف حتى قال فخر الاسلام وهذا قوطم جميعا ويجب
 التنبيه له ان المسئلة مقيدة في كلام فخر الاسلام بكون القضية

ما ذكره انك انما تخرج منها فبقوله وقابل
 ان قول آه ما ذكره في كشف فخر عن
 الفاضل لا يتم اني زيدا وما ذكره في
 الجواب لغير الفاضل وهو ايضا لا يجوز
 الخلف في انك انما تخرج منها فبقوله
 لا محل للدين

فانما اشار الى ان المشقة اعني قطع
 او قد يكون بغير اوجه ايضا كما يظهر من المتن
 فخر الاسلام في البزدي
 كذا في النسخ وهو لفظ غريب قد
 مسه

وذلك ان غدا نختار
منه بعد افعى ولم نجد فيها
شئاً يشبه ذلك

الثانية بكلام مفصول فنقول اشرح فكون الفص ينهما
بحسب تقييده ايضا بذلك ولا يصح على اطلاقه **قوله** قال
المصنف في شرحه ليس في شرح المصنف شئ من ذلك **قوله**
فرواية شاذة غير مسلم بل لارواية صريحة اصلاً في حلالها
كما يظهر من كلام صاحب الكشاف حتى تصدى به لتأويل قول فخر
الاسلام وهذا قولهم جميعاً **قوله** وهو ان الفص آه حاصلة انه لا
خلاف بين ابني يوسف في صورة الوصل حيث يكون الفص
لث في عندهما واما في الفصل فقال يوسف به هو كقول
وقال محمد لا فيكون الفص بينهما نصيبين **قوله** كما في الوصية
بالرقبة آه حيث تكون الحذرة لث في وليس الا اول الآخرة
قوله المراد به المذكور حال التدرج لاجماع السلف على ذلك وليس
هذا بطريق التخصيص لان اجماع الاصحاب ان يكون مخصصاً
في المرة الاولى فلا يرد ان هذا العام مخصوص لا محيص عن تخصيصه
فان ما لم يذكر اسم الله عليه تبنا وكل طعام مما هو غير الذبيحة
ايضا وليس بحرام فحوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس **قوله**
غير مقبولة بها بل متعدياً بنفسها **قوله** فان قلت التخصيص انما
يجوز آه قد يقال ينبغي ان يذكر هذا السؤال مع جوابه في كل
الشافعي لا في دليلنا فانما لا يجوز التخصيص **قوله** وهو ترك
الذكر لو قال ترك ذكر اسم الله تعالى كان اوضح **قوله** صورة
المسألة آه كان الاولى تقديم هذا التصريح على قول المصنف بالقياس
وخبر الواحد لانه متعلق بالآيتين جميعاً **قوله** ووزنا كما في



زنا المحصن **قوله** ولكن لا يطعم ولا يستقى ولا يجالس ولا يبايع **قوله**
لان الجاني قد خضع من الآية بقوله عليه السلام آه في الشرح
الاكمل وعلى هذا يكون معنى الآية عنده ومن جهة ودخلك
آمن من الذنوب ومن انار وفيه فيه لظهور التدافع بين
الكلمتين **قوله** لان لنا سب في آه قال القار في جعل اناسي اكر
ما يستلزم اجمع بين الحقيقة والحجاز وهذا يجوز والافصال
مشكل اللهم الا ان يستلزم ان اجمع بينهما في مقام التقي جاز
كما جاز اجمع بين معنيي المشترك شئ يمكن ان يقال المراد والله اعلم
ولانا كلوا مما لا يوجد فيه اجل ذكر افي شرفاً هذا بعموم الحجازي
بتنا ولذا ذكر عمداً والتركا سبباً فلا يلزم اجمع بين الحقيقة
والحجاز **قوله** والقابل غير مخصوص آه شروع في جواب ما قاله
الشافعي رحمه **قوله** وليس سلم انه مشهور آه التعرض لهذا
الجواب السليمي قصد الى تنبيه ذكره اصحابنا في المسئلة والافلا
يكون الكلام حينئذ مما نحن فيه لان المشهور ليس بظني وفي
جامع الاسرار واما الحديث فالصحيح انه لا يعيد عاصياً ولا زانياً
ليست بمشورة ولكن ثبت فحمل على انه لا يسقط العقوبة وكما
الشارح به اعتر بقوله ليست بمشورة فوقه فيما وقع والمراد
ظاهر على ان تخصيص التأويل المذكور بتقدير كونه مشهوراً غير موجب
قوله ولعائيل ان يقال اخ العموم ليس في الامان حتى
يلزم ثبوت من جميع الوجوه وعدم التعرض له بقيل اضراب
لا يخفى **قوله** لعدم القابل بفضل نفعه عند من جوز ذلك كذا

ففي آية لا يبايع المحصن
الشافعي رحمه الله

اما الفصل 2 البينة

وذلك ان غدا نختار
منه بعد افعى ولم نجد فيها
شئاً يشبه ذلك

ذكره المولى الفخاري
في فصول البديع

ما ذكره شارح ههنا من
ما قيل من كونه في الكشف
سهل

بمعنى التخصيص
سما على السلام

مطلوبه محرم في الخبر

كذا في الكشف **قوله** فما زعموا الضمير الى البت وقيل يحتمل ان يكون
الضمير للمحرر وان لم يذكر لذكر متبوعه **قوله** بل هي ظهور اثر قدم
آه الاولى ان يزيد في تفسير الايات على ذكره شيئا اخر كما يقول
وابقاوه دون ساير ايات الانبياء كما فعله صاحب الكشف
وغيره ويحتمل ان يكون كلامه من قبيل الاكتفاء **قوله** ولما قيل
ان يقول المراد من الشيء في قوله تعالى آه ولا يدرك ملك انه كما
يمكن ذلك يمكن ان يحتمل تلك الاضافة قرينة العقل على
التخصيص فيصح التمثيل وقد يقال ان الشيء بمعنى الشيء صرح به امام
الشيخ او في تفسيره فكون الآية على عمومها **قوله** وعن
احسنه قوله تعالى واوتيت من كل شيء لا يقال المدرك
بالحسن هو ان لها كذا وكذا وانما لا يثبت لها غير ذلك كما هو
التخصيص فانما هو بعقل لا غير لا كما يقول المراد بكون التخصيص كونه
واسطة في تضييق العقل ثم ان في التمثيل بالآية المذكورة رد
على من زعم ان التخصيص لا يجري في الخبر كالتسخير **قوله** وقوله
مقارن عن التناسخ فانه لا يكون الا متراجعا على صرحه ثم
ان التسخير له نوعان ما يكون باخراج البعض وما يكون باخراج
الكامل والذي يخرج بوجه مقارن هو الاول والثاني لانه
قد خرج بقوله الفصلية اذا ضمير راجع الى بعض ما بينا وله **قوله**
فالاولى ان يحتمل المقارنة شرطا له اول مرة وقد صرح بذلك
ابن الهيثم في كتابه في القاصي من شرح الهداية كيف لا
وتخصيص عام الكتاب بعد ان يخص بقطعي خبر الواحد والقبيل

والاجماع

والاجماع جائز بالاجماع وليس شيء منها مقارنا له والظاهر ان مراد
صاحب هذا التعريف ايضا هو تعريف التخصيص في المرة الاولى
فلا يحتاج الى اذكرة الشارح به من اجواب المردود **قوله**
لا داخل في ما يتبعه يعني حتى يذكر في تعريفه وهذا ايضا على
ان يكون المعروف هو تخصيص مطلقا وانما اذا كان تخصيص
في المرة الثانية كما هو الظاهر فلا شيء فيه **قوله** ويمكن
ان يجاب عنه بان المراد من المقارنة ان لا يعرف تأخر
وليس مختص به فيه بحث اما اولاً فلانه اذا لم يعلم تأخرهما
يجعل العلم آخر التباين كما ذكره صاحب الكشف ويحتمل
المقارنة فيخص عندنا فتعي به وثبت حكم التعارض عندنا
في قدراتنا ولما ذكره صاحب التوضيح وبالحكمة يحمل على تخصيص
عند الجاهل بالتاريخ كما هو مفهوم كلامه ليس به هنا ولم يقل به احد
ومن قال ان قول صاحب التوضيح فان لم يعلم حمل على
المقارنة يؤيد كلام الشارح فقد خبط خبط عشواء وانما ثانيا
فلان مقتضى كلامه هو ان يكون الجاهل بتأخره ليس مختصا
في التخصيص لا في ما يتبعه حتى يكون العلم بالتأخر منافيا له ولا
يذهب عليك انه خلاف الاجماع بل التخصيص لا يتصور الا
في صورة العلم بالتأخر على صرحه وانما ثالثا فلان العلم
المختص يجوز تخصيصه بالقياس لا محالة وكون القياس معلوم
التأخر من عام الكتاب والسنة معلوم لكل احد فليزعم خروج
ذلك التخصيص عن تعريف التخصيص فلا يحصل المقصود **قوله**

من النبي عليه الصلوة والسلام لو قال من تشاء راع كان في
قوله والعامة اذا قصر آه لو اخر هذا القول عن قول المصنف
 معلوم ومجهول وذكره قبل قوله واذا قصر مستقبل هل يبقى حجة آه
 لكان كماله اكثر انتظاما **قوله** يكون حجة بلا شبهة اتفاقا اذا كان
 المخرج معلوما كما كان قبل القصر على البعض لعدم موثقه
 لانه اما جهالة المخرج او احتماله التعليل في غير مستقبل لا يحل
 التعليل واما اذا كان المخرج مجهولا كما اذا قال عبده احرار
 الا بعضا فلم يصح حجة الى ان يبين المراد لان ذلك يورث
 جهالة في الباقي **قوله** وصحة تعليلها فيه تاخر ثم انه مجرور
 على البيان **قوله** حتى يجوز تخصيصه بخبر او واحد وكذا بالقياس
قوله كما خص الشيوخ والعجائز لا يقال صفة المشركين لا تتناول
 العجائز فلا يكون من باب التخصيص لانا نقول اجمع المذكور لعلامة
 التذكور ببناء اول التذكور والانات عندنا عند التعليل كما هي
 في الكتاب لئلا يتبادر **قوله** وعدل بوبكر في حوائجها آه ولو لم
 يكن العام المخصوص حجة لما عدل بكان له ان يقول ذكره عام
 لا يصلح الاستحجاج **قوله** ما زكناه صدقة استنباط جوابا
 عما قيل لم يورث الانبياء كذا في شرح المثارق للشيخ
 رحمه الله **قوله** مخصوص بالجماع قيل في نظر فان لاجماع لا يصلح
 مخصصا لا شرط المقارنة في التخصيص لاجماع ليس بمقارن
 للنقص وجيب عنه بان المخصص في الحقيقة سند لاجماع وقد يكون
 سنده مقارنا في نفس الامر ولكن ان تقول سند لاجماع قد يكون

ظنيا او قياسا فليس يصلح مخصصا انتهى وفيه بحث لان الجزم في
 غير قارح فيما خرج فيه لجواز ان يكون سندا لاجماع فيه قطعيا
 ولا بعد ان يقال ان قوله مخصوص بالجماع ليس المراد به ان
 دليل التخصيص هو الاجماع بل معناه انه مخصوص بالاتفاق فيرفع
 النظر عن اصد **قوله** فجهالة توجب جهالة في الباقي كالتسنية
 المجهول يعني ان اعتبار جانب حكمه وهو انه بمنزلة الاستثناء
 يمنع ثبوت الحكم فيما وراء المخصوص ولو تعرض الشارح لذلك
 لكان احسن لتبسيط المقابلة مع قوله وباعتبار الصفة **قوله**
 يبقى كما كان اي يبقى حكم العام في جميع ما يتناول له ويسقط دليل
 المخصص **قوله** فقلنا بالشبهين وقلنا آه فلو حجة باعتبار شبهة
 دليل المخصص لتنازع وكونه ليس بقطعي باعتبار شبهة الاستثناء
قوله لانه مستقل والاصل في النصوص المستقلة هو التعليل كذا
 في التلويح **قوله** لانه دخل ثم خرج فيه ان عامه التخصيص
 ذكره والخراج في تعريف الاستثناء ولو لم يكن فيه الدخول لما
 كان للاخراج معنى على ان الدخول ثم الخروج غير قارح في المدعي
 حتى لا يكون بد من سلبه **قوله** وفي التنازع عدم خلوصه من معنى
 المعارضة لان عمل التنازع لا يكون الا بطريق المعارضة **قوله**
 اذ لو حل صار القياس معارضا للنقص وهو باطل والمراد بالنقص
 العام وذلك لان عمل القياس مستنبط من التنازع على وفي
 عمل التنازع فاذا كان عمل التنازع بطريق المعارضة يكون عمل
 القياس مستنبط منه كذلك **قوله** اي صار دليل المخصص انج

مراد المحققين الاجماع من
 ما تناوله لا الاحكام من
 الحكم حتى ان لا يتنازع
 بما لا يقوم بالحجج
 زيد في ما قاله
 ولا يخرج

فمطلبه القصة

فصل اول
فمنع از خروج من و نه گفت
القول کنونی من و نه گفت
فظهر من في الحاشي طبع في الخرج والارجح
هو ستم من الحاشي و كان غفيرا و هو ان
كش طبع في فم و كان ارجح و بي و صل اليها
ان ارجح ارجح الى فم فظهر من المستند
و بعد اكن و كانت في نسخ قول

الاربع

مطلوب
صورة البيع بالحصّة

۵

قيمة وقية ذلك العبد الآخر وهو باطل لجهة الثمن وقت
البيع **قوله** لوجود الشرط الفاسد وايضا لجهة المبيع الثمن
او كليهما فيما اذا كان احدهما او كلاهما مجهول **قوله** اعلم ان محل الخبار
وتمنه صحيح التبيع آه وجه الاختصاص ان معلومته محل الخبار
والثمن ترجح جانب الصحة فلا يلزم شبهة لنسخ مقتضى الصحة
وجها له محل الخبار او الثمن وكليهما ترجح جانب الفاسد فلا يلزم
شبهة الاستثناء كذا في التلويح **قوله** وان جهل احدهما وكذا ان
كلاهما وانما اهل في ذكره ههنا وفي قوله الا في لجهة المبيع
او الثمن كذا لانه الكلام عليه بالاولوية **قوله** وانما اعتبر شبهة الاستثناء
فيها امي في الصور الثلاث **قوله** ثم يخرج فجهت جهالة الثمن
واجها له الحادثة امي لطارته لا تفيد العقد **قوله** فانه باطل كذا
وقعت العبارة في اصول فخر الاسلام وقال صاحب الكشاف
هذا بوجه ان العقد لا ينعقد في الفسخ اصلا حتى لا يثبت المكافاة
بالقبض كل في آخر والمذكور في السرار ومبسوط الامام حسين
ومبسوط الامام خواهر زاده يشير الى انه ينعقد فاسدا لان كل واحد
من العوضين بال لانه ان احدهما مجهول واجها له فوجب الفساد
البطلان فكان المراد من باطل الفاسد انتهى **قوله** لان المحرم بدخل
تحت الايجاب كما ان المشتري لم يدخل تحت المشتري
وان الكلام صار تكلما بالباقي بعد الشيا فكانت المسئلة نظير
الاستثناء بهذا الاعتبار **قوله** قيد بقوله بمن واجدا لانه فصل
الثنى حمله يرجع الى ان اعتبار ذلك القيد يكون للنظر

علمی

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or name, written diagonally across the page.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله

ط
کمال
نیر
الحاصل جو
الحاصل

علا
المولى
القائم
باب

اتقوا الله في البيع
 مع جواب
 الانفراد ان ينف
 على امراد بعدم الانفراد
 الحكم واحد على الانفراد
 لو كانوا على سبيل الامتياز
 مع لو ارادوا
 هذا على انهم
 انفراد

الذي تبين أولًا أن أفراد على سبيل البدل أن يتعلق الحكم بكل واحد
 بشرط أن الأفراد وعدم التعلق بواحد آخر مثل من دخل هذا
 الحصن أو لا فله درهم فكل واحد دخله أو لا منفردا استحق
 الدرهم **قوله** وأما في الاستفهام فلأن استفهام بقوله في الدار
 يريد واحدًا لو قال قد يريد واحدًا كان لا يظهر **قوله** لقوله عليه السلام
 من قبل قتيلاً فله سلبه الذي يدل عليه ظاهر العبارة هو
 كون ذلك دليلًا لشيء له في ذات من يعقل كمن السؤل الذي
 بعده بأبي عن حمل الكلام عليه لا يقال هل يكون دليلًا لقوله
 يعني الكثيرات لا في استعمالاتها العموم غايته أن يكون
 فيه ترك الأولى وهو ذكر ذلك عقبه لئلا نقول فيه أيضًا
 شيء لأن في المثال الواحد غير كاف في إثبات كثرة الاستعمال
 وليسوع والتصويب فله صاحب الأفاضلة حيث قال عند
 شرح قول المصنف وأصلها العموم أما من فقد قال لا بد تعالى
 فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال عليه الصلاة والسلام من قبل
 قتيلاً فله سلبه وقال في محل دار أبي سفيان فهو من ثم ذكر
 السؤال المذكور وأجاب عنه بما هو المأمور **قوله**
 فما المعنى الموضوع لها كذا في جميع النسخ والظاهر المعنى
 الموضوع له لها كذا وكان لفظة له ساكنة من قبل النسخ
 الأولى وهو مبتنى على التسامح حيث أطلق الموضوع على
قوله وهذا المذهب آه إشارة إلى دفع سؤال مقدر وهو أنه
 يلزم من ذلك كون قسم النظم بحسب الوضع زائدة على الآخر

فيلزم من ذلك
 في ذات من يعقل

ووجه الدفع منع ذلك بأن يقال أن التقسيم إلى الأربعة إنما هو
 خارج وهذا المذهب لا وجود له في الخارج إلا في ضمن خاص أو
 عام فيدخل تارة في هذا وتارة في ذاك **قوله** بل يعنى أنهم لا
 هو آخرهم أن وقع الالتحاق على الترتيب والافان إلى ما
قوله باضافة المشية إلى عام وهو ضمير من **قوله** اضيفت إلى
 خاص وهو مخاطب المعين **قوله** كذا قاله الكشاف منهم صاحب
 الكشف **قوله** لكنه ليس بصحيح آه ولا يذهب عليك أن دعاء
 ليس أن العموم لا يجمع مع الأضافة إلى خاص حتى يرد عليهم
 ذلك بل أن العموم يتأكد باضافة المشية إلى عام بخلاف
 اضافتها إلى خاص وهذا ظاهر **قوله** فالبعض متيقن على التقدير
 ضرورة وجود البعض في ضمن الكل وإرادة الكل محتملة
 فيحمل على البعض أخذًا بالمتيقن المشكوك **قوله** والظاهر أنه
 نعلق المشية بالكل فلا بد من خروج البعض في المسئلة
 المذكورة ليتحقق البعض ثم أن ذلك ظاهر فيها إذا قال
 شئت عتق جميعهم وأما لو اعتقهم واحدًا واحدًا بانها
 متعدية بأن قال مثلاً لا أحدهم شئت عتق هذا ثم قال
 مشكل فإن ظاهر الحال يدل حينئذ على تعلق المشية بكل على
 الأفراد إلا أن يلزم عدم كون جواب المسئلة ح ما ذكر وهو
 محل كلام **قوله** ولما قل أن يقول البعض آه كذا في التلويح وقد
 أجاب عنه الشريف قدس سره في حواشيه حيث قال إن معنى
 قوله البعض متيقن أن تعلق الحكم لما صدق عليه البعض

ما ذكره من أن
 بعض من يعقل

ما ذكره من أن
 بعض من يعقل

ما ذكره من أن
 بعض من يعقل

على تقدير ان البعض البيان ولم يدع ان البعض الذي
هو مفهوم لفظه من متيقن واحاصل انه اخذ القدر المشترك
بين البعض والبيان وحكم به لانه متيقن وموداه كودي
العمل بخصوصية البعض **قوله** هي البعضية المجردة المنافية
للكل قال في فصول البديع جوابه منه والاما علم الكل
بعموم لصفة اشئ وفيه بحث ولو جعل سند المنع ما ذكره
العلامة الرضائي حيث قال لا منافاة بين قوله تعالى ويغفر لكم
من ذنوبكم وبين قوله ان الله يغفر الذنوب جميعا ولو كان
كلها خطأ بالامة واحق لان غفران بعض الذنوب لا
ينافي غفران كلها كان له وجه لانه من ائمة العروة
قلت بنا الامر على التيسر اه وقد جاب عنه بان ما يتسرعا
من اجماع المتيسر لا عن جميع ما يتسر **قوله** بصفة الانفراد
متعلق بما ذكر في نظم الآية وهو قوله تعالى فاقوا فيصير المنع
فاقوا بصفة الانفراد ما يتسر ولا يصح تعلقه بما يتسر والام يتم
اجواب لان جميع القرآن يصدق عليه انه جميع ما يتسر بصفة
الانفراد فلا يندفع المحذور كما لا يخفى **قوله** حتى لا يقع الطلاق
في المرة الثانية على امرأة واحدة يعني ذات الزوجين **قوله**
ليصح ان يكون مضافا اليه فيه تسامح لان المضاف اليه
انما هو مجموع ما انفصل **قوله** ويكون المصدر بمعنى الوقت قال
الرضائي وكفى ما المصدرية بنيتها من ظرف الزمان
المضاف الى المصدر الما قول هي وصلتها به نحو لا افعله ما

هذا هو الوجه في قوله
ان الله يغفر الذنوب جميعا
لان غفران بعض الذنوب
لا ينافي غفران كلها
لان غفران بعض الذنوب
لا ينافي غفران كلها
لان غفران بعض الذنوب
لا ينافي غفران كلها

اي من بين الحروف
المصدرية

ما ذكرنا قلا من عين المعاني ان كلمة ما في كلها للجزاء **قوله**
الى كلمة كل فصارت اداة لتكرار الفعل ونصب كل على
الطرف والعامل فيه هو آباء **قوله** لان كل منهما اه
فيه لطف لا يخفى ثم ان ذلك كاف في صحة جواب الاستعارة
بينهما فلا عبرة بما يقال ان عموم الكل على سبيل الانفراد وعموم
الاجمع على سبيل الاجتماع فلا مشاركة لفتح الاستعارة **قوله**
عند تقدير العمل بحقيقة وهو في قوله فمهم فرادى لان افراد
ليس بصفة الاجتماع **قوله** لان اجلة فيه احبى وهذا التفسير
ليس الا لتشجيع اظهار الجملة **قوله** ولما قيل ان يقول تسامع
اجمع انما هو نظر الى لارادة دون الوقوع يعني ان المعبر
تحقق امتناع اجمع بينهما هو اجمع بينهما في لارادة
كما توهم العبارة **قوله** ليصح حمل آه يعني ان المعبر في الحكم
بالامتناع ليس هو اجمع في الوقوع حتى يصح ذلك بناء على
عدم تحقق اجمع في الوقوع ههنا واللام في ليس للتعليل **قوله**
حتى يستحق كل واحد كمال النفل عند عدم الاجتماع كذا في النسخ
والظاهر انه سهو من سلم النسخ الاول والصلوب عند
الاجتماع كما في التلويح **قوله** بل هو مجاز عن سابق في الدخول
الظاهر ان المجاز هو مجموع قوله جميع من دخل اولها كما اشار
الى صاحب التوضيح حيث قال فصارت الكلام مجازا عن قوله ان
السابق يستحق النفل والافمن ابن بضم المعنى سبق ولو سلم يلزم ان

جميع ما ذكرنا من
افراد من التوضيح
الاجمع

فيكون مجازا

قوله اولاً لغوا **قوله** فصل المحمل آه وهو من فانه يحتمل العموم والخصوص
كما سبق وبهذا يظهر ان عبارة السقوط في قول شارح فلما
فر من سقط عموم من لا يخفى عن شئ **قوله** والاوّل الحقيقي
وهو السابق على جميع ما عداه **قوله** لا يكون متعدداً قبل
بحث لانه يمكن ان يتعدى على سبيل البدل اقضاً الكل التعداد لا
بناء في ذلك حتى يحتاج الى المعنى المجازي **قوله** فان قلت هذا
يقضي انهم ان خلوا افرادي يستحق كل منهم معنى غير الآخر كما لا يخفى
قوله في قوله افرادي لا بد من عليك ما في هذا التفسير
وذلك اذا دخل النفي عليها وتضمن من الاستغرافية لوقال اذا كانت
مع من ظاهرة او مقدرة كما في التسليم كان كلامه اشمل **قوله**
وكون نفي واحد من جنس يتركبها العموم ضرورة ان انتفاء
فرد منهم لا يكون الا بانتفاء جميع الافراد **قوله** اذا كان
نفي التكرار للعموم في هذه العبارة تسامح لا يخفى **قوله** ووقع
عطف على قوله الجماع **قوله** لان التسليم يجوز في لابتفاء لاجل
الجزئي مثل انزل بعض الكتب على بعض البشر ولم ينزل بعضها على
بعض **قوله** اي التكرار المشبهة الظاهر منه ومن كلام المصنف
هو لا طلاق وفي التسليم ثم ان التكرار اذا كانت خاصاً
فان وقعت في الانشاء فهي مطلق تدل على نفس الحقيقة من غير
تعريض لاجراءه وان وقعت في الاخبار مثل رأيت رجلاً فهي لابتفاء
واحد منهم من ذلك الجنس غير معلوم التعيين عند التسامع
وتجمله مقابل المطلق باعتبار اشتماله على قيد الكثرة انتهى

ط
مشو له نحو قوله من اجل
في الدار

قوله ومثلهما مطلق بالكرة في كتبهم مشعر لعدم الفرق بينهما
كذا في الكشف وانت خبر بان ذلك غير فادج في الفرق
بينهما بالعموم والخصوص **قوله** بل اراد من مطلق ما يرادف
التكرار وهو لادال آه وفي بحث ان ما ذكره مصطلح
الاصولين كما صرح به نفسه قبل اسطر فكيف يصح دخول التسمية
مع ان الاصطلاح مانع عنه على زعمه ثم انه اذا اراد بالمطلق
ذلك لا يكون لكلام المصنف رحمه الله فائدة يفتربها كما لا يخفى
قوله ولما قيل ان يقول نقل عن شافعي آه هذا اعتراض اوردته
الشيخ احمل الذين في التقرر والاثبات ثم قال في التقرر لعل
المخلص هو حمل ذلك على الروايتين اثني ويؤيده ان اسناد
احمال الامم لكرا الى الشافعي على رواية ضعيفة وانما ذهب
اليه بعض اصحابه كناية عليه صاحب الكشف هناك وما قبله
اجواب عنه من ان النفي ليس صحيحاً ويمكن التوفيق بان يكون
قوله هنا تحقيقاً وهناك لازماً ولا لزامي لا يلزم ان يكون
مذهباً للمحمل بل يكفي فيه ان يكون مذهباً للسائل مردود
لان العمل بموداه في المسائل الشرعية وبناء المذهب عليه كما سبق
تفصيله بنوع من حمل كلامه هناك على ذلك ثم ان هذا الكلام
انما يرد على تفديران يكون مراد الشافعي بالعموم العموم
سبيل الشمول على ما هو مستلزم منه وانما اذا كان مراده
العموم على سبيل البدل يكون النزاع في المسئلة لفظياً كما اثير
اليه في الكشف والتسليم فلا **قوله** ونقلوا عنه هنا انها توجب

المخلص

بناء على ان اصحاب الظاهر يقولون ان انزل
نعت النطق واحد من جملة وان كان
منها كونه في الصفة بناء على صاحب
كذا في الكشف

العوم كما في اصول فخر الاسلام وان كان عبارة المصنف
 بصريحه فيه **قوله** فان صح النقلان تماثلا لعدم العلم بتلخ
 صدورها عنها **قوله** والاكذب حدما لا بد من عليك
 ان انجر المذكور لا يفيد شيئا غير ما افاده الشرط كما هو شرط
 في اجزاء **قوله** وما قاله بعض الشارحين وهو ضرورة الفاء اني
 وما ذكره يرجع الى ما نقلناه عن الكشاف فيندبر **قوله** سمي الشافعي
 المطلق غائبا وليس مستبعدا في البقاء عموما وان كان على
 سبيل الكبد وقد عد بعض اصحابنا ما كان عموما كذلك هو العلم
 كما مر غير مرة فلا حاجة في ذلك الى المصير اصطلاح المنطقين
 زعم الشارح رحمه الله فحل كلام الفاء اني عليه **قوله** فلا يخفى
 ضعفه قبل وجه التضعف ان علم المنطق كان في زمن لم ينداول
 الناس ليس عند المنطقين ما يستعملونه وانما عند الحكماء
 والجنس انتهى وقد عرفت ما فيه **قوله** بالاجتماع يعني انه
 مجمع عليه لان المختص هو الاجتماع يدل عليه كلام المصنف في الشرح
قوله فخص الكافرة منها بالقباس على كفارة الفصل الظاهر
 انه تفرغ على كونه غائبا لا على كونه غائبا مخصوصا وان كان التبادر
 من سابق كلامه ذلك لما ان تخصيص العلم بالقباس يجوز ابتداء
 عند الشافعي فلا حاجة الى اعتبار التخصيص **قوله** في تقريرهم
 ويكون حقه قوله خست منها الزمنية لبان كونه غائبا فقط على
 ما يدل عليه قوله ولو لا انها عامة لما خست التام الا ان يكون
 ذلك على المجازاة مع الخصم وبهم صحابنا قدس الله سرهم

عا
 عبارة الفاء اني كذا المطلق
 ونفسه مخصوصا في غير هذا المطلق
 ومراده ان ما هو بين في العوم
 اصطلاحا

قوله ان اردت من العوم انها صالحة على سبيل الكبد قد
 صرح صاحب القواطع وغيره من اصحاب الشافعي بان مراده
 العوم ذلك وهذا ذهب المحققون الى ان النزاع المذكور
 كما بينها على ذلك بالامر عليه **قوله** اذ لو كان كذلك لزم
 لا يخرج عن العدة الا باعتراف كل ارقاب وقال في الكشف ولو
 كانت عامة لم يخرج عنها الا باعتراف ثلث ارقاب **قوله**
 بل اعتبار ان الرتبة اسم للنسبة كما خلقها الله تعالى لفظا
 ولد اعمى ومجنونا يصدق عليه ذلك فيشكل الامر والوجه ما ذكره
 صاحب الكشف من ان ارقبة اسم للنسبة مطلقا ولا يطلق
 يقتضي الكمال والزمن فاقية من وجه مستملكة من وجه
 فلا يكون فاقية على الاطلاق فلم يتبين وطأ مطلق اسم الرتبة وفي
 شرح المصنف ان ارقبة اسم لغيرها كونه والزمن ما كونه من وجه
 فلم يتبين ولها اسم ارقبة مطلقا **قوله** كذا في الصحاح قال في الرتبة
 المملوك ولم يرد عليه شيئا وشارح به اعتمد في الفصل على صاحب
 جامع الاسرار ولعله كان عنده كتاب مستحق الصحاح غير صحاح الجوزي
 او كان ذلك هو امره **قوله** فلم يتبين ان الزمنية وكذا
 المجنونة والعمياء **قوله** ولو كان اسم الرتبة للمعينة مجازا
 نسبنا آدميا مجازا وفي بحث طاهر لان النسبة بالادق في دور
 مع وجود الماتية الانسانية وهي موجودة في جميع افرادها خلا
 ارقبة على ما قلنا فانها بمنزلة النسبة والنسب در من اطلاقها هي
 التامة فاقية من ذلك **قوله** الا ان تناوله الحكماء مفضل عليه

في عبارة بعض الشارح الى انه يلزم
الاستثناء المذكور بما قبله
بحاج الى المحل ~~بما قبله~~

۱۰۰

قوله وجه عمومها اعموم التسمية الواقعة في خبر الاستثناء
من التسمية وانما لم يتعرض لوجه عموم اعمومها بما سيجي ثم ان اعموم
المذكور ما خذ من جامع شمل الآية رحمة وقد اورد عليه ان
ذكره تحكيم لخصا الملازمين المذكورين اذ يجوز ان يراد في
الاول لا اجالس الجلس الخال ويمكن ان يجاب عنه بان
الكلام المذكور على التبادر لا على الصحة وعدنها **قوله** يكون
باسم العبارة في الكشف وغيره باسم شخص كان الشرح
به عدل عما كان السامع منه العلم بكون الظاهر في كلامه هو
رجوع الضمير الى النوع ولا يظهر له معنى صحيح **قوله** المراد
من التسمية هنا ما فيه بهام آه اشارة الى دفع ما يقابل
يكون اياكرة وقد اضيفت الى المعرفة ثم ان هذا انما هو على
ذم اليه عامة اهل النحو وما ذكر في الصحاح من ان ايا يصير معرفة
بالاضافة واما على قبل من انما مثل شبه وغيره في التوغل
في الابهام فلا يعرف بالاضافة فلا حاجة الى التعميم المذكور **قوله**
وجه الفرق اعم من المسلمين المذكورين وكان الاولى ان
عقبها **قوله** واجاب عنه صاحب الكشف بان الضرب قائم
بالضارب لما يقوم بالضرب بخلاف الزمان فان الفعل
متصل به خفية فيجوز ان يصير اليوم عامما ولا بد من هذه الابهام
كما في التسمية لان حال جواب هو دفع لزوم التحكم وهو
الا بالفرق بين ما نحن فيه وبين مسند القرآن ايضا **قوله**
والفعل فضا اشارة الى فرق اخر بين قوله اعمى عنك ضرب

هذا هو وجه
التمثيل في
الضمير

وبين مسند القرآن التي جعلها المقترض سند لزوم الحكم
قوله ويمكن ان يقال في الفرق ان ثبوت هذا العموم ليس
بوضعي بل مستفاد من خارج وانت خبير بان الفرق المذكور
على تقدير صحة غير ما بهم كلام القوم حيث فرغوا عموم مسند
الاولى على كون التسمية الموصوفة بالصفة العامة عامما اللهم
الا ان يكون تطبيقه لكلامهم غير ملزم ويكون المراد مجرد بيان
وجه الفرق بين المسلمين قلنا **قوله** والاشارة الى ان
في ذهاب الالف على العموم بل يبقى واحدا لاجتهاد الآية
فيه بحيث لان ما في وسع المحاطب ان يكتفى بنفسه عن الضرب
لما يترتب عليه العتق فيبصر به الحكم وفرض المسند منها
على ضرب اجمع فلا يباين ثم ان قوله بل يبقى واحدا محتمل
قوله اعمى كالحذف في فادة العموم لو اسقط قوله في فادة
العموم كان اولى لكان قوله المص به اوجب العموم **قوله**
فاذا حلف لا يزوج النساء و في التمثيل به اشارة الى ان
هذا البحث يتم المفرد وجمع كما يشهد به قول المص به حتى يقطع اعتبار
اجمعية آه **قوله** اعترض عليه بأنه يلزم ان لا يصح الاستثناء
من الرجال واللازم منقطع احاطا وانت خبير بان معنى هذا
الغفل عن قولهم ويجعل الكل بدليله والا فالاستثناء قوي
ولابيل العموم **قوله** وبان كلامهم يلزم ان يكون بيا تفسيره قد
يجاب عنه بان ارادة الكل نافية بدليل غير كلام وهو الاستثناء
لانه معيار العموم فيكون كلامهم ناكبا انتهى ولا يذهب عليك

وجه انما ان الحكم
انما ينفذ
الاولى اصل

هذا هو وجه
التمثيل في
الضمير

وبين

ان اعتبار ذلك في كل موضع جعل الكل فيه كما يجمع لا يكتفى
قول وبان المعروف بالعلم ان كان عاما آه كذا في الكشف
ثم قال ولا يصح ان يقال يجوز ان يكون عاما ولكن موجب
العام عندنا وله ثلاث في كل احتمال لا على ان ذلك
مذهبنا ربابا لخصوص ليس هو منهم واجيب عنه بانه لما حصل
الاقول والكل له كان اعتبارا في اعتبار الثاني يكون
من العمومات لا محالة وان لم يكن بالاعتبار الاول كذلك في
الشرح الكلي وقبيل بحث لان شرط الفاظ العموم على ذكره
المقترض هو تبادل الكل عند الإطلاق وما نحن فيه ليس كذلك
بل المتبادر منه هو الادنى اللهم الا ان يمنع اعتبار الشرط
المذكور في جميع الفاظ العموم وفيه فيه **قول** قال الشيخ
عبد العزيز بمصاحب الكشف والتحقيق **قول** واختار قول
جمهور الاصوليين آه قال مولانا سراج الدين الهندجي شرح
المعنى ان فخر الاسلام لا ينكر الاستغراق عند قيام الدليل
فلا يرد عليه ما ذكره من انه لا يدل فان الدليل قد قام على ارادة
الاستغراق فما ذكره ولا يلزم منه ارادة الاستغراق في
جميع المواضع ففخر الاسلام انما يصره الى الجنس اذا لم يكن هناك
دليل العهد والاستغراق فلما نفاة بين ما ذكره الجمهور وبين
ما اختاره ففخر الاسلام **قول** اذ لا عهد في فساد المجموع يعني على
فرضنا كما قال المصنف فبالاعتبار التعريف بمعنى العهد **قول**
لان العلم للتعريف والمجمل بالاعتبار كونه في المعنى آه ولا يذهب

هذا قولنا في الشرح
وانما ذكره كما يجب

على
اي فائدة

انما جبط طاهر اذ ليس المراد بالمجازية ههنا الاخر فوج
صيغة اجمع عما صنعت له وهو ثلاثة فافوقها وكونها مجازا
عن اسم الجنس والتعلق له بالعلم فلا وجه لبيان المجازية بما
ذكره على ان كون استعمال العلم مجازا في المعنى الذي علم
يقول به احد كيف ومعنى التعريف هو الاشارة والتعريف والتعريف
ذلك الاشارة حاصلة في المعنى الذي علم على ما صرح المحققون
قول لم يبطل معنى الجمعية بالكلية وان كان فيه بطلان
وجه حيث صح العمل على الواحد **قول** لان كل جنس له افراد
آه قال في التلويح لان الجنس يدل على الكثرة تضمننا بغيره انه مفهوم
كلى لا يمنع شركة الكثير فيه لا بمعنى ان الكثرة جزء مفهوم **قول**
فان قلت لم لم تجعل العلم لاستغراق اجمع أي العلم الذي علم
على المجموع مطلقا لا التي في المثال المذكور بخصوصها كما يتبادر
والا لم يصح الجواب فليشأ **قول** لما ذكر النكرة وافادتها
العموم وفي التلويح وافادتها العموم والخصوص هو الظاهر
واظهر منه ان يقال لما ذكر احكام النكرة والمعرفة في افادتها
العموم والخصوص ارد فيه بيان حكمها في لا عادة **قول**
قال فخر الاسلام في جعل الالية من هذا القبيل نظر ليس هذا
عن عبارة ولا ما يدل عليه صرح كلام بل هو نقل بالمعنى
اختاره صاحب الكشف في تفسير قوله وفيه نظر **قول** هذا الكتاب
انزلناه اليك هكذا في النسخ لكن نظم لانه هكذا وهذا
كتاب انزلناه مبارك فاتبعوه واتقوا لعنكم رحمتكم

منه العلم ان
في التلويح

في نسخة سورة
الاحزاب

وان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا **قوله** كقولنا
 وهو الذي انزل عليك الكتاب كذا في النسخ ولكن نظم الآية هكذا
 وانزلنا عليك الكتاب بالحق **قوله** اي المقدار الذي يصح انهما
 التخصيص اي لم يجاوز عن **قوله** اي ذلك في العام الذي
 يطلق على الواحد وفيه ان ينظم الملحق ايضا مع انه نسيم **قوله**
 كالطائفة قد ذكره المصنف في الترخ في الملحق به وكأنه مبني
 على ما قبل ان الطائفة نعت فرد في اصلها والضممت اليها علامة
 الجماعة فروع في المعنيتين كما روي في صيغة الجمع اذ انزل
 بها دليل الفردية كما قالوا في لا تزوج النساء **قوله** جوابه
 ان يقال المراد طائفتان خصمان ولخصم يطلق على الواحد والمثنى
 والجمع كالصيف على ما ضروا به **قوله** هذا جواب عن منكم آه
 وقد يقال لادلالة في الحديث على المدعى اصلا اذ ليس النزاع
 في رجوع وما يشق منه لانه في اللغة ضم شيء الى شيء فذلك
 حاصل في الاثنين بلانزاع وانما النزاع في صيغة الجمع ضمما بزه
 كما صرح به ابن ابي حنيفة في تحقيره على هذا الخبر لا يصح من جهة
 ذكره بخصاص غيره **قوله** لان لبنتين الثنتين كما لبنتان
 متعلق بقول المصنف محمول على الموارث لكن لا يقتضي كونه
 مسئلة البنتين ههنا قصور لا يخفى ولو قال لان لبنتين الثنتين
 كما للثلاث كان الامر اظهر **قوله** ثبت هذا الحكم الاشارة الى
 هو المفهوم من سياق الكلام من ان يكون الثنتين في الموارث
 حكم الجمع لا الى ان يكون لبنتين الثنتين كما هو ظاهر لعدم صحة المعنى

حينئذ **قوله** بقوله تعالى فان كانت اثنتين اي من برث
 بالهزة يعني الاثنين لابي وام او لاب **قوله** وثبت بدلالة
 قوله فان كن نساء اي البنات وكذلك كان الميراث للاثنتين
 في حق الاخوات بدلالة **قوله** ولما كان الاثنين للاثنتين
 مع ان فراتهما قرابة مجاورة فلما يكون لبنتين آه امثال ان
 كون نصيب الاثنين من الاخوات الثلثين ثابت بعبارة الآية
 الاولى وكون نصيب ما فوقهما ايضا الثلثين ثابت بدلالة
 الآية الثانية وكون نصيب البنتين الثلثين ثابت بدلالة الآية
 الاولى وكون نصيب ما فوقهما ايضا الثلثين ثابت بعبارة الآية
 الثانية ثم انه ليس في الموارث صورة اخرى الحق فيه الاثبات
 بالجمع في الاستحقاق سوى لبنات الاخوات فقد انضح بما
 قررناه ان ثبوت الحكم المذكور انما هو مجموع الاثنين وان
 اوسم بعض عبارات الترخ به حلفه وهذا غاية ما يمكن في
 توجيه كلامه ههنا **قوله** لا حراز فضيلة الجماعة قال في الكشف
 بعد ما ذكر حمل الحديث على سنة تقدم الامام او حمل على ان
 للاثنتين حكم الجماعة في حراز فضيلة الجماعة والعقاد ما انتهى
 وكان لتاريخ قصد اجمع بين الامر من وفيه ما فيه **قوله**
 والتقدم سنة كون المصدين جماعة فيكون الامام محسوبا
 من الجماعة وهذا جواب عما تمسك به الخصم من ان الامام يتقدم
 على الاثنين في تقدم على الثلاثة فيدل ذلك على ان المثنى
 ملحق بالثلاثة في صحة اطلاق صيغة الجمع عليه في الكشف ولا يرد

ولا يذهب عليك ان ذكر هذا الكلام ههنا مما لا وجه له سوى
 كونه مورثا لآبائهم خلافا لمقصود حيث يتوهم الناظر انه من جهة
 الكلام في محل الحديث على سنة تقدم الامام مع انه لا يتعلق به
 بذلك اصلا **بحث المشترك** **قوله** اي مشترك فيه
 يعني انه من قبيل الحذف والاضايف حذف كذا وحذف الفعل
 الى الضمير فاستتر فيه كذا حق في الشرح الشريف في المصباح
قوله اخرز به عن شيء وقد يقال هو عبارة في قول الامام
 الى رد ما زعمتم ان المشترك يتناول الافراد على سبيل الشمول
 والعموم بهما ما به لا اخرزا عن شيء ولا يلزم ان يكون
 جميع الضمير في التعريف اخرزا بآخصوصا في تعريف الفقهاء
 وهو لا يظهر كما سبظهر **قوله** فانه يتناول افرادا مختلفة
 الحقيقة الظاهر منه هو ان يكون المراد بالحدود الحقايق فلا يلزم
 ما سيجي من التعميم ولا يخفى ان يكون المراد به في تعريف العام معنى
 وههنا معنى آخر مستبعد جدا ثم انه لا يذهب عليك ان
 قيد ايجبة معتبر في التعريفات بمعنى قوله مختلفة احدود من
 حيث انها مختلفة الحدود وتناول الشيء للأفراد بهذه ايجبة
 محل بحث الكلام فلا حاجة في اخراز عنه الى شيء آخر فليست
قوله لكن على سبيل الشمول وفيه **قوله** وهو ثابت
 في الخارج في تمام **قوله** اعتبار من حيث الوجودية لا اخراز
 عنه في تعريف المشترك بالنظر اليه **قوله** وبالاعتبار الاول
 مشترك معنوي آه ذكر في الكشف ان لفظ الشيء عام معنوي

في لفظه كغير

لان تنبأ له ليس بالعبارة
 المشتركة في الوجود

عند فخر الاسلام لا لفظي كما ظنه القاضي الامام وانه عام لا
 مشترك كما ذهب اليه بعض المتكلمين من اهل السنة فانه
 الخارج الى صاحب النفوذ فربما امره **قوله** فعلى هذا يلزم
 ان يكون المراد من قوله في العام آه وانت خبر بان المراد
 المذكور فيما سبق هو العام اللفظي وكون الشيء كذلك لم
 يقل به فخر الاسلام ولا من تبعه كالمصنف وغيره فلا حاجة الى
 ادراج في تعريف العام بل لا حاجة له حتى يلزم ان يكون المراد ما
 ذكرتم **قوله** ان الظاهر ان لشارة في قول الخارج فعلى هذا
 الى قوله فيما سبق لكن على سبيل الشمول ذ الشمول من لوازم
 العموم واما قبل من انه اشارة الى ان يكون الشيء ونحوه
 اعتبارا من ومقصوده اندراج هذه الاشياء في تعريف العام
 بكل من الاعتبارين مردود وكيف لا والشيء بالاعتبار الثاني
 مشترك لفظي على ما صرح به الخارج فلا يصح اندراج في تعريف
 العام **قوله** احدا من اما ان يتناول اللفظ آه فيكون
 اتفاق الحدود عبارة عن شراك الافراد في معنى واحد كونه
 شمول اللفظ ابا با باعتبارها سواء كانت الافراد متفق
 الحقايق او مختلفة **قوله** من غير اعتقاد حكم معلوم سوى ان
 المراد به حق **قوله** كما تأمل علما ونا يعني عن البحث
 ان المراد بالقرؤ في قوله ثمة ثلاثة فردة الجبض كما قالوا
 او لا طاركا قالت لشارة ثمة **قوله** فوجدوا دالا
 على اجمع قال في الكشف لعابا ان يقول معنى اجمع بدل

بديع بابا زبد الدين
 صاحب التوفيق

جلد فاسد الى فخر الاسلام
 لان المشترك المعنوي يتناول
 الى العموم في الثاني
 واحد

القائل ابو حامد

على الطهر لا على الحيض لأن الطهر هو الجامع والدم ليس بجامع بل هو
 مجتمع انتهى يمكن دفعه بان في اجتماع ايضا معنى الاجتماع ولا حاجة
 في تمام الكلام الى اعتبار صحة التصانيف الحيض بجمع بطريق حمل
 المواطنة ولذا قالوا في بيانه لا شاع الدم المجتمع فليتا من قال
 في فصول البدائع ان اجمع بمعنى الاجتماع للدم وبمعنى اجماعه لانه
 ولا للطهر لان الطهر عدم الدم وعدمه لا يؤثر فلا يفتى الى
 القول بان اجماع هو الطهر انتهى **قوله** لانه الدم مجتمع في الرحم
 ذكرنا في بيانه شرح المعنى انه غير مستعمل بل الحيض عبارة
 عن دور الدم المجتمع وقت الطهر **قوله** مشتق من الطهر
 الى الحيض وفي شرح الله به والدم مشتق من الداخل الى الخارج وهو
 الطهر واولى سلمته عن السؤال كما في ذكره ثم الظاهر ان
 الضمير في قول الشارح مشتق عايد الى الحيض فوجه الى الحيض كما في كذا
قوله ولما بل ان يقول هذا الاستدلال انما يستقيم آه اخذه
 الشارح من جامع الاسرار للحكاكي وكانه ايضا اخذه من كلام
 الكشف الذي نقلناه كنه تعرف فيه بما افده كما يظهر من
 هذا الاغراض ساقط جدا اذ ليس اذ القوم الا ان اذ قد
 يعني لاف والراء والهزة على هذا الترتيب لما دللت في اكثر
 استعمالها او في جمعة على معنى اجمع والانتقال ودارت مع هذا
 المعنيين كان الحيض اجمع بالارادة من لفظ القرء بالنسبة الى
 الطهر لوجودهما فيه دون الطهر فيحمل عليه عدم القرءية
 على خلافه لان لفظ القرء بمعنى اجمع او مجموع كيف والقرء ليس

بل هو اسم للدم والظهر **قوله** اذا كان القرء بمعنى المفعول الى
 المجتمع كذا في جامع الاسرار ولعل الشارح به اسقطه من اللفظ
 لظهور فسادده وكانه زعم ان المجتمع في قولهم لانه الدم
 على صيغة المفعول لا صحة له لان اجمع لازم حتما **قوله**
 لتوقفه على الحيض اذ المعبر في لعله شرعا هو الطهر المتخلف بين
 الدمين كما سبق **قوله** لان المراد من الطهر الطهر الشرعي
 يمكن ان يقال ليس الكلام بهذا الا في ان المتبادر من القرء
 حين طلق هو الحيض ون الطهر ولا يذهب عليك انه لا حاجة
 في تامة الى اعتبار كون المراد بالطهر المذكور الطهر الشرعي
 وان كان المراد في الآية والمعبر في العدة ذلك **قوله**
 واعتبار كونه في اصل مصدر استعماله انت خبر
 بان الظاهر منه هو ان يكون لفظ القرء منفوقا ولم يقل
 احد على انه يتوقف على كون المصدر لقولهم قرأت النسي
 اى جمعة وقولهم قرأ الختم على قرأ بالفتح والضم وهو
 ممنوع فالصواب في تقرير الكلام ما قررناه انفا والا فويل
 هو ان يقال ههنا واعتبار دلالة هذه المادة في موارد
 الاستعمال على شئ يوجد في الحيض ون الطهر ترجيح ارادة
 الحيض من القرء بذلك غير فادح في كونه متساوي الدلالة
 عليهما لغة بحسب الاشتراك **قوله** والاولى ان يستدل
 كون القرء للحيض آه وقد استدل ايضا عليه بان لفظ اسم
 خاص لعد معلوم ولو حمل على الاطهار لان نقصت العدة

اشارة بقوله الطهر
 الى انه يجب ان يكون
 الشارح ايضا متبنا عليه

وج كونه اصل
 في لغة

عند قولكم اننا
بالطهار في آية الترتيب

تقرأين بعض الثالث وقد سبق تحقيقه في مباحث الخاص
قوله لانه تعرض عند ذكر الحلف لبيان عن الجبض اه
وفيه انه يجوز ان يكون التعرض له لتوقف تحقق الطهر الشرعي
على وجود الجبض لان المقبر في العدة هو الجبض كل هو المدعى
بحث عموم المشترك قوله وقال الشافعي ذهب
الشافعي والشافعي ابو بكر الباقلاني وجماعه من مشايخ المعتزلة
كالباني والشافعي عبد الجبار الى جواز عموم توضيح الجمع بين
معانيه كالتعين في الباصه والشمس كاستعمال القول في الجبض
والطهر معا الا ان عند الشافعي به والباقلاني اذا لم يدل
المرتب على احد معانيه وجب حمله على الكل وعند الباقلاني
لا يجب كذا في الكشف **قوله** ولعمري عنده قسمان آه العالم
عندنا ايضا قسمان على ذكره في تعريف المشترك وقد عرفت
ما فيه **قوله** فحل على العناية بشأن النسب عليه الصلوة والسلام
فيتم الرحمة والاستغفار **قوله** اذا استغفار والرحمة به
يستلزم الاعتناء فيه بكت القلوب اذا دعا يستلزم الاعتناء
كما لا يخفى **قوله** وما قاله قوام الدين لا تقاني شرح الاتقاني
للمنار غير مستوع وقد وقع هذا النقل في بعض ماخذ النسخ
من الشروح بلفظ قوام الدين والمراد به هو قوام الدين الكافي
لا قوام الدين لا تقاني وشرحه هو الشرح المستمعي جامع الامرار
ولعل الشارح به غلط من المشترك الاسمي فزعم ان المراد
بقوام الدين هو الاتقاني ثم ان تقدير الآية بذلك مذکور

هو شرح طالع الدين تباري
مسلمه

وقد راجعنا جامع الامرار
فوجدنا فيه المنقول المذكور

قوله وقولنا اننا
موضوع كذا في الترتيب
موضوع كذا في الترتيب

الاغراض الاول والاخر
الغرض الثاني والثالث
الشمس

المعنى المستعمل
كذا في الترتيب
المستعمل

قوله المستعمل
قوله المستعمل

لان المستعمل مشترك بين
الاهمال

في الكشف ايضا وقد اخذت الكافي منه ما يتعلق بذلك المخرج
والتعديل سبق ذكره قبل مباحث الامر فتذكر **قوله** وكذا
الثاني اذا لاقته بين المجموع وبين كل واحد من الجبضين اطلاق
اسم الجبض على الكل مشروط بلزوم واتصال بينهما كما بين
الرفقة والشخص على اطلاق الواحد على الاثنين اطلاق
الارض على مجموع السماء والارض فانه لا قائل به كذا في الترتيب
قوله والاخر ما يناسبه يعني بالآخر المجموع **قوله** ولما قلنا ان
يقول اجمع بين الحقيقة والحجاز جائز عند القائلين به اه يجوز
ان يقال ان مراد صاحب التنقيح بهذا الكلام هو التحقيق لوجه
اختبار اصحابها القول بعدم عموم المشترك لا الزام بعضهم
في القول به حتى يرد ذلك **قوله** ويقول معنى تخصيص الجمع
ليس باغراض مستفيل بل من تنبيه الاغراض الثاني يعني
ان الباء هنا داخل على المقصور لا على المقصور عليه على ما هو
المعارف في لفظ التخصيص ان كان الاصل دخولها على
المقصور عليه كما حققه الشريف في شرح المفتاح **قوله**
منفرد بذلك افراد الحقيقة او اضافيا فلان في وقوع
الترادف كما ظن **بحث الما قبل قوله**
بدليل ظني فيه لان هذه الاشياء اذا احاطها البيان بل
قطعي يستعمل مفسرا كما ذكر في الميزان **قوله** وهو ما فيه خفاء
تفسيره بذلك مما فيه خفاء واقرب منه ان يفسر بما فيه
احتمال كما وقع في بعض الشروح على انه غير شامل للظواهر

هذا مأخوذ من شرح الأكلبي
وكذا الأعراض

المعنى كذا في الكشف وبه يظهر أن اعتباراً له للقرينة النطقية
أما هو لانه على أن غرض المتكلم من السوق ذلك لا أنها قسمة
لسوق الكلام كما هو المفهوم من الأعراض التي ذكره **قوله**
ولقابل أن يقول قوله بمعنى المتكلم آه فلا وجه لحل العبارة المذكورة
على القرينة النطقية كما يفهم من كلام صاحب الكشف فيه وفي
التحقيق ثم أن زباد ووضوح النص يحذر السوق منه صاحب
الكشف صريحاً وفعل ما فعله لذلك فنعين العبارة المذكورة
مع عدم التعرض لبطلان منعه ليس بموجبه **قوله** وغيره كالقوة
الحالية **قوله** وايضا لو كان زباد ووضوح بانضمام قرينة
نطقية آه وفي بحث لأن مراتب الدلالة متفاوتة وليس
جميعها يقدح في احتمال أن ويل على أن لانه القرينة ليس
الاعلى أن قصد المتكلم بالسوق ذلك المعنى كما قررناه لا
على تعيين المراد بالكلام حتى يرد ذلك ولو كان السوق قادحا
في احتمال أن ويل لا احتمله النص مطلقا **قوله** وبهذا يقتضي
أن يكون عدم السوق شرطا في الظاهر بريد أن المقام مقام
الفرد بين النص والظاهر فلم يكن عدم السوق معبرا في الظاهر
لأن التعديل لا يشترط بينهما فلا يفيد وعلى هذا لو قال
والا كان غير مفيد لكان أولى **قوله** وانما قال في حيز
الحاذا إشارة إلى عدم الاختصار آه لا بد من عليك أن تنظر
للحاجز محل كلام فصار كونه إشارة إلى عدم الاختصار فيه
فلا أولى أن يقتصر على الوجه الثاني في بحث المفسر **قوله** نصرا

لا يقال

لا يقال حكم النص احتمال التخصيص وأن ويل على ما صرحوا به أراد
المصنف ايضا باتنا ويل ما يعنى التخصيص كل ثبته عليه تشارح
في شأن التفرقة فاله لم يحتمل التخصيص كيف يكون نصرا لا يقول
المراد احتمال احدهما والآ فلا يكون شي من الحاح نصرا شيرانية في
التلويح وحوال التخصيص انقطع بذلك فاحتمال أن ويل باق
قوله كقوله تعالى فسجد الملكة كلهم اجمعون فانه ظاهرا جعل
المصنف آية المذكورة فيما سيجي مثالا للمفسر فقط وقد قيل
يحتمل أن يكون مثالا للاقسام الاربع وكلام تشارح ههنا على
هذا القول **قوله** قلت الاستثناء انما يفيد التخصيص قال
في التلويح ورد هذا الجواب بان اصل الاستثناء التخصيص
وعدا بل ليس الملكة على سبيل التخصيص وهو باب واسع في
القرينة ولهذا تناوله الاربعة في قوله تعالى واذا قلت الملكة اجمدة
بل الجواب بامر ان الاستثناء ليس بتخصيص **قوله** ولكنه يحتمل
اننا ويل استدراك من قوله انقطع ذلك الاحتمال ثم ان ما ذكر
على قول المبرد والزجاج ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون ان
الاستبعاد منهم في حالة واحدة وقال الرضوي ليس شيء لانك اذا قلت
جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا منهم لا بجماعهم
في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنها كثر تراو
لفظين بمعنى واحد وانى محذور في ذلك مع قصد المباعدة وبعبارة
العلامة التفصا في شرح التلخيص **قوله** ولقابل أن يقول
سوق الكلام بسببان آه كذا في الشرح الأكلبي ويمكن أن

بأنه يجوز أن يكون مبنى هذا الكلام عدم شرط عدم لسوق
 في الظاهر كما سبق على أنه لا بعد أن يقال أن سوق الكلام
 يجوز بهم جميعاً فإنه أدخل في بيان شناعة ما فعله بلين
قوله وفيه نظر كذا في شرح المعنى للقاء أني وجه النظر بأنه
 منه أن يدخل هذا المثال في تعريف الحكم لأنه بصدق عليه أنه
 لا يقبل النسخ ويمكن أن يجاب عنه بأنه لا تسبب حقيقته بين
 الأقسام فحوز أن يكون مفسراً من وجه ومحكماً من وجه **قوله**
 والحكم في هذه المرتبة ولذا لم يقل في تعريفه فإزاد وضوحاً على
 المفسر كما قال في تعريف النص والمفسر **بحث المحكم قوله**
 ضمن حكم معنى متنع والمعنى فما حكم المراد به متمناً ذلك المراد من
 احتمال النسخ والتبديل قوله ولا يجوز للمعبر إلا ثلثان آه وثلثا
 مع الثلاثة تكون ستة والأربعة مع الأربعة تكون ثمانية **قوله**
 كان المفهوم أن يقصر كل واحد من تلك آه الأربعة على لفظ
 أقسموا هذا المال درميين ودرميين أو ثلثا ثلثا أو أربعة
 اعلمت أنه لا يمتنع لهم أن يقسموا إلى أحد أنواع هذه القسمة
 كونه متفقين في عدد منها ولا يكون لهم أن يجمعوا بينها بأن يعطوا
 للبعض درميين وللأربعة أربعة **قوله** وسوق الكلام له الظاهر
 سوق الكلام هو أن يكون الضمير الجور لا يجاب بالوضوح لكل صلو
 وفيه ما فيه **قوله** لكنه يحمل التاويل بأن يراد آه قد وجه التأويل
 في غاية الكتب بأن الكلام يحمل الاستغارة لوقت **قوله** ثم هي
 تحمل أن لا يكرر وجوبها لأن الأمر لا يقتضي التكرار اتفاقاً

وللبعض ثلاثة

أن عدم اقتضاء الأمر التكرار غير كاف في تحقق التعارض بين
 هذه الآية والآية الدالة على التكرار لأن غاية أن يكون
 سائخاً والآخرنا طقاً نعم لو كان موجب الأمر اقتضاء عدم
 التكرار وليس كذلك **بحث الحنفى قوله** والعرض
 من ذكر هذه الأقسام توضيحاً لأقسام المذكورة وفيه بحث لأن
 لكل منها أحكاماً مستقلة **قوله** لا يصلح أن يكون صنفه لعارض
 لأنه أضر به عن المشكل والمحل والمثبات آه أحد الشارح
 من شرح لمنار الجلال الدين لتباني وفيه بحث لأن منها
 هو أن يكون الأضرار من التثنية المذكورة بقوله بغير الصيغة
 بعد دخولها تحت قوله بعارض وليس كذلك لأن كتب القوم
 مشحونة بأن خفاً والحنفى لعارض وهذا التثنية لنفس اللفظ
 بل هو مجموع قوله بعارض بغير الصيغة على ما صرح به السراج الهندي
 شرح المعنى وقوله بغير الصيغة صنفه كاشفة لقوله بعارض فلا يرد
 عليه شيء فثبت **قوله** وهو فاسد لأن الصيغة لا يصلح إطلاق
 العارض عليها **قوله** أي سبب غير الصيغة بإضافة السبب
 البع **قوله** وعبارة شمس الأمية وهي ما خفي مراده بعارض
 في غير الصيغة كذا في جميع النسخ وقوله وهو أن الخفاً في هذه
 التثنية لعارض في الصيغة مبني عليه يمكن عبارة شمس الأمية
 بعارض في الصيغة بدون لفظ غير حتى تعرض المحققون كصاحب
 الكشف والسراج الهندي للتوفيق بين عبارتي هذه وبين
 قول فخر الإسلام ما خفي مراده بعارض غير الصيغة بسبب ذلك

قوله ليس هذا من تنبيه الحداه اذ قد حصل المقصود لا يجوز
عن التثنية بدونه **قوله** معتبر شرعا يعني في السرفة كما يدل
عليه قوله احترزنا بالقيده لا قول عمادون نصا بالسرفه وفيه تأمل
قوله من حذر اجنبى بالاضافه ولا يقدح ذلك في اعتبارها
فبين فيما يحى **قوله** كما في الشركة لتسارق لو قال لا اخذ
لكان اولى لان الكلام في تعريف السرفه **قوله** وباتنا دس الخ
وهو قوله وهو قاصد للمخبط **قوله** وباتنا دس الخ
او يعينه **قوله** فانها خفيه مرتبط بالمتن الضمير للثانية **قوله**
وهو اختصا صهما باسم اخر فان تعارفا السامى دليل على
المعنى **قوله** فاشتبا حكم السرفه يعني بطريق الدلالة كثبت حرمه
الضرب بجرته التا فيف **قوله** لان بوضع لغيره في البيت
صنفه الحرز في لانه لكل احد من الناس وبلا في الدخول فيه
لزيادة القرب **المشكل** **قوله** حذف الميم من الكلام الخ
يجوز ان يكون الكلام الموصوله في قوله الداخل عبارة عنه بقرينة
المقسم فلا يكون فيه حذف **قوله** وهذا التعريف يقتضي
ان يكون الكلام محتملا لثلاثه معان مغبر في المشكل **قوله**
وليس كذلك لان المحتمل لمعنيين ايضا مشكل لا محالة **قوله** لانه
المعنى في نفسه لا لغرض المفهوم من كلامه في الخفى ان الخفاء
في المشكل ايضا بغرض فليتأمل ثم ان لا قصار منها على
المعنى ليس كل ما ينبغي على ما سبقت له الا ان يعتم **قوله** لقال
ان يقول ان له مفهوما واحدا آه وما ذكره صاحب الكشف



يعنى يقتضى ان يكون
الاحتمال لثلاثة معان

منه كذا فان تسليم
فان الطلب والاصل في
لا وجه له اذ الغرض من
موقوف على بيان
موقوف اختيار الحق الثاني من
الجواب واختار عن علم
انورد من الجواب واختار
المجلد من المواد ههنا
على الوجوه الى المجال
غير ساف ولم يصرح
البيان

حيث قال ان الخفاء في هذه
لغرض في الصنيع مستحس

الاعراض المذكور ما هو موضح
المعنى لسراج الدين
الهندى

من انه دال على مفهومين احدهما ان يكون خيرا من لف شهر قوله
والثاني ان يكون خيرا من لف شهر غير متواليه ليس بواضح لانه
بلزم ان يكون كل مطلق مشكلا لا يمكن هذا الاعتبار فيه ولم
يقبل احد **قوله** فيكون مطلقا فيكون خاصا لا قبل
المشكل **قوله** متواليه وغير متواليه القلوب المتوالي وغير المتوالي
قوله ولما قيل ان يقول على هذا يكون انى من قبل مشترك
قبل التامل آه يمكن ان يجاب عنه بان الاشكال في حق الاتيان
في التدبر وكان شراك انى منشا له فكون انى مشترك غير
قادح في كون الآية مشكلا في حق الاتيان المذكور وهذا
واضح وان خفى على الناظرين في المقام ومن قبل الماويل
ان من بطنى **قوله** او المفسران بين بقطعي **قوله** فلا يكون
قسما آخر يعني فلا يكون من القسم الاخر اذ هو مشكل وكيفية
اذ قد صرحوا بان الخفى والمشكل والمجلد اذ ازال الخفاء عنها
بدليل ظنى يسمى لا وقد ذكره الشارح ايضا في بحث الماويل
فكونه من قبيل الماويل كيف بما نفع كونه مشكلا فليتبصر
بحث المجلد **قوله** ولما قيل ان يقول كلام الميم لا يكون
عن شتبا لان المراد آه جوابه ان المراد هو الشق الاول
ولا يرد عليه ما ذكره لان قول الميم ثم الطلب ثم التامل
مخصوص ما لم يكن لبيان فيه شافيا لكن اعتمد على فهم
الناظرين في كلامه لظهور انه لا معنى للطلب والتامل بعد ان
بين المجلد بيان شافيا وعبارة الميم ههنا هي عن عبارة

منه كذا فان تسليم
فان الطلب والاصل في
لا وجه له اذ الغرض من
موقوف على بيان
موقوف اختيار الحق الثاني من
الجواب واختار عن علم
انورد من الجواب واختار
المجلد من المواد ههنا
على الوجوه الى المجال
غير ساف ولم يصرح
البيان

فخر السلام وقد سترها صاحب الكشف بما قرناه **قوله** اشبه
فصل يريد به اشبه الى آخر التعريف ولقد اراد في اخراج الثلاثة
المذكورة هو قوله بل لا يستفاد من المجمل **قوله** خرج المشترك
فيه كلام على ان اخرجه عن المحذور مطلقا ليس بوجه لان المشترك
الذي استدل فيه باب ترجيح من قبل المجمل كما صرح به
الشارح نفسه **قوله** ولحقى الظاهر انه قد خرج بقوله اخرجت
فيه المعاني كما صرح به جلال الدين السباني في شرحه ويجوز ان اراد
بالجنس ايضا اذا كان اخضعه الفصل في وجه **قوله** ولقال
ان يقول تعريف المجمل ليس يانع لصدقه على المشابهة
كذا في شرح المغني للقاء آني ويمكن ان يجاب عنه بانه قد خرج
بقوله بل يرجع الى الاستفسار لا لقطع رجاء البيان فيه
قوله بياننا شافيا لا يذهب عليك انه يقيد مفدا اذ قد
صرحوا بانه اذا حقه البشايح العلى على تحققات
درجات البيان **قوله** وتوذكر انهم في التمثيل اربوا مقدما
على الصلوة اما وجه الذكر فهو لاشارة الى قسمي المجمل يعني ما
يكتم في بيان المجمل وما لا يكتم في شبه بل كل يحتاج الى
طلب في تامل واما وجه تقديم عليها فلعلامة في الجمال
حيث اخرج فيه الى الطلب والتأمل ايضا فكان ضللا
في الباب هذا ما خطر في توجيه هذا الكلام بالبيان والعلم
الله الملك المتعال **مبحث المشابهة** **قوله** ولوقف
عندهم واجب على الله في قوله تعالى وما يعلم تأويله

الله ويكون الراسخون مبسدا ويقولون خبره **قوله** وبان الله
تعالى قد من اتبع المشابهة ابتغاه التأويل آه حيث قال الله
فاما الذين في قلوبهم زيغ فيبتغون ما ليس منه ابتغاء الفتنه
وابتغاء تأويله **قوله** وهي الحروف التي يقطع بعضها عن
كقوله قاف نون قيل في بحث فان في وكذا نون ليس
بحرف يقطع بعضها عن بعض لان في حرف واحد وكذا النون
بجملته لم تحسم عشق فالأولى ان يقال اي الحروف التي
تقطع في الكلام عن غير ما **مبحث الحقيقة والمجاز**
قوله وفيه إشارة الى ان الحقيقة والمجاز آه وجه الإشارة
في الحقيقة ظاهر واما في المجاز فلان الصراخ عن ليس الاقوله
ما وضع له فيلزم اشتراكه في الارادة المذكورة **قوله**
ولما قل ان يقول قال اريد به ما وضع له ولم يقل استعمل فيها
آه كذا في شرح الكلى ولا يذهب عليك ان الارادة لا تصور
الا في حالة الاستعمال لان المراد بها ليس الا ارادة المتكلم فلا
يلزم ما ذكر من المحذور ولعجب ان شارح به قال قبل ان يطر
وفي إشارة الى ان الحقيقة والمجاز متعلقان بارادة المتكلم
فقبل الارادة بعد الوضع لا يسمى حقيقة ولا مجازا واوردها
ما يوجب الغفول عنه **قوله** فهو بعيد بل غير صحيح اذ التركيب
لا يسا عدة **قوله** قلت له معنى وهو تأكيد التشبيه ومعنى عز
موضوع له لانه موضوع للتأويل في بحث اذ الظاهر انه
موضوع للتشبيه من التأويل تأكيد ولو كان التأويل

بخصوصه لثبته عليه ان اللغة عند بيان معناه وتعلل ما ذكره بؤدى
 الى كون جميع التاكيدات اللفظية مجازا ودأخله في هذه ولا
 يلزمه احد وقد احييت التلويح عن السؤال المذكور بان لفظ المجاز
 مقول عليه وعلى ما نحن بصده بطريق الاشتراك والتشابه
 على ما ذكر في المفتاح والتعريف المذكوران هما هو المجاز الذي هو
 اللفظ باعتبار استعماله في المعنى لا المجاز بالزيادة والنقصان
 الذي هو وصفه العرب اوصفة اللفظ باعتبار تغير حكمه
قوله لان ذلك غير مشهور وعلامة المجاز يجب ان تكون
 هو الوصف المشهور للمتشابه كما يجب في محله **قوله** وعن الهزل
 ايضا لان ارادة عدم الدلالة على شئ وكونه لغوا وجواردة
 عدم الدلالة على شئ في الهزل ممنوع وكونه لغوا من جهة عدم
 ترتيب الحكم عليه لا يقتضى ذلك وهذا ظاهر **قوله** لعدم دخوله
 في التعريف لانه لم يرد به شئ اصلا كذا في التحقيق والذي
 يلوح للحاظر ان الفاعل الذي يخرج عن التعريف بقوله غير موضح
 لان الهزل لا يراد به ما وضع به ما وضع له وكما بان في حواشي
 تعريف الحقيقة فان غايته عدم ترتيب الحكم عليه وكثير
 من الحقايق كذلك كما لا يخفى **قوله** مجازان في معناهما
 لغة اذ لا كلام في انها حقيقتان عرفا **قوله** اما لفظ الحقيقة
 فلان معناها الثابتة ثم نقل آه ليس بواضح وبينه حسب
 الكشف بانها مأخوذة من الحق وهو حقيقة في الثابت ثم ان
 نقل الى العقد المطابق ثم نقل الى القول المطابق ثم نقل الى

اراد بالتعريف اسم لما اراد به
 غير ما وضع له ففي كلامه
 سهتم

استعمال اللفظ في موضوعه الأصلي اذا استعمله فيه تحقيقا لذلك
 الوضع فظهوره مجازا واقع في الرتبة بحسب اللغة اصلية ثم قال
 كذا قيل والمفهوم من كلام الغزالي في المستصفى ان لفظ الحقيقة
 مفهوم حقيقة لغوية ايضا وهو الصحيح لان الحقيقة اسم لثابت لغة
 واللفظ المستعمل في موضوعه ثابت فيه فيكون إطلاق الحقيقة
 عليه بالحقيقة لا بالمجاز اشبه واذا اتفقت ما قاله ظاهر لك في كلام
 الشارح من اخل **مسئله عموم المجاز قوله** نسبة
 الى التافعي وهو منسوب الى بعض اصحابه والعجب ان اسم نسبة
 في الشرح الى بعض اصحاب التافعي به وكأنه فاز بحقيقة الحال
 رتب المنع وشيوع نسبه وفي التلويح ان القول بعدم عموم المجاز
 مما لم يجد في كتب الحقيقة والالما وجدت حقيقة الا وان يكون
 عامة وفي بحث لانه يجوز ان يكون المؤثر هو مجموع ولا يلزم
 من عدم ثابته الحقيقة وحدها ان لا يكون لها دخل في التاثير **قوله**
 فيستغرق جميع ما جله من الطعوم وغيره الاول كالحظنة والثاني
 كالحصن والثورة **قوله** قل المراد بالوضع علم من الشخصيات
 آه وقد يقال في الجواب ان العموم انما يتبادر من صفة
 ولا مجاز فيها بل التجوز في المادة ولا عموم بحسبها **قوله**
 اي لا يصح نفيه الضمير للحقيقة باعتبار انه لفظ وكذا الضمير
 في وضع ضميره للموضوع وهو عبارة عن المعنى **قوله** ثم استعير
 للالفاظ التي عند بعضها بعض الذي يناسب سباق الكلام وسياقه
 هو ان يقول سمنا ثم استعير ربط الالفاظ آه كما لا يخفى **قوله** لانه

أقرب إلى الحقيقة بدرجة ولذي فهم من شرح المصنف أنه حقيقة
ولعله أراد بالحقيقة الحقيقة الشرعية فيكون في إيراد المثالين
بنية على أن ذلك يجري بين الحقيقة والمجاز الشرعيين اللغويين
قوله في المستقبل حشو مفسد أما الأول فلأن المنعقدة هي التي
على لآتي وأما الثاني فلأنه أن يكون متعلقا بالمنعقدة وإد
بها المعنى اللغوي ويكون ظرفا مستقرا صفة كاشفة للمعقدة
وكلما فاسد من جهة المعنى وليس اليمين المنعقدة لا انفكا
في المستقبل **قوله** وفي الغموس لم يتصور ذلك فلا يجزئها
الكفارة واعلم أن الكفارة وجبت في المعقدة بالنقض
والخلاف في أن يمين الغموس معقودة أولا **قوله** أولى
من جملة على العقد كما ذهب إليه الشافعي به فحرمة المصاهرة ثبتت
بالزنا عن ذاك فانه **قوله** كما قال عليه السلام ما كحل يمين
كذا في جامع الأسرار وفيه بحث والمفهوم من كلام هذا الد
التباني أن النكاح في هذا الحديث بمعنى الضم **قوله** ودون العقد
وأنما سمي العقد كذا لأنه سبب للضم فكان مجازا كذا في شرح
المصنف وفي بعض الشروح أنه لما فيه من الضم حكى **قوله** فاقب
المفهوم من المتن أن استحالة آه حيث قال على لا بأس **قوله** فلما
ليس بطريق العارية لأنه لما كان للمزني لاية الإفراد
لبقا عقد آخر من تصور بصون العارية فسمي عارية مجازا **قوله**
غير مثبت للمدعى في هذه العبارة بشئ لا يخفى **قوله** وعلى ما لا
اللفظ عند إرادة المعنيين أنه كذا في التلويح وقد يقال

وجه ما كان في
بعض النسخ من
سبب العقد

قوله لكن الحكم المذكور
في الكتاب المذكور
غير ظاهر

على
وإذا افترضنا الأول
ما هو منه
مسألة

ليس مني الاستدلال المذكور ذلك حتى يتبين ما ذكره من إرادة
المعنى الحقيقي والمجازي من لفظ واحد والفرق واضح **قوله** النصف
الثالث وهو كذا **قوله** والنصف الثاني يرد إلى التور متعلق
بمسألة المتن وكان لا بد من ذكره عقب قوله أي نصف الثالث
قوله ولكن صار سببا له بأن اعني الأول حتى قد علق
الثاني **قوله** وإن لم يكن معقودا لفظ الواحد حشو مفسد
خلاف الواقع فكان الواجب إسقاطه **قوله** ولا أولاد لأن
الموالية حقيقة فهم أيضا حتى لو كان له أولاد معن بصر الثالث بهم
دون موالي الموالي فلذا شرط أن لا يكون هناك أولاد من عتقه
حتى يجوز صرفها إلى موالي مواليه لتعين المجاز مراد **قوله**
او يقال ترجيح بالوجوب يعني بالوجوب المذكور **قوله** حقيقة
في التي آه هو بالكسر الغير المطبوع من الأشياء **قوله** وطفا على غيره
مجاز بعلاقة المشابهة في محامرة العقل **قوله** ولو سلم فخرج
عن البحث كذا في التلويح وذلك لأن المعنى الحقيقي يكون في
فردا من المعنى المجازي وكان نزاع لاحد في هذا على ما حقق في بعض
حواشيه وفيه بحث لأن مورد السؤال المذكور ليس بالأجواب
المسئلة مطلقا على ما يشهد به قول السائل فيثبت إيجاب الحد في
الجميع بعوم المجاز فكان الخصم يقول حكمتم بعدم إيجاب الحد
في المسكرات بناء على منساج الجمع بين الحقيقة والمجاز عندكم
فهذا علمتم بعوم المجاز الذي يقولون به فيثبت إيجاب الحد
في جميع المسكرات فالأولى لاقتصار في الجواب على الأول

قوله إيجاب الحد
بقول التلويح

بريد به حاشية حسن

قوله وهو قوله تعالى او لا نسئ النساء الضمير للاخير وكذا في قوله
وامسوا **قوله** باجماع الآية الاربعة ناظر الى كون الحجاز مراداً
في الخبر على ما يدل عليه التفرع وان كان قول الله به مراد خبر الجميع
قوله والحقيقة في قوله تعالى او لا نسئ النساء وهو ليس باليد **قوله**
لا يقال التسميم ثبت بحديث عامر بن ربيعة لا يلفظ الآية الكريمة
فلا يرد بالتسميم فيها اجماع بل معناه التحقيق فقط وهو ليس باليد **قوله**
لان الزيادة على النص به وذلك لانه اذا اريد بالتسميم الآية
حقيقة التسميم يكون حل التسميم من مس ثباتاً بلفظ الآية ويكون
حل التسميم للجنس زيادة على هذا النص **قوله** حيث اثبتتم
الامان لا بناءً الا بناء آه هذا رواية الاستحسان في رواية
القياس لا يشغل الامان بنى لا بناء ومولى المولى في ذكره في
التدريج وقد يقال في وجه الاستحسان ان المقام مقام اراة العموم
لان الامان لحسن الدم فيراد الفروع بطريق عموم الحجاز والفروع
ظاهرة **قوله** والامان مثبت باذني شبهة لانه لحسن الدم وهو
على التوسع اذا الانسان بنى ان الرب **قوله** وكونه متعارفاً
فيها مثل بنى آدم وبنى هاشم **قوله** قلت هذا انما يصح بمعنى
اثبات الامان بالطريق المذكور **قوله** لضعف لانه اثبات
بدليل ضعيف **قوله** قلت هذا الدخول ليس بالتبعية آه قال في الكنف
والا وجه ان يقال ليس ذكر من قبيل ما نحن فيه لان كلانا
في لفظ الابن بل تباين اول الجد طاهر لا يثبت له الامان ابتداء
بصورة الاسم لان ثبت له الامان بطريق السراية والكتابة

ثبت

ثبت له من جهة الابن بامر حكيم لا يلفظ يدل عليها **قوله** وقال
ان يقول آه وقد يقال حرية بخلاف الجدات اجماع لا بان لفظ
الامهات تبايناً ولها **قوله** بان جعل الامهات عبارة عن الاولاد
كما قيل في الآية لان الام في اللغة بمعنى اهل اهل يقال كذا ام القوي
قوله ولو كانت التبعية مانعة سهوتم والصلوب لو كانت
الاصالة كما لا يخفى **قوله** على الاول المذكور كذا في جميع
والصلوب على اهل المذكور لان المراد هو متناع اجمع بين
الحقيقة والحجاز فقط **قوله** بحث الحالف اذا دخل داره آه
هو قول اصحابنا وعند الشافعي لا يثبت الا في الملك
قوله وهو ان وضع القدم حقيقة في الحالف في بضع في قوله
قوله فان قلت الدخول غير معتبر به هذا السؤال مع جوابه
ما خذ من تسليح ومنشأوه قول صاحب التفتيح الدخول
حافياً معناه التحقيق وليس في كلام الشارح به هذه البیان
ولا ما يؤدى مؤداها المذكور في هوان وضع القدم حقيقة
في دخول الحافى ومعناه ظاهر مستغن عن التاويل فلا يثبت
عليك ما في كلام من عدم الانتظام **قوله** او ما شيا عطف على
قوله حافياً **قوله** ولو نوى منه وضع القدم من غير دخول
كما لو اضطجع ووضع القدمين في الدار بحيث يكون باقى
جسده خارج الدار **قوله** لانه مهجور غير مستعمل وكان
اللفظ حقيقة فيه وهذا ما ذكر في المبسوط وفي المحيط انه
اذا نوى حقيقة بصدق ديانته وقضاء مطلقاً يعني لو كانت

على سائر ما في المتن

مهجوت او مستعملة كذا في اصول البدائع **قول** وقلان لا يسكنها
 سواء كان غيره ساكنها فيها لا بحث لا يقطع نسبة فعل غيره
 كذا في التلويح **قول** فكيف يستقيم الجواب على من ادعى ان رواية الظاهر
 انه يريد بالجواب الجواب المذكور في المتن انما هو صله وعبار
 نسبة السكنى وانت خبر بان ما ذكره في صدر الجواب عن قول
 المذكور لا يدفع بل هو سليم لوروده وعدول الى توجيه كلام
 بوجه آخر واجب عنه في التلويح بان المراد كون كذا منسوبة
 الى فلان نسبة السكنى اما حقيقة واما دلالة بان تكون الدار
 ملكا له فيتمكن من السكنى فيها انتهى ثم ان الظاهر ان كلامه مخبر
 السلام ولم يفس على هذه الرواية بل على رواية اخرى وهي
 عدم البحث **قول** فان قلت للاضافة المطلقة اه هذا اعتراض
 ذكره السراج الهندي في شرح المغني ولم يجب عنه واما ظاهر
 انه يريد بالمطلقة المجردة عن القرينة كما في قوله ان فلان
 واحترزه عن جواز الاضافة بادنى ملازمة عند وجود القرينة
 فيمكن دفعه بان الاضافة فيما نحن فيه ليست بمجردة عن القرينة
 فان ما ذكر من ان الدار لا تعادى لزمانها قرينة على ان المعنى
 الحقيقي ليس بمراد وحين **قول** قلت معنى الاضافة المطلقة
 هذا الجواب لجلال الدين والظاهر ان مرجعه الى منع ما ذكره
 في السؤال من كون الاضافة المطلقة حقيقة في الملك ومجازا
 في غيره بان يقال ان المفهوم منها هو نسبة المضاعف الى المضاعف
 اليه بوجه ما ثم ان الظاهر من تحرير السراج هو ان من هذا السؤال

ويكون ما نحن فيه خلافا
 فان معنى التلويح

هو قولهم في توجيه الرواية الثانية عبارة عما يضاف اليه المبرور
 مطلقا بل عبارة الجواب المذكور كما اصرح فيه وفيما فيه اذ
 ليس قولهم مطلقا تقييدا للاضافة كما لا يخفى **قول** مجاز في التلويح
 وفي بعض النسخ مجاز في مطلق الوقت لا صحة له في صدر تقرير
 السؤال فليتنا **قول** كقولهم ومن قولهم يومئذ بغيره ليس
 هذا موضع ذكره لانه مثال لارادة الوقت باليوم فان التلويح
 عن الزحف حرام ليلا او نهارا كما في التلويح وغيره والمذكور
 ليس ذلك وكأنه على بعض النسخ الذي سترنا اليه قد عرفت
 فيه **قول** لان الاحتياج في الاول الى قرينة وفي الثاني
 الى قرينتين سبق معنا ما يتحقق بذلك فذكره في تحقيقه لان
 المجاز في الكلام اكثر فحمل على الاطلاق لانه لا يودى الى بهام
 المراد بخلاف الاشتراك **قول** وهو ان المظروف ان كان
 ممتدا آه وهذا لان الفعل اذا نسب الى ظرف الزمان بغيره في
 يقتضي كون ظرف الزمان محييا له فان امتد الفعل امتد
 المعيار فيراد باليوم نهار وان لم يمتد الفعل لم يمتد المعيار فيراد
 باليوم مطلقا التمهيد الوقت اعتبارا بالنسب **قول** وفيه تسامح
 كذا في الشرح الاكمل وقد اشار بعبارة التسامح الى ان المراد
 ظاهرا فانه اذا كان عدم امتداد المظروف قرينة لصرف
 اليوم عن حقيقة يلزم منه عدم صرفه عن الحقيقة فيما اذا كان
 المظروف ممتدا غاية التصريح بذلك للآدم **قول** وكذا احتساب
 الهداية قال في اصل اضافة التلويح به هذه قرينة على حساب

جاز في التلويح
 ان يكون التلويح

في باب بحث ما نحن فيه
 وان كان التلويح

كذا في النسخ والظاهر
 في فصل اضافة
 الاطلاق

الهداية بلا غربة لأن المذكور في كلامه هو أن تطلق ما لا يمتد
 وعليه كلام جميع شراح كيف لا وقد ذكر كلام صاحب الهداية في من
 المسئلة في الكشف وغيره مما يدل على أن المعبر هو المظروف والعاب
 المذكور إنما هي لفظة السلام في شرح الجامع الصغير على ما ذكر في
 كتب الأصول والاصواب يقول في كتاب الأيمان في قوله
 يوم الحكم فلان ما مر أنه طالق أنه يقع على التلويح والنهاية الكلام
 مما لا يمتد كما في التلويح وغيره **قوله** قلت اعتبر والمضاف
 آه وفي شرح الكفر تارة يلقى اختلاف غيرهم فيما إذا يعتبر الممتد
 وعدمه فمنهم من يعتبره في الجواب لأنه هو العامل فيه فكان بحسب الأصول
 أن يعتبر الممتد منها وعليه ما علمت انتهى ولعل وجه الاجتهاد
 أن الحل على الحقيقة واجب مهما أمكن ويوافق ما ذكره صدر
 الشريعة في شرح الوقاية من أنه ان كان كل منهما ممتداً يراى باليوم
 مطلق الوقت أن كان كل واحد منهما ممتداً يراى باليوم النهار
 وان كان المظروف غير ممتد والمضاف اليه ممتداً والعكس ينبغي
 أن يراى باليوم النهار وأن رده لمولى الفارسي في فصل
 البدائع بأنه غير صحيح رواية ودرية **قوله** مما لا يمتد وكذا
 إذا كانا ممتدتين وإنما افترض على الأول كونه هو المذكور في السؤال
قوله والمضاف اليه ضمنية لأنه يتميز المضاف من بين الأباة
 المجهولة لا غير **قوله** فان قلت قد يكون الفعل ممتداً مع كون اليوم
 مطلق الوقت نحو آه وكذا العكس أنت طالق يوم تقوم
 حر يوم تنسف الشمس والجواب المذكور في الشرح يكون جواباً عنه

ط
 في فصل مضافه الأطلاق
 إلى الزمان
 مسهله

أيضاً كما في التلويح **قوله** قلت الحكم المذكور إنما هو عند الإطلاق
 آه ولأنه على أن اليوم لا يحمل في الممتد غير النهار وفي غير الممتد
 غير مطلق الوقت لا يركب أنه لو نوى في قوله امرئ بك يوم
 يقدم فلان مطلق الوقت في قوله أنت حر يوم يقدم فلان
 النهار صدق ديانة ونضاً بل حملنا اليوم على ما يناسب عند
 مرجح آخر ما إذا وجد مرجح آخر يحمل على اقتضاه ضرورة كذا في شرح
 المغني للقاء **قوله** للمعتمد والعدل معدول عن مرجح
 بالتلام **قوله** كان نذراً ومبناً عند أبي حنيفة ومحمد بن عبد الله
 يوسف نذر في الصلوات الأولى بمن في الثانية **قوله** أي
 الثابت هذا أظهر مما يفهم من تفسير صاحب التلويح أن الممتد
 هو نفس التمين لا يلزم على ذلك كون البناء في قوله بموجه زائدة
 ثم أن اثره الثابت هو التلزام المتأخر ودلالة اللفظ على أنه
 لا يكون مجازاً كما أن لفظ الأسد إذا أريد به البكل المخصوص
 على الشجاعة التي هي لازم الأسد بطريق التلزام ولا يكون مجازاً
 وإنما المجاز هو اللفظ الذي يستعمل وأريد به التلزام الموضوع
 مع قرينة عدم ارادة الموضوع له كذا في التوضيح **قوله** ولكن في
 الاستدلال بالآية على أن تجزئ المباح بمن نظر آه كذا في شرح
 جلال الدين التبا في **قوله** معناه والله أعلم كفارة آه وذلك
 لأنه لا كفارة في النذر الجود **قوله** ولما قيل أن يقول لأنم أن تجزئ
 المباح آه جواب عن السؤال الذي يجي بعد أسطر من أنه لو كان التمين
 ثابتاً بموجب لما توقف على التمين كما في بعض أخذ الشرح من التلويح

ع
 هو شرح المغني للقاء **قوله**
 مسهله

أيضاً

فأراد به هنا مع عدم سبق الإشارة إلى السؤال بعد ذلك
 جداً فضلاً عن إرادته في صوته لا اعتراض بما قيل أن في كلام
 الشارح خلطاً بين السؤال والجواب المذكورين في شرح المغني
 خلط لا يخفى إذ ليس في كلامه شيء من اجراء السؤال قبل الجواب **قوله**
 أن كان موجباً أي موجب هذا الكلام **قوله** والمغني فيه أن يكون
 تحريم المباح بمنزلة آية يعني أن التحريم ثبت بموجب النذر ولا يثبت
 على النية فإن تحريم ترك المندور به ثابت نواه أوله يقولون أن
 كونه بمنزلة توقف على التقصد لما ذكره **قوله** إنما عرف بالنقص
 في موضع آية وهو تحريم النسي عليه السلام مارية على نفسه **قوله**
 لوجود شرطه هو كونه قصدياً **قوله** يصلح لأن يكون بمنزلة آية
 يمين النية **قوله** فإن قلت لو كان اليمين ثابتاً بموجب آية
 لا يذهب عليك أنه حصل الغنية عن ذكر هذا السؤال فنصدي
 الجواب به هنا بما ذكره في خبر قوله ولما قيل أن يقول آية كما أشرباً
 إليه هنا لك اللهم لا أن يكون توطئة لذكر الجواب الآخر
 وفيه ما فيه إذ يحصل ذلك بأن يذكر الجواب عقب الجواب
 الأول كما لا يخفى **قوله** لما توقف على النية كما ذهب إليه السفيل
 الثوري حيث قال وجب القضاء والكفارة بلا نية **قوله**
 قلت استعمال هذه الصيغة قلب آية بخلاف مسألة الشراء
 فإن ملك القويب على العتق والعلة توجب المعلول نواه
 أوله يقولون **قوله** ولما قيل أن يقول ثبوت اليمين لما توقف
 على الإرادة آية كذا في التحقيق وقد جيب عنه بأن ثبوت

الفاعل مؤخره

أراد بالمغني المعنى
الفقهي

اليمين عند تحريم المباح ضرورية وثابتة بالضرورة لا يكون
 مراداً بالصيغة فلا يلزم الجمع المندور **قوله** إلا أن هذا الكلام
 قلب عند الإطلاق على التذرع عادة يريد به المعذرة عن عدم
 الحمل على اليمين بدون النية يعني أن اليمين كانت بالنية
 كما حقيقة المجهول لما كان المتبادر من هذا الكلام بحسب
 هو التذرع دون اليمين قد غفل عنه الشيخ أهل الدين حيث قال
 في شرح تلخيص الجامع الصغير وفيه نظر لأن اللفظ في دلالة
 على وضع له لا يحتاج إلى النية **قوله** جواب شرط سادس
 جواب القسم المذكور في الكافية وشروحه هو أنه جواب القسم
 لفظاً وجواب القسم الشرط معني **قوله** ولما قيل أن يقول
 اللهم إنما يجي القسم وأعرض أيضاً بأن القسم ليس مقصود
 المعبر بهن العبارة أصلاً **قوله** وثالث ما ذكره صاحب
 التفتيح بالمنع والتسليم يريد بالمنع منع كون اليمين معني
 مجازياً وبالتسليم تسليم ذلك ثم أتى ما ذكره بطريق المنع
 هو جواب القسم بعينه المذكور في هذا المتن وغيره كما
 بهنناك عليه في أثناء التقرير فلا تغفل **قوله** والاقرب أن
 يقال كلمة على حقيقة في إيجاب المباح آية كذا في الشرح الكافي
 والمراد بالكناية ما هو مصطلح أهل البيان لا مصطلح
 أهل الأصول وهو استمر المراد منه في نفسه سواء كان المراد
 معنى حقيقة أو معنى مجازياً إذ لا معنى لإرادة التفصي عن الإشكال
 المذكور بذلك وفي هذا الكلام بحث من وجوهه أما أولاً

العادة

ما ذكره الشارح هنا قد يكون
 أن يقول آية الجواب الثاني
 آية أنه من النوع

فلان لازم مراد في الكناية كنه ليس مقصودا في نفسه بل قصد
 ان يتقبل منه الى لزوم الذي ترك التوضيح بذكره ولا يذهب
 عليك ان نحن فيه بمغزل من ذلك فان النذر ايضا مقصود
 يرتب عليه حكم القضاء خصوصا فيما اذا نوى النذر واليمين
 واما ثانيا فلان شرط كون لازم في الكناية مساويا
 عالم يقل به احد واما ثالثا فلان كون الجواب المباح لازما مساويا
 لحرم المباح ظاهر لطلان لان شأن لازم المساوي ان يوجد
 حيث يوجد الملزوم وقد يوجد تحريم المباح بدون الجواب
 كما في البسيع والتطبيق **قوله** باشارة النبي عليه السلام بقوله
 لن يجزي ولد والده اخ كان الا ولى ان يذكر قوله عليه السلام
 من تلك ذارحم محرم منه عتق عليه كما في الكشف ليس
 الكلام في آلاب بخصوص بل في التوبيخ مطلقا على ان لالة
 هذا الحديث بالعجالة ودلالة ذاك بالاشارة **قوله** اي الجواب
 يعني ان الاستعارة عند ارباب الاصول ترادف المجاز
 لان كلا منهما عبارة عن استعمال اللفظ في غير موضوعه
 لمناسبة مجازات اهل البيان ولقد اصاب في التبيين على
 ذلك في مبداء البحث حتى لا يشبه بعض الامثلة على
 التناظرين في المقام جعله الله تعالى اجورا بدخول
 السلام **قوله** حتى لا يصح قسمة الرجل سدا آه يريانه
 يمنع الاستعارة اذا لم يكن المعنى وصفا خاصا او كان
 وصفا خاصا لكن لم يكن الاستعارة مشهورة والحيوانية

من قبيل

من قبيل الاول والنحو والحق من قبيل الثاني في تشابهها
 في معنى الشجاعة فيكون في كلامكم لف في غير مرتبة
قوله تشابهها في الصورة في بحث ظاهروا كانه غفل
 ان المراد بالاتصال القصورى المجاورة بين الشيئين صون
 على ذكر في غاية الكتب والعجب انه قال بعد اسطر فكونا
 متجاورين صون كما بين المظهر والسماء **قوله** في محل نصب
 على الحال لظاهر ان ذالحال هو المعنى الم شروع او الضمير الراجع
 اليه المستتر في شرع فقوله عند تصور المعنى بقوله لا لا
 معنى شرع ذلك العقد الم شروع ليس له وجه ظاهر **قوله**
 متعلق بخبر وفيه بحث بل هو متعلق بما بعده من الفعل
 ونقدته عليه لا قضاة الصدارة حالا او باعتبار اصله
 كما هو خوا به في قوله تعالى فلا ينظرون الى لابل كيف خلقت
قوله مقولا لاى معنى آه اى مقولا في حقه ثم انظر الى
 هو تيقا معنى الاستفهام ههنا في كيف ان يكون المراد تفهم
 عن ذلك يستعمل احد العقدين لاخر ويحتمل ان يكون الاستفهام
 مستلحا عنه ههنا كما ذكره الشريف قدس سره في فواصل
 المفصاح كيف دار بل هو الاظهر وحاصله ان الاتصال في
 الم شروع الذي شرع كائنا على كيفية مخصوصة نظير المعنى
قوله فكون العلة متفقة الى حكم من حيث الشرعية
 والمقصود لانها لم تشرع الا لحكمها ولم تكن مقصودة الا لاجلها
 الحاصل ان حكم علة غائبة لها **قوله** فان قلت هذا قسم

ان كان معنى الاستفهام
 عنه كاستفهام

الشئ الى نفسه والى غيره آه هذا السؤال مع جوابه المذكور اخذ
 من شرح المعنى للقاء آتى وبنهاهما ان صاحب المعنى أقصر في
 التباين على ذكر اتصال السبب والمستب ثم قال وهو نوعان
 فيلزم ان يكون المقسم عبارة عما ذكر فيظهر المحذور المذكور
 وليس في عبارة المقسم ما يصلح ان يثبت له اذ قد ذكر
 السببية والتعليل كلها فيما سبق فهذا سهو عما هو من
 التاخير ولعلنا انفس الاول لا اتصال من حيث السببية
 والتعليل ثم دخل عنه بعد سطر **قوله** وهو ان نصف
 يعقوب آه قال صاحب الكشف ينبغي ان يكون قوله يعقوب
 النصف في هذه المسائل قولاً في حيفة فاما عند هذا
 فينبغي ان يعقوب كله ثم تجب التساوية في النصف والاضاف
 لا اختلاف المعروف في تجزئ لا عشاق **قوله** لعدم
 المحل ولهذا لو اعتقه قبل القبض لا ينفذ **قوله** فيبحث على آتى
 وجه كان آه وفي شرح المعنى لشرح الدين الهندي آتى بنوى
 شرع عبداً كامل فبدن فيما بين وبين الله ولا يصدق
 القاضى لانه نوى التخصيص في تخفيف **قوله** وكان يقول
 لآدم هو بوابه الذي يقال له اسحاق وهذا المستدسى
 اسحاقية **قوله** ولكن القاضى لا يثبت في يده كما لو استغنى
 رجل من فقيه ان فلان على الفاء وقد قضيه ان يرتب
 يفتيه بالبرأة واذا سمع القاضى في ذلك منه يقضى عليه الدين
 الى ان يعقم بنته على الابناء **قوله** هذا اذا لم يشتر الى عبدين

وقد اشار اليه الله بذكر العبد قوله لان النصف في الحكم
 اى المعين **قوله** لا يعبر فيها نصف العمران فلو دخل بها بعد
 خرابها بحث **قوله** يعبر في غير المعينة فلا بحث بدخولها
 بعد ما ضارت صحراء **قوله** والشرط انفقارة الى يصلح
 حلة على وجه كبدية **قوله** الا انهم استعاروا الاثم لغير
 ليس بواضح لان السائل ان يناقش فيه بانه يجوز ان يكون
 المراد بالاثم المستعار هو الاثم الحاصل بالجرم **قوله** في قوله شرب
 الخمر حتى ضل عقله مصرع او لم يثبت و آخيه كذا كلام
 يذهب العقول **قوله** اى النوع الثاني من الاتصال حيث
 السببية والتعليل ليوافق تفسيره للنوع الاول كان اولي
قوله بان لا يكون احكم مضافاً اليه بلا واسطة لان
 هي ايضا ف اليه احكم بلا واسطة كما يجي في الكتاب **قوله**
 ولو قال المقسم بكذا فقال ان وال ملك المتعة بالفاظ العق
 كان اولي لان السبب على قرين هو قوله انت حرة وفيه
 لان المفهوم من كلام المقسم ب في المتن والشرح وكذا من كلام
 في المتن والشرح وكذا من كلام صاحب التفتيح ان المستب هو
 زوال ملك المتعة وان السبب هو زوال ملك الرقبة
 وبواسطة ما بينهما من الاتصال بطريق الاثم الموضوع للثاني
 على الاول بطريق الاستعارة ولا غبار فيه اصلاً ولا ظاهراً
 ان الشارح ب قد اعترض بما في المعنى ونسب الى سببتي وعلى
 وجه آخر في تقرير الكلام وذلك ان زوال ملك الرقبة يثبت

٢
 للحاكم والحكم قبل وجوده
 مفتحة الى جميع ما يصلح
 حلة
 وفي كذا النسخ وقع العبارة
 في قوله سمى

لزال تلك المنفعة وقوله انت حرة سبب بعدله لان سببته
 انما هي بواسطة كونه سببا لزال تلك الرتبة فبعضهم ذكر
 السبب القريب وبعضهم ذكر البعد **قوله** وكما اتصال
 زوال تلك المنفعة عطف على قولهم كما اتصال زوال
 تلك المنفعة وانما ذكره توطئة لذكر الاستشكال المذكور وجوابه
قوله واستشكل شارح المنفعة يريد به السراج الهادي **قوله**
 جوابه يعرف مما ذكرنا انما قال يعرف لان المذكور فيما سبق
 هو العلة وما نحن فيه هو السبب لكن لا فرق في ذلك بين
 العلة والسبب **قوله** اما لغة فلان كلاما منها لتخليه واسأل
 يقال اطلقت البعير رسله كذا في الكشف وغيره من كتب
 الفن لكن كلام صاحب التنقيح هنا صريح في انه انما يصح إطلاق
 اسم السبب على السبب اذا كان المقصود من شئ علة لتلك
 المسبب وبني عليه كلامه في مباحث الكتابة وفي كلام العلامة
 التفتازاني هناك إشارة الى ان المعبر في ذلك هو ما
 ذكره القوم لا ما ذكره وأن لم يتفضل به هنا **قوله**
 لكونه بمنزلة العلة لان السبب لما لم يحصل الالة والسبب
 صار كانه السبب موضوع له ومنفق الية نظرا الى ان
 كافيها رتبة الى العلول **قوله** وفيه نظر لانه ينقص كذا
 استغارة العلول للعلة كذا في شرح المعنى للقاء آفي وجوابه
 ان جواز استغارة العلول للعلة على ما صرحوا به ليس لان
 جهة ان العلول علة عابئة للعلة لكونها موضوعا له فيحقق

قوله الا اذا كان
 المسبب مختصا بالسبب
 كذا في الكشف



افقار العلة اليه بهذا الاعتبار على ما هو شرط الاستغارة
 ولا يذهب عليك ان العلول بهذا الاعتبار يلزم لازم
 كما ظن لان معنى اللازم في هذا الباب هو التابع بمعنى الملزم
 المستتبع ومعنى التزوم هو التبعقة على حقيقة الشرف في
 شرح المفيد **قوله** وهي ما لا توصل اليه الا بمشقة وقيل
 المتعذر ما لا يتعلق به حكم وان تحقق التبعقة قد ثبت به
 الحكم اذا صار فردا من افراد المجاز كذا في الكشف
قوله هذا مثال للمتخذ هذا على ان يكون النحلة مما لا يؤكل
 واما اذا كانت مما يؤكل كقصب السكر والرياس فلا يقع
 يمينه على اكل عينها **قوله** وان لم يكن لها ثم كالحلأ مثلا
 ثم ان جميع ما ذكر اذا لم يكن له نية فاما اذا نوى شيئا
 فبنيته على نوى ان كان اللفظ يحمل ذلك كذا نقل عن شمس
 الكرد **قوله** لا بحث في الصحيح احتراز عما قبل الحقيقة
 لا تسقط بحال فبحث **قوله** بطريق إطلاق اسم الحاضر وفي
 التلويح بطريق استعمال المقيد في المطلق والجزء في
 الكل وقيل بطريق ذكر السبب واردة المسبب وقيل لان الجواب
 خرج بمقابلتها وإطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر
 جائز كما في قوله تع فاعبدوا عليه ثل اعبدوا عليكم
 ثم ان مراده بالعام العام المعنوي كما سبق في الكتاب
 فليدبر **قوله** فوكل المدع عليه آه وكذا اذا وكل المدعي
 فاقتر الوكيل بطلان دعواه **قوله** فاقتر الوكيل عند القاضي

قد بذلك يكون ساق الكلام على ما هو متفق عليه بين
 اصحابنا وعندنا في يوسف صلى الله عليه وآله في مجلسه
 وغيره **قوله** وعندنا في زفر والشايعي به لا يجوز وهو لفظ
 وما ذهب اليه اصحابنا استحيان **قوله** ولا يقبل الصبي
 الكافر قضاة تخصيص الصبي بالذكر كونه مظنة ان كانا حيث
 يتوهم ان الكفر مانع من الرحمة فيخص الكلام المذكور بها
 اذا كان الصبي مسلما والافاق الصبي المسلم الكافر سواء في حكم
 المذكور وكان قوله على انهما لا اولوية **قوله** ولا يلزم جواز
 سببه لا يرد على ذكر من ان الصبي مظنة الرحمة **قوله** ولا يلزم
 شرعا كالمهور عادة مرتبط بقوله حرام **قوله** كم حلف
 ليشربن الخمير التشبيه من حيث ان اليمين تنفقد على هو
 المقصود منها **قوله** وان لم يصلح اه المذكور في الكشف وغيره
 بل في غاية الكتب هوانه ان لم يصلح داعيا الى اليمين فان
 المحلوق عليه منكر يتقيد به ايضا كمن حلف لا يأكل لحم
 فاكل لحم كمن لم يحث وان كان متوقفا بالاشارة كما في
 المثال المذكور في الشرح لا يتقيد به ففي كلام الشارح هنا
 انما زخل كما لا يخفى **قوله** اي ليست مهجورة شرعا وعادة
 وفي بعض الشروح اي غير معتدرة ولا مهجورة وهو لا يظهر
 في صورة تعذر الحقيقة ايضا نصرا الى المجاز بالاجماع
مسئلة ما اذا كانت الحقيقة مستعلة **والجواب** مستعلة
قوله لكن ذكر لفظ مستعلة يريد به المعذرة عن انه اذا

انما هو انما

المراد ذلك فلا يظهر ان يقال بدل قوله مستعلة غير مستعلة
 واما ما قيل انه جواب سؤال بان يقال قوله مستعلة لا
 طائل تحت لان الاستعمال داخل في ما بينته الحقيقة اذ هي
 الكلمة المستعلة فيما وضعت له فكانت قبل ذاك كانت اللفظة
 المستعلة مستعلة ففهم تحت لانه بعد ما قسر المستعلة بما ذكر
 لا يبقى مورد لهذا السؤال على ان ما يصلح جوابا عنه هو تفسير
 المستعلة بما ذكر لا ما ذكره بطريق الاستدراك **قوله** انما يذكر
 الى الفهم في كلامه اشارة الى ان المراد بالحقيقة والمجاز في هذا
 المقام هو المعنى والاطلاقا عليه شايع في عبارات العلماء
 وذلك اما على طريق التامح او التجوز لما بين اللفظ والمعنى من
 الملازمة الظاهرة وان كان كل منهما من اوصاف اللفظ اجماع
 اهل اللغة **قوله** او معناه يكون استعماله اه يريد به اشارة
 الى اختلاف المعروف في تفسير التعارف اذ قد فسر مشايخ
 العراق بالتفاهم ومشايخ بلخ بالتعال فالضمير في استعماله
 الى المعنى المجازي والمراد بالعرف العرف العملي ثم ان الرجح
 هو القول الاول لان محل المجاز هو مواقع الاستعمال
 لا يكون فيها لانه عبارة عما يقع فيها بينهم من عمل كلف التفاهم
قوله لان المستعار لا يراحم الاصل في بعض الشروح ان اولي
 في هذا المقام بمعنى كذا في قوله تعالى ان اولي الناس بهيما
 الآية لا بمعنى الذي في قولهم حاله الحسن في من حاله
 ابن سيرين مثله حتى تجوز مجازهما **قوله** وعلى هذين

فليتنامل

الأصلين مختلفين بخليفة بآه وأكذى بضم الميم
 على ما حققه ابن الهيثم في شرحه أن معنى هذا الخلاف في قيام
 العرف في غيره قارياً بالقصير فالأبعد وهو **قول**
 وجوز ما بآية طويلة **قوله** ولعليل أن يقول ينبغي على
 أن يجوز ما دون الآية كذا في شرح المغني لفقهاء أبي
 حنيفة عنه بأن ما دون الآية خارج إجماعاً والعام الذي عنه
 حقيقة في الباقي وقريب منها ويمكن أن يجاب عنه منقول
 القراءة حقيقة مستعملة فيما دون الآية والكلام فيها **قوله**
 وأصلها منقوض بما إذا حلف آه أجيب عنه في خصوص البيع
 بأن لقراءة في الآية الفتح متعارفة خارج النسخة **قوله**
 فعند حنث بكل عين الخطأ يعني لا يغزو وذلك لأن الخطأ
 عينها ما كوله عادة فأنها تغلي وتغلي وتوكل وتخذ منها
 والرب وقد توكل أيضاً حثاً عند الضرورة **قوله**
 والكراع من الفرات هو أن بنا أول الماء بغير موضع
 والفرات كغراب الماء العذب جداً ونهر بالكوفة وهو لم يرد
 هنا **قوله** فعند ما يحث بكل عينها كذا ما يتخذ منها كما يحث
 بكل عينها كذا في الهداية وغيره وهو رواية الإمام فخر الإسلام
 وفي إجابتي وبكل عينها لا يحث عند هاتين في الصحيح وهو
 رواية مبسوط شيخ الإسلام **قوله** من كل ما تحوّل الخطأ
 أي جمعة وتضمنه من الجوار **قوله** وشرب ماء بجوار الفرات
 يعني أن الفرات اسم النهر وهو مما لا يشرب بل المشروب

يعني الآية

أغراض متضاربة كفرن
كذا في الصراح

الخطأ

هو الماء الجاري فيه فهو مجاز عن مائة بعلاقة المجاورة وذلك
 لأنه هو المراد من مثل هذا الكلام في العرف يقال بنو فلان يشربون
 من الوادي أو من الفرات ويراد به منسوب إليه فيجوز الكلام
 عليه **قوله** ومهمل هذا عرف أن ما له بعض الشارحين عند ما
 يحث آه يريد به شرح الهندي شارح المغني وأرد ما هو
 من شرح المنار كجلال الدين تبا في مفهوم من شرح الكفر
 لم يلحق أنه يحث بكل السوي عند محمده ولا يحث عند أبي
 قتياب **قوله** لأن ما الفرات انقطع منه أي من الفرات فنقطع
 الجوارق عنه لأن ذلك النهر مثل الفرات في أمساك الماء
 بخلاف ما لاخذ بالآه في أنه لا يقطع هذه النسبة لأنها لا تعمل
 عمل الأنهار في أمساك الماء **قوله** فالعبرة بالحقيقة بالاتفاق
 وكذا إذا كانت الحقيقة أكثر استعمالاً أو كانت مستعملة
 والمجاز غير مستعمل وأما إذا كانت الحقيقة غير مستعملة فالمجاز
 أولى بالاتفاق كما سبق ثم أعلم أن سياق كلام فخر الإسلام
 يدل على أن عند هاتين هما أنما يترجح المجاز المتعارف إذا كان
 عمومياً متساوياً ولا للحقيقة ولا دلالة فيه على حكمه إذا لم يكن
 متساوياً ولا للحقيقة وذكر في شرح الجامع البرهان في بدل على ترجحه
 بكل حال كذا في الكشف وكلام شمس الأئمة السرخسي أيضاً في أصوله
 موافق لما في أصول فخر الإسلام **قوله** وبعض الشراح فرو
 يعني قول الإمام فقط لا قول الإمامين بل قولهما مفترقا ذكر في
 الشرح باتفاق جميع الشراح وعليه مبني قوله بعد أسطر

ولو كان المراد ان هذا بنى خلف عن هذا فالحذف يكون
 في الاصل والحذف وكلام صاحب الكشف والتوضيح والتوضيح
 في **قوله** لان المجاز خلف عن الحقيقة أي فرع لما يعنه
 ان الحقيقة هي الاصل الذي يستنبط عليه المجاز لا بمعنى انها هي الاصل
 الرابع المتقدم في الاعتبار كما زعم صاحب التلويح لان انشاء
 الخلاف في جهة الخلفية على ذلك غير ظاهر ثم ان التزم في لفظ
 الحقيقة عوض عن المضاد البهيم لا عن حقيقة التي نقلت
 عن محكمها الى محل المجاز والا لا يجد ذكر هذا الاتفاق نفعاً
 في رد التفسير المذكور لان خلفية المجاز عن الحقيقة مطلقاً بقوله
 على ذلك ايضا **قوله** فالخلاف يكون في الاصل والخلاف أي في
 تعيين مجموعها لا في كل واحد منها اذ المجاز الذي هو خلاف
 هذا بنى لاثبات الحرية بلا خلاف على كلا التفسيرين كذا في التلويح
قوله ثم ان المراد بالخلاف يكون في الاصل والخلاف ايضا
 لا في جهة الخلفية فقط ولم يقل به احد فذكر **قوله** فالشرح
 الكفني منقول القائل في اخذ القائل في ايضا من كشف
 بحث ظاهر لان الاصل في قول الامامين على كلا التفسيرين قوله
 هذا بنى مراداً به ثبوت النبوة وتفسير الاصل بقوله هذا صرحاً بغير
 بعض الشراح ليس لان في قول الامام ابي حنيفة به على ما صرح به في
 غاية الكتب حتى في الكشف فيكون موجب قول الامامين على
 التفسير ايضا عدم العتق فقوله فيلزم ان ثبت العتق عند
 لوجود شرط المجاز وهو تصور الاصل ليس له وجه صحيح كما لا يخفى

هو الضم المأخوذ
 من المجاز

لفظ اتفاقا في نسخ
 منها بالعين المعجمة في بعضها كذا
 في بعضها والكون انما في بعضها
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ
 في بعض النسخ في بعض النسخ

فليس كما في بعض النسخ منه أي تحت يد مثله ولا فخر
 الصغير لا ينبغي في ذلك **قوله** ولما قيل ان يقول بيقض هذا الاصل
 على ابي يوسف كذا في شرح المغني للقار في جوابه على ان
 اليه بعض المحققين هو ان المقبر عندهما تصور حكم الحقيقة
 امكانه الذاتي وهو غير تصور البراءة لا بشرطه ابي يوسف
 لان عقائد البين لما تعال الى الكفان وبشرطه ابو حنيفة ومحمد ولا
 الامكان الحائي ولو بخرق العادة فهو اخص من الاول لا يميز
 من نفي الاخص نفي الاعتم والحاصل ان ابا يوسف بشرط
 الامكان انما في الامتثال الى المجاز ولا بشرط الامكان الحائي
 لما تعال الى الكفارة **قوله** لانه اكثر استعمالاً فكانت الحقيقة
 بمقابلته كالحقيقة المجهولة **قوله** لا يستحق عبده يعني وان كان
 سنا منه **قوله** قلت انه على الخلاف أي على الخلاف السابق
 في هذا بنى فيكون قول ابي حنيفة به فيه ايضا ثبوت العتق
 فلا بد عليه ما ذكر **قوله** والذكر والاثني ضبان فلا يكون
 المشار اليه من جنس المستمي **قوله** فيعلق الحكم بالمسمى هو ثبت
 وما فعله الشراح الهندس في شرح المغني من تفسيره بالابن
 وتفسير المشار اليه بالبنيت لا يظهر له وجه صحيح فلا يفضل **قوله**
مسألة تحذر الحقيقة والمجاز معا **قوله** وقيل الحكم في مجزاة
 النسب آية هذا هو المذكور في الاسرار والمبطل **قوله** وانما وضع
 المسألة في معرفة النسب يعني على القول في **مسألة**
الحقيقة ترك **قوله** وذلك خمسة بالاستقراء هذا عند ابي حنيفة

فليس كما

واما عند ما فكر ايضا بمعارضة المجاز المتعارف كما عرفت
قوله وترك معنا اللغة اي صار مجهولا شرعا وعادة حيث لم يجر
 منها الا اثار كان معلومة وكذلك الحج **قوله** لتسلك الحرف
 التسك مثله وبصفتين العاكوة وكل حق تدعو وجعل كذا
 في القاموس **قوله** لم يثبت لكل التسك هذا اذا لم يكن له نية
قوله ولعلما تمسكوا في ذلك بعرف فيكون من قسم الاول
قوله لم يستعمل استعمال التمسك في الباجات فهي لو ان اللفظ جمع
 باجه تعريب بابا كذا في تاج الاسماء **قوله** ولحم التسك مخصوص
 بدلالة الاشتقاق وان كان لفظ التمسك يتبادر لكونه كالحا
قوله باعتبار قولك من الدم الذي هو قوى كالحا في الحيوان
قوله والاما غاش في قوله الماء اذ الدم حار والماء بارد
 فبينهما منافاة طبيعية **قوله** ولما قيل ان يقول ان كان لحم
 التسك مخصوصا بدلالة الاشتقاق لكان اللفظ مجازا في
 التسك فلا يكون مما نحن فيه لان كلامنا ليس الا بما ترك
 الحقيقة وهو عراض آخر على تقرير فخر الاسلام ومتابعيه
 ظاهر وهو ان ليس المراد بالدلالة الدلالة الصريحة المعبرة عند
 الوضع بل يكون بطريق ابتداء اللفظ وبحسب المتبادر
 كما سوضحه لا يرى انهم صرحوا بانه من باب التخصيص
 فرع العموم فيقتضي كون اللفظ حقيقة في التخصيص لا كالحا
 كما لم يشرك في المسائل حيث خص من قوله تبادر فافكوا المشركين
قوله وليس كذلك لان الله سماه كحا آه وفيه ان ذلك

يجوز ان يكون بطريق التجوز لما قامت التسمية عليه فلا يثبت
 المدعى **قوله** ويمكن ان يقال المراد من كونه مأخوذا آه كذا في
 الشرح الاكمل وهو جواب عن اعتراض صاحب الكشف في توضيح
 ان ليس المراد بالاختلاف في الاشتقاق بل ان ل
 ح كم كيفما تركبت فارت مع تأدية معنى الشدة والقوة
 فصارت بحيث لا يطلق الا على ما فيه ذلك المعنى فيكون اسما للشيء
 مبنا عن المعنى المذكور ويتبادر منه عند اطلاقه ما هو
 فيه ذلك مما يتولد من الدم ويكون غرضه خارجا عنه كالتسك
 وكلام المصنف في التشرح يوافق ما قررناه ثم ان اعتراض صاحب
 الكشف على فخر الاسلام ومتابعيه بما يرد ان لو كان كلام
 كون اللحم مأخوذا من اللحم واشتقاقه منه وليس كذلك فيكون
 مدار الاعتراض على قوله لا على ما قررناه وان شئت
 كما ان لا اطلاع على حقيقة الحال فذلك يثبت هو لا الرجال
قوله كيفما تركبت سواء كان على الترتيب المذكور ولا في خلافه
 الملح **قوله** يثبت على هذا الطريق اي طريق فخر الاسلام
 ومتابعيه **قوله** اي على ما ذكرنا من المسائل لان الاسماء
 مبني على الحال في هذه المسئلة عن تصور **قوله** لان في
 هذه المسئلة كما لا في معنى تفكده وفيه بحث ظاهر من كلام
 بنا على فساد قوله والصلوب زبادة على معنى تفكده كما في
 سائر الكتب **قوله** الا ان السباق بالياء المنقوطة بثنتين
 من حيث كثر استعماله في المتأخرة هذا اذا ذكر في مقابلة

بلنا الاخذ

السابق باباً في الموصدة والآلاف الكلام في عموم آياتي ولما حوت
قوله الفورا ما خوذ من فورا ان القدر قال في الكشف وغيره وهو
 في كل مصدر فارتب القدر اذا قلت فاستعبر لمرتبته ثم سميت
 الحالة التي لا ريب فيها ولا يثبت فقبل جاء فلان من فوره
 اي من ساعته كذا في المغرب **قوله** سميت بهذا الهم الفهر
 للمبين لمذكورة **قوله** باعتبار فورا ان الغضب فسميت
 بل باعتبار ان الفورا بمعنى الحال على صرحوا به وهذا من
 تقع على حال **قوله** فان حقيقة قوله لا تغد على العموم كدلالة
 لغة على مصدر منكروا وقع في موضع تنفي اذا تقدير لا يغدر
 تغد كذا في الكشف **قوله** فان هذا الكلام يقتضي ان لا يوجد
 عمل بلا نية كدلالة انما على المحر **قوله** وان لا يوجد خطأ
 ونسبان لان كلا منهما ذكر محلي بلام الجنس **قوله** فبراد به حكم الحال
 آه باعتبار إطلاق الشيء على اثره وموجب **قوله** وهو يجوز
 والفساد والكرامة والاسادة ونحو ذلك كذا في التلويح
قوله فيكون مشتركاً بينهما يعني بحسب الوضع النوعي لما كان
 اللفظ مجازاً عن النوعين المختلفين **قوله** وفي عدم في الصوم
 بالخطا كما اذا سبق الماء حلقه عند المضمضة فعليه القضاء
 خلافاً لما شافعي وكذا في عدم في الصلاة بالكلام نسباً
قوله وحمل الشافعي على الصحة والفساد لو افترض على ذكر
 الصحة لكان أصوب **قوله** لان النبي عليه السلام بعث بيننا
 الحلال والحرمة فيه انه عليه السلام كما انه مبعوث لذلك مبعوث

الكشاف
 الا عراض لا اول لبيان
 والاعراضات الاخرى
 التلويح

في عبارة الشافعي
 والمراد تقديم قوله من
 انني يقتضي ذلك

بيان ثواب العقاب بضاً لكونه بشراً ونذيراً **قوله**
 ولما قيل ان يقول لا نسلم ان الحكم مشترك آه اجيب عنه بان
 يتعلق بالآخرة ليس حكمه للأعمال واثراً لها على مذهب اهل السنة
 خلافاً للمعتزلة بل هي علامات محضة كما تقرر في موضع فاطماني
 الحكم عليه يكون بالمعنى الآخر بالضرر ولا معنى لمشارك
 هذا وقد استبرأه في الشرح الكلي ايضا **قوله** بالاجماع
 متعلق بقوله يختص **قوله** على ان قوله عن اني يقتضي اختصاص
 فلو لم يخرج المواضع مطلقاً في الآخرة لما قدمه آه انت خير بان ما
 ذكره متفرع على كون المراد بالحديث بيان حكم الآخرة وهو غير
 مستقيم عند الحكم كلف لا وحاصل السؤال ليس لا ذلك ففيه
 مضادة على ان تقديم مثله ليس لافادة الاختصاص **قوله**
 فانهم قالوا المراد منه تحريم الفعل لا غير أي مجازاً بدلالة محل
 الكلام كذا في شرح المص ٥ والمراد تخليخ الآلهيات وشرب
 الخمر مثلاً وما ذكرنا بظروجه ايراد هذه المسئلة عقيب
 بحسب تركب به الحقيقة وذلك ان تحريم العيان وان كان
 حقيقة عن ذلك لما زعم بعضهم انه من قبل ما تركت الحقيقة
 فيه بدلالة محل الكلام قصد الامام فخر الإسلام التبيين على
 في هذا المقام وتابعة المص ٥ **قوله** وقال قوم من المعتزلة
 انه محمل آه المذكور في الكشف بل في عامة الشروح هو ان
 ذلك مذهب قوم من القدرية وان عامة المعتزلة على قول
 الثاني **قوله** ثم اظهر دخول القائلين بذلك ايضا تحت قول

المص به خلافا لبعض ليكون كلاما عاما فائدة **بحث حروف المعاني**
واقطع الواو **قوله** لما صح ان يقال جاء زيد وعمر وقيل
 للزوم لتناقص ذلك لان معنى الترتيب هو ان يكون اليقين
 الفعل للمعطوف بعد ثبوت المعطوف عليه **قوله** لو وقع جملة
 اي لطلقات الثلاث **قوله** منقشرة الى الكلمة يعني في فائدة
 المعنى لانه لو لا العطف لما اذنت لنا قصة شيئا **قوله** ولما
 ساوت الثانية والثالثة الاولى ليس في كثير النسخ لفظ الاولى
 ولا بد منه كما في بعضها **قوله** يقع جملة اذ ليس بين الاخيرة اه
 كما لو كرر الشرط بان قال ان دخلت لدار فانت طالق ان دخلت
 الدار فانت طالق ان دخلت لدار فانت طالق **قوله** وذلك لا يجب
 التعاقب في الوقوع يعني حين وجود الشرط **قوله** ولم يوجد فيه
 اي في الكلام المذكور **قوله** واوردوا على قوله اشكالان ثبت
 آه من قبيل نسبة المجموع الى المجموع اذ ليس في كلام مخر الاسلام
 تعرض لذكر الاشكال الا قول **قوله** كما ذهب اليه في القيد
 اي في قوله القديم **قوله** اي قبل الفراغ عن الكلام بالثاني هذا
 على قول ابي يوسف **قوله** وعند فتح عند الفراغ من الكلام بالثاني
 لجواز ان يلحق بكلام شرطيا واستثنائيا فيغير قوله وما قاله ابو
 يوسف **قوله** لان وقوع الاول لو كان بعد الفراغ من الكلام
 بالثاني ينبغي ان يقع جميعا لوجود المحل مع هذا الكلام كذا قال
 شمس الدار فذلك جوي المص به كلامه على قول ابي يوسف ثم انه
 ليس مني تفسير كلام الشارح بذلك فقد يرشئ في الكلام

بل لان الكلام بالثاني انما يتصور عند الفراغ عن الكلام **قوله**
 وكلاهما رافع للقبيل يعني قيد التناضح **قوله** فضولي هو في
 اصطلاح الفقهاء من ليس بوجيل **قوله** قيدت بقولي قبل
 لان الفضولي الواحد لا يجوز ان يتولى طرفي التناضح آه حمله
 ان التقييد بذلك ليكون وضع المسئلة على قول ابي يوسف
 فقط وفيه بحث اذ لو ترك هذا التقييد لحصل المقصود ايضا
 لانه ينظم ما اذا كان القبول من فضولي آخر كما هو المتفق
 عليه ومن الفضولي الاول كما هو الجائز عند ابي يوسف
 بل التقييد بذلك يوهن خلاف المص به وهو ان كون
 القبول من فضولي آخر دخل فيها هو كقرض من ذكره المسئلة
 في هذا المقام لعل المص به لم يقيد الكلام به لانه في المتن
 وكذا في الشرح وقد يقال وضع المسئلة على رضا الاثنين
 كما قد بدى في الكشف فيكون الفضولي من قبل الزوج غير
 اذ لا يحتاج اليه من قبل الامة لما ان التناضح يقع بعد اعادة
 الرقيق موقوفاً وعلى هذا يجوز ان يكون عدم تقييد
 المص به الكلام بذلك لذلك قد بدى **قوله** يتوقف اتفاقاً
 ومبني التوقف الجواز ولو قال جاز اتفاقاً ويتوقف
 كما في التزوج كان اوضح ثم ان ذلك لتسزله اذ ان منزلة
 فضوليين **قوله** لانه لا حل للامة في مقابلة الحق يريد ان
 يكون تناضح الامة على الحق كما قال بعد سطر متضمنة الى الحق
 وذلك لان حكمه صحيح قد بدى **قوله** ولزم العقد من جانب المولى

يعني انه يلزم العقد في حق الاولى في هذه الصورة من المولى
 ولا يتوقف على اجازته بعد بل على اجازة الزوج فقط
 وهو كلام مستقل غير مرتبط بما قبله وما بعده ذكره فيما ليس
 حكم المسئلة وانت جبر بان السؤال المذكور بعد مرتبط بما ذكر
 قبله فالفصل بينهما بهذا الكلام الاجنبى منهما ليس ينبغي
قوله ولما قيل ان يقول ينبغي ان لا يبطل النكاح الموقوف
 للامة على الحق لانه ليس بنكاح حقيقة لانه لا يثبت به الحل آه
 وفي بحث اما اولاً فلا ان الحل في النكاح الموقوف مضاف الى
 العقد لا محالة كما للملك في البسيع الموقوف وتراخي الحكم عن العلة
 لا يرد ما غير عزير واما ثانياً فلا انه لو ازيد بالنكاح في قوله عليه السلام
 التام والموقوف لانم لزوم الجمع بين الحقيقة والحجاز آه
 يجوز ان يراد به مطلق العقد التام لها **قوله** ولا تفصي عن هذا
 الاشكال الا بان يلزم آه السؤال المذكور خلال الدين لتباني
 وهذا من كلام شارح به وقد عرفت انه لا اشكال فضلاً
 عن عدم مكان التفصي عنه ثم ان القول بتجوز الجمع بين الحقيقة
 والحجاز في مقام نفى لم ينسب الى غير صاحب المبسوط صاحب
 الهداية فلا وجه لتخرج ما هو المقرر عند غاية المشايخ على ذلك
قوله ولو اعتقها بكلام مفصول بان اعتق احدهما وسكت ثم
 اعتق الاخرى **قوله** فاجاز الزوج نكاحها او واحد منهما
 عبارة التام فاجاز الزوج نكاحها معا او واحدة بعد
 وهو لا يظن **قوله** هذا اذا كان النكاحان في عدة واحدة

كان مولى لامت من احد ام لا **قوله** فاعتقت الامان على
 التعاقب لم تعرض لشارح في صورة تعدد المولى لاعتاق الامان
 معاً لظهور حكمه **قوله** فابهما اجاز امى النكاحين اجاز الزوج
 جاز وبطل نكاح الاخرى حتى لا تلحقها الاجازة لانهما وان تحققت
 حال الحرية الا ان المجاز اصل العقد وهو عقد الامة فاذا جاز
 احد النكاحين اولاً وتم ذلك النكاح صار تحت حرة فالجواز
 اللاحقة تكون جازة عقد الامة على الحق وحالة الاجازة كحالة الا
 فلا يصح **قوله** توقفاً امى النكاحان على اجازة الزوج **قوله**
 واحد بما لا يملك الاجازة في تلك الاخر كذا في التلويح قال
 بعض الاقوال فيما علقه عليه يعني فلا يملك الاطلاق وفي
 بعض النسخ فلا يملك الاجازة والرد وهذا اظهر انتهى **قوله**
 وان جازها جاز لان حالة الاجازة كحالة النكاح فيصح نكاح
 الحق وبطل نكاح الامة كذا في التلويح وكذا في نظري من هذا
 التعليق هو ان يكون المراد من اجازتهما اجازة المعتقة الاولى
 عقيباً عما فيها واجازة المعتقة الثانية عقيباً عما فيها اجازتهما
 معاً بعد اعتاقهما على التعاقب كذا قيل **قوله** ولو اعتقهما
 المولى لم يفظ واحداه ذكره في الصورة منها ليس ينبغي لان
 المولى فيها واحد بل العقد ايضا كما يظن من تلويح فكان الواجب
 ذكره قبل قوله واما اذا كانا في عقدين **قوله** لعدم تحقق
 الجمع بين الحق والامة لانه لا في حال العقد لانهما فيه متساان ولا في
 حال الاجازة لانهما فيه خريان **قوله** ولما قيل ان يقول قوله

على
بعض ما نحن فيه
لكنه لا يوافق في
المعنى

متصلاً زائداً لأن الحكم كذا لك لو اعتنى أحدهما وكنت ثم اعتنى
الأخرى وفي بحث لأن تلك التصورات ليست مما نحن فيه
الآخران عنها لتجرب البحث **قوله** ثم الظاهر أنه حال مؤكدة
لأن قوله هذه حرة وهذه حرة بواو العطف لا يتصور مع عدم
الاتصال **قوله** وقوله بغير إذن تزوج لا حاجة إلى التفسير
وإنما قيد بغير الإسلام لأنه جعل الحكم توقفاً على رضا
كل من المولى والزوجة ولا يخفى أنه إنما يصح إذا كان بدون رضاها
جميعاً كذا في التسليم ولا يذهب عليك أن عدم الحاجة لا يرفع
بما ذكر لأن جعل الحكم ذلك بضمها لا حاجة إليه ذلك ليس له دخل
فيما هو لزم من إيراد المسئلة في هذا المقام **قوله** فقلت
إذا كان الحال شرطاً أهذا السؤال ورده صاحب الكشف
واجاب عنه بالاجابة المذكورة ولا يذهب عليك أن منشاء
هو الغفول عما تقرر عندهم من أن معنى كون الحال قيداً للفاعل
هو أن يكون حصول مضمون الفاعل مقارناً لحصول مضمون الحال
من غير دلالة على حصول مضمونه سابقاً على حصول مضمون الفاعل
للقطع بأنه لا دلالة لقولنا اتيني أنت راكباً إلا على كونه
راكباً حالة الآتيان كذا في التسليم ثم إن معنى كون الحال
شرطاً أنه كالشرط في المنع من التجيز واعتباره قيداً في الكلام
ولا ينصني لك تقدمه على ذي الحال كما تقدم الشرط على المنزوط
كما زعم صاحب الكشف فتدبر **قوله** اعترض عليه بأن القلب لا
ينفع أه وبأن التمسك بمسألة في غير مقام الخطابي سخي

جواب

وإنما هو في الخطابة كذا في الشرح الأكلبي **قوله** أو بهي حال مقدرة
أي إذا لم يفتقر المحررة في حال الأداء كذا في الكشف وفيه
بحث لأن الواقع هو المحررة لا تدبر ما واستلزام الثاني
لأنه ممنوع منقطاً طاهر **قوله** مجرد اصطلاح من عند الغير
لصاحب الكشف فإنه المجيب بذلك أن لم يستوف ذكره في كلامه
قوله فلو كان معنى الكلام إذا لم يفتقر خراً لم يبق الواو المحال
فيه بحث لأن معنى قياسه مقام الأمر أنه يعني غناه وهذا
كما يقوم الحال في موضعين يداً فابنا مقام الخبر ولا يتدح
في كون اللفظ حالاً ولا في بقاء الواو وعلى الحالة كيف لا
وجواب الأمر بالواو وغير مسموع فكيف يقول مثل صاحب الكشف
بقي أنه إذا لم يخرج عن الحالة لا يحصل الجواب عن السؤال المذكور
كما هو لزمه فإن ذكر لا يقتضي سقاط خصائص الحال عنه اللهم
إلا أن يجعل كتاب التخصيص بالنسبة إلى باب التنداء وهو
تفسير بعد تفسير **قوله** أو يقال المحررة حال الأداء أه
وفيه نظر لأنه حال المؤدية لا الأداء كذا في الشرح الأكلبي
ولا بعد أن يقال معنى الكلام المذكور على التساهل كما كانت
المحررة حالاً لفاعل الأداء حال كونه فاعلاً **قوله** لأن الشرية
في الخبر إنما كانت للافتقار لا لتجرد العطف **قوله** حتى لا
شيء إذا أطلقها عند أبي حنيفة لأنه لا يكون وعداً كما سجي
ولموا عيب غير لازمة **قوله** وإذا دخل البعض أطراف
صار معناها أنه يصير معلقاً للطلاق بقبولها وتعلق الشرط

بمن **قوله** حتى لم يصح رجوعه لأن لايمان لازمة لقبول الرجوع
 قبل قبولها قيد بذلك لأن كون عدم صحة الرجوع مترتباً على
 كونه بمبناً إنما يظهر فيه فاته بعد قبولها تبضاف إلى
 تحقق العقد بينهما لا لأن الحكم بعد قبولها على خلاف ذلك
قوله ذكر في شرح المغني عن سراج الدين الهندى **قوله** ولكن
 يتعين إرادتها بقرينة ذكر الالف بمقابلة الإطلاق
 فيه بحث لأن كون الالف مذكوراً بمقابلة الإطلاق ممنوع
 عند الخصم ففهم من المصادرة ما لا يخفى ثم إن عبارة شاح
 المغني هكذا وكنت يتعين إرادتها بقرينة طلب المرأة
 الإطلاق وذكر الالف في معرض الطلب انتهى لا يذهب
 عليك في التغيير من الفساد قد بر **قوله** ويمكن أن يقال
 العطف صحيح لأن الاتحاد آه وفي بحث لأن كلام سراج
 المغني صحيح في أنه أراد بعدم المناسبة بين الجملتين عدم كفاية
 المعنوية دون اللفظية بالانتمية والفعلية لا يجوز أن يجمع جامع
 بينهما ولهذا امتنع أن يقال سوت الفصل ثلث القرآن
 وخف رجل الخليفة ليسرى ضيق فأنه الشارح عن سبوت
 شاهد له لا عليه فالصواب أن يقتصر في جواب على منع عدم
 المناسبة بحله على أن عدمه ثم أن المفهوم من كلام سراج في
 أدنى الفاوانت حر هو أن عدم حسن العطف لا يوجب
 الجملتين يكون داعياً إلى صرف الواو عن العطف وحسب لا
 يكون مجرد الصحة كما فبان في بقائها على العطف كل هو مفهوم

منها لا يقال أراد بالصحة ههنا الصحة مع الحسن كما نقول لا
 فرق بين المسلمين في أن إحدى الجملتين فيها فعلية طلبية
 والآخر اسمية خبرية فالقول بعدم حسن العطف في الأولى وفي
 الثانية حكم ظاهر **قوله** وعد منها آياه أو معناه لا حاجة لك
 إلى ذلك الف تشرى بها جارية وتمنع بها أو تزوج
 بها أخرى كذا في بعض الشروح **قوله** إذ لو لم يكن كذا لكان
 مقارناً والقران ليس بواجب لها وهو علة لقولكم فيترافى
 المعطوف عن المعطوف عليه **قوله** ولو دخلت الثانية بعد
 الأولى بزمان فيه تراخ لم تطلق وكذا إذا دخلت الثانية
 أولاً وذلك أن الشرط شيئان أن تدخل على الترتيب لم
 يتخلل بينهما تراخ والمجموع يستغنى عن تفادى خبر كان **قوله**
 البشر كما أنما ك الغوث في الصراخ ابشار مرده داود شاذ
 وفي التحقيق لا بشار لازم ومتعد بهال بئرته بولو فاشتر
 أي صار فرحاً مسروراً به وههنا بمعنى اللازم شئ **قوله** أي
 المغيب في الصراخ اغاثه فراد وسيدن قوله باعتبار
 الغوث بعد ابتداء البشار بابق كذا في التلويح وفيه شك
 لأن بقاء الغوث غير مفيد في المقام إذ ليس الكلام إلا في
 دخول الفاء على العلة إذا كانت مما بدوم ودخولها في
 المذكور إنما هو على بيان الغوث لا على الغوث نفسه ما ذكره
 القاء في من أن العلة هو وجود الغوث لا بيان سببه
 لا بدفع الإشكال وغاية ما يمكن أن يقال أن الكلام على حذف

بحث الفاء

مضافا وعلى التسامح والمراد اتيان الغوث بمعنى بقا
الآتيان هو بقاء اثره وهو النجاة والافادوام الفعل انما
يتصور بتجدد امثاله من غير تخلل زمان بينهما كاللبس والركوب
ولا يتصور ذلك في آتيان كما لا يتصور في القدوم والخروج
ويؤيد ما قلنا ان عبارة المثال في التحقيق وفي شرح
الكم به ابشر فقد اتاك الغوث وقد جوت **قوله** فان قلت
اتيان الغوث قد يدوم وقد لا يدوم الظاهر انه يريد به
اثره كما اشرنا اليه والافادوام الغوث نفسه لا يقبل الدوام
الكله الا ان يعتبر بعد المغيب اتيانهم على سبيل التتابع
تعتف لا يخفى **قوله** قلت لان هذا بل هو بناء الحكم على القاء
آه على ان تمس بكم بذلك لانه طاهرة على ان مورد
هذا الكلام هو صون الدوام **قوله** ولما قل ان يقول كلنا
في القاء الدخلة على العلة والغوث الدائم ليس بعبارة
آه فيه بحث اما اول فلان المراد ههنا هو ان شرط
دخول القاء على العلة دوام العلة ليتحقق الترتيب الذي
هو مقتضى القاء ولا يلزم من ذلك كون صفة الدوام
ماخوذة في العلة ودخلتها فيها كما هو مبنى السؤال اما ثانيا
فلان لا بشار ههنا لازم كما صرح به صاحب الكشف
ومعنى ابشر جزاء فرج وسرور كما فسر القاء في كلام
الشارح به ههنا مبناه الغفول عن ذلك كما لا يخفى واما
ثالثا فلان البشارة بغوث ايم ليس في صحتها كلام وان كانت



البشارة اسما لا يرد خبر سار والابشار غير دائم على ذكره
قوله فيعنى للحال معنى متجزا وانما صح دخول القاء عليه ليعنى
بعد ما ثبت له دوام فاشبه المتراخي عن الحكم وهو لا داء
قوله فان قلت لم يجعل القاء داخلية في جواب الامر آه
حتى يكون التعنى معلقا باداء القاء لا يقع للحال **قوله**
ففيه عمل بحقيقة القاء من كل وجه وذلك لان الترتيب فيه
تحقيق وفي دخوله على العلة اعتباري **قوله** فينبغي
ان يكون هو اولي محل كلام **قوله** ولا ترتب في العلة الترتيب
هو التقدم والتأخر بين الشيئين زمانا وهذا يتحقق في
الفعل دون العين **قوله** او يصرف الترتيب الى الوجوب
وهذا اقرب الى حقيقة القاء من وجه لا قول **قوله** ولم يكن
صرفه الى الترتيب في الوجوب لان وجوب الثاني بعد الاول
مستلزام لا يتصور آه جوابه ان التعقيب فيها على حسب
في العادة عقيب الاول ان كان بينهما زمان كبير
كما صرح به ائمة العربية وعلما هذا الفن فخلل زمانا
فيه مباشرة عقد اخر لا يخل بالتعقيب كما لا يخفى **قوله** هل على ان يكون
الشيء كلاما مستندا محذوف المبتداء **قوله** وفيما
قلنا وان بطل التعقيب كما يريد بالتعقيب هو حقيقة القاء
فالكل شاملا للوجهين ايضا اعني صرف الترتيب الى الوجوب
فقد برحمت **قوله** ثم قوله يحصل كمال التراخي وذلك لان
وضعت لمطلوب التراخي لمطلوب ينصرف الى الكمال **قوله** لان

صاحب المضاج لقصر القلب وكلام الشارح يمكن تحريكه على كلا
 الاحتمالين بان يكون المراد بقوله ان عمر غير مرئي ان
 عمر غير مرئي دون زيد فيكون قصر قلب ويكون المراد
 بقوله ان عمر غير مرئي ايضا فيكون قصر فراد. وان كانت
 عبارة ظاهرة في احتمال الثاني **قوله** مثال فوات
 المعنى الاول هل قال آه كونه مثالا لذلك انما هو صوت
 الفصل فيكون ذكر صوت الوصل منها استطرادا
قوله ورد الملك الى المقر الظاهر منه هو ان يكون
 رجوع العبد الى المقر ايضا مدلول كلام وليس كذلك فصح
 والاولى ان يقول يرجع الملك الى المقر كما في الشرح
قوله والمذكور في هذه المسئلة لكن المندودة التي وكلت
 فلانا او فلانا وكذا لو قال لو اخرج هذا العبد وذا فان
 دخول وفي الوكالة صحيح سواء دخلت على الوكيل او
 الموكل وكلتا الصورتين داخلتان في عبارة الله كما
 يظهر من كلامه في الشرح **قوله** ولا يشترط اجتماعهما فيه
 اشارة الى جواز اجتماعهما بان يباشر البيع معا
 فيكون فعلهما جميعا متشابها لا امر الموكل قبلا
 على فعل احدهما لانه اذا رضيت تصرف كل منهما منفردا دل
 ذلك على رضاه بتصرفهما معا بالطريق الاولى كذا في التحرير
 لابن الهمام **قوله** فيسبغ المعقود عليه والمعقود به مجهولا
 جهالة مؤدبة الى المنازعة وهي مفسدة للبيع

وملك مخوف فاشورة في
 كادد من الحروف المبدية
 تاكا عند تمام الوجب

من الحروف المشبهة هذا على ذكر في عامة كتب الأصول
 والذم وقع في نسخ منتخب الخسبكتي والنفيع لكن لفظ
 العاطفة ليستغنى عن التعرض لهذا الاعتذار كان له وجه
قوله فاقولت لانك انما فعل واثباته لان النكاح بآية غير
 آه هذا السؤال للفاضل السمرقندي واجاب عنه القاء آه
 بان هذا السؤال غاير لأن لو قال لا اجيزه بآية وجه يتبين
 ولا يبطل الكلام كذا في جامع قاضي خان واما في مسئلة النكاح
 فلا ذكر الا المطلق انتهى بقى ان العبارة في منتخب الخسبكتي
 وشرحه المسمى بالتحقيق لا اجيزه بآية فلا يوافق ذلك فانقلبه
 القاء آه من جامع قاضي خان فليدبر **قوله**
 وجه قول فخر الاسلام ان الشك ليس معنى مقصود آه بريد
 بالشك شك المتكلم لا شك السامع لأن وضع له على
 قول المحالف انما هو شك دون الثاني كما سبق من التحرير
 وقوله حتى توضع له كلمة توجب الشك باعتبار كون شكك
 السامع لازما لاظهار الشك ثم ان عبارة الله في الشرح
 حتى توضع له كلمة **قوله** لان الكلام وضع للافهام هذا على تقدير
 تمامه انما يدل على ان اولم توضع للشكك والافهام
 ايضا معنى يقصد افهامه بان يخبر المتكلم المخاطب بان شكك
 في تعيين احد الامر كذا في التلويح وقد عاين بان
 الافهام اذا نافي للشكك اللازم لاظهار الشك فقد
 نافي الشك فان منافي اللازم مناف للملزم **قوله** فحتاج

طهره

الى ان يعبر عنه بلفظ او وفيه تأمل والظاهر ان يقال ان يعبر بلفظ كما
 لا يخفى **قوله** قلت لفظ الشك قد وضع لمعناه الظاهر ان
 الضمير المحرور للشك فلا يذهب عليك ما فيه من الحرارة
 وكان الصواب ان يقول في السؤال الشك قد يكون مطلقا
 كما في شرح المصنف وغيره فيكون الضمير المذكور له ثم ان ما ذكر
 مشترك الا لزام فان معنى احد المذكور ايضا قد وضع له
 الفاظ كما واتي فاذا كانت ايضا موضوعه لم يلزم
 الترادف كما لا يخفى **قوله** وكون اولاه المذكورين
 اولي من كونها للشك اه وفيه بحث لان عدم وجود الشك
 الا في الخبر غير قاطع في قول القائلين بالشك لان قولهم به انما
 هو في الخبر وغير الخبر ليس داخل في محل النزاع كما ظهر من التفسير
 ابن القيم الا ان يقال المراد هو الترجيح بعدم كون
 ذلك مفضيا الى الاشتراك بخلاف وضعه في الخبر للشك
 وان كان ظاهرا لعبارة لا بلايه ثم ان الاول كان تقديم
 هذا القول على قول المصنف وقوله هذا حر وهذا اه لانه مرتبط
 بما قبله واجنبى عنه **قوله** اي يصلح ان يكون خبرا عن حرية
 سابقة لانه في وضعه الاصل خبر **قوله** اي اختيارا لمولى جميع ارجاع
 الضمير اليه كونه مدكولا عليه بلفظ الخبر **قوله** فاجبر عليه في الشرح الا ان
 وانت خبر بان ذكر هذه العبارة ههنا ركبت جدا لان الجاهل ليس
 بخصوص غير موضع التهمة بل هو معتبر في البيع المذكور مطلقا كما ظهر من السياق
قوله بان قال

ترس في ان الذي وضعه في الضمير
 والصواب ان يوضع فيه
 منه

قوله بان كان او شتر با هو خيارا كرخي وبعض
 المتأخرين من مشايخنا وفي المخر دانه لا يجوز في حق البائع
 لانه شريع كدفع الحاجة وهو خيارا كرا رفق وكما جاء
 الى ذلك في جانب البائع لان المبيع قد كان معقلا
 البيع وكذا لك الحكم في عقد الاجارة **قوله** استثناء ما فهم
 من قوله بخلاف البيع والاجارة وما يجب اليه ان
 هذا الاستثناء راجع الى فصل المبيع فقط دون الثمن
 حتى لو كان من له الخيار معلوما في فصل الثمن بان قال
 بعث منك هذا الثوب بعشرة دراهم او بدنيا ر علي ان
 اخذ منك ايها شئت او علي ان تؤدني لي ايها شئت
 لا يصح لان جوازه ثبتا كاقا بشرط الخيار كما ذكر
 وذلك انما ثبت في المبيع دون الثمن وكذا حكم الاجارة
 في الاجارة **قوله** لا تفضي الى المنازعة لان من له
 الخيار يستبد بالتعيين **قوله** لان خيار الشرط لما كان
 آه كذا في التسخير والقصوب ولان بالواو كانه وجه آخر
 لكسحان **قوله** الحق محل الخيار به وذلك لان
 مشروعية خيار الشرط انما هي للحاجة الى دفع الغبن
 والحاجة الى هذا النوع من البيع ايضا متحققة فكان في
 معناه **قوله** قلت المصنف هو الحكم اه حاصلا ان المعتبر
 في هذا الا الحاق انما هو تأثير الخيار بالحكم الذي هو المصنف
 الاصل وانما تأثير خيار التعيين في العقد ايضا فامر

غير قاذج في الحاق فليست تدبر **قوله** ثبت بلاثر وهو ان
 عمره اجاز الحيا را الى شهر **قوله** ثبت الحيا رفته
 الى ان قولكم هذارجع الى قوله فاجب التجيز
 اي كلمة او اذا دخلت في المهر فوجب التجيز كسنة هذا
 حر وهذا اذا كان التجيز صحيحا وكذا قوله وفي الكفار
 تفرغ على ان او تبا ولا احد الاربعين فوجب التجيز في موضع
 الاشارة كذا في بعض الشروح **قوله** بان كان المالا مختلصا
 وصفا كما ذكرنا اجبت آه المنقسم اليها هو المالا المختلصا
 قدرا فليست به **قوله** لزوم الاقل لكونه متيقنا وهو الصورة
 الاولى لالف الحالة وفي الصوت الثانية الالف المؤجلة
قوله ولهذا لو طلقت قبل الدخول يجب نصف الاقل
 اتفاقا وجه ذلك عند ابن حنيفة ان الواجب في
 الطلاق قبل الدخول في مثله وهو ما يكون التسمية فيه
 فاسدة المتعة ونصف الاوكس يزيد عليها عادة فوجب
 لا عرفه بالزيادة **قوله** فانه يجب الاوكس من الاقل القيمة
قوله وعنده بحكم مهر مثل معناه ان مهر مثلها ان كان
 مثل ارفعها واكثر فلها الا ارفع لرضاها به وان كان مثل
 اوكسها واقل فلها الاوكس لرضاها به وان كان بينهما
 فله مهر مثلها كذا في شرح الكنز للزبيعي **قوله** ثم عده في مسئلة
 الالف الحالة والالفين الى سنة آه وفي مسئلة
 الالف الحالة والالف المؤجلة ان كان مهرها الفا

او اكثر فلها الحالة والالف المؤجلة **قوله** فالحيا رها ان شئت
 اخذت لالف الحالة وان شئت كان لها الالف الى سنة
قوله وان كان قل من لفاءه وان كان بينهما يجب مهر
 كذا في شرح الكنز **قوله** على احتمال الالباحة اراد به جواز
 الاتيان بكل **قوله** والفرق بين التجيز والالباحة قال في
 التلويح المشهور في الفرق بين التجيز والالباحة انه يمنع
 في التجيز الجمع ولا يمنع في الالباحة لكن الفرق بينهما هو
 لا يجب في الالباحة الاتيان بواحد وفي التجيز يجب وج
 ان كان الاصل فيه الالباحة لحظر وثبت الجواز بعرض
 الامر كما اذا قال ربع من عبيد هذا او ذاك بمنع الجمع
 ويجب لاقتضار على الواحد لانه المأمورة وان كان
 الاصل فيه الالباحة وجب بالامر واحد كما في خصال
 الكفارة يجوز الجمع بحكم الالباحة الصلوية وهذا يسمى التجيز
 على سبيل الالباحة **قوله** وانما اخص من التجيز بريد النسيئة
 الالباحة واعية التجيز ان الالباحة حيثما تحقت تحقق
 في ضمنها التجيز بدون العكس لما هو المصطلح عند اهل
 كاتيبا در لان من شرطه صدق الاغم على كل ما صدق عليه
 الاخص لا يذهب عليك ان قولك كل اباحة تجيز لا يكاد
 يصح وقد اوضح عن ذلك الشيخ اكل الدين حيث قال
 في تعليق هذا الكلام لان في كل اباحة تجيز ولا عكس
قوله فان لكل واجب عليه عندهم على سبيل البدل فاذا

فاذا فصل احد استقط وجوب باقيا ثم اختلفوا فيما بينهم فقال
 ابو الحسين البصري المراد بوجوب الجميع عدم جواز الاختلاف
 بجميعها لا ان يجب الاتيان به في كل واحد منها ولا في بعضها
 وهو مذهب الفقهاء فعلى هذا يكون الخلاف لفظيا وقال
 بعضهم لو اتى بالجميع ثبات على كل واحد ولو ترك بعضا على ترك
 كل واحد فعلى هذا يكون الخلاف معنويا كذا في الكشف وغيره
 والشارح اقتصار على ذكر المذهب الثاني لان النسب اللفظي
 لا يعقد به لكن الظاهر من كلامه هو ان يكون ما ذكره جميعا
 المذكورين من العراقيين والمعتزلة وليس كذلك على ظاهره
 اجمال مورث الاحمال **قوله** ثبات على كل واحد منها يعني ثواب
 الواجب كما صرح به في الكشف والافتي كون غير الواحد على
 المذهب المنصور تطورا والثواب عليه متفق عليه فلا يظهر المخالفة
 بين المذهبين في ذلك **قوله** فكذا اذا اعتق عبد اس عبده
 يعني ان الواجب اعتق واحد من الرقاب لا بعينه ويتعين باختيار
 المولى **قوله** فانخبار المكلف كاف في صحة التكليف كما تقرر
 ان التكليف يبنى على سبب العلم لا على حقيقة كنهية على سبب
 القدر لا على حقيقتها وسبب العلم قائم ههنا وهو الاخبار **قوله**
 لان كلمة او لا يجب واحد لا بعينه كذا في النسخ ووجه ارتباطه
 بما قبله غير ظاهر وكان الظاهر ان يقول ولا قلت كلمة او
 لا يجب في احدها ثم يذكر بعده الجواب المنفي **قوله** فيجوز الامام
 بين كل نوع آه يعني في جميع انواع قطع الطريق **قوله** اني سبوا

هذا عندنا واما عند المعتزلة
 على حقيقة العلم وكلامهم في هذه
 المسئلة ايضا ينبغي ان ينظر
 الى صاحب البيان

حتى يتوبوا هذا عندنا خلافا لما لا فتى فان معنى النفي عنده هو
 لغيره **قوله** وهو ان الجملة اذا قولت بالجملة آه يريد باحدى
 الجملتين المختارين بانواعها الاربعة وانما اكتفى باطلاقها
 ولم يذكر انواعها لكونها معلومة بحسب العادة بخلاف انواع
 الاجزاء **قوله** وادع ابا برزة الى صالحة وهو بالباء المفتوحة
 والزاي المعجمة هو لان من عويم الاسلمي ووقع في بعض النسخ
 ابا برزة بالباء والموحدة المضمومة والدال المهملة والاول
 اصح **قوله** ولا يعين عليه بان يعين لا عدائه **قوله** اني لك لو
 الامم الذي يصدر في العبد والذات **قوله** ولعلنا
 ان يقول ان اجاب العتق آه كذا في النسخ وقال الفصل
 الشريف في حواشيه حبيب بان العتق لا يتعلق بالمفهوم
 ولم يقل به احد من الفقهاء بل لا يتعلق به العتق هو الذات
 المبهمة وهو الفرد المنتشر في اجنسين بين الافراد والذات
 المبهمة من حيث انها مبهمة دائرة بين العبد والذات لا يصلح محلا
 للعتق فبطل قوله وصار لغوا من الكلام **قوله** كما في قوله لا اكبر
 ستا منه هذا اني فيه تأمل ولو ذكره عند قول المص رحمه
 وان استحال حقيقة كما في بعض الشروح كان اصوب **قوله**
 كما في الاكبر ستا منه يعني اذا قال له هذا اني كما سبق **قوله**
 اعلم انه لو قال محاربا لما يستلزمه كذا في شرح جلال الدين في
 وفي بحث اذ المعروف في عبارة القوم هو ان هذا محاربا
 عن ذاك بكلمة عن وقتما يقع استعماله بالعلم ولا بد من ذلك

الطلب

ان كل جماع ما وقع في كلامهم ايضا على التضمنين لا بعد
قوله معبرا عن المعنى المجازي كذا في النسخ والاصوب معبرا
 ويحتمل ان يكون قوله معبرا على صبغة اسم الفاعل ان يكون التعبير
 مستندا الى اللفظ مجازا لكتبة بعد كما لا يخفى **قوله** لان كل
 واحد منهما مراد بانفرادة يعني في ذلك لفظه في الواو كما يستفهم
قوله ابهاما كالم فحجب عليه الامتناع عن تكلمها جميعا وليس له
 ان يختار الامتناع عن تكلم احدهما مقتضا عليه ولو لم يكن المجموع
 بقوله الحيار كما في قوله لا تكلم اليوم فلانا او فلانا فان
 ان يختار تكلم احدهما للبر ولا يجب عليه التكلم مع الآخر **قوله**
 لان التنكير في موضع النفي نعم يربد بالتنكير لفظ الاحاد بقدر
 لا اكلم احدهما كما صرح به في التوضيح **قوله** مثال النفي قوله
 آه ما ذكر في المتن من المسئلة ايضا مثال النفي لا ان يكون
 مراده المثال من القرآن **قوله** ولو قال وكفورا لا يكون مراد
 لمنتهى بطاعة احدهما وفي حجب اذ قد سبق قبل اسطر ان المقصود
 بالنفي قد يكون في صورة الواو ايضا كل واحد منهما لا المجموع
 دلالة الدليل على ذلك ان الظاهر ان الدليل هنا ايضا فام
 اللهم الا ان يكون مبني هذا الكلام على التبا در ظاهرا من غير
 نظرا الى الدليل الخارجي **قوله** ولو قال جالب الفضا او المحدثين
 لم يجز ان يجالس كل واحد كذا في النسخ والاصوب لا ان
 يجالس كلبة الاستثناء كما في التحقيق وغيره لا يرى لي قوله
 السابق فله ان يكلمها من غير حجب بمنزلة واو العطف

قوله دل الدليل على ان الفعل
 فيه تسامح والمراد على ان المراد
 ان لا يفصل بينهما

والى قوله اللاحق والواو وتوجب قد بر **قوله** قلت لما منع خلوة
 الاستثناء آه السؤال المذكور مع جوابه ما خوذ من شرح المنار
 بجلال الدين التتبا في كنف فائدة ظاهرة لان فلانا او فلانا
 في المثال المذكور كناية عن زيد او عمرو ومثلا فامتنعتي التكلم
 لواحد من الشخصين المعنيين انما نشأ عدم التعيين من ذكرهما
 بكلمة او لا ان عدم التعيين اخوذ في الاستثناء حتى يلزم
 ما ذكره الا يرى انه لو قال لا تكلم فلانا او فلانا فله ان يختار
 تكلم احدهما للبر ولا يجب عليه التكلم مع الآخر وكذا في قولك
 جالس لفظها او المحدثين يجوز مجالسة المخاطب مع اخذ
 الفرقين كما صرحوا به ولا يذهب عليك ان مودعي ذكر ليس
 ذلك ثم ان ما سبق من كون الالاباة من دلائل العموم
 قريبه صارفة لحرف او عن حقيقتها فهو كافي لدفع السؤال
 المذكور **قوله** والفرق بين حتى والا ان حتى محي للمعنى العطف
 آه انت خبر بان حتى ادخله على الفعل المضارع بتقدير ان
 جارة لا عاطفة ولا ابتدائية صرح به في شرح اللب
 وغيره فليس في ذكر الفرق المذكور هنا كبر فائدة قوله او
 هنا بمعنى حتى هذا قول الفراء وقال عيسى بن ابيان ان او
 هنا بمعنى لا ان وهو ذهب سيبويه كذا في الشرح الاكمل
قوله الى ان يتوب عليهم ففرح بجالهم او بعد فهم فمشقهم
 كذا في الكشف **قوله** يعني نفى لامر متد في جميع الاوقات لا
 وقت وقوع توبتهم آه تفسير الكلام على الوجه الثاني قال الرضوي

ان سبويه بقدره بالآ وغيره بالي والمغنيان برحان الى شي
 واحد فان فتره بالآ فالمضاف بعده محذوف وهو انظر
 اي لا زمك الا وقت ان يعطيني حتى فهو في محل نصب على
 ظرف لما قبل او وعند من فتره بالي بعده بتا ويل مصدر
 مجرور باو التي بمعنى الى **قوله** فقال ما بعثني الله لقائنا في لفظ
 الحديث لا طعنا على ذكر في عاكة الكتب وليس نسخ هذا
 الشرح **قوله** ونهى عليه الصلوة والسلام عن الدعاء عليهم او عن
 سؤال الهداية قد اقتصر في الكشف على كرا الشق الثاني في
 الظاهر لانه عليه الصلوة والسلام قد ردد على اصحابه عند سؤالهم
 الدعاء عليهم بقوله ما بعثني الله لقائنا فاتنهي عن الدعاء عليهم
 ذلك لا يرى له كبر وجه بخلاف التي عن سؤال الهداية وتخييل ان
 يكون قول شارح هذا غير داخل في الرواية الثانية بل يكون
 كالنكبة للروايتين على وجه التوزيع **قوله** وفيه بحث لان او
 اذا كان بمعنى حتى كذا ذكره الشيخ اكل الدين ثم قال
 والجواب ان الكلام ساكت عن ذلك الساكت ليس بخج على
 الاصح انتهى ولعل تفسير الآية على الوجه المذكور سابقا حيث
 المعنى الى ان يتوب عليهم فتخرج جالهم كمال لا ارتفاع هذا
 عن صله **قوله** فيصح الدعاء عليهم يعني عند التوبة **قوله**
 والاول متمنع اذا الدعاء على من تاب عليهم غير جائز وفيه
 كلام لجواز ان يكون المغني هو عدم الدعاء اعم من الدعاء
 او عليهم لا الثاني فقط فيكون مفهوم الغاية الدعاء لهم

عليهم والدعاء عليهم ان عذبهم **قوله** ولتثاني في تحصيل الحال
 ممنوع لجواز ان يكون المراد من سؤال الهداية الدوام والثبت
 عليها كذا قيل فليثاب وتعايل ان يقول لعدول عن الحقيقة عند
 تعذر الحمل عليها يعني ولا تعذر ههنا فقوله فانه ذكر في الكشف
 تعيل لذك المقتدر والمفهوم من الكلام ثم ان هذا السؤال هو
 من شرح المص **قوله** وهو يكتبهم ليس في عبارة الكشف
 ذلك بل يحمل ان يكون مراده لعطف على ليقطع كما اشار اليه
 العلامة التفتازاني في شرحه **قوله** وكان الاولي طرح
 المص **قوله** لا اختلاف الكلام ليجل الفساو على بعد فسادا
 من جهة اللفظ او المعنى **قوله** وتعذر لعطف يكون آه هذا الكلام
 ذكره صاحب الكشف في صدر الكلام على قول تعايل وتبد
 لا ادخل هذه الدار وادخل هذه ونقله الشارح به الى الآية المذكورة
 وفيه كلام لكان قوله يكتبهم كما نقله عن كشف فالحكم بعدم فعل
 منصوب قبله في الآية لا يجازي ويصح وقوله وهو ليس لك من الامر
 لا يجدي شيئا كما لا يخفى ثم انما ذكره من التعذر المذكور ايضا
 يمكن دراجه تحت قول المص لا اختلاف الكلام بل هو ظاهر
 فتدبر **قوله** وفيه نظر فان فقدان المنصوب آه كذا في
 الشرح الاكمل وليس بشي لان المضارع المنصوب مفرد فلا يكون
 ما نحن فيه من قبيل عطف الجمل وما ذكره من السند وهو
 لا تاكل السمك وتشرب اللبن للخواه فيه ثلاثة اقوال الاول
 ان لو اولى ليست بعا طفية بل بمعنى مع والواقع بعد ما مفعول

واصل الدعاء بالهداية
 فذكر ما انظر ان من عند الهداية
 الحكيم يقطع طراف من الذين يعرفوا او
 يكتبهم فتقبلوا فالتبين ليس من الامور

والثاني انها حادثة وانما كانت انها عطفة لا سيم على التفسير
 في المثال المذكور لا يكون منك اكل السمك وشرب اللبن كما
 صرحوا به في كتبهم وبالحكمة ليس في لك ايضا من عطف
 الجمل في قول من اكلوا **قوله** فان المعطوف ارذل
 اشارة الى اقرار من انه يجب ان يكون المعطوف في حتى
 بعضا من المعطوف عليه فضله او ارذله **قوله** الوصف
 اليه محذوف في مواضعها اي بيان مواضعها صحيحة على
 هذا محل كلام لا يخفى **قوله** لان الفعل منتهى لوجود الجزاء كذا في
 الكشف وذكر صاحب النجاشي ان هذا فاسد لان في قوله
 في المثال المشهور لا يصلح منتهى لسلام بل لسلام ح كذا في
 على انه لو صح ذلك كان حتى للغاية حقيقة حيث جعل
 الصبر الامتداد والخر اعنى المسبب لانها اليه فالاولى ان
 يقال في المناسبة بين الغاية والسبب ان جزاء الشيء وسببه
 يكون مقصودا منه بمنزلة الغاية من لغيا وفيه بحث
 من وجوه اما اولها فلان المراد بالسلام في المثال المذكور
 هو سلام الدنيا بمعنى الانقياد والخل الكلي لا يذهب
 عليك ان دخول الجنة يصلح منتهى له واما ثانيا فلان انما
 الكذبي وضعت له حتى تجب ان يكون ملحوظا في الكلام قصدا
 وليس انما الفعل بوجوه الجزاء كذا فيكون استعما حتى فيه مجازا
 لا حقيقة واما ثانيا فلان الغاية لا تجب ان تكون مقصودة ما قبلها
 كما في كل التهمة حتى اسها **قوله** لان الضرب يحمل الامتداد

ثم ان قولنا انما كانت
 انما كانت وتو قال شرط
 لاجزاء له في كلامه

يعني تحدد الامثال ثم ان حال الضرب الامتداد غير كما
 في المقام فكان ينبغي ان يعرض ايضا لصلة الصباح لكونه
 مشتملا وما يجب التنبه له في هذا المقام ان الامتداد او عدمه
 قد يعتبر في النفي كما في قوله تعالى حتى تنسوا ثباته فانه جعل غا
 لعدم الدخول وقد يعتبر في نفس الفعل حتى يكون النفي مستظا
 على الفعل المتغيا بالغاية كما في هذه الاشياء فان اليمين للحمل
 دون المنع كذا في النجاشي **قوله** فانه فلم بعده لم بحث
 لكن شرط برة فعل الاتيان على وجه يصلح سببا للجزاء
 اي على ان يعظمه لا على ان يضره او يوزيه فانه لا يصلح سببا
 للجزاء كذا في الكشف **قوله** حتى اتقدي بدون لالف هذا هو
 الصواب لانه عطف على الجزاء لم حتى ينسحب حكم النفي على
 جميعا لا على مجموع الفعل وحرف النفي حتى لا يدخل في خبر النفي
 لفساد المعنى بطلان الحكم كذا في النجاشي **قوله** كذا السماع
 عن مولانا حامد الدين السفاقي صاحب النهاية ثم اعجابه
 الاتفاق في التبيين بهذا كذا قال صاحب الكافي في
 قرأ في اصول فخر الاسلام عليه نبيا بور وقد وقع ما عند
 غيره من الاستاذة بالالف لظهور ان هذا الكلام في
 تصنيف آخره **قوله** وعند ثبوت لالف وجه لان فلنا
 اه هذا ايضا من كلام الاتفاق في وجها ذكره بعض الافاضل
 من ان العطف مراعى في المعنى على معنى ان لم يكن معنى اتيان
 فتعد كما قبل مثل ذلك في قولهم ما تاتينا فحدثنا بالنب

اتعدته هذا المهملة
 اطعام النفس كذا
 في التبيين لقوام كذا
 الاتفاق

أي لا يكون منك تباين فحديث وكما أن ألفاً ثمة متعطف
 ولا يصح كون المنصوب معطوفاً على المرفوع بل اكتفى بالعطف
 المعنى فكذلك هنا وبذلك يرفع ما قاله صاحب التلويح من أن
 اثبات ألف غير مستقيم قولاً يؤيد ما ذكرنا ذكر في غاية كتب
 الأصول من أن استعارة حتى للعطف المحض استعارة لم
 توجد في كلامهم بل هي من مخترعات الفقهاء وذلك لأن آخر
 الاعراب كقولنا في استعمال العرب ليس المدرك فيه إلا
 السماع منهم فتدبر الأكبر إلى قولهم في تقدير قولهم أنه خبر
 بأن ينظر ما نحن فيه بذلك فإدراكه عنى عن الينا **قوله**
 استعير حتى هنا للعطف المحض التثريب من غير اعتبار
 غاية وسببته **قوله** لأن الشخص الواحد لا يكون مجازياً
 ومجازي إذا المجازاة هي الكافاة ولا معنى لكافاة نفسه **قوله**
 ولا يصلح أن يكون يعني لا تباين **قوله** صل على العطف بألفاً
 مجازاً عليه ظاهراً كلام فخر الإسلام وأية ذهب صاحب التلويح
 وجعلها ابن الحاجب كتم **قوله** ولقائل أن يقول المذكور
 سابقاً أه كذا في التلويح لكن مراده بالمذكور سابقاً
 هو المذكور في كلام صاحب التلويح فنقله الشارح بعينه
 إلى كلامهم وليس كل ينبغي مكان قوله سابقاً فإن لم
 يستقم فللمجازاة ثم أنه اجبت عنه بان كلام فخر الإسلام صحيح
 في اعتبار المجازاة في مفهوم حتى السببية وما صحته
 أسلمت حتى دخل الجنة فلما اشتد بين المسلمين من أن دخول

السلم الجنة مرتب على ادخال التمتع أياً بطبيعته وفصله
 الشخص لم يصح خبراً عن فعله بل الجزاء الدخول لطلوع
 لا دخال التمتع وهو ليس فعله ونحن لا ندعي امتناع كون
 بعض أفعال الشخص سبباً محضاً للبعض الآخر بل كون بعض أفعال
 الشخص جزءاً لبعض أفعاله **قوله** من غير لزوم مجازاة وكافاة
 أشار بذلك إلى أن مراده بالمجازاة هنا هو معنى الكافاة
 لا معنى السببية مطلقاً كما في قول النحاة كالمجازاة يدل
 عليه كالمصحة ككلامهم في هذا المثل **قوله** لأن مجوزاً استعارة
 المناسبة بين لعطف والغاية أه ممنوع بل يجوز أن يكون
 المناسبة بين التعقيب والغاية كما قيل **قوله** لأنه لا يقيد
 بحال دون حال كالألف فأنها تدل على كون
 المعطوف عقيباً للمعطوف عليه **قوله** وفائدة أي فائدة
 كونها بمعنى الفاء وتوبدل لفظ الفائدة بالثمرة كان أوضح
قوله إن أتى وتقدم مع التراخي بحيث كما إذا لم يأت
 أو أتى ولم يتقدم **بحث حروف الجر والباء** **قوله** فبعد حرف
 مبني هذا التقدير هو وجود حرف شرط في المتن كما في
 نسخ هذا الشرح ونسبت بوجوده لافي نسخ المتن كما في
 نسخ سائر الشروح وهو لصواب لأن البحث في هذا
 المثاليين ليس عن البحث كما هو مقتضى حرف شرط ثم أن
 كلام الشارح بعد أسطر عن قوله بحال فإذا أضاف
 لا يلزم كلامه هنا **قوله** وللمصنف به تبع نمرة الآلات

على
 خصوصاً في كلامهم
 في السج

والثمن ايضا في البيع كذلك لان المقصود ان يبيع هو
 الانتفاع بالملوك وذلك في البيع والتمن سيلة اليه
 لانه في الغالب من يتقود التي لا يتفجع بها بالذات بل بواسطة
 التوسل بها الى المقاصد يكون كلما كون الصورة الاولى
 يتعا والثانية كلما باعتبار وضع المسد فان البيع
 في الاولى حاضر بخلاف الثمن بلالة الاشارة في البيع
 والتسكير في الثمن في الصورة الثانية بالعكس في الصورة
 السد كذا في بعض حواشي التلويح وبه يظهر معنى قول الشيخ
 واذا لم يكن موجودا **قوله** ولا يجوز الا موقعا لم يبين
 محدد في الفصل في اهل قبيل ثلاثة ايام وقيل اكثر من
 نصف يوم وقيل شهر **قوله** يعني يكون اخباره ملصقا
 بالقدوم الصادق آه وذلك ان الاخبار يقتضي
 احدهما ههنا الضمير المنصوب المتصل بالثاني محذوف
 بدلالة حرف الا لصاق فيكون معناه ان خبرتي خبرا
 ملصقا بقدوم فلان ولقدوم اسم لفعل موجود بخلاف
 الثاني في عدم الباء فيه فاصح ان مع ما بعد ما مفعولا ثانيا
 اذ هو في تاويل المصدر فصار المجرى به القدر لانه لا يصلح
 بنفسه ان يكون مفعولا للمجرى لان مفعوله كالم لا فعل فصار
 المفعول التكم بقدومه فكانه قال ان كنت بخبر قدومه والتكم
 بالقدوم لا يستلزم وجود القدر فشرط الحذف قد وجد
 في الاخبار كما ذكرنا في بعض الشروح **قوله** فلا بد فيه من تقدير



الباء وحذف حرف الجر من ان ان شايع مطرد **قوله** لان
 المفعول ان في لا يبي بدونه كذا ذكره الرضوي في محبت التقدري
 وغير المتقدري حتى صرح بان استعماله بدون الباء غير جائز
 في السعة اتفاقا فلا يجوز خبرتك خروج زيد وان جرائي
 توكل خبرتك خبرا اسم واقع موقع لمصدر لا مفعول وهو الظاهر
 ان معنى كلام التلويحين في هذا المقام على ما ذكرنا ان
 اعتبار معنى الا لصاق في قوله ان خبرتي بقدوم فلان معنى
 على ان اخبارا يتقد شرفه وان الباء ليست للتقدري
قوله قلت سلمنا بان مدار الفرق ليس دخول الباء عدم
 دخوله بل تضمن السناد وعدم تضمنه والتسليم مفرعة
 منها على الاول دون الثاني فالجواب باطرين المذكور في
 هذا المقام خبر مفيد كما لا يخفى على ذوي الافهام والتصوب
 الاقتصار في الجواب على منع ما ذكر في السؤال من ان المفعول
 الثاني لا يبي بدون الباء كما اشترنا اليه فتدبر **قوله**
 لان الشرط في معنى النفي يعني الشرط في المثال المذكور لا
 سطقا فانه اذا كان منفيا يكون المحل فلا يكون في معنى النفي
 ولا التكرار الواقعة في خبره للعموم بخلاف ما اذا كان مثبتا
 كما نحن فيه فانه لا يمنع وتكون التكرار الواقعة في خبره عام
 كما حققه صاحب التوضيح في مباحث الفاظ العموم وقال
 السراج الهندى في شرح المغني تارة في موضع النفي اذ معناه لا
 تخرجي خود جافكون عاما او هو تارة في موضع شرط وهو بل

من باب السباغة لا يخرج عن كونه
 صاحب الكشف ذكره ههنا ان الاخبار
 يتعدى الى المفعول الثاني بغير ويايا وانظروا
 انه يتقدري الباء ولكن لا تسلم عدم الفرق آه
 انت فيه صح

كر ان شرط في معنى
 سبطا

العموم ايضا انتهى بمسنى كلام تارح ههنا على ما حقق صاحب
التلويح في مباحث الفاظ العموم ان عموم التكررة في موضع شرط
ليس الا عموم التكررة في موضع النفي قد بر **قول** فظهر ان ما
ذكره صاحب الكشف اه كذا في التلويح وكلام صاحب الكشف
في مسئلة التقدري في باب ترك الحقيقة يوافق ما ذكره ههنا
لكن في موضع كبر ان المصدر اذا لم يكن مذكورا صريحا
لا يصح فيه نية التخصيص لانه لا عموم له حتى قال في مسئلة ان
ان نية التخصيص لا تصح لان المصدر فيه غير مذكور بمعنى ان لم
يذكر صريحا لانه مذكور في حق صحة الفصل لا في اقامته مقام
فصار في حق اقامته مقام الاسم كانه غير ثابت انتهى
وهذا يظهر ان كلام صاحب الكشف مضطرب في ذلك فذكر
قول فيكون معناه الى ان اذن فيكون الخروج مبنيا
الى وقت وجود الاذن آه ولو نوي لا باذني صحت
قضاء وديانته لانه نوي محتمل كلامه وفيه تشديد عليه مقصد
كذا في شرح المغني لسراج الدين الهندي **قول** وان كان قبيلا
لا يذهب عليك ان حذف حرف الجر من ان وان كثر
وقياس مطرد على ما خرجوا به بخلاف حذفها من غير ما كان في
قول رتبة وموضع لقسم قضا من الخ في غير ذلك والحكم
بقلة ايضا ليس على سبيل خصوصي في مقام بيان شبهة
هذا التقدير على ان هذا التقدير لا اذا القبل اسهل من كتاب
المجاز ممنوع متعاطا هو والظاهر انه اراد بهذا نظرا على فيه

فلا يقوم مقام الاسم ايضا
لا يقال لانه مذكور

بذلك في تقدير خصوص الباب ولا حاجة اليه كما لا يخفى **قول** فان قلت
حذف حرف الجر مع ان شائع آه سور السور الكلام صحيحا
لكن في كره مع جوابه بقوله وهذا شبه آه اخرج الكلام عن النظام
قول واما وجوب الاذن لكل دخول في قوله تع لا تدخلوا
بيوت النبي آه قد استدرك الفراء على ما ذهب اليه وهذا الشك
الى الجواب عنه **قول** وهي قوله ان لكم كان يؤذي النبي تع
عقل الدخول بغير الاذن بالاذني في الجواب عن الاذي بوقت
على طلب الاذن في كل دخول ثم ان تضيق بعود الى اللفظة وقوة
العقبة هي ان مقتضى العقل ان لا يدخل بيوت النبي عليه السلام
من غير اذنه لعظم شأنه وكما لسلطان كذا قيل **قول** لكن يقال
ان يقول المعنى معترضا على السؤال المذكور وهو ما خود من شرح
الاكملتي والذمي يظهر ان لانه هذا الكلام على التقدير المذكور
على وجوب الاذن في كل خروج غير متوقف على تحقق العموم في
ذلك المتشني فليست بر **قول** لكن الجواب فاسد لان عدم الحث
لكونه مجتهدا فيه آه كذا في شرح الاكملتي وانت خبر بان المجتهد
فيه على هذا التقدير عدم الحث بالشك لا عدم الحث على
التقدير الاول فلا يكون وزود الشك على المجتهد فيه على ان منشا
الشك هو ضمان الكلام للوجهين لا احتمال لوجه ثانيا في بعض
كما هو مقتضى هذا الكلام ثم انه لو قال تارح والجواب المذكور
فاسد آه باسقاط حرف الاستدراك كان كلامه بعد
الاستنباه **قول** وليس ستم فالمرجح للتحريم جيب بان هذا

كان حجة في جواب السؤال
فقد لا يعرف له استنباه
في بعض النسخ
شبه آه كما لا يخفى

الحج المذکور باخر من حج
بجدة الدين التتبع في

انما يكون في تعارض الادلة اما اذا وقع ذلك بين جهتين
بان ادعى احدهما الى باحة شئ والاخر الى خطره كما هنا
تعارضهما وتساوقهما ويرجع الى الكل الذي هو لا باحة **قوله**
وان قلت مجاز فلم حمل على هذا المجاز دون مجاز آخر
معنى السببية اشار صاحب الكشف الى دفعه بان معنى الشرط
اقرب الى الاضاق لان في الاضاق معنى الترتيب لا بمعنى
ملتصقا به متقدما على الملتصق مانا يمكن الاضاق والترتيب
الزمانى في الشرط والمشروط موجود بخلاف العلة مع المعلول
العلقة مقارنة للمعلول مانا انتهى وفيه نظر لان مقابل ان يقول
ان الضوق المستباسب اكثر من الضوق المشروط بالشرط حتى قالوا
ان اضافة الحكم الى السبب خفيفة لانه اخضر الاشياء والى
الشرط مجاز ولا يذهب عليك ان اعتبار الاضاق والى
من اعتبار الترتيب لادلة الباء عليه بخلاف الترتيب **قوله**
فيكون تنجيها كما لو قال ان شرط ان يشبه الله **قوله**
والطلاق الملتصق به التفسير المشبه وتذكيره باعتبار انه
مصدر وتأنيت المصدر مما يتنازع فيه **قوله** ذكر في شرح
للتراج اظنه في المقابل ان يقول يمكن ان يكون آه جسيمة
بان العبد اذا شاء طلاق امراته يقع الطلاق وان لم
يشية الله **قوله** والرواية في الكافي وغيره فيكون الطلاق
بالتنجيح لا بالتعليق والكلام فيما اذا علو الطلاق مشبهة
ولم توجد المشبهة من العبد **قوله** يقتضى وقوع الطلاق المشبهة

والله

والله سبب عدم وقوعه ولذا قصدت الى ما عني **قوله** فضا
المحل شبهتها بالالة تفرغ على الشرط لا على الجواز وان كان المشبه
ذلك **قوله** لان المسح مضاف الى الباء اذا التقدير وسخا
ايكم برؤسكم اي الصقوب بها **قوله** لان ما بين اليد واليد
الصقوب ما بين الاصابع كما في الكشف وغيره **قوله** والاصابع
فان الله في الكافي وذكر في الكل ان الفرض قد ثبت
لان الباء اذا دخلت في المحل مستوعبة لالة وهي غير
مستوعبة عادة وحقيقة فيراو اكثرها واضل في الباء
حتى لو قطعها بلا كف يحجب نصف الية كما لو قطعها مع
والثلاث اكثرها فيقام الكل التقدير بمقام الكل الحقيقي
اشبه يظهر من تقريره ان تفسير اكثر الباء بالاصابع ليس كما
ينبغي بل الصواب تفسيره بثلث اصابع **قوله** فاذا مسح
الرأس جمعها جاز فيه تأمل لان الكلام ههنا ليس في حقيقة
ما هو الفرض لا في بيان ما يجوز كيف ومسح كل مرة سنة
قوله وكذا باكثرها لان الاكثر له حكم الكل فيما لم ير النص
بخلافه **قوله** اعتبر قل ما يطلق عليه على صبغة العلوم ونحوه
لذا فغنى ثم ان قل ما يطلق عليه اسم مسح هو شعرة او شعرتان
وقيل لا بد من ثلاث شعرات عندهم كذا في حواشي فصول
الابواب **قوله** وقال في حقيقته به ذلك البعض محل معلوم
الحكم من الآية اه ذكر في الكشف ان ثلث شعرات هي
فرض المسح طر لقيل حد هما ما ذكره الله به وثاني ان البعض محل

صابع

فيتعرف بالسنة وهي وجوب ان يقرأ أربع على عرف الاس
 ان في اثبات الجاهل نوع ضعف لهذا اختار الشيخ ههنا
 الطريق الذي يتبين قاته اسم انتهى وبهذا تبين ان الطريقة
 المذكورة في المتن ههنا ليس مبنيها بالجاهل ثم البيان في
 كيف لم يقدري ذلك هو ربع الراس في الطريقة المذكورة
 ههنا هو ثلث اصابع وفي كلام شارح ما يؤيد الغفول عن
 ذلك فلا يغفل **قوله** وقد بينه النبي عليه الصلوة والسلام
 الراس في حديث المغيرة وهو ان النبي صلى
 الله عليه وسلم اتى سباطة قوم فبان وتوضا ومسح على هيئة
 واعلم ان المفروض من الراس عندنا هو ثلث اصابع
 في طاهر الرواية وفي رواية ربع الراس في رواية قدس
 الناصية كذا في المحيط للامام السرخسي والمفهوم منه هو ان يكون
 ربع الراس مقدار الناصية والذي يفهم من عبارة
 الهداية وهي ان المفروض في مسح الراس مقدار الناصية وهو
 ربع الراس ان يكون عنبه **قوله** ولما بل ان يقول القول بالجلان
 مشكل آه يمكن دفعه بان المنسوخ هو خبر البنا عن وقت
 الحاجة الى البنا وحقق الحاجة الى بيان مقدار المفروض في ذلك
 ممنوع لتحقيق المفروض في ضمن العمل بالسنة وهي مسح الكل فحوز
 ان يجرى عليه السلام على سنته ويقعد به ان يمسحها الى اثنين
 المغيرة ما هو لفرض بخصوصه فليدبر **قوله** على ان يكون هذا اول
 وضوء رسول الله يعني بعد نزول الآية **قوله** ولم يثبت ذلك

فان مسح الناصية
 وقد نقل في كتاب الناصية
 مساهمة

لا بعد ان يقال ان كان ثبوت ذلك مما يجب تحقيقه في صحة هذا
 الاستدلال فوجب احسان لظن اصحابنا الحكم بان ذلك
 مقرر عندهم وان لم يتبينوه لنا **قوله** لانه لم يبين ذلك
 قبله آه تعليل لما ذكر من كون جلال الآية مبني على ان يكون
 هذا اول وضوء عليه الصلوة والسلام وقد اظهر اندفاع
 هذا بما ذكرنا من الجواب لانه اراد به تبين الفرض
 بخصوصه تحقيق الحاجة اليه قبل ذلك ممنوع وان اراد
 تبين مسح الراس مطلقا فعده ممنوع فذكر **قوله** ولو لم
 الا لوليه فلما ينبغي التاخير اه انت خير بان اكثر الحكم
 مشتركة في ذلك فالتخصيص فيها هو المخصص فيها عن قوله
 في ذلك سهل **قوله** فاقبلت في حلت الباء في قوله آه على
 المحل قد جاب عنه بان الحق ان الباء اذا دخلت على المحل لا
 يقتضي الاستيعاب لانها تقتضي عدمه فلما بد السؤل **قوله**
 وفيه بحث لان كتب القوم مشحونة بان البعض في مسح الراس
 استفاد من دخول الباء على المحل فورد عليه السؤال بآية
 النسيتم لا محالة فذكر **قوله** مع ان الاستيعاب شرط
 فيه هذا هو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن عن حنيفة
 لا يشترط الاستيعاب بل لاكثر يقوم مقام الكل **قوله**
 والزائدة بمنها جائزة آه كذا في الكشف قال المصنف
 في الشرح انما عرفنا الاستيعاب بالسنة المشهورة فحلت
 الباء صلة ههنا دلالة وتعليل بقررة اسم

لان كون ذلك من قبيل الزيادة على التمام محل كلام **قوله**
 الوجه اسم لكل وكذا ان كان لهما ان يجمع **قوله** لان
 على الاستعلاء والذين يستعملون من يترجمه الذي يفهم منه
 هو ان معنى الالتزام الذي كانت له على معنى عرف الشرع
 من افراد حقيقة اللغوية لان الاستعلاء الذي وضع
 له على اعم من الاستعلاء صورة او معنى على صرحوا به وكلام
 صاحب الكشف والتحرر صرح في ذلك بخلاف كلام المصنف
 في الشرح فانه صرح في كلامه حيث قال وعلى الالتزام لان
 حقيقة الكلمة من علو الشيء على الشيء تقول زيد على
 السطح ثم صار موضوعا للالتزام لان التزام ولو وجوب
 من فضيلة لان يعلو الشيء بآثاره اشياء المفهوم
 هو ان ما وضع له على لغة هو الاستعلاء صورة وان
 استعماله في الالتزام مجاز من باب فكر الملتزم واردة
 التلازم ثم انه على هذا حقيقة شرعية كلمة على كل اشياء
 الى صاحب التلويح **قوله** يجعل عليه ترجيح المحتمل على المطلوب
 بالحق **قوله** ولا يجعل الباء على الشرط انت خير بان
 الكلام في جعله لا في الباء والظن انه سهو من قبله
 تجاوز الله عنه **قوله** يجب ثلث اقسام كذا كانت
 باللفظ هم لان اجزاء العوض تنقسم على اجزاء العوض
قوله يجعل اذا امكن كما نحن فيه لان لفظا وان حل الما
 والمال غير قابل للتعليل بالشرط لكنه يصح تعليله بالشرط

حيث قال كونها شرطية
 عند الفقهاء لانها في أصل
 الوضع لا لازم اجزاء الشرط

لما كان المال فيه ثباتا فثبت وجوب المال بشرطه بالطلاق
 فيكون طلقا شرطا وعلى الف شرطا وكلمة على نحو الحسن
 فثبت لما كان الكلام متحدا جعل شرطه على المال كذا هو طاقا
 نظرا الى الفرض قد اشار الى ذلك صاحب المغني **قوله**
 والشرط لا يتوزع على اجزاء الشرط فلا يجب شي في المثال
 المذكور عنه **قوله** فان قلت ان راو من التزام
 هذا السؤال مع جوابه المذكور راو من شرح الكافي لكون ايرادها
 في هذا المقام مبني على الغفول عما حققه فخر الاسلام وصاحبه
 ان كلمة على التزام وليس بين الطلاق وبين ما يلزمها من المال
 مقابلة لينعقد معاوضة فحتم على الباء بل معاوضة لا يقع
 الطلاق ولا يتم بحب المال وبالعكس التعاقب معنى الشرط
 واجزاء لا تعني المعاوضة فكان محل عليه اولى من محل على الباء
قوله قلت التزام بين الشرط واجزاء لذهابها اه وحيث
 ظاهر ان المراد بالشرط ههنا هو خلق عليه حكم لا ما يتوقف عليه
 شيء فيكون التزام بينهما بعارض التعلق كما ان التزام بين
 العوضين بعارض التضاد فثبت **قوله** هذا شروع في بيان
 الضابطة في ان الغاية اه وعلم ان في بيان الضابطة بهذا
 الوجه لفهم طريقين احدهما ان الغاية ان كانت قايمة بنفسها
 لا تدخل وان امكن فان كان أصل الكلام متنا ولا طائفة حل
 والا او كان في تناوله شك لا يدخل وهذا طائفة شمس الائمة
 الاخرى ومن تبعه كالمصنف وصاحب التبيين والاخران لغاية

قوله تعالى ان كان
 الى سيرة الامانة في
 فحكم انظار ابي خضر الى ان

ان كانت قائمة بنفسها لا تدخل الا ان يكون صد كلام يقع
على الجملة وهذا طريقه فخر الاسلام ومن تبعه صاحب المغني
وقد ذهب ذلك على صاحب التلويح فزعم ان كل من كبر عيانه
القائمة بنفسها في تضابطه ذاهب الى انها اذا تناهوا
تدخل سواء كانت قائمة بنفسها او لا واعرض على صاحب التنقيح
ومبناه القول عن طريقه شمس لئلا يتصور على كلام فخر
الاسلام **قوله** احراز عن لا جال المفروضة للثمن الاجارة ذكر
في الكشف ان الغاية غير داخلية في هذه الاجارة فالاحراز عنها
ليس لان الحكم فيها الدخول بل لتمييز القائمة بنفسها عن غير فقط
ثم ان كلام صاحب التنقيح يدل صراحة على ان المراد بقوله موجود
قبل التكلم وجود الغاية بصفة كونها غاية لا وجودها مطلقا
وقول الشارح فان هذه الاشياء توجد في المستقبل بعد التكلم
ظاهر في خلافه وان المكنى ببله ذلك قد برر **قوله** وتوالتا غير
مستفزة احراز عن الليل يريد به غير ما وقع اجلا مضو للثمن
او الاجارة فانه خارج بالقيد الاول على ما ذكره والذي يظهر
من بعض ما خذ الشارح من الشرح ان المراد بالليل ههنا
هو المذكور في آية الصيام بخصوصه وفيه بحث لانه ايضا انما وجد
في المستقبل بعد التكلم فيخرج ايضا بالقيد الاول اللهم لا يكون
العبارة المذكورة ما قوله كما اشرنا اليه **قوله** فانه يقتصر في
استحقاق اسمه الى محل اخر وهو انها زاه كذا في الشرح
الكلبي لكنه محل بحث لان مبناه على ان يكون المراد من

21
غير مستفزة في الوجود الى المعيا عدم الافتقار في استحقاق التسمي
وهو مقتضى لا يخفى على ان لا لازم هو الافتقار الى المعيا
وافقار التلبيل على ما ذكره الى زوال التفتار دون نفس التفتار
الذي هو لغت لا يقال لوجمل الافتقار على الافتقار في الوجود
على ما بينا در لزوم ان يكون الليل المذكور في آية الصيام من
قبل القائمة بنفسها وقد جعله المصنف من قبل غير القائمة
بنفسها لانا نقول خروج عن القائمة بنفسها باعتبار القيد
الاول في تفسير لما كان المراد به وجودها قبل التكلم بصفة كونها
غاية كما بينا عليه فتدبر **قوله** قال بعض الشارحين آه يزيد
به جلال الدين تلباني وكلامه مبني على ان يكون المراد يكون
الغاية غير مستفزة في الوجود الى المعيا عدم افتقارها اليه
استحقاق في الاسم كما تقدم من شارح ايضا افتقار لا ضرورة منع
الشارح مبني على ان يكون المراد بذلك عدم افتقارها اليه
في الوجود فلا يذهب عليك في كلام الشارح من الدغدغة
والاضطراب **قوله** لكن لا جل اسقاط ما وراء المرافى عن
حكم الفصل انت خير بان هذا مع ما توجه عليه من السؤال والعكس
بما هو المذكور ههنا من تضابطه لان مبناه على ان الغاية
لا تدخل تحت المعيا مطلقا كما افصح عنه صاحب التنقيح فطريقه
اخرى في ادخال المرافى تحت حكم الفصل فلا يذهب عليك في
كلام الشارح من خلط البتين **قوله** ولقابل ان يقول
اذا قرن آه هذا البحث للقاصي الامام ابى زيد وقد جاعل

أمولى ألفا رى بان هذا تحقيق لما وضع له مجموع المقيد
 وضعاً نوعياً باعتبار معاني مفرداته وذا جاز في كل مركب
 لا أنه اعتبار كل منهما مفرداً واجباً أيضاً عنه بان مراد
 القوم أنه لو لم يذكر إلى المرافق لا فاد اجاب عن المجموع ومع
 ذكره افاذا اجاب عن بعضه وهو من كلف إلى المرافق فكا
 اسقط ما اوجب في الكلام اجاب واستقاط بهذا اعتبار
 لا ان فيه انجائاً واستقاطاً حقيقة فتدبر **قول** ثم يخرج
 بالبعد عن الإطلاق عطف على المنفى لا على النفي **قول**
 وان هن القادة غير مطردة لان من قال قرأت هذا
 الكتاب اوجب عنه بانه معدول به عن القاعدة المذكورة
 بقرينة ان المقام مقام الافتخار بالعبادة فلو قى هو أيضاً بعد
 من العبادة لا بد من عليك ان تختلف بالقرائن الصادرة
 لا بدح في الضوابط والقواعد **قول** لان صدر الكلام يقتضي التباين
 فيكون كما كان اصل الكلام متساوياً ولا للغة ثم ان ذكر
 رواية الحسن ههنا استطراد حتى والمراد ذكر ظاهر الرواية كما
 لا يخفى **قول** كما جال لايمان الظاهر انه مثال لما كان في
 تناول صدر الكلام له شك وفيه بحث اما على رواية الحسن
 واما على ظاهر الرواية فلان متساوية ان في حرة الكلام وجود
 الكهارة في موضع الغاية شكاً على صرحها به وذكره الشارح
 لا الشك في التساوي كما هو المذكور في المتن وكان
 الاشتباه على التام هو لفظ الشك وانت خبر بان هذا

الشك غير ذلك الشك خبر ذلك الشك بل لا تعلق بها
 بالآخر كيف وحرية الكلام ووجوب الكهارة بترتب كل منهما على
 دخول الغاية في الحكم وعدمها بترتب على عدمه فاعتبارها
 في ضابطة دخول الغاية وعدم دخولها يكون مضادة
 طاهرة فليست بدبر ثم اعلم ان صاحب التنقيح مع اختياره
 في بيان الضابطة طريقة شمس لا بنية اسقط قوله او كان
 فيه شك وكأنة ادرجه فيما لم يتناوله صدر الكلام والعلم عند
 الله الملك العلام **قول** في قوله تع اتموا الصيام الى الليل
 فان الصيام لا يتناول الليل اذ مطلقة نصرف الى الليل
 ساعة بلسل مسألة الحلف **قول** اذ لا اختصاص للطلاق
 بالمكان لانها اذا انصفت بالطلاق في مكان انصفت
 في الامكنة كلها فاذا لم يصلح للتخصيص لم يصلح لان محل
 شرط فيكون تعليقاً **قول** بان اراد بقوله في الذكر في قوله
 الدار لان اللفظ يحتمل فيصدق بينه وبين الله وكنه
 خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء **قول** شا غلاة حالي
 الطلاق في الضمير المحرور لدخول الجوز ان يكون خبراً بعد
 ليكون كما هو متساوياً في لا نرح ينكس المعنى **قول** في تعلق
 بالدخول يعني ان الطلاق يتعلق بوجود الدخول فيصير
 كما يتعلق به فلا تعلق حتى تدخل **قول** اعرض عليه بان الزنا
 عوض لا يبقو له الجواب عنه ان الزمان عوض كونه ممتد
 باعتبار تجدد امثاله وانقضاء افرادة شيئاً فشيئاً فيكون

قال في التحقيق دخل كل في شئ
 وهو لا يصلح ظرفاً للطلاق على ما بين
 الطلاق في غلاة

في حكم الجواب الباقية بخلاف المدخل مثلا **قوله** والاولى في بيان
 يعني ان هذا الاعتراض بطريق المعارضة فادح في تمام التعليق المذكور
 ينبغي ان يعدل عما ذكر من المدعى يقال ان كلمة في معناها على
 حقيقة المصدر زمانى ثم ان هذا الوجه لا ينافيه قول المصنف
 فيصير معنى الشرط لانه باعتبار المال كما في تقدير كونه بمعنى لكن
 كلاله في الشرح مقصور على الوجه المذكور ولا يبقى منها بحث
 وهوان الوجه الذي جعله الشارح اولى ذكره صاحب الشرح
 في قوله انت طالق في ذلك الدار حيث كان الفعل مذكورا
 ونفله الشارح الى قوله انت طالق في الدار حيث كان الفعل مضرا
 وانت خير بانه لا وجه للقياس لانه يكون في الصورة الثانية اولى
 في اولى بخلاف الصوت الاولى فتدبر **قوله** اشارة الى
 اى الى انه لا يكون شرطا محضا **قوله** وقال بعضهم محال شرط
 لمناسبة بينهما اذا الحكم يتعلق بكل واحد منهما غير تعلق الشرط
قوله لكن الاول اصح لانه لو قال لا جنبية آه يعني ان كلامه علمانيا
 في جواب هذه المسئلة يدل على ان كلمة في مباحث فيجب
 مستغارة للشرط المحض فيكون ما ذكر دليلنا اننا على صحة
 الاول ولا ينافي في ذلك كون جواب هذه المسئلة من
 فروع ذلك لا اعتبارا كما يفهم من السيلوي فتدبر **قوله**
 بناء على انه لو قال انت طالق اى من يقع في الحال لما تقرر ان
 من اقر بطلان يكون ذلك بقا عامنه في الحال **قوله** لانه
 في المدخل بغير جميع لانها لا تبين بالاولى **قوله** لان لزوم

بذلك ما ذكر من المدعى
 في حق حقيقة

حيث قال ونظائر الآه
 فيما قال لا جنبية

في الزمة

في الزمة لا يكون عند خيرة انت خير بان هذا وجه آخر لتعين
 الحمل على الوديعه ذكره بعضهم فلا وجه لضمه الى الوجه الاول
 كما لا يخفى على من تأمل لا يرى ان الكلام يتم بقوله فيثبت الاقل
 وهو الوديعه دون اللزوم كما في الكشف **قوله** بحيث لا يثبت
 بالاضافة الى المعرفة التعرض لها خصوصا بهذه العبارة فيمن
 انكر كانه لا لا يخفى مع ما فيه من الجهل المحل لانه ليس على اطلاق
قوله لانها مختصة بمعنى الشرط ليس لها معنى اخر سواه يعني حاله
 كونها للشرط بخلاف غيرها من الاذوات فانها يكون لها معاني
 آخر في تلك الحالة مثل النظرية في حين واين شرطين فلا
 يرد عليه ان ان تجي للنفى وغيره لكن هذا انما يمتنى على قول
 الامامين في اذ دون قول الامام سيجي فتدبر **قوله** اى محتمل
 لوجود وعدم عبارة عامة الكتب امر محتمل للوجود فقط وهو
 الاظهر لكن مراد الشارح به بعدم لعدم بقاء **قوله** اجملة
 لحظر الظاهر انه سهو من قلم الشريف اذ الصواب انه صفة
 بعد صفة لا مرثم ان قول الله لا محالة في المنفى لا ينفى فلا
قوله هو المحل على الشيء والمنع عنه الاول نحو قوله ان قدم
 زيد فعبدى حروا الثاني نحو ان دخلت الدار فانت طالق **قوله**
 وذلك لا يجوز في المنع والمتحقق الوقوع اذ لا فائدة في حمل
 على المنع والمنع عن المتحقق والمنع على الاول لا يحمل على الثاني
 تحصيل الحاصل **قوله** لان امرأة الفارنا تارت اذا كانت
 في العدة واذا كانت غير مدخول بها لا يكون لها عدة بالطلاق

قوله تطلق ثنتين كذا في الشرح
 المودة عند ما والى القواب
 يستنبط او تدبر قوله يطبق
 يقع

اختلاف المذكور في اذابن
 الكوفيين والبصريين
 في عامة كتب الأصول
 لكن لم نجد في الكتب
 المشهورة في النحو

كما في غير مرة **قوله** واذا نصبك خصاصة فتجمل انما نصبك فخر ممكن
 فاعلم الغنى من نفسك بالنزب وكلف الجمل او كل الجمل فيهم
 المذآب تعقفا **قوله** معناه ان نصبك آه انت خير بان حول
 الفاء في جوابه لا يجد شيئا لان غايته الدلالة على ان فيه معنى
 الشرط وهو مستعمل عند الخصم وانما النزاع في سقوط معنى ان
 عنه وليس في البيت دليل على ذلك لا يرى الى انه لو قبل
 ومتى نصبك خصاصة فتجمل كاستقام للفظ والمعنى من غير سقوط
 معنى الوقت قد يستدل على ذلك بكون اذا في البيت مستعملا
 فيما ليس قطعي واذا ظرفا لا يستعمل الا في المقطوع لكنه يجوز ان
 يقال انه من قبل نزل المشكوك منزلة المقطوع لا من كان
 علم في علم المعاني **قوله** وذا مخصوص بان قيل هو منقوص
 بقول الشاعر اذا ما لقيت بني لك فسلم على ابيهم افضل **قوله**
 ومبناه الغفول مما تقرر عند اهل العربية من انه لا يكون
 معنى الشرط في اسم لا يتضمن معنى ان ذكره الرضوي وغيره
قوله واذا يحسن الجبس يدعي جندب الجبس الحليط ومنه سمي
 الجبس هو تر خليط بسمين قط وخاس الجبس **قوله**
 اذا هنا للوقت دون معنى الشرط فيه والتدليل عليه عدم
 الجزم لان الشرط والجزاء اذا كانا من مضارعين فالجزم واجب
قوله محازا انت خير بانه غير ملائم كما سيجي من الاوليات
 الا ان يكون تطبيق الكلام المص غير ملائم **قوله** بل اذا اولي لعدم
 آه كذا في الكشف وحاصله يرجع الى ان متى لم يسقط معنى الوقت

عنها مع كونها اقوى من اذاني معنى المجازة لما كانت المجازة
 لازمة لها فلان لا يسقط من اذا اولى وفيه بحث لان كذا
 انما يفيد ان لو كان مستندا لامام والكوفيين توهم المنافاة
 بين الوقت والشرط وليكن كذا بل دارا لخلاف انما هو
 الاختلاف في وجه استعمال العرب تعيين وضعه اذا
 بازائه ثم انه اذا استثنى موضع الاستفهام عن موارد استعمال
 متى لا يظهر الفرق بينه وبين اذا في لزوم المجازة وعدمه
 فتدبر **قوله** في غير موضع الاستعمال مثل قولك متى اتى فقال
 او متى خرج زيد **قوله** ويمكن ان يقال اذا موضوعه بازاء
 الوقت اه الظاهر ان مراده بذلك كون اذا موضوعه
 تارة بازاء الوقت فقط وتارة بازاء الوقت والشرط
 جميعا ولا يكون اذا حقيقة في الوقت فقط على قولهما ليس
 مما يقبل النزاع لان عبارات عامة الكتب صريحة فيه **قوله** قلت
 لا يدل لان اذا استعمال الشرط يكون مستعملا في بعض ما
 وضعه كذا في شرح جلال الدين التبراني وفيه بحث ظاهر
 لان الوقت لا ينفك عن استعمال الشرط على قولهما كما خرج
 به في هذا المتن وعامة الكتب فكيف يحقق استعمال بعض
 ما وضعه ثم ان عبارة التبراني بكذا واما قول المصنف
 وقد يستعمل معناه قد يراو بعض وضعه ولم يتعرض كونه
 مجازا او حقيقة فاصرة لاختلاف فيه فتدبر **قوله**
 والاولى منه ان يقال ان لم يستعمل كذا في التلويح كمن محال

الاشكال انما هو قول فخر الاسلام وقد يستعمل في الشرط مستعاراً فمع
 معنى الوقت لا يذهب عليك انه غير محتمل للتوجه المذكور **قوله**
 وما يدل على ما ذكرنا من ان اذا كتمت في عدم سقوط الوقت
 عنه كما قال به الامامان **قوله** بالاتفاق اما عند ما قلنا
 ذكرنا اما عند الامام قدس سره فلان لا امر صار به **قوله**
 بالتفويض ثم على اعتبار انها للشرط يخرج من بداهة على
 اعتبار انها للوقت لا يخرج فلا يخرج بالثبوت وهذا
 التفصيل نظير ان ذكر قوله بالاتفاق ههنا ليس بغير
 لا بهانه تفرغ جواب المسئلة عندهم جميعاً على ما ذكره وكثير
 كما لا يخفى **قوله** كما في قوله ان لم اطلقك ذلك لان اذا اشترك
 عنده بين الطرفين الشرط فان حل على الشرط لم يقع الطلاق
 حتى يثبت احدهما كما في ان وان حل على الوقت يقع في الحال
 كما في سنة فلا يقع بالثبوت **قوله** اي بطلان انت خير بان
 ان يكون الاشارة الى مجموع ما ذكر من المحل على السؤال عند
 الاستقامة وبطلان كيف عند عدمها لان مسئلة الطلاق
 متفرعة على ذلك فذكر **قوله** لان العنق لا كيفية له قال في
 التسليم لقابل ان يقول انه يكون معلقاً ومنجراً على ما وجدونه
 على وجه التدبير وغيره مطلقاً او مقيداً بما يأتي من الزمان وكل
 هذه كيفيات **قوله** بتعلق الحرة بالمشية فلا يعين لم يشاء
 في المجلس **قوله** يعني اذا قال انت طالق كيف ثبت بوجوب
 الفاعل ههنا بحيث هو ان كيف في هذا المثال ليس باطل لا كانه

بل معمول به وقد صرح في التوضيح وغيره ان كلمة كيف في مثله
 ليست للسؤال عن الحال بل صارت مجازاً ومعناها انت
 طالق بآية كيفية ثبتت في كون بين استقامة السؤال بحال
 وبطلان واسطة وهو استقامة المعنى المجازي فكيف يصح
 قول الله ان ستقام السوان محل عليه والابطال **قوله**
 بالرفع يعني يعطف على الفضل والظاهر انه بالجر عطف على الو
 لان الواحد بضم الفاء اسناد البقاء الى القدر مطلقاً
 بل الباقي هو فضل على القدر الواقع **قوله** اي ثبت في كلام
 لان لفظ القدر على احتاره معطوف على الفضل هو فاعل
 لقوله يعني ولا يذهب عليك ان الباقي في ح ليس لثبوت بل لا
 وكذا على ذكرناه من الوجه لثبوت لان ما فضل على الباقي
 ليس لثبوت كما لا يخفى **قوله** فان اتفق بينهما يقع ما نوباً فان شئت
 بآية وقد نوباً الزوج تطلق ثلث **قوله** وان خلفت بان
 شئت ثلثاً وقد نوبى الزوج واحدة او بعكس في جامع
 الاسرار ان الحكم في العكس وقوع واحدة البانية وهو مخالف
 لما في عامة الكتب **قوله** كان ينبغي ان يستعمل باثبات ما
 فوض اليها اعتباراً بآية التفويضات **قوله** لا يقال
 هذا ينبغي ان لا يجوز آية الظاهر ان الاشارة الى ما ذكر من المقتضى
 اليها من جهة الزوج ابقاها بقوله انت طالق وذلك لانه
 لا يصح نية الثلث في قوله انت طالق كما علم في محله والمراوشت
 طالق ما وقع فباختلاف من المثال لا مجرد انت طالق كما يبادر

الذي

م

يقع بآية وان شاءت
 ثلثاً وقد نوباً الزوج

٥

المراد بعض الشرح
مستحب النسخ

لان عدم صحة نية التثنية في مخصوص عليه في غاية الكتب فلا يكون
لذكره بالابتفاء وجه ثم ان هذا السؤال مع جوابه المزبور
مستطوع في بعض الشرح بعينه غير ان عبارة ينبغي ان يكون
بالاثبات ونفي التثنية فيكون المراد بانها ثابتة طالت بالثبات
منه ومنشأ السؤال هو صحة نية التثنية فيما نحن فيه فكل ما لا يشار
اليها ويجعل ان تكون لفظة لا في عبارة التثنية اشارة الى التثنية
فقد بر **قوله** لعدم انفكاك احد ما عن الآخر لا يذهب عليك
ان منافي الكلام على ان لمدار في تلك التثنية هو امتناع
قيام البعض البعض فعليه بعدم انفكاك بينهما فموجب
لان عدم انفكاك احد ما عن الآخر لا يعلق له بالامتناع
المذكور لانه اذا ثبت لزوم من تعلق احدهما بالثنية تعلق
الآخر سواء قام احدهما بالآخر او قاما بشئ اخر فليتل **قوله**
وبذا صرح في اضافة احدهما ووجهه في التثنية في التثنية
الاكمل وانما خبر بان ما يظهر منه هو الاضافة لاحدهما
من حيث كونه موصوفا والفرقة من حيث كونه وصفة
وبهذا لا مجال للتكاديه وليس المنفي في كلام بعض الشراح ذلك
بل الاضافة والفرقة التبيين بما عتبار المحل والحال على ما
يظهر من كلام **قوله** بل الخلاف منبني على عدم انفكاك اوصف
عن اصل لان ما يكون محسوسا يعرف وجوده آه قال في الشرح
الاكمل لانه لما فوض صيغة التثنية اليها يكون ذلك فوضا
لنفس لفظها لانه ضروري ان الموصف لا ينفك عن اصل لان



قلت كلام اكل الدين في التثنية
بما مع تمام ما هو المنصوص من ايراد
هنا بدون ذلك في التثنية في التثنية
يعرف وجوده وصفه في التثنية

وجوده لما لم يكن محسوسا كان معرفة وجوده بآثاره واما
فكان معرفة وجوده منقولة الى وصفه كافتقار وصفه في وجوده
اليه فكان وصفه بمنزلة اصله ولا يذهب عليك في كلام
الشارح به من خلط احد بين الوصفين بالآخر **قوله** ان عبارة
التمه به ناسحا آه كذا في الشرح الاكمل ولا يذهب عليك
انه ليس مرادهم بكون الوصف بمنزلة الاصل انه بمنزلة
من جميع الوجوه او في التثنية خصوص حتى يرد عليه ذلك
في كونه محتاجا اليه وفي الاصل والمبتدعة كما صرح به في غاية
الكتب فلا تناسخ في الكلام فضلا عن لفظ **قوله** وهو غير
منفوض عند الحكم بمعنى باخينة **قوله** والا قول اظهر لانتفاء
المخصص الا اذا ظهر الاصطلاح على ذلك كذا في الشرح الاكمل
قوله في باب التثنية انما هو ان هذا التثنية مفيدة
كون المثال من باب التثنية **قوله** قلت هذا انما يستقيم آه
والا قرب في شرح المنع للقاء في من ان اصل في باب
الشرط وغيره راجل فيه فصا جعلها مجازا عنها اولى من جعلها
مجازا عن غيرها انتهى وهو الموافق لما نقله صاحب الكشف عن الفوائد
الظاهرة على انه قد سبق منا في مباحث اذا ان ائمة العربية
صرحوا بان معنى الشرط لا يكون في مباحث ائمة في اسم لا يتضمن
معنى ان قد بر **قوله** لانه مبين فان قلت التجوز باعتبار
اطلاق اسم احد المتقابلين على الآخر ليس بغرض في كلامهم قلت
نعم لكن صاحب الشرح ذكر في مباحث المجاز ان العلاقة في ذلك

وانما عين اراء الحكماء في
تفسيره على اراء الحكماء في
قال وقد راى بوضوح

قوله فان قلت لم يجل
الى آخر القول من القيل والقال
من شرح الاكمل

التعلق ليس هو التزوم الذي لا ينفك عن الشيء على استبعاد طلاق
 الالب على الابن بل هو من قبيل الاستغارة بنزول التعلق منزلة
 التناسل بواسطة تلجج او تهكم او تفاؤل ومثله او نحو ذلك
 ولا يذهب عليك ان من صدر منه هذا الكلام ليس من شانه
 مثل هذه الاعتبارات فتدبر **قوله** سبب نزول الآية جواب
 عن سند لاهم بالآية وقد يجاب عنه ايضا بان الذي هو انه
 اذا اكتفى عن صلاية التمانا لجلالة المذكور عند الخطا كان
 الكلام مستندا ولا للفرعين وما ذكرتم ليس لك **قوله** قبل لا بد فيه
 من قبل الاستعمال بان يقال ما ظهر المراد به ظهورا تبينا بالاستعمال
 يعني كون ظهور دلالة بسبب كثرة الاستعمال على ما صرحوا **قوله**
 ولكن لا حاجة الى هذا القيد لدلالة مورد القسم عليه لان هذا
 القسم في بيان وجود الاستعمال لا يذهب عليك ان دلالة مورد
 القسم على ان ظهور الصريح بكثرة الاستعمال محل بحث لا يرى
 الى حوال الحقيقة والحجاز في ذلك المورد على انه ينبغي جسد
 ان يقال ان حراز من الظاهر ايضا على تلك الدلالة وقد يقال
 لا حاجة الى قيد الاستعمال لان تمام الاكشاف يحصل بتضييق
 والتفسير كما حصل بكثرة الاستعمال فعلى هذا يدخل فيه النص في
 ولكن لا بد من الظاهر ان ليس فيه الظهور بل هو مظهر
 واليه ان القاضي يوزن به وشمس الآية كذا في كشف هو ظاهر
 لما مر غير مرة من انه لا تباين حقيقة بين هذه الاقسام فحيز
 ان يكون لفظ واحد نصا او مفسرا ويكون مع ذلك صريحا

فيما اراد به بل الحمل عليه متعمد او النص المفسر لبيان محالة
 فلو لم يدخل في الصرح ليزم تثبت القسم ولم يقل احد وكون
 مورد القسم ههنا موجبا لا اشتراط الاستعمال فيه غير فاج
 في ذلك كما توهمه صاحب الكشف بقية جميع الشراح على اثرنا
 اليه **قوله** يؤيد هذا ان كلمة بع عقب ذكر الحقيقة والحجاز لولا
 بعد ذكر الحقيقة والحجاز كان اظهر في المراد **قوله** اقول هذا
 مشكل لانه بناء في قوله حتى استغنى عن الغرض بكونه ان يجاب
 عنه بان صدور الكلام من الرجل لا بد منه في ثبوت الكلام
 له او عليه ولو غلطاً وكذا في لفظه ههنا وقراه هو لفظ المرأة
 لا لفظه على انه يلزم منه قصد الخطاب حتى يتصف بالخطاب
 بالطلاق وههنا ليس كذلك يؤيد ما قلنا انه قال في الغيبة
 بعد قوله لا يقع ما لم يقصد خطابها به فتدبر **قوله** اي
 بالاستعمال لظاهرها بقيد الاستعمال لا تفسير للضمير الجواز
 ذكر في الشرح الاكمل من ان الانسب ان يحمل الضمير في قوله
 الصريح والكتابة راجعا الى الاستعمال الالف واللام في المراد
 بقوم مقام الضمير في العود الى ما قبله تحذف ظاهرا ثم ان معنى هذا
 البقيد هو ذكره في تعريف الصريح من لزوم قيد الاستعمال وقد مر
 ما يتحقق بذلك فلا تغفل **قوله** كما في الغيبة وانا وانت كذا
 في كتب هذا الفن وفي شرح الكافية للرضي ان انا وانت
 ليس بكتابة لانه تصريح بالمراد وضمير الغيبة اذ هو انا على
 المعنى بواسطة ما يعود اليه غير صريح فيه انتهى والظاهر ان ههنا

لا بد من لفظ الاستعمال
 امر في حال لا يقع عليه
 وكذا لو قرأ ذلك من الكتاب

اختلافاً في تفسير كناية وفيه كلام فليدبر **قوله** وقد شرط قبل
 في تعريفه كلام ولعله لو قال مع ان المقسم بيان وجوه
 الاستعمال كان اصوب **قوله** قلت انما صنعت لبيان تعليم الحكم
 بطريق الكناية فلذا كانت كنيات في نفسها وان عرفت
 معانيها بالقرائن الحالية كما في الحكم او القابلة كما في ضمير الغائب
 في قول البدیع وبخاص من ان كونها كنيات انما هو مع قطع
 عن القرائن وهو المفهوم من عبارة الله ايضا وهذا كونهما
 الاشارة والمصولات بالمعاني وان كانت معارف ذلك
 لان اسم الاشارة من غير اشارة حينية الى المشايخ
 الخاطبة وكذا المصولات من دون الصلوة بهمة عند الخطبة
 يظهر اندفاع السؤال لاني لان كونها معارف انما هو مع ملاحظة
 القرائن بخلاف كونها معارف انما هو مع ملاحظة القرائن
 بخلاف كونها كناية على ما اشرنا اليه قوله وفيه تأمل الظاهر ان
 هو ان حالة الاستعمال هو حالة تعين المراد بالقرائن فلا يمكن
 استعماله في تلك الحالة لغيره ولعل مراد القائل بحالة العمل
 هو حالة استعمال الضمير فقط مجردا عن القائل الحالية او المقابلة
 فيرجع الى ما ذكرناه فتدبر **قوله** اي حكم الكناية ان ثبت
 الحكم الشرعي بها بشر هذا الضمير الى ان الوجوب بمعنى الثبوت
 بمعنى اللزوم كما هو مستساغ حتى يكون مؤدى الكلام صحة العمل بها
 بدون النية وانما يكون اشراط النية لوجوب العمل للصحة
 وليس كذلك كما لا يخفى **قوله** او ما يقوم مقامها عطف على قوله نية

ان قوله في قوله
 ان قوله في قوله

وان كان في قوله
 ايضا على ذلك

الحكم والضمير لنية ثم انه لا اعتبارا بآية عندنا في ذلك
 من النية ذكره الزملي **قوله** وهون هذه الالفاظ كنيات
 لتوقيف على القرينة كذا في الشرح الاكمل ولا بعد ان عرفت باطلا
 لفظ الكناية عليها في عبارة الفقهاء **قوله** فيجب ان
 يقع بها الرجعي كما اذا قال انت طالق ثم ان الواقع بها عند
 الشافعي هو الرجعي فيكون اطلاق الكناية عليها حقيقة
 على اصله وما اختاره هو مذاهب عمر وابن مسعود وما ذهبنا
 اليه هو مذاهب علي وزيد رضي **قوله** لكن لا ينافي ما ينص به
 وبذلك ثبت الكناية فاحتجبت الى النية وان كانت صريحة
قوله بل باعتبار انهما محل حملها الصلوة وهي تنويع قد
 يكون بالتحلح وقد يكون بغيره فاستنبه المراد بالنية الى العمل
 الذي يظهر اثره في لانه لم يعلم اي محل اراده **قوله** فالجواب
 انها كنيات حقيقة آه انت حبر بان الاصول ان يقول ما لا
 ان يقال انها كنيات آه لان ما ذكر ليس حاصل ما ذكر في المتن
 ولا في الاعراض المذكور بل هو طريقة اخرى في القاء في
 وقر عليه كلام صاحب الفقه ثم انه لا يمنع تخرج عبارة الحكم
 في المتن عليها بان يحمل الضمير في هذا الى كنيات اطلاق
 المحظوظة مع الاضافة لكن كلمة في الشرح انما يوافق التفسير
قوله وتنبه بين الكناية والحجاز يعني على اصطلاح اهل الاصول
 واما على اصطلاح اهل البيان فهي مبنية للحجاز على ما تقرر في محله
قوله ولا يظهر انه استثناء آه كذا في الكشف في غير محل وجهه

ان معنى عدي شيئا غير مستر بل ظاهر على كل احد كون الالهام
 متصل به كما في البابين فيكون الاستنار لا في نفسه بل باعتبار
 المحل فمثل البابين كناية مجازا وجعل كناية حقيقة
 حكم ظاهر وجب كان الاستثناء من قوله حتى كانت بوايين
 لا يكون مؤدى الكلام كون عدي شيئا كناية حقيقة لكن يرد
 عليه ايضا انه اذا كان مثل البابين مثل عدي شيئا كناية كونهما
 كناية مجازا ففزع وقوع البينونة في القسم الاول على كونه كناية
 مجازا منع خلف لك في القسم الثاني بل بيان فرق وجود
 مانع ليس كل ينبغي وهذا الذي لاح بالبال لان قول الله
 يحدث بعد ذلك امر **قوله** فلان العدة به قال عند ذلك
 اي حسب عدده **قوله** فقلت المسبب انما يطلق على السبب
 اه هذا السؤال لصاحب التبيين ومناه شرط ما ذكر في صحة
 اطلاق المسبب على السبب هو محذور بعض الفقهاء كونه ممتنع
 على ان المعبر في ذلك هو الشرط المذكور في الجواب فسبق
 ما يتعلق بذلك في بحث المجاز فذكر **قوله** قلت الشرط
 في اطلاق اسم السبب وقد جاب عنه بان المراد بالسبب
 هنا العدة مطلقا كما يقال النكاح سبب للحمل والطلاق
 علة لوجود العدة شرعا كما ذهب اليه الفقهاء والدخول
 شرط فلما رد تخلف الحكم عنه في غير المدخول بهما وسبب
 الحكم للغة جائزة كيف كانت كما سبق **قوله** كالعدة يجب
 على ام كوله اه والواجب بالوفاة ترضع من مقدم لا عده

قوله وذا منى على نفسه البنية اه
 هذا الكلام مأخوذ من التبيين
 ما في منى التبيين
 بطريق الاستدلال
 اريد انما عليه

الالهام

الافرا اثبت بقوله اعتدى كل منا فيه كذا في التحقيق
قوله وان يكون صفة للمرأة اي واحدة عند فوك ومنفردة
 عند منى ليس معك غيرك واحدة نساء العالم في الجاهل
 والكمال **قوله** فاذا نوى الطلاق يكون رجعا وصار كانه
 قال انت تظلمت واحدة ولو قال هكذا ونوى الطلاق
 صح **قوله** ولم يحلوه بانية فيه تسامح لان الموصوف هو
 البينونة والتقدير انت بانية بينونة واحدة **قوله** وان لم يجر
 بان سكن لها على الوقف **قوله** بل واحدة بالنصب
 هذا جواب بطريق الترتيل فيكون الترتي في محله ثم انه لم يجر
 لتوجيه احتمال التكون للموجبين ظهور التحمل في خلاف
 صورتي لا عاب **قوله** اي انت ذات طلاق واحدة لا بد
 عليك ان جعل المصدر مخدوف من قبل رجل عدل كما قاله
 انه يلحق اقل كلفة منه ثم ان تعدد الوجود الصحيح في توجيه
 ذلك يبلغ في بكتي الخصم فجميع احد بينهما كان **قوله**
 وهذا المحل غير قابل فيكون نسبه له الى الزنا قال شمس
 الابنة في اصوله هذا الكاف ايضا موجب للعموم لانه حصل
 في محل حمله فيكون نسبه له الى الزنا قطعا بمنزلة كلام لا
 على ما هو موجب العام عندنا انتهى ويوافق عامة كتب الفقه
 وبجملة عبارة غير في كلام شراح سهو من لفظ يشهد
 العقل ايضا كما يشهد به لنقل قد بر **قوله** وقيل بالعكس لو قال
 وقد يطلق على عكسه كما في شرح الفقه للفقهاء ان كان صوابا

قوله على كذا انما اعطيتهم
 وذا لا يجوز ان يكون
 كذا من انما اعطيتهم

اذ لا خلاف في اطلاق الاستدلال على كل منهما **قوله** وفي عبارة
 تسامح فيه بحث لان التسامح انما يتصور فيما لو اطلق الاستدلال
 واريد به نوع من الكتاب وليس فيما نحن فيه ذلك غاية الامر
 لم يفسر ذلك النوع من الكتاب بطريق جعله موضوعا كما هو الظاهر
 والواقع في غيره من الاقسام بل انما فسر الاستدلال بوجه
 موضوعا والكافي معلومة ذلك النوع في ضمن تفسير الاستدلال
 فخرج الى نكتة لكونه تغييرا لسلوك هذا التفسير عرف
 ان قوله عده منها ليس وجه صحيح **قوله** لكن لم يعد قسام
 بدونه يعني قسام هذا القسم وفيه تأمل **قوله** لا العمل
 بالجوارح فهو في قوله انه اقيموا الصلوة مثلا استنباط
 وجوب الصلوة لا فصل الصلوة **قوله** اراد بظاهر الكلام ان
 العمل بما سبق الكلام له عمل بشئ ظاهر يشير الى ان اضافته
 الظاهر الى ما سبق بيانية وفيه بحث ظاهر اللهم الا ان يكون
 الكلام على تقدير المضاف والمراد ظاهر لفظ ما سبق فيذكر
 ثم ان الظاهر في العبارة اراد بظاهر ما سبق له الكلام لان
 المقصود هو لا حراز عن اشارة النص بحمل ذلك قوله
 قلت المراد الكلام من الكتاب السنة فلا يكون اعلم لا يد
 عليك انه اذا جوز مثل هذا التفسير فالمانع من تفسير الكلام بما هو
 نص فلا يكون فيه اشارة الى ان المراد بالنص ليس تقدم
 ذكره ثم ان الكلام منها في قسام كتاب ودخول السنة
 دخولا قصديا غير مستم ولا لازم لا ترى في قول الله تعالى

وكذا في قول الساج
 ان العمل بما سبق

قوله والاكفى القيل
 هو العمل بما سبق

مباحث السنة الاقسام التي سبق ذكرها ثمانية في السنة **قوله**
 مع ان الكلام ليس موضوعا بل موضوعا لبيان **قوله**
 والمراد من المسوق له منها اعم اه بخلافه في تعريف النص قال
 في التحقيق اعلم ان المراد من كون الكلام موضوعا للمعنى ان يدل
 على مفهومه مطلقا سواء كان مقصودا اصليا او لم يكن فيما سبق
 في بيان النص وانما المراد من كون مسوقا ان يدل
 على مفهومه مقبدا لكونه مقصودا اصليا قد خفي في السوق
 بهنا ما يدل على معنى ولا يكون مقصودا اصليا فيه ولم يخل
 فيما سبق **قوله** ليس هذا من تمام تعريف بل ابتداء كلام
 اه والعرض من الاشارة الى تعليق تسمية هذا القسم كذا
 في الكشف **قوله** على اختصاصه لا بالنسبة اليه ليست البارة
 صفة اختصاصه كقيل في القضا والمضى ثم اظهر في العبارة
 على اختصاصه لا ب **قوله** حتى لو كان لا ب ونبيا اجم
 في كذا التفسير اشارة الى رفع ما يقال من ان الولد ينسب
 الى امه كما ينسب الى ابه وبرث منها كما برث من الاب
 فما فائدة تخصيصه بالاب قوله لان كل منهما يفيد الحكم بظن
 ولو كان الظهور من وجه كما في الاشارة ثم ان الظاهر ان يكون
 لان كل منهما ثابت بنفسه نظرا كما في التحقيق وشرح المص
قوله اشارة الى انه يجوز ان يقع اه تفسير الكلام المزبور
 على الوجه المذكور وهو موافق لما في التفوق وقال صاحب التحقيق
 بعد ما فسر الكلام بذلك في بعض الشروح هما سواء في ان ثبت

قوله انما يحتاج اليه في
 الارضاع كذا في غايه النسخ
 والاصول الذي كان في بعضها
 فيكون وصفا للنفس

الحكم بها قطعاً وفي التلويح ثابت بالعبارة وإشارة
 سواء في الثبوت بالنظم وفي القطعية عند الأكثر وقال في
 موضع آخر ولحق أن كلا منهما قد يفيد القطع وهو كمال وقد
 اظن أني ووجه ذلك أنه قد يستدل بالعام لمخصوص
 عبارة وإشارة قد تبرز **قوله** فيكون عاماً قابلاً للتخصيص
 هذا هو ذمهم شمس لآية وفخر السلام وقال تعالى لا هم
 أبو زيد الإشارة لاختصاص **قوله** تأكيد لقوله لغة فيه
 تأمل لانه إنما يظهر لو كان المراد باللغة ما يقابل لاجتهاد فقط
 وسباق كلام الشرح لا يلزم والذي يوجب للحا طرافاً أن
 الخراز عن القضا والمخزوف أيضاً إنما هو قوله بمعنى النص
 وأن قوله لغة متخص للخراز عن الرأي الاجتهاد لتمييز الالة
 عن القياس فيظهر حيث يندكون قوله لا اجتهاداً تأكيداً
قوله لأن لغة من ضرب لا يطوي آه المذكور في لانه هو
 انتهى عن التافيف لا عن ضرب فليس هذا المقام مقام
 المقصود من ضرب بل المقصود من التافيف ولعله هو قد تبرز
قوله ويمكن أن يقال أنه لا يؤدي إلى معنى المقصود للاختصاص
 فكان أولى على أن دخول كاف على ليس مثال في
 الحقيقة كما في قوله تعالى كما أنزلناه من السماء **قوله**
 رد لما قاله بعض الأصوليين هم أصحاب الشافعي وبعض أصحابنا
قوله من نفاة القياس وغيرهم كما في سائر الكتب
 أظهر ثم أنه نقل من داود الطاهري من نفاة القياس نفى

ثم أنه ليس المراد بالآية
 المصطلح على الفضل

لوقال نفاة القياس

ذلك أيضاً **قوله** ولعل أن يقول أن ثابت بدلالة النص كثيراً
 يكون آه كذا في التلويح وقد أورد صاحب الحنفية هذا السؤال
 واجاب عنه بأن الشرط في الدلالة هو أن يكون المعنى الذي
 به الحكم ثابتاً لغة بحيث يعرفه أهل اللسان وهذا كذلك
 بينا فاما أن يكون أن ثبت بهذا المعنى في غير موضع النص
 يعرفه أهل اللسان فليس شرطاً انتهى وكان لعله
 أن هذا لم يقنع بجوابه حيث أقصر على ذكر السؤال قال المولى
 الفاضل ربي أن مناط مفهوم لغة أي لا يتوقف فهمه على مقدمة
 شرعية لا أن يباقي إليه من كل لغوي كما ظن انتهى برده
 التعريض للعلامة الفاضل زافي **قوله** كوجوب الكفاية في الأكل
 والشرب في الصوم حكاهما للشافعي سيجي تفصيله من سراج
 فلم يفهم الشافعي من أنه فهو من العلة **قوله** والحد في اللغة
 أي كوجوب الحد فيها على رأي الأمامين بدلالة نص في وجوب
 الزمان **قوله** ويمكن أن يجاب عنه بأننا سلمنا أن وجوبه
 قبل هذا الجواب المذكور في شرح أصول فخر السلام لا نقافي
 ولكن أنه هو من نسخ العكس لأن ما منعه السائل إنما هو
 معرفة العلة عند سماع النص لا معرفة الحكم ابتداء كما يفهم
 كلامه لا يرى لي قولك بل كثيراً ما يكون مبنيًا على كونه في
 معنى النظم لا يفهم كثير من الماهرين في اللغة أن الحكم في المنطوق
 لا جلهما ثم أن قوله يعرف من أول الأمر آه دعوى بلا دليل
 وأما خلافه **قوله** من حيث أن كلا منهما نوجب الحكم قطعاً

قالت الحنفية بدلالة نص
 ورد في حق إجماع في الصوم

قد ورد

هذا مخالف لما قد سبق منه في صدر شرح قول المصنف وهو ما سأل
 في الجواب الحكم من قوله لأن العبارة قطعية والاشارة قد يكون
 غير قطعية فالنصوب ههنا ان يقول من حيث ان كلا منهما نص
 الى النص دون الاراي كما في الكشف وغيره على ان دعوى القطع
 في دلالة النص مطلقا لا بكذا يصح فالصاحب الكشف اكلان
 المعنى المقصود معلوما قطعيا كما في محرم التائيف فقطعية
 وان جعل ان يكون غيره هو المقصود كما في الجواب الكفارة على
 المفطر في الاكل والشرب قطعية **قوله** لانها لما وجبت في الفصل
 الخطأ بقوله تعالى ومن قبل مؤننا خطأ فخر برتبة مؤننا
قوله ولو سلم فالقصاص وجب بعبارة النص وقد سبق
 ان العبارة احق من لشارة عند التعارض **قوله** لان
 الثابت بالقياس ثبت بالاراي وفيه شبهة آه كذا في غاية
 الكتب ورواه صاحب التحقيق بان مثل هذه الشبهة غير راجعة
 من ثبوت اتفاق النسخ على التعلق باخبار الواحد في
 الحدود والكفارات وعلى صحة اثبات سباب الحدود في قياس
 الحكم بالبينات وفيها شبهة وفي التلويح اشارة الى دفع
 هذه الشبهة بالتعرض للفرق بين الشبهين جاصلة ان الشبهة المانعة
 من ثبوت الحدود والقصاص هي تحتمل المعنى الذي قلنا
 به الحكم لا الشبهة المانعة في طريق الثبوت والشبهة الموجبة
 في القياس هي الاولى وفي مثل هذا واحد هي الثانية لكنه
 محل شبهة بعد لاطلاق قوله عليه الصلوة والسلام ادروا

الحدود بالبينات فليست **قوله** لان الحدود والكفارات آه هذا
 الذي اختاره صاحب الكشف في تعليل المسئلة وكان لكان
 للشارح ان يذكره بطريق العطف على التعليل الا **قوله**
 وهذا الفرق المذكور اى الفرق بين دلالة النص والقياس **قوله**
 وقال بعض اصحابنا والشافعي دلالة النص والقياس سواء
 كان ظاهرا ان يقول دلالة النص قياس كل امر من انفا وصرح به
 في غاية الكتب **قوله** ثبت بمثل هذا القياس ثبت بالقياس
 الذي قلناه منصوصه كذا في الكشف ويريد بمثل هذا القياس دلالة
 النص التي يستعملها قياسا جليا فيما اذا كانت عليه غير منصوصة
 ثم ان ضمير عندهم لا اصحابنا القائلين بان دلالة من قيل
 القياس كل يظهر للنظر من في الكشف واما التاليفون بذلك من
 اصحاب الشافعي فقد ذكر قبيله انه ثبت عندهم بهذا النوع الحدود
 والكفارات لانها عندهم تثبت بالقياس **قوله** ويكون الخلاف
 لفظيا مبنيا على تفسير القياس **قوله** ومثال اثبات الكفارة
 على من جامع كما في سائر الكتب والعلل ساقطة من علمه ثم ان
 اثبات دلالة نص الاعرابي امران احدهما اثبات الكفارة
 على غير ما غر من في والاخر اثباتها على من فسده منصوصة
 بالاكل والشرب والعلل في حق الامر من واحد وكلها مذكورة
 ههنا في كلام الشارح وان كان في تحريره بعض قصور فافضل
قوله قلت لاني لم انه غير معقول المعنى لان الشارح معني عن
 آه مؤدى هذا الوجه بخصيص قوله عليه الصلوة والسلام التائب

ثابت بمعنى النقص

من الذنب كمن لا ذنب له أو قبيحة قد بر **قوله** ولا بمعنى النقص
 إذا ثبت عدمه آه قال المصنف في الشرح اعلم أن الثابت بدلالة
 النقص لا يحل التخصيص عند من يقول بأن المعاني لا عموم لها لأن
 المعنى واحد وإنما كثرت محالته فظاهر لأن الثابت بدلالة النقص
 والتخصيص يدعي سبق العموم وأما على قول من يقول بأن المعاني لها
 عموم وهو الجصاص وغيره فلان معنى النقص إذا ثبت عليه لم يحل أن
 يكون غير عليه وفي التخصيص ذلك انتهى وكلامه في المتن مقتصر
 على القول الأول حيث قال لانه لا عموم له كونه هو القول المشهور
 والمذهب المنصور وبما نقلناه عن شرح المصنف يتضح أن
 عطف الشارح لهذا التعليل على التعليل الأول غير صحيح وذلك
 لأن العقل للعطف عليه هو عدم العموم دون العطف قد بر
قوله أي مقتضاها كذا في الكشف وفيه كلام اذ لا كلام في صحة
 إضافة ثبوت الحكم إلى الاقتضاء أيضا على أنه المناسب
 لقوله وأما الثابت بدلالة النقص **قوله** المقتضى والنقص آه
 وقال بعضهم المقتضى بالكسر هو الجاهل على الزيادة وصيانة الكلام
 وبالفتح هو المزيد والاقضاء هو دلالة الشرع على أن هذا الكلام
 لا يصح إلا بالزيادة **قوله** في إثباته يعني أن التخصيص يرجع إلى
 الموصول محذوف مع اعتبار تقدير المضاف **قوله**
 أو تعليل اشتراط تقدم عليه على فهم من حضر وإنما قلنا ذلك
 لأن كلام الشارح على أن قول المصنف بشرط منون وجعله المذكور
 بعده صفة له كما يظهر فلا دلالة فيه على اشتراط تقدمه عليه كما

على

على الوجه الثاني **قوله** بالفتح بمعنى المفعول لا بالكسر على صنعة الأفعال
 أو بالفتح على معنى المصدر لأن زنة المفعول من أوزان المصادر
 في المشتقات وهذا لم يقل على صنعة المفعول كما هو ظاهر
 مثله **قوله** كما حل عليه بعض الشارحين الظاهر أنه يريد صاحب الكنف
 والتفسير الأول أيضا مذکور في كلامه كنه قدم هذا وأخر ذلك
 ولعل وجه تقدم حصول الغنية فيه عن اعتبار حذف الفاعل
 إلى الموصول خصوصا مع تقدير المضاف كما أشرنا إليه أيضا
 رجوع الضمير في قول المصنف وعلمته فيما سيجي إلى مقتضى
 فاعطاه من أن يكون المحذوف أيضا هو مقتضى كما في قولهم من
 خواصه دخول الجر آه بعد تعريف الاسم **قوله** والكلام فيه يدل
 عن الإضافية أي بواسطة اقتضاء النقص ثم الظاهر أن هذا
 مقرر على تفسير الأول أيضا قلت لأن المنقسم إلى الأقسام
 آه ليس مراده بالأقسام العبارة والاشارة مثلا لا محالة
 كما هو سببا ولأنها ليست من قبيل الحكم فاما أن يكون مراده
 المنقسم إلى الثبوت بالأقسام الأربعة أو يريد بالأقسام التي
 بالعبارة والثابت بالاشارة مثلا ثم إن مراده بالأقسام
 الأقسام في كلامه ليقوم لا في كلامه به لعله لو قال لانه هو المناسب
 لقوله وأما الثابت بدلالة النقص لأن كون المراد بالثابت الحكم
 الحكم متعين لكان أقرب مما قلناه قد بر **قوله** ولانه لو قلنا
 على تعريف الحكم حصل منه تعريف المقتضى آه إن أراد قصدنا
 ممنوع وخلاف الواقع وإن أراد ضمنا فهو مشترك اللهم لا

قوله يدل من إضافة
 فيه تاسع والظاهر من
 المضاف إليه

اَلَا اَنَّ بَدْعِي التَّفَاوُتَ بِالظُّهْرِ وَعَدَمِهِ **قوله** انقطع عنه الضمير
 الى المذكور في قوله ما اضيف الى المذكور ولا يلزم من هذا
 قبل الذكر لو وقع في جز الفاعل **قوله** هذا مذنب المتأخرين
 كشمس الآية وفيه السلام وصاحب السلام
 ومن تبعهم وكلام متفقون في جواز العموم في المحذوف دون
 المقضي الا ابا اليسر فانه لم يقل بعموم المحذوف ايضا
 كذا في الكشف **قوله** مثل طلعت نفسك كذا في التحقيق
 يظهر منه هو ان يكون ذلك من قبل المحذوف فلا
 يوافق قول صاحب التحقيق بعد ذلك ان المصدر فيه
 ليس بمقتدر ولا محذوف غير المذكور ولا قول الشارح
 بعد اسطر ليس بمقتدر ولا محذوف بل هو غير موافق لما هو
 الحق ايضا كما سيظهر عند قول المصنف خلاف قوله طلعت نفسك
 نعم وقع اطلاق المحذوف عليه في كلام غيرهما ايضا قال المصنف
 في شرح منتخب الاحكام في خلاف اذا قال طلعت نفسك فانه
 يقع الثالث لان المصدر محذوف وهو كما لمذكور لغة قال
 الكل ولا قال ومن ذلك قولهم والمحذوف لغوي كشيء
 المصدر في قوله طلعت نفسك كما سباني وكان مثله داخل
 في المحذوف المصطلح عندهم ولما وجدوه نظير المحذوف
 في قبول العموم اطلقوا عليه لفظ المحذوف مسامحة ثم انك اذا
 حكقت هذا عرفت ان كلام الشارح بعد اسطر في تضعيف
 الفرق الثالث من الغفول عن ذلك قد بر **قوله** جعلوا

ابا اليسر صدر السلام وهو
 في السلام البردوي لقب
 بذلك ليس تصانيفه كما لقب
 في السلام بابي اليسر تصانيفه
 مستطاع

والافضل في هذا الفن اهل
 من ان يظنوا ذلك من قبل
 الحذف والتقدير مع
 تصحيح كلامه مستطاع

يقبل العموم من باب المحذوف يعني انهم لما روا ذلك
 طريقة اخرى فصلوا بين ما يقبل العموم وبين ما لا يقبل
 ما يقبل العموم قسما آخر غير المقنض وسموه محذوف كما
 حققه صاحب التحقيق ولا فعموم بعض افراده لا يقتضيه
 جعله بابا آخر اذ يجوز اختصاص حد قسمي الشيء باليسر
 القسم الاخر كما استثناء ينقسم الى متصل ومنقطع وكل
 واحد منهما احكام لا توجد في الآخر **قوله** اما الاول فمقتضى
 اعتق عبدك عني باللف فان البيع لو قدر مذكورا اه انت
 خبر بان المتعبد عدم تغير الكلام المقضي عند تغير المقضي فذكره
 في الكلام وهو مقرر في المثال المذكور اذ يجوز ان يقال عتق
 عبدك عني مبيعا عني باللف كما سيجي تحقيقه وحينئذ
 في فصول البدائع بان هذا من سوء الفهم اذ هذه العبارة ثبتت
 في معناه ولا يفيد فائدة بل صحها بعد تمام العقد من الطرفين
قوله واما الثاني فمقتضى تعالي نقلنا اضرب بعصاك
 الحجر اه كلام المصنف في شرح منتخب الاحكام صرح في ان الآية
 من قبيل المقضي بانه على ان المقضي قد يكون عقليا كما
 يكون شرعيا فلا يرد ذلك الا على من شرط كون المقضي
 شرعيا ليس الا **قوله** و فرق بعضهم بان المقضي شرعي زاد عليه
 بعضهم قوله او عقلي كما اشرنا اليه **قوله** ولتقدرون يعني
 اصحابنا والقاضي الامام ابو زيد ما يعنى في ذلك عليه السلام
 واصحابه ثم اختلفوا في عموم فذهب اصحابنا جميعا الى ان العموم

عنه وذهب الشافعي و عامة اصحابه الى القول بجواز العموم
 كذا في التحقيق **قوله** لم يخرج عن الامر بل كان مستد كما كان
 ما مور بالبيع الضمني واتي به مفسودا فكان عقد توقفت على
 قبول الامر فاعتاقه قبله يقع منه كذا في فصول البدائع
قوله وبه يثبت ان الالف مرتبط بالتمليك اه الظاهر
 ان طرقي الارتباط هو التضمين لكن اوجه تخمين
 الببيع لانه كان ما مور بالبيع الضمني المقبر في المثال
 عندهم كما قال العلامة التفازاني ان بالفتعلق يفتق
 على تضمينه معنى البيع كانه قال اعقده عني مبيعا متي وعيد
 ان يكون مراد الشارح ايضا ذلك ويكون مراده الكلام
 المذكور هو تصور المال لا تحقيق الحال ثم ان قول القائل
 عني على اختاره صاحب التوضيح صله للبيع ورده
 العلامة التفازاني انه لا يقال بعته عنك بل منك اختيار
 كونه خال من فاعل اعقده اي ثابا عني ووكيل ووافق
 الشارح ايضا **قوله** بوجوب ان لا يجوز في غير بدعي كما هو
 عبارته ان لا يجوز في حق زبيد **قوله** لان موجب ذلك اه
 الاشارة الى النص المذكور **قوله** قبل المقتضى جاز ان يكون
 اه القائل الفصل السبق وعبارة كذا في بحث جواز
 ان لا يصح الكلام بدون تقدير للعموم كما في قوله اعنق عبديك
 عني بانما هم اشبه الذي فهم منه هو ان منشا البحث عموم
 البيع لمقتضى حيث كان مضافا الى بعد لا عموم الغيبة فقط كما فهم

انما

من كلام

من كلام الفاء اني كيف والعبيد مذكور فكيف يزعم مثل الشافعي
 ان عمومه عموم المقتضى **قوله** واجيب بان هذا اه الجيب
 بذلك هو لفاء آني وقد اجاب عنه المولى الفاري بالعموم
 اثبات بقوله اعنق عبديك عني نفس المقتضى بين اشئ
 وهو الحق الذي لا محيد عنه **قوله** ولبيع واحد فيه كلام
قوله ثابت بقدر ما يصح اعتاقهم اه الظاهر انه اراد بذكر ذلك
 ههنا تحقيق وحدة البيع او قد سبق بيانه بالامر
 عليه كنه محل بحث قد بر نعم استد ان به صاحب المعنى
 على عدم عموم المقتضى ذلك لانه لو عم المقتضى واعتبر فيما
 وراء الحاجة ويكفون كالمذكور صرحا كما قاله الشافعي
 لبثت المقتضى هو البيع مثلا بشرط نفسه وليس كذلك
 فدل على انه ليس كل المذكور صرحا **قوله** كما باعة اكل الميتة
 اه نظير لشبهة بالقيده المذكور واجامع الضرورة **قوله** لان
 وقعت في موضع النفي وذلك ان هذا التعليق يمنع فيكون
 في معنى النفي **قوله** اعلم ان اراد مسئلة اكل من قبل
 المقتضى اه اجاب عنه العلامة التفازاني بان الصحة
 الشرعية موقوفة على الصحة العقلية وهي على المقتضى فيكون
 صحة الحلف على الاكل شرعا موقوفة على اعتبار الكول
قوله الا ان يقال المقتضى اه فيكون الاحراز صحيح
 الكلام لغة فقط **قوله** لكن بعيدا التوقف الفرق بينه وبين
 المحذوف اه كذا في التحقيق وانت خبر بان من خيار ذلك من

و فرق بين العموم المقتضى
 وعموم المقتضى

قوله وانما عندنا ظننى
 خفاه وبسبب تظليل ذلك
 في بحث عدم احوال الامور المذكورة

النكرة

لا يلزم الفرق بينهما من هذه الجهة فلا محذور فيه **قوله** لما
 صح ايجاب اليكث يعني بالتصريح بها كما اذا قال انت طالع
 ثلثا **قوله** وبهم شافعي به آه الذي نقله المصنف في شرح
 المنتخب عن المزان وصول الفقه للشيخ الامام نجم الدين محمد
 النسي توان ان شافعي لا يوجب النفي في هذا المفهوم بحال
 غيره من المفاهم عليه اتينا كلامهم فيما سيجي من حيث
 حمل المطلق على المقيد **قوله** وله شرائط عند القائلين
 به وهي ان لا يظهر آه ذكر ابن الحاجب الشرايط المذكورة
 بهذا لکنه قال في آخره او غير ذلك مما يقتضي تخصيص
 المنطوق بالذكر فعلم ان شرط مفهوم المخالفة ان لا يظهر
 تخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفى الحكم عن المكوت
 عنه كذا في التسليم **قوله** بدلالة نص في شرط في المنطوق
 هذا على هو الحق من ان دلالة النص لا تتوقف على الاولوية
 بل قد يكون مع المساواة ايضا كنبوت ارجم في الزنا
 بدلالة نص في ما عدا ان كان المفهوم من اصول ابن
 الحاجب هو شرائط الاولوية ثم ان صورة المساواة
 تجري فيها القياس ايضا وقد ذكره صاحب التوضيح واهله
 الشارح **قوله** ولا يكون للكشف الملح آه هذا على ان يكون
 المفهوم مفهوم الصفة **قوله** او نحو ذلك كالتاكيد **قوله** ولا
 يكون المنطوق لسؤال او حادثة آه ولا يعلم المتكلم بان سماع
 انما يحصل حكم المذكور كذا في التبيين **قوله** ووصفها بالسوم



فان العادة جرت ان يكون
 كذا في نسخ المتن فيكون على
 كون

لا يدل على عدم وجوب آه انما قلنا هنا اشارة ان ذلك
 لا ينافي استدلناهم بمفهوم قوله عليه الصلوة والسلام
 في خمس من الابل السائمة شاة على شرائط صفة السوم
 في زكوة الانعام كما تجي في مباحث القياس لان كون قوله
 عليه الصلوة والسلام جوابا عن بيان حال السائمة غير مروي
قوله والا يلزم الكفر آه فان قيل انما يلزم ذلك اذا
 تحقق شرط مفهوم المخالفة وهو ممنوع جوازا ان يكون
 المقضي لتخصيص لذكر هو قصد الاخبار برسالة سيدنا
 محمد عليه الصلوة والسلام قلنا فيج لا يتحقق مفهوم المقيد
 اصلا لان هذه القاعدة حاصلة في جميع هذه الصور كذا
 في التسليم **قوله** ولعاب ان يقول رسالة سيدنا محمد
 صلى الله عليه وسلم مستلزقة آه نعم لكن لانه المفهوم
 على قول من قال به صريحة والدلالة المذكورة التزامية فلا
 اعتبار لها عند وجودها اللهم الا ان يكون المراد حمل
 ذلك قرينة لعدم كون المفهوم مقصودا وسقوط الا
 راسا والذي يظهر ان لزوم الكفر من ظاهره كانت
 في المحذور فلا يفتح فيه هذا المذكور الا بترك الى قول صاحب
 التحقيق يلزم كذا القابل به ظاهرا **قوله** نحو قوله عليه الصلوة
 والسلام خمس من الابل يقتلن في الحرم كذا في جميع
 النسخ لكن لفظ الحديث على ذكر في عامة الكتب يقتلن
 في الحلال والحرم ثم ان المراد بالخمس على ما ذكر في اخر الحديث

عند قول المصنف قوله
 لا اربعة اقسام آه

عبارة
 وفيه رد لقول التوفيقي
 صوابه ان قوله كانا ظاهرا
 المقضية

عنه ولا مناداة فلا يكون هذا من محل النزاع قد بر **قوله**
 وهذا عمل بمفهوم اللقب هو التخصيص على الشيء باسمه علم **قوله**
 كذا قاله العلامة التفتي يعني المصاحف المنار وذكر
 ذلك في شرح المنتخب وشرح المنار ثم قال في شرح
 المنتخب على ان شيخنا نقل عن شيخه ان التخصيص
 يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي متفاهيم الناس وفي
 الروايات وهذا يخرج اذكرة في الهداية وفي الكفاية
 اقتصاراً من جانب الاشارة الى انه لا يتجسس موضع
 الشيء **قوله** من هذا القبيل اي من قبيل ما قاله التفتي
 الخارج منها كونه كلام الناس وعدم ادراك الغائبة التي
 له **قوله** فنقول فائدة ان يتأمل المجتهد في عملة النص اه كذا
 في اصول شمس لا يردده المولى الفخار حتى بان موضع
 القياس مشتق اتفاقاً لان ذكر الادل كذا من شرط حكمه ثم انه
 من فوائد التخصيص انه يرفع كذا وكذا واطهار شرفه على غيره
 كما في قوله تعالى اربعة حرم فلا تطعموا فيهن **قوله**
 فافهم مقامه لما كان لانزال امر اخيراً فيدور الحكم مع ذلك

يدور الرخصة مع دليل الشقة واليسفر **قوله** قوله لان ليس
 سبب الكفاية هذا عندنا واما عندنا فالتسبب لكفاية
 هو الحث واليمين شرط لها كذا في التوضيح فيكون الاضافة
 من قبيل اضافة الحكم الى شرط وهي ايضا معروفة كما هي
 الفطر والذي نفقه صاحب الكشف عن الامام البرغوي هو ان
 سبب الكفاية عندنا هو اليمين كمن بعد الحث وفوات البر
 بطريق الاضافة وكفاية مضافة الى تلك اليمين الى المن
 قبل الحث لان وجوب ادائه لا يغير نفس وجوبه في السجود
 والوجوب في اليد في اما عين وجوب الاداء او هما متساويان
 لا انفكاك بينهما وكلام الشارح صريح في الاول **قوله**
 فاذا ما خرو وجوب الاداء اه يعني اجاباً **قوله** علم ان الوجوب
 منتف أي غير ثابت قبل وجوب الشرط كالحث مثلاً **قوله**
 فلا يجوز الاداء قبل الوجوب كما لا يصح الصلوة قبل الو
 قوله قلت اشارة بهذا الى انه جاز في التسبب والشرطية
 في اجتماعها وتحقيق ذلك هنا ان الخلف عند الكفاية
 كما هو الحث شرط لتوقف وجوب ادائها عليه اجاباً **قوله**
 ان يقال انه في معنى من خلف فليكن ان حث فيصير ما حث
 كذا في التلويح **قوله** لتعلق التسبب بالحكم جميعاً لا تحالة
 ثبوت الحكم قبل ثبوت التسبب فانها من قبيل القساطر
 لا يقال قد تقرر ان التعلق هو ثبات القوة الحكيمة لا ازالة
 الرق فيكون من الاثبات لاننا نقول المراد بالاثبات هو

فان اليمين كانت بالشرع
 الكفاية فافهم
 سبب اليمين

أشهر في الفقه
في السجدة

ع
بالسبب كشيء في الفقه المذكور في فقير
الوجوب صح

في السجدة
في السجدة

المال واثبات القوة الحكيمة ليس من ذلك كذا في تحرير
الهام **قوله** فان الاداء جائز في البدن ولما في جميعا بعد
تمام السبب وذلك انما هو حصول نفس وجوب وجوب
الاداء في البدن ايضا **قوله** ونفس السبب عبارة وانما هو
آلة لاداء مثل البدن **قوله** وفي هذا المال والبدن في سوا
فكما ان الاداء في البدن في المعلق بالشرط لا يجوز قبل وجود
الشرط لعدم تمام السبب فكذا في المال وحاصل الكلام انه لا فرق
بين لعبادة الالاهة والبدنية في صحة ادائها بعد تمام السبب
وفي عدم صحة قبل تمام السبب **قوله** ولما قيل ان يقول اخ
اجيب عليه بانه ان صح فقول لان مدان على الزمري وقد عمل
بخلافه **قوله** فزاعى وجود المحل عند وجود الشرط مرتبط
بقوله وفي ان السبب يقع سببا عند الشرط عند **قوله**
او في حادثة واحدة هذه الصيغة داخل تحت عبارة الله
ومفهومة منها بموجب ان اوصليته فذكرها هنا بطريق
الاعطف مستغنى عنه بل محل من حيث المعنى **قوله** اما ان يرد
في السبب الشرط مثال الاول ادوا عن كل خروجه وادوا
عن كل خروجه سلبين كما سيجي ومثال الثاني لا يحتاج
الا بشهود لا يحتاج اليه وسأهدى عدل وانما نظمها في ذلك
وجعلها قسما واحدا لوقوعها في مقابلة الحكم **قوله** وح
اما ان نجد الحكم والحادثة مثاله قوله تعالى فيضيا ثم ايام
مع قراءة ابن مسعود فيضيا ثم ايام متساويا كما سيجي **قوله**

او يتعد واثباته تقيد بقيام بالتتابع في كفارة القتل
الاطعام في كفارة الظهار **قوله** او يتعد الحكم ويتعد
الحادثة مثاله قوله تعالى في حريرة في كفارة الظهار واليمين
ورقة مؤمنة في كفارة القتل **قوله** او يعكس مثاله قوله
في كفارة الظهار فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل
ان يجازا فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا فان صوم
الظهار تقيد بكونه قبل تمام السبب وطعامه مطلق عن ذلك **قوله**
وقسم لا يجب المحل فيه بالاتفاق لظاهرا انه على المشاكلة واد
نفى الجواز **قوله** ذهب بعض اصحابنا الى وجوب المحل وكذا
بعض اصحاب الشافعي **قوله** هذا تعليل من قال بالمحل في الحائض
بالقياس في ذلك ان الشافعية بعد اتفاقهم على وجوب المحل
في هذه الصيغة اختلفوا فقال بعضهم بالمحل بموجب اللغة من غير
نظر في قياس دليل وجوه من ان المحذوف الذي يسي
معناه الى لفهم قوله تعالى والذاكرين الله كثيرا والذاكرات
وقال اهل التحقيق منهم انه يحل على المقيد بقياس سيجي شرطا
وهذا هو الصحيح عندهم كذا في الكشف لذا اقتصر لهم على ذكر
وتزيفه **قوله** وهون الطعام لم لم ثبت اه اطيح الممن
كما في المتن وهو يكون باطعام عشرة مساكين **قوله** اي وجوب
الطعام اه فبانه ساج لان قول الله به وهو لا يوجد الا بالحد
قاعدة كلية **قوله** ولا تعرض لعدم عند عدم واما قولهم ان
على الشيء باسمه لعلم يدل على الخصوص فنفي الحكم عما عداه فليس

مذمب الشافعي بل هو مذمب بعض اصحابنا كما اشرنا اليه في
قوله خص الطعام باليمين لان طعام الظهار آه فانه اذا عجز
 عن الصوم بطبعه سكتت سكتنا باليمين على الظهار كذا في
 بقية لا فوق بين طعام اليمين وطعام الظهار في ان تفاوت
 باسم العلم وان سكت لانه قال في المبسوط بعد ذكره
 القول هذا بناء على اصله ان المقيد والمطلق في كادتين
 يحمل احدهما على الآخر وانت خبير بان لظاهره هو ان يكون
 التفاضل باسم العلم فادخا في محل المطلق على المقيد وهو
 خلاف ما ذكره في الاكلام ومن تبعه هنا فليتأمل **قوله**
 فان قلت كيف قال كص به متضاد بين المتضاد وان كان
 الوجوديان آه واحدا لمرن هنا عد في كاري كعبارة
 كص به في الشرح لتتابع والتفوق ولا يذم عليك التفوق
 وجودي فيرفع السؤال عن اصله **قوله** قلت اذا فرضت
 المتقابلين مجازا آه والذي فهم من كلام صاحب التحقيق في موضع
 ان اطلاق اسم الضد على جميع المتقابلين اصطلاحا
قوله يحمل انه كان قرنا الاظهر في الجان كان متواترا
قوله قلت الفائدة فيه ان يكون المقيد دسلا على حجاب
 او على انه غريبة والمطلق رخصة او على انه اتم واشرف
 حيث نص عليه بعد قوله تحت كما لم يطلق **قوله** لقابل
 ان يقول فعلى هذا آه ماخوذ من شرح المغني للشيخ الهندي
 والذي يلوح انه اعترض بمايل **قوله** اي بوجوب عدم الحكم عند

عند عدم شرط هذا على ان يكون الضمير في انه راجعا الى الشرط لا الى
 القيد الذي يعنى الشرط والمفهوم من تقرير بعض الشراح هو
 ومن تقرير بعضهم هو ان في كل وجهه لكن قول الشارح
 فيما سجي في تعبد ذلك لان اعلی درجات الوصف لا يعلم
 ما اخره ههنا لانه حال الوصف الذي في معنى الشرط لا في
 الشرط قد بر قوله ولان العدم ليس بحكم شرعي الظاهر ان
 هذا التعبد ليس بسوقي للزام الشافعي بل لتحقيق اذ ههنا
 اية لان هذا العدم عند شرعي ثبوت بورود الشرع لقوله المفهوم
 كما سبق **قوله** ولئن سلمنا انه يمكن تعدية فيه انه ليس ساق
 كلام كص به منع ذلك فالجواب ان يقال وليس سلم ان
 بمعنى الشرط وانه يوجب النفي **قوله** والفصل العدم اعظم منه
 اي من اليمين الغموس **قوله** على ان قوله عليه الصدق والتكلم
 خمس من الكبائر وعد منها الفصل من غير فصل آه الظاهر
 انه يريد به عدم الفصل بين الكبائر الخمس وانت خبير بان اجتماع
 الخمس في كونها كبيرة لا يقتضي عدم التفاضل بينهما كما بينه في
 كص به اعطى الكبائر كيف واحد الخمس والكفر والشك في كونه شنع
 من غيره وقد استدلل الشيخ اكل الدين بهذا الحديث على
 الوجه المذكور على انه لا فرق بين الفصل العدم والخطا والافقوله
 من غير فصل عدم الفصل بينهما فنفذ الشارح الى الاستدلال
 على ان الفصل ليس اعظم وفيه ما فيه كما بهت عليه **قوله** وهو كص
 جعلتم قيد الاسان آه السان الرابعة سامت يوم ثواني

في عامه الشافعي من ان العدم ليس بحكم شرعي
 في قوله في عامه الشافعي من ان العدم ليس بحكم شرعي
 ان العدم ليس بحكم شرعي في عامه الشافعي من ان العدم ليس بحكم شرعي

على
 وفائدة هذا الاستدلال ان كون
 الفصل اعظم من الخطا والافقوله
 من غير فصل عدم الفصل بينهما فنفذ الشارح الى الاستدلال

فإنه لا يخرج من
الظاهر ما لا يخرج

واسماها صاحبها بغيرها اسما قال الله تعالى فيه تسبون
كذا في طلبه الطلبة **قوله** وحلم المطلق هو قوله عليه السلام
ونذهبكم ان المطلق والمقيد اذا وردا في السبب العمل
منها من غير حمل **قوله** ولا في البقرة المبشرة اراد بها بقر الحرات
تشير الارض كذا في نهاية ابن الاثير **قوله** اي طلاق
قوله عليه الصلاة والسلام انه لا يقال حل المطلق على المقيد ايضا
تقييد للمطلق **قوله** المطلق نسخ عندنا فالفرق بينهما حتى يجوز
احدهما دون الآخر لانا نقول بفساد المطلق في صوت الحجل ان يكون
بالفهوم وقد عرفت ان المفهوم ليس بحجة عندنا فهذا هو المراد
في ذلك **قوله** اذ لو كان غرضه كسر لا فسر على قوله وبسبب
لصلحية خبر الاول ان يكون خبرا للثاني فانما في مسئلتنا
فالجواب الاول لا يصلح خبرا للثاني فهذا علقا العلق بالذخول **قوله**
واما في الثانية فلان كلامه مبني على كلام الداعي اه كنهه
الكتاب لا استقلاله فاذا نواه صدق في ذاته وقضاء **قوله**
اي الحكم الكلام الذي يظهر ان يكون اراد بها لازما وفاطمة
قوله بكسر الدال اي مستدبا اه يحمل ان يكون بفتح الدال
وضمير بصير للعامة بل هو الظاهر **قوله** فان العام لا يختص بسبب
وهذا معنى قول الفقهاء العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص سبب
كذا قال الكفاي ثم ان معنى اختصاص العام بالسبب في الصور
السابقة هو قصره عليه وعدم تعديده عنه حتى كان الحكم
ثابتا في غيره بصير لغيره وبذلك لا ينعزل وقيل كذا قالوا **قوله**

وما قبل ان عام من حيث الاسباب اه لا يكون المراد بالعام على ذلك
ما هو المصطلح كما لا يخفى بل يصلح ان يكون في نفسه خيرا والاسباب
المتعددة او جوبا لانواع الكلام **قوله** لان لانه عليهما
بالاقتضاء ولا عموم له وحي لا يصح تخصيص بعض الاسباب وقد
خصص منها بعض الاسباب كما ذكرنا مثالا ولا يذعنك
ان المنوع انما هو اعتبار العموم بالفعل في المقضي الذي وقع
تخصيصه في الكلام ثم تخصيص شيء واحد فيه ليس كذلك
في شيء الا كبر انك كل المشهور له على ما سبق هو قوله ان
فجدي حرقان قايلا اذ انوي طعنا ما دون طعام لا يصح
لذلك وليس زان ونحن فيه هذا الكمال بل تخصيص
من الطعام بالذكر بان قال القائل مثلا ان اكلت فالوجا
فجدي حرق ولا شبهة لاحد في صحته على انه ليس من العموم
المصطلح كما اشرنا اليه المنوع في المقضي ليس الا ذلك فتدبر
قوله اطلق لفظ العام تغليباً قال في شرح الكفاي وما
عموم القسمين لآخرين فقط فان المصدر الذي له عليه الكلام
مكره في سياق النفي لان شرط في معنى النفي شيئا ذا صفة
العموم في القسمين دون القسمين بنا سبب اعتبار التغليب لظلال
العام على الاقسام الاربعة الكلام الا ان يدعى كثره ونوع العام
في الكلام او احاطته بوجوب **قوله** اي المنسوب شيئا الى المراد
بالصاف ليس ما هو المصطلح عليه عند النحاة وكذا ليس المراد
بالجمع ما هو المصطلح عليه بل فوق الواحد كما يشهد لك مثلثهم

قول واحد اكان او غيره الا و كانا لا يمان فانه نهي
الكفر والشا في كالا لقيام فان له اضدادا من لفظه وركوع
والتجود والاضطجاع ونحوها **قول** ولا وجود لذلك مع الشغال
بضده مبناه كون الامر للفور كما يستفصح **قول** لو وقع
في سياق النفي الظاهر ان المراد هو ان يكون النفي الذي يدل
عليه الامر بمعنى لا تفعل شيئا غيره وفيه تعسف لا يخفى ولم يجد هذا
التعليل فيما راينا من العبارات على ان التعليل المذكور قد
عن شي لغز قد بر **قول** فصار كون الامر شيئا عنده من
ضرورات حكم وجود المأمور به في اشارة الى كنه التعبير
بالاقتضاء لا بالاجاب كما يستفصح وكلا هذا على ظاهرهما
يفتضيه عبارة الكلمة بقى منها اشكال في هوية توضح لمن
تتبع اقوال القوم في المسئلة ان ذكره الكلمة في المتن هو
الخصاص كمن ذهب بالخصاص على ما صرح به في محراز السلام وشمس
وغيرهما هو لا يجاب بالاقتضاء والفرق بينهما على ما صرحوا
به ان الاجاب يستعمل فيما اذا كان الحكم ثابتا بالعبارة او
الاشارة او الدلالة والاقتضاء يستعمل فيما اذا كان ثابتا
بالضرورة وكلامهم ايضا في شرح هذا التمام في شرح
المنتخب صرح في الفرق بين العبارتين اللهم الا ان يقال هذا الفرق
اصطلاح وكلامهم هو ليس عليه **قول** اذا كان له ضد واحد
فقد يدلك لان ما ذكره الكلمة هو ذهب بالخصاص كما اشرنا اليه
ونذهب اذ اكان له اضداد ليس ذلك كما صرح في الكتب فكلام

هذا الكلام
فيما لا يقتضيه ظاهره
في القول في اطلاق
فان لم يثبت

الكم لا يخلو عن ههنا **قول** واذا كان له اضداد لا يكون
امرا باضدادا في شي منها كما هو ذهب بالخصاص عند
بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي فيكون امرا باضداد
كلها كما في جانب الامر وعند عامة اصحابنا وعامة اهل الحديث
يكون امرا باضدادا من الاضداد غير عين كذا في عامة الكتب وهذا
عرفت ان ما ذكره الشافعي بقوله ويمكن ان يحيل اه ايضا
بذهب طائفة فلا ينبغي ذكره بهذا العنوان **قول** وقال
بعض الشافعية لا حكم له في ضده وهكذا قولهم في الامر
قول اي مؤكدة قريبة الى الواجب قال في فصول
البدائع الخ رانه يحمل ان يقتضي ذلك لانه يحمل ان يقتضي
اذا كان للضد جهة حرمة او اباحة وبوافق عبارة فخر
الاسلام ما ما حيث قال يحمل ان يقتضي ذلك **قول** لا يمان
كون شي اولي كذا في عامة النسخ وهو محل تحمل والعبارة وقعت
في نسخة ادني فيكون معناه ادني ما يقع به الكفاية عن
المنتهى عنه ويرتبط بقوله ادني ما يقع به الكفاية عن المنتهى بخط
بحث المشروعات على نوصين غيبة **قول** ما يجزى بدل الكل
من الكل ليس مراده ان البدل هو قوله غيبة مستقلا مع
قوله وخصه فيما يجي والافني كونه بدل الكل من الكل
وكلام وقد افصح عنه جلال الدين السباني في شرحه
قال ويجزى الجرح على انه بدل الكل من الكل اعني مع ما عطفها
قول قلت الحرام داخل في الفرض او الواجب لان الحرام

على اننا نثبت
كذلك في المتن
المتكوفة ضده ووجه

في الفضل والواجب وطرف
الترك في المكروه داخل

ان ثبت تركه ليس قطعي فهو فرض التخيير ليس اجبا الى الحرام
بل الى تركه يعني ان طرف الترك في الحرام داخل في النسبة
غاية الامر ان يكون طرف الفعل في الحرام والمكروه غير ما خود
في المحذور كما بان من اذا الفرض انما هو عدم خروجهما عنه باحتمال
كان وعلى هذا يكون المراد بلفظ ما في تعريف الفرض هو
ما يقع الفعل والترك **قوله** او طئي فهو واجب وان كان دون
ترك ما قبل فيه لا بانس به فهو سنة او نفل **قوله** والمباح
داخل في النفل انت خبر بان النفل ما يباح للمسلم على صفة
ولا يباح على تركه كما يجي والمباح بغل عن تركه ولعله
غلط من الشارح ونشأوه هو قول صاحب التحقيق يخل
في القسم الاخير المباح ولطاهر ان مراده بالقسم الاخر ما
لا يستحق ما تركه الملام لا النفل فتدبر **بحث الوضعية**
قوله وهذا التعريف ليس لما يقع لشموله بعض المباحات آه وقد
يتعسف بان المراد بثبت لزومه وبان الكتب في ذلك
هو موجب ولا حد ان يقال ان كون الجملة الثانية صفة لما
انما هو بعد ملاحظة تقبيده بالجملة الاولى التي مضمونها عدم
الزيادة والنقصان فيخرج عنه المباحات وتوافل ويكون
ذكر الجملة الثانية لاجزاج الواجب فقط **قوله** اي حصول العلم
القطعي بثبوته وفي بحث لان حكم الشيء هو اثره المترتب عليه
وليس حصول العلم بالنسبة الى الفرض كذا لك بل الامر عكس
على ان كون هذا التفسير مغاير عبارة المص **قوله** محل كلام فالأمر

ان تفسير اللزوم مسلما بوجود التصديق بالعلم واعتقاد حقيقة
وكون قوله تصديقا بالعلم تفسير لقوله علما لان العلم عند
هذا الفن بمعنى التصديق اجازم كذا قبل **قوله** او يحصل
التصديق بنفس العلم لطاهر ان المراد بالعلم هو العلم
القطعي كما فسره نفسه قول المص **قوله** وهو المعنى في عرف
المصول ايضا ولا اشتباه في استلزام ذلك للتصديق
بالعلم لا ظاهرا ان يقال لما كان التصديق بالعلم ايضا
اصليا ومغايرا للعلم القطعي في المفهوم ذكره مستقلا
ولم يكتف بالخاله على الاستلزام **قوله** يسكون كاف قيد
به لك احترازا عن كونه بالثبوت بدليل التكفير بما قال صاحب المغرب
انه غير ثابت رواية وان جاز لغة لكن صاحب الناس في النقل
اكفوه وكفوه نسبة الى الكفر **قوله** الا ان يكون تركا على وجه
الاستخفاف استثناء من قول المص به يفسق بتركه **قوله**
لان الاستخفاف بالشرائع كفر بعين الشرائع القطعية فلا ينافي
ما يجي من ان موجب الاستخفاف بخبر الواحد هو التفتيش
لا التكفير **قوله** ذكر في الكشف الصحيح انه يفسق هذا ما بان عليه
كلام شمس الآتية الخسني واما كلام صاحب التقيوم فصرح
في خلافه وعمل عبارة المص به تفصح عن ميسله الى ذلك
بحث السنة **قوله** يعني لكن لفظ السنة عندنا لا يطلق
كقول الرازي في السنة كذا قوله وما ذكره واسن الحديث
لا يلزم من هذا ايضا من قول ان نفي والمراد بالبحث

هو قوله عليه الصلوة والسلام عليكم تسلياً **قوله** رجع صاحب
 الكيزان هذا القول في الأول ذهب الكفر والافضل في زيد
 وفخر السلام وتسلم الآية ومن تابعهم **قوله** اخرجوا من
 منار الاحتياج الى تناول هو عبارة يستوجب فانه
 بمعنى يستحق **قوله** حتى قال محمد اذا اصرأه مصره وقال ابو
 الفاتحة بالسلاح عند تركها لواجبات دون السنن **قوله**
 لان ترك ما هو من اعلام الدين يعني على جهة الهزار كما يفهم
 سابق الكلام **قوله** وكراهية قال الكلواني الكراهية انحرش
 من الكراهية فنفى الكراهية على هذا معنى عن التعرض لنفي الكراهية
 ثم ان المراد منها ايضا اشارة وكراهية **قوله** احدا
 انه كان ينبغي ان يعرف النفل او لا ثم يذكر حكمه كما فعل في
 سائر اقسام الغزبية **قوله** وبالقيد الاخير خرج السنة بمعنى
 ايضا والا فالنقض الواجب ايضا انما يخرج ان به وانما نقض
 التعرض على ذلك كونه هو محل الاشتباه **قوله** فكان حقاً علينا
 فغوتنا على تركه هذا في سنن الهدى سلم واما في الزوائد فمؤيد
 فيلزم دخول حديثي السنة في حد النفل **قوله** لا يلزم
 من نفي العقاب نفى لزم ولا نفي العقاب مع نفي النفل
 عدم اللزم والعقاب ايضا كما يشير اليه في وجهه **قوله** قلت
 انه عبادة لما تقدم وهو انه لو مات كان شاباً عليه فان
 الثواب شأن العبادة **قوله** ولما يلزم ترك الشيء
 من مناهيه كذا في الشرح للكلبي وفيه بحث لان المفروض انما

هو عدم كون المؤدية عبادة مستقلة فمن اين يلزم المناهية
قوله جزء ما لا يتجزى يعني شرعاً وهو هنا الصلوة
قوله وكل جزء عبادة متعلقة بما قبله وبما بعده
 شأن الاجزاء المتوسطة ويعلم منه شأن الجزء الاول
 ايضا **قوله** ولكنه اذا امتنع فان عنه وصف
 العبادة فلا يكون مضافاً الى فعله حاصله انه لا يكون
 وانما هو بطلان اذ هو اليه امر مباح هو ترك النفل وجعل
 الجواب انه لا معنى للابطال الا بفصل يحصل به البطلان ولا
 ان بطلان ما اتى به من النفل انما حصل بفعله كمنافض للعبادة
 اذ لم يوجد شيء سواه **قوله** اي لصيانة المنذور الذي هو ادى
 الامر من في القبر وتنتفع **قوله** التذمر هو قوى الامر
 في الجواب يريد ان الجواب ابتداء الفعل قوى
 الجواب بقائه لما تقرر ان البقاء اسهل من الابتداء **بحث**
الرخصة **قوله** كذا قاله شارح هو صاحب الكشف وظاهر
 انه من قبيل سمحات المشايخ والكراد كون المعنى الحقيقي
 فيه قوى لا غير الا يرى الى فوطهم ان الوجود في الجاهل
 الواجب انهم واشتد قوى منه في الممكنات حتى
 اوردوا ذلك مثلاً للتشكيك بالاولوية فلا ير عليه ما
 اوردوه اشاريح اخذ من شرح الكلبي **قوله** يعني
 اسم الرخصة على احدهما انب من لآخر وتسمية توصف
 بالمناسبة نعم لكن اعتبار ذلك بين ايراد معنى احد حقيقي

وقد وجد في بعض نسخ
 الذي هو ادى الامر

ممنوع الا ان يكون مرجحاً ذكرناه **قوله** ليس من القسم الثاني
 وهذا ظاهر طهوراً بانياً ولذا لم يستدل عليه بكذا في نفى
 الاحتمال الثاني **قوله** قلنا المقسم يطلع عليه اسم الرخصة
 قد قسمنا له ذلك في الشرح بانه ما تغير من غير ما يرفع
 عذر وقد غفل القاء آني عن ذلك حيث زعم ان المراد تعريف
 حقيقة الرخصة فقال معترضاً على المقسم يستلزم ذلك ان يكون
 اطلاق الرخصة على انواع الاربع بطريق الحقيقة فتدبر
قوله ولكن جمعها في تعريف واحد ممكن نعم اذا اردت
 التعريف بالذاتيات لا بالاصح الجمع بينهما بامر عام كما
 فعل بعضهم في تعريف الاستثناء مع ان اطلاق الاستثناء
 على المنقطع مجاز لا ترمى الى تعريف المقسم في الشرح بقوله ما
 تغير من غير ما يرفع الى شمول الرخصة للانواع الاربعة
 حقيقة ومجازاً **قوله** والمراد من الاستباحة آه يرد به
 الاشارة الى دفع ما قيل ان حكم المحرم اذا كان قابلاً
 فالتقول لا باجته جميع بين الضدين **قوله** ولكن لا مع محرم
 يعني به تلك الرقبة فغيره من الروح أي خروجه من البدن
قوله أي وكجناية المكره المحرم انت خير بان ترك
 الخائف على نفسه كما مر بالمعروف اجنبى عن مسئلة المكره
 فارجاع هذا الضمير الى المكره مع وجود ذلك الاجنبى في البدن
 ركبك لا يخفى والذي يظهر ان يرجع الى الخائف على نفسه
 ويحتمل ان يكون مراد الشارح ايضاً ذلك بناء على كون

ثم ان الظاهر من الضار كان
 لفظ المحرم على المكره
 المستعمل ان يرجع

الخوف على النفس في هذه الصوت من جهة الاكره **قوله**
 وحق التغير فانت صورة بمعنى ذاتنا **قوله** ولما قيل ان
 فيه حراز آه توجه الاستثناء على الوجه المزبور ذكره
 صاحب الكشف وقد اعترض عليه بعضهم بذلك لكن التوجه
 ما هو بعينه من بسط الشمس لآية الشرح ليس من عند نفسه بل
 عما ذكر ان حرة مال الغير لحقه لا كذا انه كان مباحاً بالنظر الى
 ذاته فلا يكون الصبر على القتل الذي هو لقا النفس الهلكة
 فيه من باب التقوى لا اعزاز الدين كما يصبر على القتل في
 الاكره على اكل طعامه لا ان قيام الحرة لمح العبد وجب
 ان يكون في الصبر ما جواراً فذلك قال ان شاء الله تعالى
قوله فالجواب ان الاستثناء لكونها ثابتة بالقياس كذا في الشرح
 الاكل في وفيه بحث اذ لا نهاية للحكام الثابتة بالقياس ولم يعبد
 من محرم وغيره التقييد بالاستثناء فيها فلا بد من بيان وجه
 يخص هذه الصورة **قوله** لان ذلك ليس بلان في القياس
 كذا في الشرح الكلي وانت خير بان مبني الكلام السابق ليس
 على لزوم ذلك بل على اعتبار ما هو عليه الحكم في اهل في
 الفرع ولا بد من ذلك في القياس كل تفرقة في محله منها يحتمل ان
 يكون يكون اهل مشتملاً على اعزاز الدين بدخل في ثبوت
 حكمه وليس لك بمحقق في الفرع فيمكن الشبهة في ثبوت الحكم
 في الفرع ويكون محلاً لذكر الاستثناء لا محالة **قوله** وهو هو
 الشهيرة ساج لان الكلام في حكم هذا النوع لا في المثال المخصوص

المذكور

الخوف

و هو فطر السائر **قوله** خلافا لما في حيث ذهب في
قوله الى ان العمل بالرخصة اولى حتى كان الا فطر في السفر
افضل كذا في التحقيق **قوله** وهو لا عمل الا في الشاة لو زاد
عليه ان قال في الحكم لمفظة او بدل لفظ العمل بالمشاء
لكان اولى لان بعض ما ذكر ليس من قبيل العمل **قوله** كما
روى ان بني اسرائيل بسوا المنوح وغلوا ايديهم هذه
رواية عطاء والآلال على هذه الرواية على حقيقتها
ولا تكون سجارة للمواثيق مع لزوم وبهذا تعرف في كلام
الشارح من مخط احد الوجهين بالخرقة وبر الوضوء جمع
على وزن ملح وهو يلبس اي لباس الخلق **قوله** وربما
يقبض الرجل ثيابه هي بفتح التاء وسكون الراء وضم القاف
وفتح الواو وعظم فيها بين ثغرة الخرو والعائق من كانهن النارية
الاسطوانة **قوله** لم يحث علينا آه فلذا لم يكن طلاق الرخصة
عليه باعتبار الحقيقة وذلك ان سبب الوجوب بالحرية
مع الحكم بعدم اصله بالرفع والنسخ والاحجاب على غيرنا لا يكون
تضييقا في حقا والرخصة ضحية في معاملة التضييق كنهنا
لما وجبت على غيرنا كان السقوط في حقا توسعة وخفيفا
اذا قابلنا انفسنا بهم فحسن طلاق الرخصة عليه باعتبار
الصوت يجوز **قوله** ويمكن ان يوجه كلاما بتقدير مضاف تقدير
اسقاط ما سقط يعني بالاسقاط ما هو فعل المكلف بالسقوط
السقوط بالشرع كما يدل عليه تقريره يعني ان قول المصنف وسقوط

لان الرخصة على ما في
بواسطتها

على طار الآتي
الاستبان

الخر آه عطف على قوله فطر لصلوة لا محالة وهي باسقاط
فما يصح ان يكون مثالا له اللهم الا بتعسف الذي يظهر
ان كل تفسير النوع الرابع من الرخصة بقوله اسقط على المشايخ
فكما يخلو كلام المشايخ عنه ويجعل الاشكالية امثلة النوع
كما هو معروف في مثله لا لقوله سقط لان ترك اسقط الظاهر
ان مسنأه وبني قوله مثال ترك اسقط كون لا سقط
في المال هو ترك على ان هذا المقرر في بعض المذاهب من
الشروح على كون المضاف المقدر هو لفظ ترك لفظ اسقاط
فقد بر **قوله** لانه هو المستباح يعني ان الرخصة مطلقا مفسرة
عند المشايخ بالاستباح ولا يفيد ما وقع من ذلك في عبارة
المصنف لانه في القسمين الحقيقيين كما لا يخفى **قوله** ولو اصاب
ان نفى الجناح عنهم لتطبيب انفسهم يعني فاقصر على قدر الجناح
التي في ادراك المقصود والافاق قطع بانفسها يفيد ذلك
بما شبهته **قوله** وفائدة الحكم في نظرها انما اذا حلف لا ياكل
حراما فشرع خيرا حال الاضطرار كان الطاهر ان يقول فاكل
ميتة لان الشرب خيرا الاكل فلا يظهر ترتيب الحنف على ما نحن فيه
ثم ان فائدة الحكم في نظرها ايضا فيما اذا صحت ما لا يكون
اشما عندهم ويكون اشما عندنا **قوله** لما شرط ذلك كما في مسج
الجابر **فصل في اسباب العمل بالحكم الشرعية**
قوله والمراد منها العمل الشرعية قال في التحقيق لانها هي
الموجبة للحكم طاهر لكن المشايخ اخاروا لفظ السبب لانها عم

انتهى وظاهر ان لا غنية على المعنى اللغوي للسبب وهو ما يتوصل به
 الى الشيء ولا فالصطلح مقابل للعبارة ولا يعنى بها حقيقة نفسه
 ايضا في محله وما اختاره الشارح من محله على الجواز يكون
 على الصطلح بقى ان كلام صاحب التوضيح صريح في ان ما يرتب
 عليه الحكم ان كان شيئا لا يدرك العقل تأثيره ولا يكون يصنع
 المكلف كل وقت للصلوة بخفض ما يسمي سبب فجعل الاسباب
 ههنا مجازا عن العمل على الاطلاق فيزمناسب كما لا يخفى
 ولعل هذا هو الحال لصاحب التحقيق على حل السبب على اللغوي
 فليدبر **قوله** يعني سبب وجوب الصوم شهر رمضان آه ثم ان
 المشايخ بعد ما تفقوا على ذلك اختلفوا في ان السبب مطلق
 شهو والشهر حتى تستوى في السببية الايام والليالي والايام
 فقط دون الليالي فذهب الى الاول ثمكت الخيري
 والى الثاني القاضي الامام ابو زيد وصدر السلام فيهم
 الله به الاثر الى قوله وايام شهر رمضان وظاهر ان
 كلام الشارح ههنا منتظم على المذهبين جميعا **قوله** وعدم
 زرعها فها فيه وظاهر ان ان الوصلية ساقطة من سلم
 الشرف لفظ عدم على صبغة الفصل **قوله** على تعاطي ابن جهم
 لبعض الاشياء التي آه فتراكم في الشرح تعاطي المعانيات
 تبنا ولها ومباشرتها وكذا صاحب التحقيق وقال هو من ذلك
 فلان تعاطي كذا اي يجوز فيه وتبنا وله وهو موافق لما في
 الصحاح ولا يذهب عليك ان قول الشارح بعضهم غير ظاهرا



لذلك فالاولى طرحة واستقاطه **قوله** وغيرهما كما تنفر **قوله**
 بالبعد كذا في الشرح الكافي ولعله لولم يقيد بذلك كان اولى اذ
 الظاهر دخول الذية ايضا في العقوبات فينبغي ان يعلم الفصل
 والخطا كما عسى ان لا يلاحظ عين **قوله** وفوض داوود الى
 وجبت عليه العباد **قوله** من حيث انه لما في هو مملوك وهو فعل نفسه
قوله اي يعلق الحكم بالسبب بان لا يوجد بدونه وتكرار **قوله**
قوله وحادثا اي حادثا ثم انظر اهراة عطف على قوله سببه
 لكنه يفتكس المعنى لان الحادث انما هو مضاف دون المضاف اليه
 وعبارة صاحب التحقيق وان يكون الشيء المضاف حادثا بالمضاف
 اليه **قوله** والحج وجب شكر النعمة السبب فان الله تعالى اضافه الى
 نفسه كراهة له صار امان الحلق لمخرجه فوجب زيارته ادا لشكر
 هذه النعمة وتخصيلا لالمان من سببان **باب بيان قسم**
السنة قوله لانها تامة يعني شلوا الكتاب وتوافقا الى الله
 بالضمير كان ظهرو **قوله** فلهذا قال قسم السنة ولم يقل اقسام
 الحديث لما انه الحق باخر هذا الباب فقال النبي عليه السلام
 واقوال الصحابة ربه **قوله** وسكوت عند مرعايته ويقال له
القسم الاول في كيفية الاتصال بما من قول الله
صلى الله عليه وسلم **قوله** وكون عدد هم غير محصى اعتبر المصنف واما ما قبل
 العبارة المذكورة بان المراد لا يحصى عدد هم عادة اكثر منهم
 انه لا يمكن احصاؤه كما فعله السراج الهندي في شرح المعنى
 ليوافق مختار الجمهور فقص لا يخفى **قوله** وخالفه الجصاص

هذا في الشرح
 فان قيل

لان المشهور عنده من المتواتر منشأ من الخالفة انما هو لفظ الدوم
 وذلك ان دوام الشيء يقتضي سبق اعباره فلا يجوز في المشهور
 والا فاعتبار هذا الحد في المشهور ايضا متفق عليه يقول
 الجصاص وغيره **قوله** عند الحاجة ليس بشرط يعني لفظ المتواتر
 وقد يقال المذكور في كلام فخر الاسلام هو المتواتر من سنة
 لا مطلقه ولا تكلم في شرائطها في رواية السنة كما هي **قوله**
 يخرج خبر جماعة آه وكذا خبر جماعة يقتضي البداهة او الاستدلال
 صدقه **قوله** فان قلت ان العدول الى لفظ السنة انما كان
 لبشمل آه هذا السؤال مع جوابه المذكور اخذ من الشرح لا من
 وليس شيء لان معنى قوله ما يخص به السن ان المذكور في
 هذا الباب يخص بالسن ولا يتجاوزها الى الكتاب ولا يلزم
 من كون شيء مختصا بجنس بالنسبة الى جنس آخر ان يوجد
 ذلك الشيء في جميع انواع ذلك الجنس في هذا ظاهر **قوله**
 ويمكن ان يقال المراد من السنة آه بل لا يمكن ان كان قوله وهذا
 الباب فان هذا الباب غير مقصور على بيان الحديث
 بل من فيه الفعل وغيره ايضا اللهم الا ان يقال ان ذكره
 فيه استطراد في وهو عطف في تعسف كما لا يخفى ثم ان عبارة الخارج
 هذه في الجواب لا ينظم مع السؤال بقوله فان قلت كوقال
 قلت يمكن ان يقال كان اصوب **قوله** بطريق ذكر الكل
 وارادة البعض كانه اعبر بجمع السنن كلها وبعض منها خبر ليس
 بواضح **قوله** لان تصانف القرآن بالمتواتر بواسطة تواتر

في كتابنا هذا إشارة الى
 الكتاب في قوله ما يخص به السنن
 واخذ على القصور

نفسه يعني ان الموصوف بالمتواتر اولاً وبالذات هو نقل قول
 لان نفسه واطلاق المتواتر على نفسه انما يكون بملابسة نقله ولذا
 قيل في تعريف القرآن المنقول عنه نقل المتواتر ولم
 يجعل المتواتر من الاوصاف المحررة على القرآن كما لمز الكتوب
قوله وقال قوم من المعتزلة ومنهم النظم ثم ان ابا عبد الله
 الشجعي من لفظها ايضا ذامب الى ذلك **قوله** فبين ان حصول
 العلم به ضروري وهو ذهاب الحاجة وذهاب اليها القاسم
 الكعبي واما الحسين البصري من المعتزلة وابوبكر الدقاق من
 الشافعي الى انه يوجب علما استدلاليا **قوله** اعلم ان ضافة
 العلم الى اليقين ضافة الشيء الى مرادفه فيه ان ضافة الشيء
 الى مرادفه فيه ان ضافة الشيء الى مرادفه كلبث اسد غير جاز
 عند جمهور الفقهاء وان حوزة الفراء او تصويبه الرضوي ولا
 ضرورة في حمل العبارة المذكورة على ذلك لان العلم قد يعبر
 النظم واليقين فتكون من باب اضافة العلم الى الخاص
 كبلد بغداد **قوله** كما فعلوا مثل ذلك في العطف يعني
 منع كون اصل في العطف ايضا المغايرة **قوله** ولا اعتبار
 ولا شتمار كذا في النسخ والنسب لكشتمار **قوله** قال
 الجصاص وجماة من اصحابنا انه يفيد علم اليقين آه قال الجصاص
 في اصوله المتواتر على ضربين ضرب منه يعلم صحة خبره بضرورة
 من غير نظر ولا استدلال والضرب الاخر يعلم صحة خبره بكتاب
 ونظر يعني ان المشهور بوجوب علم اليقين كالقسم الاول

قوله وانه دون المتواتر دون
 الواحد اعاد في خبر الواحد

ولكن انظر وكسب بطرق الفروض كالقسم **اول قول**
 والصحيح انه يقتل جاحده ولا يكفر بعينه عندهم ايضا حتى قال
 شمس الابن ان جاحد لا يكفر بالافان وما ذكرنا ولا من كفار
 جاحد عندهم هو قول ابى اليسر حيث قال جاحد اختلاف
 راجع الى الكفار **قول** لم ثبت قطعا فدللتني لا للتفني **قول**
 وانما خصص الكفر الواحد والثلاثين بالذكر ولم يكتف
 التعريف بالجزء الذي لم يبلغ رتبة المتواتر والمشهور كذا
 في بعض ما خذ الشارح من الشروح والظاهر ان مراد الشارح
 ايضا من قوله مع ان بعض كان مغفيا عنه ليس الا
 ذلك ثم ان التنبية على رد المذکور يحصل بذكر الواحد فقط لان
 القائل المذکور ايضا يقول يقبول خبر لاثنين اللهم الا ان
 يقال ردت التنبية عليه بطريق التسوية بينهما صريحا وهو بلغ
 طرق التنبية فتدبر **قول** ردا لقول من فرق آه مثل
 الجبائي من المعزلة **قول** قلت ظهر ما رويته في الآخرة
 وتلقوه بالقبول فجاز الاستحاج به آه لما انه دخل بذلك
 في حد الشهرة وقد يقال تفاضل في لك وان كانت احاد
 الا ان حملتها بلغت حد المتواتر كسجاعة علي رضي ووجوه خاتم
قول وهو ان المتواتر لا يوجد في كل حادثة آه قد فسر
 المعقول في شرح المسألة بل في عامة الشروح موافقا
 لا اصول فخر الاسلام بان خبر المسلم العاقل العدل المحمل
 على الصدق وبزجرانه عن الكذب فيفيد العلم بالغالب

وعبد الله علي بن عبد الله
 ابن عبد الله بن عبد الله

فوجب العمل به ثم انه كان للشارح ان يقول وهو المتواتر
 او المشهور حتى يتم ما قاله فتدبر **قول** والجواب عن الآية
 لا نسلم ان المراد آه وجب عنه في تفسير القاضي ان المراد بالعلم
 هو لا عفا او الرجح المستفاد من سند سواء كان قطعا
 او ظاهرا او مستقار بهذ الغيبة شائع **قول** وعبد الله
 ابن مسعود رآه ابي الذي عرفوا بالفقه والتقدم في الاجتهاد
 ثم ان كعبا دله عند الفقهاء هم هؤلاء الثلاثة المذكورون
 اولاً واما عن المحدثين فاربعة وهم عبد الله بن عمرو والعاص
 وليس ابن مسعود منهم هذا هو التحقيق وان قال صاحب التحقيق
 وهم عند الفقهاء هذه الثلاثة وعند المحدثين عبد الله بن الزبير بن
 عبد الله بن مسعود ومناه الخفول عن ان كعبا دله عند المحدثين
 اربعة واحد هم عبد الله بن عمرو بن العاص **قول** فانه قال
 القياس مقدم على خبر الواحد وان كان راويه عروفا بالفقه
قول لما روي ان ابن عباس لما سمع ابا هريرة آه لا يذهب
 عليك ان ابا هريرة روى عن الحسن بن عوف بن عبد الله بن
 الفقه كما في اصول فخر الاسلام وغيره ونحن ايضا نقول بكون
 القياس مقدر ما في تلك الصورت فلا يقيد هذا التعليق شيئا
 في محل النزاع اللهم الا ان يدعي ان ابا هريرة ممن عرف بالفقه
 وكان ينبغي ان يثبت ذلك الى هذا التعليق **قول** وروي
 ان عمر بن زكراة في الجين حتى قال كذا بان نقضي فيه
 برأينا وفيه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان

مخالفاً للقياس كما سيأتي ثم لا بد من بيان رأي الحديث
هو جعل بن مالك كل جحى وهو ليس معروف بالصفة والمدعى هنا
أنما هو تقديم حديث المعروف بالصفة فتدبر **قوله**
بحديث الغنم في الجحش بن زوي أنه عليه السلام جعل في
غره عبداً أو أمة والغرة العبد نفسه والآلة أصل
الغرة البياض الذي يكون في وجه الفرس هي عند لفظها
ما بلغ ثمنه نصف عشر الكدية من العبد والآلة كذا في نهاية
ابن الأثير **قوله** قال صاحب القواطع الشافعي في آخره
لفظ الشافعي صنفه صاحب وحكي على لفظ المجهول كما يظهر من
الكشف **قوله** يعني بسبب نزول استدراك الرأي الخ
يعني إذا خالف جميع الآفة حتى إذا كان موافقاً للقياس
مخالفاً للقياس لغرم ترك الحديث بخلاف المجهول فإنه كان
موافقاً للقياس مخالفاً لآخر جاز تركه ولعل بالقياس مخالفاً
كذا في الكشف **قوله** ولنا قل أنما يقل بقله فهم كذا في المنهج
والصواب بقدر فهمه كما في سائر الكتب **قوله** لأنه إذا
استدرك الرأي قال القاء آني وفيه نظر لأن هذا
الدليل يقتضي أن يرد الحديث الذي استدركه بالقياس
وأن كان الراوي يقبها وجوابه ما استأثر به المصنف في شرح
من أن هذا النوع من القصور لا يتأتى إذا كان الراوي يقبها
لأن ذلك لا يخفى عليه كما أن فقهاء فالتقاء هر أنه أنما روي
بالمعنى عن بصيرة وأنه علم بها من عليه السلام كون ذلك

نصف
صاحب القواطع هو
الشافعي صاحب
المنهاج

مخالفاً للقياس فيلزمنا ترك كل قايض بلبته وهذا ظاهر في
على القاء إلى **قوله** فإن لآلة اجتمع آه ونفاة القياس
حدوثاً بعد القرون الثلاثة فلا يعجبنا فهم **قوله** لا تصرفوا
الآلة بضم التاء ونسخ الصاد وضم الراء **قوله** فهو كمنظر
آه نظرة لنفسه بالخيار والآلة ساك ونظرة للبايع بالرد والفتح
كذا في الكشف وغيره ولعله لو عكس قيل أنما روي نظرة لنفسه
بالرد لقلته التلبين ونظرة للبايع بالقبول مع العيكان
أظهر لأن مظنة الغنم إنما هي في جانب المشتري فتدبر **قوله**
التصريح الجسيم وفي شرح المصنف تفصيل من لصرى وهو الجحش
قوله فإيجاب التمر كان التلبين ليس منها والتلبين أن كان
من ذوات الأمثال بضمين بالمثل ويكون القول في بيان المقدار
قول من عليه وأن لم يكن منها بضمين بالقيمة **قوله** وحديث
أنه قوم القليل والكثير آه لوجود التفاوت بين لبن الكابل والغنم
وبين أفراد كل منها وأصل تقدير الضمان بقدر التالف
قوله ويرد معها صاعاً يعني من تمر عمل بطاهر هذا الحديث
قوله أن كان التلبين بالكا والافير عين التلبين **قوله** وذهب
ابن أبي ليلى وأبو يوسف إلى أنه يرد قيمة التلبين التمر بها
مع قيمة التلبين ثم أنه ذكر في شرح جلال الدين التلبياني
نقلًا عن أبي جعفر الطحاوي أن نذبهما ردة قيمة صاع من تمر
قوله ليس له أن يرد بالآلة دون لبنها ولا مع لبنها **قوله**
كذا في شرح السنن يعني للخطابي **قوله** ولتسهل المشهور

ليس كذا وما هو كصطلح بل ينطبق المتواتر ايضا **قوله** فلا يعتبر
 يعني التغيير فالصواب تقديم على قوله واليه اكثر العلماء
 الضمير المجرور راجع الى ذهاب اليه الكرخي **قوله** وينبغي ان ابا
 هريز نه آه انظر ابرار العنان بالعبارة بالباء ايجاز
 على قوله بانه لكن لا صلابة لذلك المنع للجواب عن البعض
 بحديث المقرأة ففيه تسامح او ان يجعل على صيغة المستقبل كالعلم
 للجواب المذكور ثم لا يذهب عليك انه ليس المدعى عدم
 كون ابي هريز رضى فيها بل عدم كونه معروفا بالقبض والاحتياط
 بين المقامين فلا حاصل للمنع المذكور وما حكه سند المنع
 ايضا ليس بشئ لان مجرد الافتاء بكيفية لفظية ولا يلزم
 المعروفية بها والشهر بالاحتياط كما هو معتبر **قوله** في رواية
 الحديث او حديثين من الاحتراز عن مجهول النسب فان هذا
 اللفظ قد يطلق عليه وتلك الجهة لا غير مانعة عن قبول
 عند عامة المصنفين واهل الحديث وان كانت مانعة
 عند البعض كذا في التحقيق **قوله** حتى مات عنها زوجها يعني قبل
 الدخول بها كما يدل عليه قوله فيما سيجي كما لو طلقها
 قبل الدخول وايضا قد صرحوا بان بروع مات عنها زوجها
 قبل الدخول **قوله** لا وكس لا شطط اي لا نقص لا محذور
قوله قضى في بروع آه بفتح الباء واصحاب الحديث
 يكسرونها كذا في التلويح موافقا للصحيح **قوله** وقال على
 عقيبته انه الى انه من الذين غلب فيهم الجهل من اهل البلد

قوله فصاروا من بعده
 كذا في النسخ والخطب
 في رواية

وسكان الرمال اذ من عادتهم الاحتباء في الجحوس من غير
 ازار والبول في المكان الذي جلسوا فيه اذا احتاجوا اليه
 المبالاة باصابتهم عقابهم وذلك من الجهل وقله احتياط
 كذا في الكشف **قوله** وقال حسبها الكبرياء ولا مطهرات
 على ما اذا وقعت الكفرية بالطلاق قبل الدخول بها ولم يتم
 طاهرا ثم ان قول علي رضى اخذ به شافعي **قوله** وهو
 موافق للقبيل كما عمل به ابن مسعود رضى ثم ان عباس بن
 رضى في التلويح لا يملك وغيره ليس بذكره تشرى بل انه قال
 ذلك بما اذا وقعت الكفرية بعد الدخول ولم يكن بينهما طاهر
 وهذا لان الكون بمنزلة الدخول بدليل وجوب العدة وغيرها
قوله لان سكوتهم بمنزلة ما قبلوه لان السكوت في
 موضع الحاجة الى البيان بيان ولا يتم سلف بالتقصير
 مثل حديث فاطمة بنت قيس آه قال بعض الاصل في حيث
 لان فاطمة بن لم تلامز بيت قيس عدتها فصار تاشرة
 صرح بذلك في الاختصار وبوافقه في الصحيحين وقد
 تمسك اصحابنا بحديثها في سقوط نفقة التاشرة فلا حجة لعدتها
 من استنكر ان الذي لا يعمل به اثنى عليه كذا في التلويح
 عنه فليست بر وفي التلويح هو ما قبله ابن عباس وقال
 الحسن وعطاء وشعبي احمد فليست يكون ما روى الكل انهم لا
 ان يجعل الاكثر حكم الكل اثنى في حيث اذ يلزم منه دخول
 بعض في القسم في القسم الذي ذكره بقوله واختلفوا فيه

قوله فصاروا من بعده
 كذا في النسخ والخطب
 في رواية

والظاهر ان قبولهم رواية ومبني التمثيل عدم ثبوت تلك
 الرواية ولا فالامر شك كل ثم ان حاصل المسئلة ان الرجل
 اذا طلق امراته ثلثا فلها النفقة وتكون عندنا ما دامت
 في العدة حاملا كانت ولا وقال مالك وتشافعي في التمثيل
 سعد لها التكني ولا نفقة لها الا اذا كانت حاملا فقلت
 طائفة ليس لها سكنى ولا نفقة الا ان يكون حاملا وكلامنا
 في حال غير الحامل **قوله** فان لها النفقة اتفاقا لقوله تعالى فان
 كن اولات حمل فانفقوا عليهن حتى يوضعن حملهن **قوله** وكذا
 الحامل اي غير الحامل بالجمرة من حبل المرأة حيا لا بالكرمل
 تحمل فهي حائل **قوله** ولعلنا عن طلاق رجعي البكر عطف
 على قوله على الحامل المستوتة وهو مقيس عليه **قوله** ولما قيل ان
 يقول نقطعت الزوجية في المستوتة آه يمكن ان يجاب
 عنه بانه لا فرق بين الطلاقين من جهة ان كلا منهما
 في العقد واما الفرق بينهما جواز الرجوع في احدهما
 الاخر فكونه مدار الحكم بحيث يكون مدار الجهاد محل كلام
 الى البيان ثم ان المراد بالمستوتة هي غير الحامل كما ثبت
 عليه **قوله** في بدن الا دمي كذا قال في حاشية السلام في بيان
 الالهية وهو قول جامع لما قال كلها لا ان معناه انه في
 جميع بدن فيكون قولنا مقابلا لكونه في الرأس وفي
 اذ لم يقل به احد فقوله الشارح بعد قبل وقبل مرجه خلاف
 العبارة والفرق بالاجماع والتعيين لا الاختلاف في الحال

وقيل في الدعا قبل في العدة
 فيكون زنا ما زال بغيره
 راجع في قوله

قوله وقبل في الرأس اثره يقع على القلب قال ابي عبد الله
 هو مذموب عامة اهل السنة والجماعة **قوله** وضيمه راجع
 الى الطرفين وجملة صفة طريق والمراد بالطريق الاضمار و
 ترتيب المبدأ الى الموصلة الى المطلوب ومعنى اضافتها خبرها
 بحيث يهتدى القلب اليها ويمكن من ترتيبها وسكوها
 توصلا الى المطلوب كذا في التلويح **قوله** ضيمه راجع الى حيث
 كذا قالوا وتعقبه العلامة التفتنا زاني في التلويح بان
 الضمير الى حيث وهو لازم الظرفية مما لم يحدد في العبرة
 اشئى قول فيه حيث لما قد صرح المحقق الرضوي في بحثه
 بجلالة بلا ذكر خلاف فيه حيث قال ان ظرفية حيث غالبة
 لا لازمة قال في حيث لفت رحلها ام شمع وكذا في
 قوله اما ترى حيث سهل وهو مفعول ترى وكذا قوله ان الله
 حيث جعل رسالته وحكي هي احسن حيث نظرنا ظر
 اي وجهها فهو مبني اشئى ثم قال في التلويح ان الضمير
 الطريق والمراد ان العقل نور بضئى به الطريق الذي يتبدأ
 به الادراكات من جهة انها ادراك الحواس الى ذلك
 الطريق بمعنى انه لا محال فيه لدرك الحواس **قوله** فان
 التعريف غير جامع آه هذا السؤال مع جوابه المذكور في
 الذي بعده كله ما خود من شرح الاكلبي بعينه لكن جميعه
 في جزر السقوط وليس بسناه الا عدم الوقوف على المراد
 والله ولي العصمة والرشاد وذلك ان جملة يتبدأ من حيث

وكلامه حيث لم يضاف
 الى حيث بل هو في
 انفسه

ينتهي اليه درك الحواس صفة الطريق وتعيين لمبدأه يعني ان العقل
 نور يعني به طريق مبدأه ذلك ونوداه اصادة جميع لك
 الطريق به فدخل ما في اشياءه من العقولات اثباته ايضا فيه
 لا محالة وليس بحسب المذكرة صفة للعقل حتى يلزم ما ذكر
 من المخذور قد بر **قوله** ولحق ان هذا انما يتا في آه هذا الخلق
 لصاحب التحقيق ومبناه يخرج معنى التعريف على الوجه
 قرن وذكره في هذا الشرح واما اذا كان معناه ما نقلناه
 عن صاحب التلويح قبل اسطر كما هو لظاهر فلا يبقى حاجة الى هذا
 الباهر **قوله** والمجون لا يذهب عليك انه عديم العقل لا فائدة
 فلا ينبغي ان يذكر ههنا **قوله** وهو في اللغة لا اخذ بالجرم اجاء
 المهمة والزمان المعجزة وهو ضبط الرجل امره واخذ بالثقة كذا
 في الصحاح **قوله** مثل سماع شئ فيكون بعد الكاف مضاف
قوله كان يعلم ان حرة القضاء آه خبر ان قوله شغل القلب
 فلا بد من وجودها وقد لا يوجد في بعض المنهج بل في اكثرها فلا
 ينقطع الكلام لا بتعسف **قوله** المجهود مصدرا قال في
 الناس المبلغ جهن ومجهوه أي طاقته **قوله** ويجوز ان يكون
 بمعنى المفعول آه هذا توقف على ثبوت جهد بمعنى قدر مقديا
 بنفسه ولم نجد فيما راينا من كتب اللغة **قوله** والضمر في له لتسامع
 او لتسموع يعني على كل من الاحتمالين لا انه توزيع او مقصود
 على الاحتمال الثاني ثم ان الكلام في له على ان يكون الضمير متعلقا
 بجزء من وعطف قد يران يكون للمسموع متعلقة بلفظ البد **قوله**

تقديره

جعل فرائضه ترتد جميع فريضة يقال رعدت فريضة وهي
 حمة في الجنب ترتد عند الفرقة كذا في الاساس **قوله** مع انه
 كان في على درجات لضبط والفقاهة كان اظهر **قوله** ونظم
 القرآن معجزة اشارته الى جواب **قوله** والنظم غير لازم فيها
 كما يشهد له صحة النقل بالمعنى **قوله** او يقال القرآن من آه جواب
 اخذ ذكره صاحب التوضيح وقبل عليه لا وجه له لانه لا ياتي في الشرح
 في نقله البناء شرط كيف وقد شرطنا التواتر **قوله** في السيرة الذين
 يعني به ما يقفده الراوي لا دين الاسلام ولا فيلزم انفساء
 بشرط العدل على شرط الاسلام نعم لو فسر لعدالة
 لا استقامته على معتقده ويسمى معتقده دينا وان كان باطلا **قوله**
 انه قال الكتاب سبع العارة في غانة الكتب تسع وعدتها
 البسم الغوس والسحر وعمل هذا ايضا روايه وصل اليها الشايع
 والا فلا وجه للتغيير **قوله** والغار من الزحف هو لعسكر الذي
 يقصد العدو وبقرة واحد **قوله** وهذا النوع مشروط يعني في
 الرواية **قوله** ذهب صاحب التنقيح الى الثاني وجزم صاحب
 التلويح بالاول واجاب عن دليل المخالف اجاب به
 الشارح **قوله** وقال هو نسبة الصدق الى المخبر آه
 قال العلامة النصارا في شرح المقاصد بعد ما نقل هذا الكلام
 منه وكلام هذا المحقق متردد يسئل تارة الى ان التصديق معتبر
 في الايمان نوع من التصديق المنطقي الذي هو احد قسمي العلم كونه
 مقبدا بالاختبار وكون التصديق العلمي اعم لا فرق بينهما

البعد عن المنهج
 في تغيير التنقيح

لا يلزم لا اختيار وبعده وتارة الى انه ليس من جنس العلم
 اصلا لكونه فعلا اختياريا وكون العلم كيفية او انفعالا
قوله الا قبول حكمه والاذعان به والجملة المعنى الذي عبر عنه
 بالفارسية بكونه من غير ان يكون للقلب اختيار في
 ذلك المعنى كذا في التلويح **قوله** واقع فيه تأمل قال بعض الصين
 وانما قال هو حراز عن ايمان المجتهد فانهم يصفون الله تعالى
 بالاموصاف الغير الالهية ولا يصفونه كما هو اشي فالظاهر ان
 يحل قوله باسمائه وصفاته بدلائل قوله بالله مع كما هو **قوله**
 هو ان يقر بهذه الاشياء وتبينها على وجه الجهل حتى اذا اتوا
 فيقال تو من بالله وصفاته وان من جاء به نسبى حق
 فاذا قال نعم حكمه بالسلامة وظهر كمال السلام **قوله**
 قال في الجامع الكبير اذا بلغت له الذي يظهر من سياق كلامه
 هو ان يكون مؤدعى ذكره في الجامع الكبير شرط التوصيف
 تفصيلا وبشرائه قوله حيث لم تحسن بان يصف خلاف ما
 صرح به شمس لانه وغيره في بيان معناه مع كونه اخر كلام
 عن ظاهره من غير قرينة صارفة **قوله** ثم حكم بقاء الحكم
 وذلك لانها كانت مسلمة تبعا وقد انقطع التبعية بالبلوغ
 فاذا لم تصف السلام كان ذلك جهلا محضاً والجهل بالصانع
 كفر منها بعد السلام فصارت مرتدة ثم ان معنى عدم وصف
 بعد الاستيفاء ان تقول لا اعرف شيئا مما تقول **قوله**
 قال منصور القاداني شارح معنى قلت وفيه نظر لا اتفاق

من شرط كمال
 العلم

من اراد تفصيل الكلام
 فليقلنا قد ارجع
 الكشف

المتكلم

المتكلمين آه يمكن ان يجاب عنه بان الكلام فيما ثبت من الصفات
 بالدلائل القطعية ولا يذهب عليك انه لا بد في الايمان من تصديق
 جميع ما علم مجيبه عليه السلام ضروري حتى لو انكر واحدا منها يكون
 كافرا على صرحوا به **قوله** وانما نهران اتفاق المتكلمين ان ثبت ثبوتها
 هو فيما ليس كذلك كما ينبغي عن لفظ الثابت ثم انه لا بد في
 حديثنا عاين ايضا لان الايمان بتلك الصفات داخل في
 الايمان برسالة عليه الصلوة والسلام لانها مما جاء به على ما
 قرناه **قوله** وباسمائه يعني مع قوله وصفاته بل هو الصريح في ذلك
 ولا يذهب عليك دلالة الاسماء ايضا على الصفات لما قرأنا
 فيما سبق بما يدل على الذات مع الصفة **قوله** والمحدود في التقيد
 يعني تأييدا كذا في التلويح وقد صرح به شارح ايضا بعد سطر
 فان قيل قد سبق ان قدف المحنة من الكتاب وقد صرحوا
 بان مرتكب الكبيرة لا يكون عدلا ولعدالة من شرط
 قبول الرواية فكيف يقبل حديث المحدود في التقيد قلنا يمكن
 ان يجاب عنه بان ذلك فيما اذا لم يتب واما اذا تاب
 فيكون كمن لا ذنب له والكلام ههنا كما اشارنا اليه **قوله** لانه
 الشهادة توقفت على معان اخر فيحتاج بالنسبة الى الحدود
 في التقيد فان عدم قبول شهادة ليس لذلك كما سيجي
قوله فلان لشرط في الشهادة الاشارة وتمييز الى المشهود
 قال في الكشف لان اشارة الجاح الى تمييز بين المشهود والمشهود
 عليه عند الاداء والاشارة اليهما والى المشهود به فيجب احضاره

۴
مقبول

وقال القائل اني ارسيت في السطح
ما لم يكرهوا وبعسط بنديدين
الرسم عليه السلام انني حين خرجت
من افق زوار عليكم

لا بد عليه شيء أصلاً كما زعم ابن النجيم وينبغي عما ذكرنا من تحقيق
البناء واضحاً كلام فخر الإسلام في أصوله حيث قال أما القسم الأول
فمقبول بالجماع وتفسير ذلك أن من الصحابة من كان من أنفسهم
قلت صحبة فكان يروى عن غيره من الصحابة فإذا اطلق فقال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم كان في لك منه مقبولا وأما
الرسال لأن من ثبت صحبته لم يحل حديثه إلا على سماعه بنفسه إلا
أن يصرح بالرواية عن غيره انتهى واقفي أثره الله في الشرح لأفعال
قول فخر الإسلام وأن حصل الارسال بدليل على أن ترك الواسطة
معتبر في مفهوم لارسال لأننا نقول ممنوع لجواز أن يكون قوله هذا
باعتبار التبادر ولا كلام في أن التبادر من لفظ الارسال
ذلك **قوله** قلت ما خبرهم آه مبنى هذا الجواب بل مبنى
سؤاله أيضا على تفسير لارسال بما ذكر في الشرح وليس هذا
طريقة فخر الإسلام وأتمه وصاحب التوضيح ولذا علق مقبولته
مرسل الصحابي بالجماع على عدالتهم لا يكون محمولا على السماع كما
قالوا لكنه يكون تفسيراً للكلام بالابرة تضيئه صاحب على أنه ذكر
ابن الهيثم في التخرير أن مذاهب الشافعي نفى قبول مرسل الصحابي
أن علم ارساله فليصح على التزام الجواب المذكور وقام مقبول
بالجماع فكان ينبغي أن يكون صون المسئلة ما إذا لم يعلم
كونه مرسل كما قالوا **قوله** أو ثبت اتصاله بوجه آخر إن سئل
غير مرسله أو اسند مرسله مرة أخرى **قوله** فلا يلحق
الكذب على رسول الله أولى قال في التلويح وإذا لم يظن الكذب

حيث قال الشيخ السار قدس سره
الفرج واخر ان تحليل المقتوبة
في ذلك غير صحيح لان العاقل اذا قال قال
رسول الله لا يؤمن منكم رجل حتى يشهد وانما يؤمن غيره
وسئل اذا فرج عاقل ما يصح له حكمه على
وغير عليه السلام

على من يجوز ان يكذب لعدم طيق كذبه على النبي **قوله** وهو مضموم
اولى اشئ لا يذهب عليك ان جواز كذب المروءة في عدم
جوازه لا يظهر مدخله في ذلك **قوله** قال الحسن بن علي
قال رسول الله آه فاذا قلت حديثي فلان فهو حديث لا غير **قوله**
يعني حجة عبارة المتن فيما راينا من نسخ على قرة الشارح
من سناد مذهب القبول الى الكرخي ومذهبهم الى ابن
وعليه كلام في الشرح فقول الشارح اكل الدين وقع في بعض
نسخ المتن عند الكرخي وفي بعضها عند عيسى بن ابي الحسن كما
ينبغي ثم ان ابا ن قبول المرسل اذا كان المرسل امينا تقيا
عدلا وقد روي الثقة مرسله كما رووا مسنده مثل محمد
بن الحسن ومثاله من المشهورين بحمل العلم منه كذا قال القم
في الشرح وفي البدرج للساغاني وشرحه لاهلها في ان كل
مقبول عند ابن ابا ن من لقون الثلاثة ومن ائمة النقل
مطلقا فما في المتن من سناد الخلاف اليه مطلقا ليس ينبغي
قوله فانه مخالف للحديث المشهور وهو قوله عليه السلام البينة
آه وذلك لانه عم قسم البينة وليبين بين المدعى والمدعى عليه
ولفظة تما في الشركة وايضا حصر جنس البين على المنكر وخص
الجنس بيقضي ان لا يوجد فرد منه في غيره اذ لا شيء
وراءه **قوله** او خالف الحادثة بان ورد فيها شتم من
الحوادث الظاهر ان معنى المحالفة بينهما على هذا التفسير
الحادثة وشذوذ الخبر **قوله** فان الصحابة اختلفوا آه

مذهب

فذهب علي وابن عباس رضي الله عنهما الى انه لا زكوة في مال كاهن
وزياد بن عبد الله بن عمرو عابسه رضي الله عنه الى الكوفة كان هو ذهاب
الشافعي وذهب ابن مسعود رضي الله عنه الى ان لوصي بعد النبي عليه
ثم بخره بعد السوء ان شاء الله تعالى ان شاء الله لم يولد كذا في
الكشف **الفصل الثالث في بيان محل الخبر الذي يحل**
فيه حجة قوله بلا شرط عدل لكن بشرط ايطا المعيرة في قوله كما بين
قوله لا يجوز ثمانية عند واليه كل فخر الاسلام وشمس الامة
قوله وهو مختار لاجتصاص معترضة ومقول القول قوله يجوز
ثم انه مذهب اكثر الحنفية كما في الكشف ان قال ابن الهمام في
التحري ان اكثرهم على قول الكرخي **قوله** ولحدود تدري الشهاب
اجاب عنه ابن الهمام في التحري بان المراد بالثبته التي
تدري بها الحد وما كانت في نفس السبيل في المشي
المستب لا يلزم ان لا يثبت بالشهادة لاحتمال الكذب منها
ولا بظاهر الكتاب اذا احتمل التخصيص الضار والمجاز قائم
قوله واما اثباتها بالبينات فحوز آه يعني وان كانت اخبار
اخاذ لان كل ما دون لتوانه خبر لو اجد كذا في النسخ **قوله**
والا لما ك المرسله اي التي لم يذكر فيها سبيل الملك من هبة او
غيرها **قوله** من يعقل والبسوخ والاسلام كان الظاهر ان
يقول من يعقل والعدالة والضيطة والاسلام ثم ان لفظ
التاير في عبارة المصنف مستعمل في جميع **قوله** وكونه
غير محدود في قد في قد سبق ان رواية المحدود في قد

مقبولة فلا وجه لذكر ذلك في شروط الخبر وكذا قوله
آه ثم ان معناه ان لا يكون شهادته جلب نفع او دفع
ضرر **قوله** صبيًا او بالغًا وعبدًا او حرًا **قوله** اي الحرية
انما اقتصر عليها مع انه لا بد لولاية من العقل والبلوغ ايضا كما
ذكر في الكشف وغيره لدخولها في شروط الاخبار **قوله**
ما خلا الاخبار بالشرائع يعني المسلم الذي لم يهاجر الدين الى
الضروقة قد تحققت في حقه اذ لو توقف على العدالة لئلا ي
الى اخرج وتفويت المصلحة لان انتقال العدول من الاسلام
الى دار الحرب قسما يكون **قوله** اي بالنية هذا قول في حنفية
وعند عامة اهل الحديث لا حاجة الى البينة بل يكفي ان يكون
المكتوب له عارفا بخط الكتاب ويغلب على ظنه صدق الاول
الفصل الرابع في بيان نفس الخبر **قوله** اي لا يقع الا جازة
بالاتفاق قال صاحب الكشف هو مختار بعض المشايخ والنفية
انه قول في حنفية ومحمد خلافا لابي يوسف هو الموافق لما في
النفية **قوله** والاحوط ان يقول آه هو مختار شمس كاتبة
وزنه فخر الاسلام والقاضي بوزيد الى ان المستحب
اجازي وهو غريب ويجوز ان يقول خبرني وحدثنني لطريق
الرحمة قال صاحب الكشف القول الاول صحيح **قوله** ويجوز
الا جازة للعدوم يعني اذا عطف على الوجود كما في المثال
واما بدون ذلك كان يقول خبرت من بولد فلان جوزا
البعض وابطالها البعض هو الصحيح **قوله** لانه على السلام مخصوص

قوله اي ما في الغالب الذي جاز
بما في نسخة في نسخ
والقول جاز في رواية



بجوامع الحكم آه سبطه ان الكلام في غير جوامع الحكم فبني هذا
الاستدلال عدم التحرر ليجل الشرائع اللهم الا ان يقال المراد
انه قد يشبه بعض جوامع الحكم فليظن انه ليس منها فيقصد مع
النقل بالمعنى ويقع فيما يقع ولا بعد ان يقال ان هذا الاستدلال
على بعض عمدا لما جرت جوار والنقل بالمعنى في جوامع الحكم
اذا كان لنا قل فقيها مجتهدا كما ذكر في شرح المعنى لتقا آي لينة
قوله وبيان ما يجب منه من تعضية والضيم للظن **قوله**
ولكن لا يسقط بذلك عدلها فائدة تظهر في قول رواية كل واحد
منها في غير ذلك الخبر **قوله** واما في الوجه الثاني فذهب
الكرخي واحمد بن حنبل الى انه يسقط العمل به وعليه فخر الاسلام
والقاضي بوزيد والخري وتبعهم آله **قوله** كما روت عائشة
رضه آه فالنفي التلويح قد يقال ان غيبة آلاء لا توجب كون
التلويح بلا ولي لان الكولانية تنقل الى لا بعد عن غيبة الآلة
اشي قيل عليه ان هذا انما هو في الغيبة المنقطعة وظاهره
عدا الرحمن لم يكن كذلك بل كان بالشام والقوا فلان في
وتذهب الى ان عبارة تحت في الحديث هي صيغة
المعكوم والمذكور في الكشف تحت نفسها والمخالفه من حيث
انها اذا انكحت بنت اخيها فقد جوزت نکاح المرأة
نفسها لعدم القابل بالفصل لان من ابطال نکاحها ابطال
نکاحها وبطريق الاولى كما اشار اليه آله في الشرح
قوله وان كان طلاقه بان خالف آه كذا في عامة النسخ

والصواب وان كان خلافا حقا كما في الكشف الطاهر
لفظة حقا سقطت من قوله **قول** فقد سقطت عدالة
لم يكن عدلا لا يقال انه انما صار فاسقا باخلاص مقتصر عليه
فلا يقدح ذلك في قبول ما روي قبله كما لو مات اوجه
بعد الرواية لانا نقول قد بلغ الحديث بنا بعد ما ثبت صحة
ولا بد في الرواية من السناد اليه فكان بمنزلة ما اذا
رواه في الحال وهذا لان العدالة امر باطن لا يوقف
عليه الا بالسند لا بالبراز عن محط ردينه فاذا لم يخرز
ظهور انها لم تكن ثابتة كذا في الكشف ثم ان في عبارة السام
ركاكة من وجهين الاول تعليل سقوط العدالة بعدم
وما هو الا مصداق والثاني الاقتصار في جواز الشرط
المدكور على سقوط العدالة فان نذر الغفلة والنسيان
ليس سقوط العدالة فالصواب ان يقال فقد سقطت
به روايته لانه ظاهر انه لم يكن عدلا او كان مغلطا كما في
قول لانه ليس بخلاف يقين فيه كلام لانه ان زاد
انه ليس بخلاف لظاهر الحديث فبطلا لانه ظاهر وان
اراد انه ليس بخلاف لارواه حتى يكون جرحا فهو غير مفيد
هنا اذ الكلام ليس في قبول الحديث بل في العمل بظاهره
قال المصنف في الشرح لانه انما فصل ذلك بتاويله وتاويله
لا يكون حجة على غيره اذ الحجة هو الحديث وتاويله لا يعتبر
الحديث فبقي معولا به على ظاهره **قول** فمعنا بما روي عن

التبعية عليه السلام اه لا يذهب عليك ان الكلام في العمل
الحديث غاية ان يكون هذه الرواية مؤيدة لما حملت
الحديث الاول عليه **قول** وروي ان اباسوسى لا يشرى لم يعمل
بحديث القنطرة اى لم يوجب عادة التوضؤ على من مضى في
الصلوة **قول** مثل ان يقول هذا الحديث منك او مخرج
الذي يناسب قول المصنف لا يخرج الراوى ما بعده ان يقول هنا
فلان ترك الحديث او مخرج او لم يزل **قول** قال بعض
العلماء الطعن المبهم اه قال في التلويح الحق ان الجارح
ان كان ثقة بصيرا باسباب الجرح وموافقا لخلاف ضابط
لذلك يقبل جرحه المبهم والافلا **قول** وفي اصطلاح اهل
كتمان النقطاع في الحديث او كتمان خلع في سناد الحديث
ولا بد من زيادة ذلك كما في الكشف لما سيجى من ان ما تنه
التلويح بلبس نوع من التلبس سدا لاهل الحديث فانه لا بد
عليك ان ليس في كتمان النقطاع الحديث بل كتمان الخلع
في السناد **قول** ولا يقول قال حدثني فلان اه يعني بدل قوله
عن فلان كذا قوله قال اخبرني فلان واما قوله لم يقبل
عن فلان فحل تأمل وليس في سائر الشروح **قول** لانه يوم
شبهه لارسال الجواز ان يكون بين فلان الراوى وبين
الراوي عنه شخص خلاف حدثني فانه انما يستعمل في المشقة
بقي ان اخبرني لا يختص بالمشقة كما سبق في بحث طرق
السمع وعليه كلام المصنف في الشرح هناك كذا في كتمان هنا

في الشرح على ذكر حديثي فكان لا صوب للشارح ايضا ذلك
قوله وهو كنية الحسن البصري والكلبي والاول ثمة دون الثاني
 واسم الكلبي محمد بن ثابت **قوله** لان كثير من الصحابة كانوا
 يروون في حديثه منهم كذا في شرح كتمه ولا يثبت
 عليك ان يودي من العبارة هو ان يكون المراد بحديثه
 السن ما بعد البلوغ الى انتهاء سن الشباب وذلك لا ينفرد
 من عدم جواز الرواية قبل البلوغ فحمل وقع في المتن على
 الصغر عند التحمل كما ذهب اليه الشارح ليس كل من سبغ
 بل اخر كلا من اقبل اوله **فصل في فروع التعارضين** **الحج**
قوله المراد بالركن يقوم به المعاينة وهو مجموع آه قال
 في الكشف ان ركن الشيء ما لا وجود لذلك الشيء الا به انه
 يطلق على جبر من الماتية كقولنا القيام ركن الصلوة
 ويطلق على جميعها كما في هذه الصلوة **قوله** لان التعارض لا يقع
 بين القوي والضعيف التعارض عبارة عن التقابل اعلم
 ان لا قسم ثلثة الاول ان يكون احدهما ليس في قسمي الآخر
 بما هو غير تابع كما لنقص القياس والثاني ان يكون احدهما
 بوصف تابع كخبر الواحد الذي يرويه عدل فقيه مع خبر الواحد
 الذي يرويه عدل فقيه والثالث ان يكونا متساويين قوة
 والمعاينة يختص بالقسم الثاني والثالث اما الاول فنمحل عنها كذا في
 التوضيح فلهذا اصرر المصنف في تعريف المعاينة عن القسم الاول بقوله على
قوله تأكيد لقوله على السواء هذا على ان يكون المراد بكل منهما التقابل

في القوة والضعف حسب الذات كما هو متبادر وهو انصوب كما
 سيظهر **قوله** ويكون ان يكون تاسيسا او المراد عدم المزية في
 الوصف اه يعني بقوله لا مزية لاحدا ويكون المراد بقوله على السواء
 عدم تفاوت حسب الذات كما في الاحمال الاول فيدخل فيه الصورة
 المذكورة ليس ينبغي اخراجها من تعريف لما صرح به صاحب
 من انه من قبيل التعارض كما نقلناه اللهم الا ان يقال المراد
 تعريف التعارض الذي يقتضي التماثل والتميز كما يظهر
 من بعض كلامه بخلاف صاحب التوضيح **قوله** لكن يرجح احدهما
 بقوة صفة قد صرح صاحب التوضيح بان الترجيح انما يتصور
 بعد المعارضة وحقه صاحب التوضيح بالبلغ ما يكون وصرح به
 الشارح نفسه ايضا فيما سيجي قبل فصل آتيا بقوله هذا
 لا يلزم مساو كماله لان مساواة عدم كون الصورة المذكورة
 من باب المعارضة كما ثبتنا عليه لا ان يقال المراد بالترجيح
 معناه اللغوي وما ذكرنا انما يغني عن المصطلح **قوله** كان النسخ فانه
 يوجب الحلل في الزوجة اه يعني لو دلل دليل على ان النسخ
 يوجب الحلل في الزوجة ودليل اخر على انه يوجب الحلل
 في امها لا يكون ذلك من قبيل التعارض **قوله** فذكر هناك
 بالالتزام ومهما بالمطابقة كذا في الشرح الاكمل وتوفال في
 الاول بعد وفي الثاني ضد الكان اظهره دون القياس
 لان احدهما لا يجوز ان يكون ناسخا للآخر فان النسخ لا يكون
 الا فيما هو موجب للعلم والقياس لا يوجب ذلك ولا يكون ذلك

لم يخرج قوله لا مزية في
 وانما خبر بان الصورة المذكورة
 فانه يريد ان يعمد
 مستطاع

الا عن تاريخ وذلك لا يتحقق الا في القياس وكذا لا يقع التعارض
 في قول الصحابة لان كل واحد منهما انما قال ذلك من غير
 فالترواية لا تثبت بالاسمال كما ان الترائين من واحد لا
 يصلح ان يكون احدهما نسخا للآخر فكذا من اثنين كذا في
 اصول شمس لانه وبوافقه كلام فخر الاسلام ايضا في اصوله
قوله ان وجدت فيه شارة على انه ان لم يوجد يصار الى قول
 الصحابة او القياس كما صرح به في الكشف وغيره **قوله** عند من
 تقليد الصحابي يعني مطلقا فهو خرج كلام المصنف على قول البردعي كما
 سيحكي واما على قول الكرخي فيجب المصير حينئذ الى قول الصحابة
 ان كان فيما لا يدرك بالقياس والى ما ترجع عنده من القياس
 وقول الصحابي ان كان فيما يدرك بالقياس لان قوله يكون
 بمنزلة قياس اخر كذا في الكشف **قوله** يعني ان لم يوجد قول
 الصحابي هذا يوافق كلام المصنف في التشرح حيث قال وحكم
 المعارضة بين السنتين المصير الى قول الصحابي ثم الى القياس
 وكأنه الكافي في الاشارة الى ذلك في المتن بتقديمها في الذكر
 على القياس ولعل مبني تفسير الشارح ذلك في الاشارة الى حاله
 عن الدلالة على تقديم احوال الصحابة كما اقر به نفسه ايضا بل بما
 يشير الى التسوية بينهما قد بر **قوله** ولا يفهم صريحا من كلام
 فخر الاسلام الى اخره لكن كلام فخر الاسلام في شرح المقبول
 صرح في تقديم احوال الصحابة حيث قال وان وقع التعارض
 بين سنتين فائيل الى قول الصحابة وان وقع بين قول

الصحابة فائيل الى القياس فالوجه ان يحمل كلامه المحمل في اصوله على
 ذكره صريحا في التشرح المذكور ثم ان عبارة فخر الاسلام
 في اصوله وحكم المعارضة بين سنتين نوعان المصير الى القياس
 واقوال الصحابة فنبه العطف بالواو اليه ايضا فربما متر **قوله**
 ان اتها بشار او لا بعد السنة اقوال الصحابي والقياس
 انما ستر ان التردد ليس بين تقديم احدهما على الآخر على الظاهر
 بل بين تقديم اقوال الصحابي على القياس فيما لا يدرك به
 وتقديم القياس عليه فيما يدرك به كما سيظهر من ذكر المذهبين
قوله واما فيما يدرك به فهو مقدم على قول الصحابي كما لفظ
 نقلنا عن كشف قبل اسطر فان المفهوم منه هو ان يكونا
 بمنزلة القياس فيخرج المجتهد بينهما **قوله** بان كان التعارض
 بين القياسين واقوال الصحابة ايضا قد سبق نقلنا عن شمس لانه
 وفخر الاسلام ان التعارض لا يجري بين القياسين بل بين قول
 الصحابي فالمراد بالتعارض ههنا صدور التعارض دون
 حقيقته وعليه قول المصنف فيما سيحكي واما اذا وقع التعارض
 بين القياسين **قوله** واما تعارض القياس فيه آه وفيه
 فانه ليس في التعارض في شئ بل حاصل ما ذكر عدم صلاحية
 القياسين شانهما فلو اتينا النجاسة او الطهارة لكان اثباتا
 لها من غير علة جامة بين الاصل والفرع فكان نصبا لحكم
 الشرع ابتداء بالراي وذلك لا يجوز كما قرره صاحب الكشف
 واما جملة التعارض فاما يتفرع على صحة الدليلين وتقرير الكلام

عندنا في قول الصحابي
 اقوال الصحابة وقوله واما
 تعارض القياسين

على عدم صحة الآية المذكورة كيف لا وحكم التعارض بين القياس
 عمل المجتهد بآياتها بشهادة قلبه كما سيجي لا المصير الى تقرير
 الأصول الكلام فيه **قوله** اي لا يطرح ما كان يجب ان يتحقق
 به ما كان طاهرا وكان الاصول للتأرجح ذكر ذلك الصيا
 ليستطعم امر التلغف والشرح حيث قال بعين لان الظهارة والنجاسة
قوله يعني لا يعني بهذا العبارة آه ذكر في المبسوط ان سور
 مشكوك فيه غير متيقن بظهوره ولا بنجاسته وكان ابو طاهر
 الدباس يكره هذه العبارة ويقول لا يجوز ان يكون الشك
 من احكام الشرع فقال لكم به ليس المراد من انه مشكوك في
 الحقيقة او انه شرع مشكوك حقيقة بل سمي مشكوكا لما قلنا من
 الأدلة ووجوب ضم التيمم اليه لاحتياط كذا قرره
 صاحب الكشف **قوله** وعند الشافعي يعمل بآياتها شافعي من غير
 تركها في الكشف **قوله** اي لا يستوي في تنقي ركن التعارض
 كما سبق فلا يتحقق حقيقة وان كان موجودا ظاهرا كذا في حرج
 المص ٢ وغيره وكذا غيره من المخلص دفع بعضها باندفاع ركن
 المعارضة ودفع بعضها باندفاع شرط من شروطها كما يظهر
قوله والتلغو اسم كلام لا فائدة فيه فيكون المراد في
 المأبذة ذلك بخلاف آية البقرة فان المراد بالتلغو فيها صدق
 كسب القلب وهو ليس بديل للمقابلة في كل منهما **قوله** القواة
 بالتخفيف يقتضي حل القران بالنقطاع الدم لانه يكون من قوائم
 طهرت المرأة اذا خرجت من حيضها **قوله** والقراءة بالتشديد

قوله لا يطرح ما كان يجب ان يتحقق به ما كان طاهرا وكان الاصول للتأرجح ذكر ذلك الصيا

يقتضي لا يحل القران آه سواء انقطع على كثرة الجحش وفيها
 ودونه ثم ان التشديد قراء به حمزة وكسائي وغاصم وقراءة غيرهم
 بالتخفيف **قوله** على قل المدة اقل المدة انما هو ثلثه والمارد
 اعم من الظاهر ان يقال على ما دون الاكثر **قوله** وقال ابن
 بابويه المبالغة مفاعلة من التهمة وهي التلغف وذلك انهم
 كانوا اذا اختلفوا في شيء اجتمعوا وقالوا بهلة الله على الظالم
 من كذا في المغرب **قوله** لا يلزم الانسخ واحد لان رؤ
 التبع كون لا بقا لا بالاجابة **قوله** الاول ان اصل في
 الاشياء لا بالاجابة هو مذاهب اكثر اصحابنا خصوصا العراقيون
 منهم وكثير من اصحاب الشافعي **قوله** والثاني ان اصل فيها خطر
 هو مذاهب بعض اصحابنا وبعض اصحاب الشافعي ومقرنه بغداد
قوله والثالث التوقف في نه اليه لا شعيرة وعامة اهل
 الحديث **قوله** وفخر الاسلام اخار القول الاول لا على
 معني آه هو في الحقيقة بيان محل الخلاف بين الطوائف الثلاثة
 لا يختص بقول فخر الاسلام كما اشار اليه صاحب الكشف **قوله**
 اشار اليه المص بعقوله الاول فيه ومراده التيسير على
 اطلاق الكرخي وابن ابيان **قوله** او من جنس لا يعرف
 بدليله آه لا يذهب عليك ان ذكر هذه الصورة بهنا هو
 ظاهرا وليس حكمها حكم الصورة المذكورة في المن كيف انقيد
 يكون من جنس يعرف بدليله فلا حذر عنها ايضا بل هي اخط
 تحت قول المص فيما سيجي والا فلا كما يصرح به شارح نفسه

البهلة بضم الباء وفحها
 كذا في جامع الترمذي

يقتضي

بل هي اخلت تحت قول المصنف فيما سيجي والا فلا كما يوضحه الشرح
 نفسه ايضا هناك والجب انه قال بعد هذا والثاني لا يوافق
 الاثبات فيكون بين الكلامين تدافع ظاهر **قوله** يعني
 الثانية سئل هل الحرام جمع محرم فاعل من حرم
 في الحج وقوع في بعض التنج بلفظ المفرد **قوله** فان الاحرام
 كان ثابتا قبل التزوج وقد اتفقت الروايات ان
 التحريم لم يكن في الحمل الا انما اختلفت في محل المقرض على
 الاحرام كذا في اصول فخر الاسلام **قوله** اي خارج عن حرام
 يقال هل المحرم حل بالكبر خرج من حرامه وحل باله
 مثله فهو محل وحل ايضا تسمية بالمصدر وحل ايضا كذا في
 المصباح الكبير **قوله** ويجعل ان يكون مستبنا على ظاهر
 وهو ان اصل في الماء الطهارة **قوله** وقيل بفتح الراجح
 بكثرة الرواية وهو قول كثر اصحابنا فغنى عن ابي عبد الله
 الجرحاني من صحابنا والكرخي في رواية كذا في الكشف
قوله بل يدخولها في حد العيان كذا في شرح المغني للقاء آفي
 وفيه كلام والظاهر في حد الطمانينة والعيان **قوله** ولهذا
 يرجح متواتر على آخر يعني بزيادة عدد الرواية **فصل**
في البيان **قوله** من الكتاب والسنة واقسامها فيه
 والمراد من قسام الكتاب والسنة وانها لان الكتاب والسنة
 ليسا شيئا اخر خارجا عن قسامهما ثم ان المراد بالاقسام هو
 المحكم فانه يحمل البيان ذكره صاحب الكشف **قوله**

تسميتها ببياننا مجازا اه هذا على تقدير صدق الاسلام وهدب
 العامة انها حقيقة لانها لما كانا لا بداء وقوع الكلام غير
 موجب في الحال وغير موجب لبعضنا وله كان فيها
 البيان **قوله** في التعليق اي في صورة التعليق قيد
 لقوله وانه يكلف لا يطبق كما ان قوله ان عليه تعاميه اللف
 بيان لصورة الاستثناء **قوله** ثم قال بعد ستة اشياء
 الله كذا في الكشف قال في التلويح فان قيل قد روي ان
 النبي عليه السلام قال لا غزوة قرشا وسكت ثم قال ان الله
 فاجواب ان السكوت العارض بحمل على النفس وسعالها
 لا يعد في العرف فصلا لاجتماع بين الادلة وانت خبر بان
 مبني جوابه لغيره عن عبارة بعد سنة في الرواية المذكورة
 وان كان اعتمادا على رواية اخرى غير ما ذكر في الكشف فلا
 من ذكرها والتعرض لها قد بر **قوله** ولو صح الاستثناء لقال
 فليست آه لان تعيين الاستثناء للتخلص من كونه اسهل كذا
 في الكشف في التلويح وجه تمسك انه لو صح الانفصال لما
 اوجب النبي عليه السلام التكفير معينا بل قال فليستن او
 يكفر فاوجب احدهما لا بعينه اذ لا حث مع الاستثناء فلا فائدة
 على التعيين بل اوجب احدهما من **قوله** والحديث الذي
 رواه آه يعني ان ابن عباس لما يذهب عليك في حجة
 من سوادب ونسبة ذلك الى الغزاة في قرية بلامية كان
 مذكور في الكشف وهو صريح في ان مراده عدم صحة نقلك

المذهب عن ابن عباس حيث قال نقل عن ابن عباس جواز
تأخير الاستثناء ولعله لا يصح فيه النقل اذ لا يليق لك بمصنوع
قول والمطلق عام عندهم كذا في الكشف وشرح المص وقال
في التلويح الخلاف في جواز التراخي جاز في كل كلام ظاهر
في طاعة المطلق في المقيد والتكرار في المعين وهذا صحيح
ان القية بقصة البقرة والآلة فلفظ بقرة نكرة في الانبات
فلا يكون من العموم في شيء **قول** ليس هذا من قبيل تخصيص
آه يعني عندنا فلا يرد علينا وانما فتى نأبى السؤال على
اصله **قول** اى ادخل في السفينة يقال لك فيه سلكا
ادخل ومنه قوله تعالى ما سلككم في سرف **قول** واثنين كيد لروين
واهلك عطف على زوجين آه جميع ذلك على قراءة جف
بتنوين كل واما على قراءة الباقيين باضافة كل الى زوجين
يكونان اثنين من مفعول فاسلك ويكون اهلك عطفا على
الزوجين ثم ان هذه الآية بالعبارة المذكورة انما هي
سورة المؤمنين وليس في سياقها قوله انه ليس اهلك
لكن الشارح ليس يشتبه في ذلك بل هكذا وقعت في اصول
فخر الاسلام فاقفى اثره عامة من تصدى للتصنيف بعده
حتى المص في الشرح ومبنى صحته ان القصة واحدة فتعلق بما
ذكر من الآية ما وقع من القصة في موضع اخر من القرآن
وليت شعري لم لم يذكر واما في سورة هود من قوله تعالى حمل فهاج
كل زوجين اثنين واهلك الامم سب على القول المحتمل

الغنية عن الاعتذار بذلك لما ذكر في سياقها القول المذكور
صرحا حيث قال تعالى بعدنا ونادى نوح ربه فقال ان ابني من
وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين قال يا نوح انه ليس
من اهلك لآية **قول** فعلى هذا يكون الال مشركا آه كذا
في عامة الكتب وفيه اشكال وهو ان الال اما ان يكون مشركا
لفظيا او معنويا والاول مصنوع والثاني مسلم لكنه من قبل
العام فتننا ول كلا المعنيين فلا يتم الجواب كذا في بعض النسخ
ويمكن ان يجاب عنه بان الال مشرك معنوي بينهما رحالة
لكن بملاحظة التغاير من جهة ما اضيف هو اليه يكونا مشتركين
اللفظي ويجرى عليه حكمه **قول** لان ما مختص بالحقيل
هذا مذهب البعض وجمهور الامة على انها تعم العقلاء وغيرهم
كذا في التلويح وانت خبير بانه على مذهب الجمهور لايتأتى
الجواب المذكور بل يتعين الجواب بما قيل ان خطاب
الال مكية وهم كانوا عبدة الاصنام وثان لا بعد ان
يقال انه يكون حج مشركا بين ذوي العقول وغيرهم وبين
المشرك بجوز تأخير **قول** بناء على ظنه ان ما ظاهره
فيمحق آه وفي التلويح انما اوردته تغيا بطريق الجاز
او التغليب فان اكثر معبوداتهم الباطلة من غير ذوي
العقول فغلب جانب الكثرة ولعله اظهر مما قاله الشارح
لما ان ذلك الظن يستبعد منه كونه من اهل الكتاب
ولا ينبوعه روى من قوله ما اجهلك بلغه قوله كما لا يخفى

فليدبر **الاستثناء** **قوله** مع صورة التكلم **المتشبه**
 يعني في الصدر وإنما قال مع صورة التكلم لما كان المشبه
 في حق الحكم كأنه لم يتكلم به **قوله** فيصير التكلم به لو قال المشبه
 منه لكان أولى لعدم كونه مذكوراً في السابق صريحاً **قوله**
 فيكون الاستثناء مانعاً للموجب في موجب جميعاً **قوله**
 بكسر الجيم يعني التكلم والثاني في بفتحها يعني الحكم وقوله فيما
 يعني الموجب لا الموجب على عكس **قوله** كما في التعليق فاعلم
 لا يخرج الكلام من أن يكون اتفاقاً بل يمنع وقوعه
 لما منع وهو تعليق أو عدم الشرط وإنما عندنا فيخرج
 من أن يكون اتفاقاً ولم يمنع ثبوت الحكم في محل
 لعدم لعمدة مع صورة التكلم به كما سبق في فصل المفهوم
قوله فتعارضاً وتساوقاً فلا يلزم الماتية لاجل ذلك لانه
 يصير بالاستثناء كأنه لم يتكلم به كما في مذهبنا **قوله** وفي شرح
 المنار لعمدة فائدة الخلاف تظهر آه المسئلة المذكورة
 من المسائل التي استدلل بها أصحابنا على أن الاستثناء
 يعمل عندنا في طريق المعارضة لا عندنا فإن ذكر
 من الأصل ليس بمنقول عن سلف وعننا في نص
 وإنما استدلل عليه المسائل كما نقله صاحب الكشف عن
 القاضي الأمام وقد ذكرنا في فخر السلام وشمس الأئمة وغيرهما
 والمقصود في ذلك مقتضى أثرهم **قوله** فعندنا لا يصح الاستثناء
 قال في الكافي لانه إنما يصح الاستثناء إذا تناوله

صدر الكلام ولم يكن قصد استثناء ولا للشوب فلم يكن استثناء
 بل كلاماً مبيناً لبيان أنه ليس عليه شيء من الشوب
 وعدم وجوب الشوب عليه لا ينافي في وجوب لالف عليه
 وحاصل كلامه أنه استثناء منقطع عندنا فالمراد بالاستثناء
 في قوله لا يصح الاستثناء الاستثناء المتصل كما هو متبادر
 والحققة في صيغة الاستثناء على ما سيجي **قوله** والدليل
 المعارض بحسب العمل بحسب المكان لكونه كلاماً مبرساً
 لا كما لو كان قيداً مستخرجاً كذا في فصول البديع **قوله**
 وفيه نظر لأن عمل الاستثناء بالمعارضة عندنا لا يقع إنما
 هو في المتصل وهذا من قبيل المنقطع آه كذا في شرح
 المغني للقاء أي لكن ينبغي هذا النظر لغيره عن أبي
 كلام الشافعي في المسئلة جعلها من قبيل المتصل كما يفهم
 عنه تعليق المسئلة المذكور في الهداية حيث قال يصح الاستثناء
 فيه لأنها اتحاد جنس من حيث المالته إذ لا يذم عليه
 أن اتحاد الجنس إنما يعتبر في المتصل نعم ذكر صاحب الكشف
 أن أصحاب الشافعي منكرين هذا الأصل ويخرجون
 المسئلة على أصل آخر وهو أن الاستثناء المتصل حقيقة
 والمنقطع مجاز فلهذا يمكن الأول وجب الحمل عليه فيقوم
 أنه لا بد فيه من المجازية فوجب صرف الاستثناء إلى
 القيمة ليست المجازية وتحقق الاستخراج فإذا وجب
 رد الشوب إلى القيمة تصح الاستثناء لا ضرورة إلى حمله

معارضة بل بحبل عبارة عما وراء المشتني فلا يكون متبنا على
 الاستثناء معارضة **قوله** ولو قدر متصلا بالادراج لا يمكن
 الاستخراج حينئذ يعني انه لو قدر متصلا بالادراج المشتني في
 المشتني واعتبار المجانسة بينهما يتحمل لا يمكن الاستخراج
 فلا يظهر الثمرة بل ينبغي ان يذهب الى صحة اصحابنا
 ايضا ولا يذهب عليك ان حل هذه الشبهة مما يظن ان
 خصوصاً الهداية وحاصل ما فيها ان المجانسة في مجرد الامة
 كافية في ذلك عند الشافعي وغيره كافي عند ابي حنيفة
 وابي يوسف **قوله** اي مشتني كذا في الشرح الكافي قال في
 الصالح الثنا بالضم اسم من الاستثناء فلا حاجة في المقام
 الى صرفه من معناه الكافي كما لا يخفى **قوله** ظهر النفي لعدم علمه
 فسمى نفيًا مجازًا هذا في الاستثناء من الاثبات وكذا الحكيم
 ان رج من قبل الاكتفاء لظهور المراد قال في النجوم ان
 قوامه هو من النفي اثبات ومن الاثبات نفي اطلاق على ظاهر
 الحال مجازًا ثم ان هذا يجوز بطريق اطلاق الاختصاص على لازم
 والمكروه على اللازم لان انتفاء حكم الصدر لازم للحكم بخلاف حكم
 الصدر واخص منه **قوله** فكما ان الاستثناء يدل على النفي اه
 الكذبي يقتضيه المقام هو ان يحسن هذا التبيين لان الكلام في الاستثناء
قوله فكذلك الغاية ينهي بها الحكم السابق قال صاحب
 البدائع عند ذكر المفاهيم خلطوا في ان الحكم اذا قيد بالغاية
 فذهب اكثر الفقهاء والمكملين ان يدل على نفي الحكم فيما بعده

وعند اصحابنا الى حنيفة نفي الحكم فيما بعده من الغاية من الاشارة
قوله ليكون اثباتا كما لو تبتت له آه المذكور في كتب
 القوم في توجيه ذلك هو ان التصديق بالقلب هو لا حصل
 في الايمان ولا قرار بالثبات شرط لاجراء الكلام او كذا
 فاختبر في الاقرار ان لا يثبت لم يقصود اصلي الاشارة التي هي
 بمقصودة ثم قالوا فان قيل ان النفي بالثبات غير مقصود ايضا
 بل الاصل فيه القيد كالثبات وقد اختبر فيه النفي قصد ينبغي
 ان يكون في الاثبات كذلك ايضا واجابوا عنه بما ذكره الشارح
 من الفرق بينهما وفي كلام شارح قصر المسألة وعلمه لا
 يخلو عن وجه اذ يصح ان يقال ان اختيار الاشارة
 في الاقرار بالوحيه تعالى بالنسبة الى النفي المقصود المهم به
 في المقام يصح ان يقال انه بالنسبة الى التصديق المقصود
 فيستدبر **قوله** لان كل عاقل يعترف به والدمري المنكر لوجود
 الصانع ليس بعقل المشركون وان كانوا غير جارين على
 مقتضى العقل ايضا لكن سخافة رايه اظهر **قوله** ولما قيل ان
 يقول الاستثناء نصه هو ما خذ من شرح المعنى للقاء ان
 ويكون دفعه بان معنى يرتك الى البصرة انقطع سيري في البصرة
 وما يدل عليه جاوزة ليس هذا السير المحدود بالغاية بل السير
 ابتداء كانه قبل ان يتهيأ سيري الى البصرة ثم يرتك منها الى
 وراءه فعلى قياسه كذا يصح ان يقال ان الاستثناء
 ايضا جاني القوم لا زيدان فاجاب عن انه لم يأت ولا مع القوم

والفظة التي هي في
الذكر في اللفظ
والفظة التي هي في
الذكر في اللفظ

وجاء بعده واما ما ذكر في صوت الاستثناء فليس يجوز ان يكون
المذكورة في الغاية فلا عبرة لعدم جواز ثمة ثم ان وجه الصورة في
الصورتين هو ان الاستثناء انما تعتبر عند عدم العبارة في
خلافها فليست بـ **قوله** ولقابل ان يقول انما لم يحز استثناء
آه هو ما خوذ من شرح المغني للقاء آني او قد اجاب عنه المولى
الفارسي بانه لا وجه للفرق بينهما بذلك والآلة لا تستثنى
البعض ايضا الى التناقص لان لا اختلاف في الزمان مشترك
اذ تخلل العمل ليس يلزم للاختلاف الذي يقع التناقص على
قوله بان لا يكون المستثنى من جنس الاول فيه كلام لان
نحو قولك جاني القوم الا زيدا مشربا بالقوم الى جماعة خالصة
عن زيد استثناء منقطع على ان يكتفى بهذا اللفظ والنحو لا
يشمله ذكره وقول المصنف ما لا يصح استخراجه من تصديره الى
فلا وجه لافساده بالتخصيص المذكور اللهم الا ان يحمل على التمثيل
واطلاق لفظ الاستثناء عليه مجازا قال في التلويح قد شدد
فيما بينهم ان الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع والاد
صنيع الاستثناء واما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية
في القسمين بل انما انتهى على هذا ينبغي ان يكون المراد بقول
الشيخ لفظ الاستثناء صنعة الاستثناء وان كان غير
بينا در كما اول صاحب التلويح قول صاحب التوضيح المراد ان
الاستثناء يطلق على معنيين احدهما بطريق الحقيقة والثاني بطريق
المجاز حيث قال هو محمول على ان الاستثناء اي صنعة التي يطلق

عليها هذا اللفظ مجاز في المنقطع فان لفظ الاستثناء يطلق
على فعل المتكلم وعلى المستثنى وعلى نفس الصيغة التي كثر كلام صاحب
الكشف حيث قال والمراد ان اطلاق اسم الاستثناء على
هذا النوع بطريق المجاز صريح في خلاف حقيقة وتصديقي
لما ويدا ايضا خروج عن النص فليست بـ **قوله** اجملا قال الشيخ
وقد تطلق الكلمة على الجمل مجازا **قوله** اي جميع ما تقدم ذكره
قال في التلويح لا خلاف في جواز رده الى الجميع والى الغير
خاصة واما الخلاف في الظهور عند الاطلاق في **قوله**
والجامع كون كل واحد منهما ما نفع الحكم هذا الكلام بعد قوله كما شرط
لفولا مفادله اصلا **قوله** واما يتبدل في الحكم جعل لكم في
الشرط ههنا بيان بتبدل مخالف لعدله آياه فيما سبق من قسم
بيان التغيير متابعا للامام فخر الاسلام واصل في ذلك ان المسئلة
المذكورة ههنا ليست بمذكورة في اصول فخر الاسلام بل هي
ما خذوه من اصول شمس التائبة وبذلك ان الشرط بيان بتبدل
بيان تغيير فانبع المقتضى في ذلك لم يغير كلاما على ان صاحب
الكشف قال لتحقيق ان هذا الاختلاف في العبارة دون المعنى
بيان الضرورة قوله اي التبيين كاحصلي لعل الضرورة
قال صاحب الكشف اضافة البيان الى الضرورة من قبيل اضافة
الشيء الى سببه واما الى غيره فمن قبيل اضافة الجنس الى نوعه
كعلم الطير **قوله** بل ان السكوت عنه لو اسقط عبارة عنه
لكان طهر **قوله** على تقدير ان يكون البينان فعل المبين

على عند التوضيح

وشح اكل الدين لم يظنه
بذلك لاصل قال في
شرح المسار

قال في التحقيق منها امور ثلثة اعلام اى تبين و كمال
الاعلام و علم يحصل من الدليل و لفظ البيان يظنون على كل
واحد من هذه المعاني الثلثة **قوله** فكذا كانت سكوت الصحابة
رضي الله عنهم اية ايضا مما يدل بدلالة حال الحكم ثم ان قوله وذلك
مشروط آه بعم القسمين فما يقتضيه من الترتيب عدم
توسط بين سكوت الصحابة ومثاله فتدبر **قوله**
ومنفعة ولد المغرور وهو من بطا امرأة معتمدا على ملك
او كحاح على ظن انها حرة فكذا منه تسحق وولده هذا
حر بالقيمة كذا في التحقيق **قوله** لا ضمن بالاثبات الجرد يعنى
العقد او شبهة **قوله** وهذا فيما ثبت في المعانيات اى في
عامتها حالاً او مؤجلاً بخلاف مثل الثوب فانه انما ثبت
في الذمة في عقد فاضح هو لم كما يحى **بيان التبدل**
وهو النسخ **قوله** اى التبدل هو النسخ في كلام اذ لا يخلو
بذكر المعنى اللغوي للفظ التبدل منها عوض كمنع في باب
المص ٢ ثم ان اراد بالنسخ الذى فسر به المعنى اللغوي للتبدل
المعنى اللغوي له فهو تفسير بالاحتجاج لان المعنى اللغوي للتبدل يعرف
كل احد بخلاف المعنى اللغوي للنسخ حتى اختلف في تعيينه القول
ولذا قال المص في الشرح النسخ في اللغة التبدل يقال نسخ السوم
انظر لا يرى كيف عكس ذلك ان اراد به المعنى الشرعي كما هو
الظاهر من قوله واهل التفسير سوا التبدل بالنسخ فلا يمتنع
ولا يدل عليه الآية المذكورة ولا تفسير المذكور لان المذكور فيها



ليس ملحق بالتبدل والكلام فيه و كذا في شرح جلال الدين
التباني حيث قال اى القسم الخامس من اقسام البيان
بيان تبدل وعرفه المص ٢ بانه نسخ فيكون تعريفا لفظيا ثم عرف
النسخ بانه بيان آه وتحقيق ذلك انه لما جرى ساق الكلام
على تسمية هذا القسم ببيان التبدل بما يتوهم لنا ظران
يكون ذلك شيئا اخر غير النسخ لان التعبير عن بيان التبدل
ليس مشهور كشرحه تسمية بالنسخ بانه اولا على انه مراد في النسخ
ثم اشار الى تفسيره على ان في قوله وهو نسخ بتبينه من قبل
الامر على ان بيان التبدل منحصر في النسخ وليس الشرط بدخل
فيه كما قال بعضهم على انها كعليه فيما سبق **قوله** وهو ان
كحاح الاخوان كان مشروعا آه فيه ما فيه والاصوات وهو قوله
تبدل ما نسخ من آية او منسها ناسخ بغير منها او مثلها كما في شرح
المص ٢ وقد جعل في ذلك في الكشف دليلا على وجود النسخ
المستلزم لجوازه عقلا ثم انه فسر النص في بعض الشروح بالدليل
على حرة الجميع بين الاثنين فانه ناسخ لشرعة يعقوب
عليه السلام ولا بد من عليك انه تفسير للكلام على خلاف مراد
صاحبه نعم لو عجم النص جميع ما ورد من النصوص دليلا على نسخ
لكان له وجه لكن قلنا هر كلام المص ٢ في الشرح ليس كذلك **قوله**
قلت ثبت بالتواتر امر آدم ع يعني تزوج بانه من بينه
قوله قلت لانحاء ان هذا الجواب باغا بتفهم آه كذا في
شرح المعنى لفظا اى وقد جرت بانه لانحاء ان الكفر من عقد

على ابن النجاشي
هو ابن النجاشي

القلب شرط اتفاقا وان وقت التمكن منه غير وقت النسخ
 فلا يلزم اجتماع الحسن والقبح في وقت واحد على مذهبه نصيا
 واجاب عنه المولى الفنا رضى بان المجتمع في زمان واحد
 في تلك الصورة انما هو لغفلان ومن المأمور به والمنتهى عنه
 لا الحسن والقبح **قوله** وان لا يكون شرعا كما لا يمان
 آه كذا في النسخ والصواب او بدل المأو كما لا يخفى **قوله**
 وهو ليس محل النسخ يعني يجوز ان يكون متتابع النسخ فيه
 لكونه خبرا لا لثابتا ببد والكلام فيه **قوله** لانه يلزم منه البقاء
 هو عبارة عن الظهور بعد الحفظ من قولهم بقاء الله
 اذا ظهر بعد خفائه وانما امتنع عليه كما لان منشا اجهل
 بقا قبل المور كذا في الكشف ثم ان ليس المنع مطلقا في
 المعبرات هو ان تحقق الخبر في خبر من لا يجوز عليه الكذب والخلف
 من الواجبات والنسخ فيه يؤدي الى الكذب والخلف فلا يجوز ما
 ذكره الشارح هو دليل لتزيف قول من قال انه يجوز في كلام
 النبي في المستقبل كما سيجي الكافي انه لا يتصور جريانه في كلام
 النبي كون في المستقبل فندبر **قوله** وقابل ان يقول
 انما بدهاه مورد السؤال هو قول المص ٩ او ما يثبت نصا
 ثم ان هذا مما تمسك به من ذهب من الاصوليين الى جواز
 نسخ ما لحقه تاثيرا وقد اجاب عنه المحققون بما اجاب الشارح
 على ما ذكر في الكشف والتمسك ثم ان المذكور في المتن هو
 قول الجصاص الشيخ ابي منصور المازندراني والقاضي ابي زيد

وفخر الاسلام وتتمسك لانه خلافا لبعض اصحابنا في بعض اصحابنا
 منهم ابو التبر فانهم جوزوا نسخ ما لحقه تاثيرا وتوقيت **قوله**
 على انه منقوض بالنصوص التي تدل على انها منسوخة بقوله تعالى
 ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وقد اجاب عنه صاحب الكنف
 بانها مقيدة او مخصوصة **قوله** وقال بعض النسخ يجوز في الاخبار
 آه كان لواجب تقديم هذا الكلام على قوله وقابل ان يقول
 مع كونه اجنبيا عن الطرفين لا نظيره وجه معقول **قوله** وجوابه
 ان قوله ان لا يخرج من باب القيد والاطلاق يعني انه مطلق
 صورة ومقيد حقيقة بشرط عدم مخالفة الامر ثم ان عدم ذكر
 قوله ولا تعري في الجواب من قبيل الاكتفاء **قوله** وقابل ان يقول
 تقيد المطلق بنسخ عندنا آه جوابه ان ذلك امكن نسخا
 عندنا لكن ليس كما لنسخ الحقيقة في الاحكام قال صاحب الكنف
 في محبت الخبر المشهور ان المشهور يجوز الزيادة به على كتاب الله
 تعالى وان لم يجر النسخ به مطلقا وهو خالفنا في القاصي لانا
 ابي زيد وعامة المتأخرين **قوله** فكان نسخا قبل التمكن من
 الفعل لان التمكن منه يكون في يوم وليلة والنسخ كان في
 ليلة **قوله** قلنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجد المكلف
 آه وفي شرح المص ٢ وهذا لانه مقتضى الامة واسمهم
 فكان هو وحده في حكم كلامه وسادسا جميعهم ولا شك
 انه عقد قلبه على ذلك فكان الكل اعتقدوه انتهى هذا
 اخر غير ما ذكره الشارح كما لا يخفى **قوله** ولان الرأي لا محال

ليقع المناسب في جنب النص
 والفصل بينهما بقوله وقابل
 ان يقول آه
 وان كان ما ذكرنا من ان
 التوضيح في ما حاشى النسخ
 المتواتر بنسخ المشهور فان ظاهر
 الاطلاق

كذا قالوا وتعقبهم من الهمام في التحرير بأنه ليس من قبيل الزا
 الذي لا دخل له في الانتهاء **قوله** لأن الخصم باللعنة
 جاز وكذا بالجماع وخبر الواحد بخلاف النسخ **قوله**
 والناظر منكم كان يقول لا يجوز نسخ الكتاب بالسنة كذا في
 النسخ والمنقول عن الناظر من في الكشف وغيره لا يجوز ذلك
 بالقياس شبه ويجوز بقياس استخراج من الأصول مخدفة
 الشيخ إلى ما ترس وقياس شبه من أقسام القياس على
 مصطلح الشافعية وقد ذكر في المنهاج وغيره **قوله** ويجوز
 بقياس استخراج من الكتاب كذا في الظاهر أن يقول من الأصول
 كما قال صاحب الكشف حتى فصله بان يقول كل قياس استخراج
 من الكتاب يجوز نسخ الكتاب وكل قياس استخراج من
 يجوز نسخ السنة **قوله** فكانه أراد به أن الجماع يتصور
 أن يكون لصحة ثم تبدل له ولا يتصور أن يكون نسخا
 للكتاب السنة إذ لا ينفك الجماع عكلا فما كذا في النسخ
قوله سند خفي عليهم على أهل الجماع الأول **قوله** وظاهر
 بعد النسب كذا في النسخ والذي يظهر أن يقال طهارة
 بعد انعقاده أو ليس الغرض على أن يكون الجماع الأول
 في زمنه بل لا جماع في زمنه فندبر **قوله** مع لزوم كونه على
 خلاف النص الضمير المجرور بالجماع الثاني والمراد بالقياس
 يستند إليه بالجماع الأول كما ينبغي من قوله فيما سيجي وإنما يكون
 كذلك لو لم يكن مستندا إلى نص صحيح على النص الأول الذي

بجمله نسخا **قوله** فان قلت لم لا يجوز أن يكون سند الجماع
 الثاني قياسا فانه يتصور حدوثه بعد التبعي فلا يلزم المخدور
 السابق **قوله** ولما قيل أن يقول لا نسلم أن المجموع المخالف آه
 قال بن الهمام في التحرير إذا فرض تحقق الجماع عن نص منقطع
 مخالفة ولو ظهر نص يرجح منه لصحة ذلك الحكم قطعيا
 بالجماع فلا يجوز مخالفة فلهذا يتصور الجماع بخلافه انتهى ثم أن عباد
 التسليم أن الجماع المخالف للنص وجه تغيير الشرح تلك
 العبارة خصوصا إلى هذه العبارة ليس وجه ظاهر **قوله**
 وفيه نظر لأن النص إذا لم يعرف آه يمكن أن يحاط عنه بالمراد
 بعدم العلم بالترخي هو عدم علمنا لا عدم علم أهل الجماع كما
 الظن بهم وإنما نحن فمالم نعلم الترخي لا حكم يجوز تاسي وهو
 ههنا غير معلوم لنا فلا يمكن أن نعلم بل بالجماع المسند إليه
 فندبر **قوله** لا يكون مبنيا لأنها الحسن يعني تاسي فان الترخي
 شرط في النسخ حتى كره أكثر الأصوليين في تعريفه يعني أن
 حينئذ ان بكل على المقارنة فيثبت التعارض **قوله**
 لأن الكولفة فلوهم آه هم قوم من شراف العرب
 كان النسب عليه تسلم يعطهم من الصدقات بعضهم دفعا
 لا ذاه عن المسلمين بعضهم طمعا في سلامه وبعض ثيبا
 لقرب عهد بالسلام فلما ولي أبو بكر رضي الله عنه ذلك
 فقال انقطع الرشي لكثرة المسلمين كذا في المغرب **قوله**
 وجوابه أن المراد من المخالفة آه وقد يقال المراد فاصح

على كتاب الله اذا لم يكن في الصلوة بحيث نسخ به الكتاب دليل
 سابقا في الحديث هو قوله عليه الصلوة والسلام بكنزكم الكتاب
 من بعدى فانه يدل على ان بعض اهل الحديث قال ان هذا الحديث
 من وضع الموضوعات **قوله** وجوابه ان المراد من قوله
 لتبين لتبين ولم سلم فالنسخ بيان مدة الحكم **قوله** نسخ ابا
 الحسن اى لمصلحة وهي اكثر من ثمانية آية **قوله** على ان يترجم
 من قبلنا انما يلزمنا بطريق آه قال لقاء اى قلبنا سراج
 من قبلنا لا نصير حجة في حقنا الا ان يقضى الله او رسولنا لم
 يوجد في الكتاب ذلك كان ثبوت بالسنة وهو موافق
 لما قد مناه في تعريف القرآن فعلا عن شرح المصنف فاذم
 عليك ما في كلامه لشارح سنة لتبيننا على لا اطلاق من القصور
 ثم ان ما ذكر في السؤال هذا حكم ثابت بالكتاب اه غير موجب
 لان ثبوت كون الشئ دليلا يعالج بالكتاب كودل على كون
 الثابت بذلك الشئ ثابتا بالكتاب لا يخل النظام لان غير الكتاب
 من الدلالة الا رتبة انما ثبت كونه دليلا بالكتاب فلا ينبغي
 ان يفتح هذا الباب بل يجب سده على اولى الالاب **قوله**
 بدليل قوله من بعد فانه بمنزلة التأييد الظاهر ان هذا
 على ان يكون التقدير من بعد هذا الزمان وكما على ان يكون
 التقدير من بعد النسخ اذ يكون دلالة ح على مجرد التحريم **قوله**
 فان قلت ثبت آه مرتبط بالحديث عايشه به فيكون ذكره كونه
 المتواترة استطراديا لما كانت في الحكم المذكور مساندة للكتاب

هذا القول مع جواب المذكور
 ما هو من نسخ النسخ

بطريق

بطريق لا شبهة فيه اى المتواتر **قوله** انتسخ بقوله عليه السلام آه
 قاله بعض اصحابنا وقال فخر الاسلام هذا ليس بصحيح وانما نخت
 بآية المواريث **قوله** فالنسخ بالمتواتر النسخة بالمشهور ايضا
 كاف في المقام لما صرح به صاحب التوضيح من ان المشهور
 ينسخ به المتواتر **قوله** وهو ما نسخ به القرآن آه كان لا يوجب
 ان يورده على سبيل التمثيل فانه غير منصرفه على ما نطق به
 عامة كتب الفقه وانما قيد بحجوة عليه السلام لان ذلك بعد فاته
 غير جائز لقوله تعالى انما نحن نزلنا الذكر واتاناه لما فظن **قوله**
 ومثل قراءة من قراء فانقطعوا ايمانها وهو بن عباس
 هذا غلط وانما قارى في ذلك ابن مسعود كما ذكرنا شارح
 ايضا في بحث الامر بل يفيد التكرار ام لا لا ابن عباس وما
 نسب الى ابن عباس ههنا في الشرح انما هو قراءة فظن
 فعدة من ايام اخر على ان التمثيل في هذا المقام بقراءة ايمانها
 غير صحيح لان ايمانها في هذه القراءة بدل من ايمانها
 والا فيلزم ان يكون جميع القراءات من باب النسخ ولم
 يقل به احد فتدبر **قوله** الا قلوب فيكم الراويين ليس في
 الحكم بقراءتها ولا تثبت التلاوة بروايتها لعدم النقل
 المتواتر الذي يثبت القرآن كذا في شرح المصنف **قوله**
 كذا قاله الامام فخر الاسلام عبارة بهذا اما نسخ التلاوة وما
 نقل صحف ابراهيم فانها نسخت اصلا اما بغيرها عن القلوب
 او بموت العلماء وانما شرح نقل كلامه هذا من القسم الاول الى القسم

انقول بهما التسمية
 في قوله تعالى فقد
 فلو كانا

ان لا تفتقر الى الترتيب المذكور في فعل
 من التغيير ثم ان مراد فخر الاسلام بصرف القلوب عن الحفظ
 هو الانسا لا غير كما يدل عليه كلام صاحب الكشف في انقطاع
 الشارح حيث زاد قوله او بالانسان ثم ان قوله في
 السؤال الثاني والامانة ناظر الى قوله فخر الاسلام او بعبارة
 العلماء فما يقتضيه حسن النظام في الكلام هو التعرض له هنا
 ولم يتعرض له الشارح **قوله** ولما قيل ان يقول النسخ رفع علم
 شرعي آه هذا ما خذ من شرح الفقه لفا آني وانما توجه اذا
 ثبت كون هذا التعريف مستلما عند فخر الاسلام وهو ممنوع بل
 ليس المذكور في كلامه صلا فمخو زان يزيد عليه شيئا بخلافه في
 الحد ما هو بطريق الانسا والامانة ايضا كما اشار اليه
 صاحب الكشف حيث ذكر ان هذا التعريف غير جامع لان الرفع
 بطريق الانسا نسخ عند الجمهور فاذا كان بد من زيادة مثل
 ان يقال هو رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي وبانسان ثم انه
 يظهر من كلامه هذا ما في قول الشارح في السؤال فلا يكون
 نسخا من الغفول عما هو مذهب الجمهور في الانسا وقد بني
 ذلك على شي او من من بيت العنكبوت كما اشارنا اليه
 كلام علامه التنفاز في في التلويح صرح في ان الرفع
 بطريق الانسا او بموت العلماء ليس بنسخ حتى خرم كون
 ذكره في هذا البحث استطراد بالكون عبارة فخر الاسلام صريحة
 في خلافه فليدبر **قوله** وبقي حكمها انظاره انه مرتبط بقوله قبل

السؤال تحت تلاوتهما فكان لواجب تقديم على السؤال
 اذ لا يتعلق له به صلا كما لا يخفى **قوله** ولم يثبت فيها
 روبا فلا يكون قرانا حتى يجعل ما نسخ تلاوته **قوله**
 ولما قيل ان يقول ان قرأته لما لم تتواتر آه هو بعينه السؤال
 المذكور قبل اسطر بقوله فان قلت القوان ثبت بالتواتر
 وجوابه جوابه فذكره ههنا ليس الا من قبله التدبر **قوله**
 ولقد ثبت انما كلف يكون ايضا معنى اخر مقصودا
 من الكلام **قوله** وفيه بحث لانه ان اراد ان القيد آه ما خذ
 من التلويح وقد اجاب عنه المولى الفاضل بان المقيد يحقق
 بدون القيد لعدم الصلح والحق الجواز الشرعي بالعدم
 حكم شرعي وفيه كمال لانه اذا لم يعتبر المفهوم كون المقيد
 ساكتا عن عدم الاجزاء بدون القيد ويكون المطلق طافا
 بجوازه فكيف يكون الساكت نسخا للمطلق **قوله** فهو قول
 بمفهوم اللغة كذا في النسخ ولصواب بمفهوم المخالفة كما في
 التلويح **قوله** فهو لا يكون حكما شرعيا فلا يكون نسخا للعدم
 كونه حكما شرعيا **قوله** فلما تخصص لا بوجبه آه وبوجه
 المقيد من الحكم غير ما بوجه المطلق فان موجب المطلق
 الجواز باق في عدمه وان موجب المقيد عدم الجواز لا يبرأ
 المقيد كذا قالوا **قوله** فان قلت التخصص ليس من النسخ
 فلا يضر الى النسخ عند امكانه من في الكلام على عدم
 ذلك فلا يكون لا يبرأ السؤال المذكور ههنا كثر انظام فله

قوله وتغريب عام يقال غربة إذا بعده **قوله** ونسخ الخطاب
 آه ووجهنا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما
 مائة جلدة **قوله** وعنده تخصيص هذا بوافق ما في المتن قد يقال
 لا يقول الشافعي بان الزيادة على النص تخصيصا لو كان النص
 عاما وأما مثل زيادة النفي على الجدل فلا يكون تخصيصا لأن
 قوله فاجلدوا لا يتناول الجدل والنفي والعجب ان كلام المتصنف
 الشرح انما يوافق ذلك حيث قال في صدره يقرر كلام المتصنف
 فان قلت زيادة النفي على الجدل ليست تخصيصا للشرط
 ان يكون الزيادة تخصيصا بل الشرط ان لا يكون نسخا ويكون
 بياننا **نصفه** افعال النبي عليه السلام **قوله** المراد منها
 افعال احتسابا ربه صالحة للفتراء بها لا يذهب عليك
 ان يقيد بقوله صالحة للفتراء بها لا يلازم استثناء
 الزلة منها والذم ان يقتصر على قبيحها بكونها احتسابا ربه اذ قيل
 فيها الزلة ح لما ان قصد فيها مقرر على صرحوا به فيصير
 وايضا الظاهر ان افعاله عليه الصلوة والسلام مخصوص به
 داخل في هذا التقسيم لا يتصور منها الصلوة للافتداء الا
 بتحمل ثم انه لا يبقى حاجة على قرناه الى المعذرة عن النص
 للزلة دون غيرها مما لا يصلح للافتداء فان غير ما كاستهو
 وما يكون في حالة النوم والاعمال لا يتصلح له قصد فتخرج
 من الافعال على التفسير المذكور بخلاف الزلة فقصر الاستثناء
 عليها وذلك لان منشاء الحاجة اني تلك المعذرة هو خروج

يظهر

الزلة وغيرها على السوية من الافعال على التفسير المذكور في الشرح
قوله لان لبيان آه يعني انه قريب لتلك الآية
قوله وانما تعرض للزلة دون غيرها مما لا يصلح للافتداء
 انما ليست بمعصية ممن صدرت آه فيه بل لانهم اذا لم يكون
 المراد انه قد تقرر عقلا ونقلا ان الانبياء معصومون عن
 المعاصي فلما ذكرت الزلة في افعاله اودل سببا في
 الكلام على جواز صدورها منه علم انها ليست بمعصية على ان
 كون هذا اللفظ مقصودا يعني ثبانه في هذا المقام خصوصا
 بالعبارة المذكورة مستبعدا **قوله** لان الانبياء معصومون
 عن الكبائر والصغائر كذا في الكشف وقال في الموافف
 وشرحه للشراف قد ستره اما الكبار عمدا فمع الجمهور صدورها
 عنهم الا الحثوية واما سهوا فتجوز الاكثر من الواجب بخلافه
 واما الصغائر عمدا فتجوز الجمهور فيما ليس من الصغائر الحثية
 الا الجبائي واما سهوا فهو جائز اتفاقا من صحابنا واكثر المتصنفين
 الا الصغائر الحثية كسرقه لفته فانها لا تجوز اصلا لا عمدا ولا
 سهوا انتهى **قوله** متابع لفخر الاسلام وشمس الامة **قوله** سائر
 الاصول منهم القاضي الامام ابو زيد **قوله** ودخلوا الواب
 في الفرض كذا في غاية النسخ والاصواب بالعكس لان احد المذكورين
 في كلام من ثبت القسم انما هو الواجب دون الفرض كما نقله
 صاحب الكشف والاصواب فقال رادوا بالواجب
 الاصطلاح لا يتصور في جهة عم وادخل احداهما في الاخر انما ينبغي

قال في النسخ في الطالع
 وانما ينبغي ان لا يدخلوا في
 الاصواب شيئا لا عمدا ولا سهوا
 صاحب الموافف مع الصواب عمدا
 الجبائي ووجه قد

على ان يكون كل منهما متصورا في حقه فلا يكاد يتم قول كلام الشارح آخ
كما لا يخفى قد يقال مرادهم بالواجب ما يشمل الفرض فلما كان لفظة
بين التقسيمين في المال **قوله** وجب عند تصور فيه كواجب
الاصطلاح كما ان جعل الوتر واجبا عليه عليه السلام لا يجبا
او فرضا كذا في السلوخ **قوله** وفيه إشارة الى ضرورة
وفوج الاختلاف فيه حيث قال في الصحيح **قوله** كان تسليم
ركعتي العصر كذا في الكتب من سهوه عليه السلام هو حديثنا
ذي البدن والمذكور فيه انما هو تسليمه عليه السلام على رأس
الركعتين في الظاهر دون العصر ويجعل ان يكون مرادنا كمن لم
نصل اليه فالعهدة في ذلك عليه وحله على مجرد الفرض غير موجب
قوله وان كان غير ما قال بعضهم آه هذا اختلاف اذا كان
فعله من جملة القرب والعبادات اما اذا كان من جملة
ففعله يدل على لا باحة بالاجماع كذا ذكره صاحب الكشف
عن ابي البر **قوله** وفيه نظر لان القسم غير حاصره آه كذا
في الشرح الاكمل لكن يستل ان يكون مراد المعترض اعني
الآية بقوله ان كان يمنع الآيات من ان يفعلوا مثل
فعله ما يستلزم التوقف من المنع الضمني فلا يرد عليه ما ذكر **قوله**
والحق ان يقال التوقف بوجوب الشك كذا في الشرح
المعنى منعكس والذي يظهر ان يقال بوجوب الشك بفتح الجيم كما
في الشرح الاكمل **قوله** وقال الكرخي نعتقد فيه آلا باحة بمعنى
حقه وم لا يكون لنا اتباعه فيه آلا بدليل كل ثابت او جوب

والله لا بدليل لانه قد ثبت اختصاصه عليه السلام بالباحة بعض
الافعال **قوله** وجه القول المختار وهو قول الجصاص الحثارة
القاضي الامام ابو زيد وفخر الاسلام وشمس الآيات ونعمتهم
وصالحه اعتقاد آلا باحة في حقه عليه الصلوة والسلام جواز
اتباعنا فيه حتى يقوم دليل الاختصاص بجملة ان لا دليل
عن الكرخي هو لا اختصاص ولا شرك بعارض فلا يثبت
الا بدليل وعند الجصاص بعكس يعني ان الال هو لا تبع
والخصوصية بعارض فلا يثبت الا بدليل كذا في التحقيق **الحج**
نوعان قوله نفث في روعه بضم الراء بمعنى الغلب
ان جعله القوي في قلبه **قوله** نزل في شأن القرآن
لقول الكفار حين قالوا في حق القرآن ان محمد آفتر آه
على الله من نفسه وليس ينزل عليه **قوله** ولا فرق بين الجهاد
في امر الحرب آه الظاهر ان هذا اجمال لما فصل في الكتب لا
على جواز الاجتهاد منه عليه السلام من ان كان جهندا في جوب
اجاننا من غير مشورة ولا فرق بين الاجتهاد في امر الحرب
وبينه في حوادث الاحكام لان الجهاد ايضا محض حق الله تعالى
قوله احدهما انه يجوز عليه الخطاء آه وهو مختلف فيه
اكثر اصحابنا ذهبوا الى انك **شراح من قبلنا في تقليد**
الصحابي قوله مع ان القياس يقتضي جوازه وبه أخذنا
ثم ان قول عائشة ربه مخالف للقياس لانها جعلت حراؤه
على مباشرة هذا الفصل بطلان الحج والجهاد وخبره الجواب

لا تعرف بالبرأي **قوله** الى العطاء وهو يخرج للحدس من سبب المال
 في السنة مرة او مرتين كما ان الرزق ما يخرج لكل شهر وقال
 الكلواني كل سنة او شهر والرزق يومًا يومًا كذا في المغرب
قوله فاشترت منه في الكشف فاشترت منه قبل محل الاجل
قوله قالت نسما شربت اشربت كما في قوله مع فشره بن
بحسب قوله بما يمكن الاخر اذ عرفت الباء متعلقة بضاع **قوله**
 علم ان رايه في القوة والضعف لا يقصر على ذكر القوة كما ان
 اظهر **قوله** وكان شمس الآية به تحت اربعة الرواية
 ولم يعتبر رواية النوار وذكرا انه لا خلاف ان قول الناجي
 ليس صحيح على وجه ترك به القياس انما الخلاف في ان قوله
 بل يعتد به وعند الشافعي لا يعتد به **باب الاجماع**
قوله وهو في اللغة اتفاق اقصر على كمالها هو ان يوافق
 الشرعي المقصود بالذكور منها والافوجي بمعنى الغرض ايضا
 كما هو حوايه **قوله** فقيده الآية اه عني انه حجة عليه الصلوة
 واللام بدل عن المضاف اليه **قوله** يعني في جميع الاعمال
 لان معناه زمان ما قل وكثر **قوله** واما من اعتبر بما
 لا يحتاج فيه الى الراي ومنهم آله كما سيظهر **قوله** فقال
 هو اتفاق اهل عصر من هذه الآية على امر لا يدب عليك
 ليس كجامع لما انه يخرج منه لاجماع فيما يحتاج فيه الى الراي
 اذ لا حاجة فيه الى اتفاق اهل عصر بل الى اتفاق المجتهدين
 فقط والصواب ان يقال هو لاتفاق في عصر على امر صحيح

اجماع الصحابة حتى لا يتم
 اجماعهم مع خلافه فعند
 يعتد به

من هو اهل من هذه الآية كما في التحقيق فتقوله من هو اهل المجتهد
 فيما يحتاج فيه الى الراي ويشمل الكل فيما لا يحتاج فيه الى الراي فيصير
قوله ولا يردوا عليهم عطف المنصوب بان قوله في موضع الحاجة
 بالاك في مكان لا ظاهر تقديم على قوله شيطان اخرس كما في
 الشرح الكافي **قوله** ولما انه لو شرط لانقاده فقال القاراني
 لاحفاء ان هذا لا يكون الزامًا لثانفي لانه لا يشترط تنصيص كل
 واحد بل تنصيص لاكثر وتعد في ذلك ممنوع انتهى ومنه كلامه
 القول عن ان لثانفي في المسئلة قولين كما صرح به في الشرح
 الاكفي فما ذكره القاراني من عدم اشتراط التنصيص في الكل احد
 قوله وهو الذي سيذكره اثنان ارجح ايضا بقوله وقبل صحيح
 الشافعي وموافق كلامهم ههنا على قوله الاخر لا يرى الى قولهم
 في الشرح عند شرح قوله وفيه خلاف لثانفي فانه قال لجامع
 لا يقتضي التنصيص لكل **قوله** انه خالف عمر في القول فقال لا يعمل
 في الفرائض اصلا وهو ان يرد على المخرج شئ من اجرائه اذا
 ضاف عن فرض وحاصله ان المخرج هما ضاف عن اوقاف
 بالفروض المجمعة فيه يرفع التركة الى عدد اكثر من ذلك المخرج
 ثم يقسم حتى يدخل النقصان في فرائض جميع لوزنه على نسبة
 واحد **قوله** فقيده وهو الموجود في رواية وينبغي عن ذلك
 درته على رواية اخرى كما ذكر في التحقيق والشارح جمع بين الروايتين
 كما جمع لشرح الهندي في شرح المغني ويحتمل ان يكون الجمع بينهما رواية
 ناسخة لم يذكرها صاحب التحقيق ثم ان ثبت مثل ثبت في رواية

اجماع الصحابة حتى لا يتم
 اجماعهم مع خلافه فعند
 يعتد به

قول ويمكن الزام الشافعي بآه هذا الزام لصاحب المغني والسؤال
 الثاني في كراهة الفاء في ولعه كما هو من تقرير صاحب الكشف حيث
 قال وجه قول من اعتبر لاكثر ان يجعل الالف في ثانيا لاكثر فاذ كان
 لاكثر سكوت يجعل ذلك سكوت الكل واذ اظهر القول لاكثر
 يجعل ذلك كظهوره من كل **قول** وحديث ابن عباس رضي الله
 عنهما صحيح ولو سلم فالواجب انما هو ظاهرا خلافاً وقدر
 ذلك وانما سكوت عن المناظرة وهي ليست واجبة **قول**
 فان جماع العوام فيه كاجماع المجتهدين لا بد من ذلك ان في هذه
 العبارة انهم خلاف الواقع وهو ان يعقد الاجماع باتفاق
 العوام فقط ولا يظهر في العبارة ان يقال فان الاتفاق
 العوام فيه معبر كما تفاق المجتهدين ثم انه قال في التوضيح
 ليس المراد انه لو لم يوافق جميع العوام لم يعقد الاجماع حتى
 لا يكفر احد بل لا يمكن لاحد من اخص العوام المخالفة حتى لو
 خالف احد كافر ونقصه فيه **قول** وفي الصحاح عثرة
 الرجل آه قال الفاء في عثرة الرسول هم على وفاطمة
 وحسن وحسين واولادهم ثم ان عبارة الصحاح لا دون
 وهو جمع اذني من كدتو وعبارة الشارح في جميع النسخ
 لا دون والظاهر انه سهو عن جعله **قول** وقيل هو شرط
 الظاهر ان الضمير لزيد بن علي بن ابي طالب كما يدل عليه النص
 فيما بعده لئلا يسئل كل منها ومن هذا نظر ان الفاء في قوله
 عليه السلام اني تركت فيكم آه كما في كثر النسخ غير حسن بل

الصلوب تبدلها بالواو وليكون الكلام من بالالف والشر
 والالف ينقطع ثم ان قوله قلنا آه جواب عما ثم ان من
 ذهب الى الاول هو داود والاصح في الظاهر هو احمد بن حنبل
 في احاديث الروانين عنه ومن ذهب الى الثاني هم الزيدية
 والامامية من الروافض **قول** وهم في كراهة المعروف
 هم الاصول وكذا في النهي عن المنكر فهو من قبيل الاكتفاء
 وتقريب في ذلك ان لاجماع انما صار حجة بصفة الامر المعروف
 والنهي عن المنكر كما ذكرنا **قول** وقال الشافعي في شرط
 يعني لا نقادة كما يدل عليه السابق وقد حكي بعضهم شرطاً
 لحيث لا لا انعقاد ثم ان ما نسب الى الشافعي ليس اصح فوكبه
 بل هو يوافقنا فيما ذهبنا اليه على الاصح **قول** وبانه محمول
 على نفى الحث في زمنه عليه السلام ولا اجماع في زمنه كما مر غرة
 قوله بعضهم بعد لا نقادة آه قال في التلويح وعند القائلين
 بالاشتراط يعقد الاجماع لكن لا يبقى حجة بعد الرجوع قبل
 لا يعقد مع خيال الرجوع انتهى وكلام شارح هو هذا على القول
 الاول اذ لا يكون الرجوع عند الشافعي على القول الثاني بعد
 الانعقاد بل يكون ما رخصه عدم انعقاد فتدبر **قول** واختلف
 الصحابة آه ثم اجمع التابعون بعدهم على انه لا يجوز **قول**
 اي لاجماع زعم بعض الناطقين في كلامه انه في المسئلة يعجز
 فجمع عليه حتى قال ان نقل الخلاف بعد ذلك عن المعزلة بياضه
 قوله هذا وهو سوطا هر فانه يعجز لرجع الضمير المحذور لا غير

قوله قبل يوم ينزل من المجتهدين لا واحد آه الظاهر ان تعريف
 الاجتماع بالتفاقي مجتهدين آه محمد آه كما سبق غير بقول عند
 القائل **قوله** يدخل تحت النصوص الدالة آه الظاهر ان قوله
 عليه السلام لا يحتمل مع امتي على الضلالة ليس يدخل فيها لان
 الاجتماع ياتي عن الصدق على الواحد **قوله** كما اذا ثبت الاجتماع
 بنقص البعض وسكوت الآخرين بخلاف ما سيقول من الترخيص
 من ان الاجتماع السكوني من لادلة القطعية بمنزلة
 الغام نعم قال في الكشف نقلاً عن صدر الاسلام في السير
 دون القواطع من وجوه الاجتماع كالتشريع مع هذا مقدم على
 والمفهوم منه ان لا يكون هو من الادلة القطعية **قوله** وانما
 قيد بالحكم الشرعي التقييد انما هو في كلام فخر الاسلام
 وليس في كلام المصنف اذ الشرعية فيه ليست صفة للحكم بل
 للشبوت للخصم الا ان يكون مراده ان الشبوت شرعا انما يكون
 فيما يكون الحكم شرعياً **قوله** فانهم اذا اجتمعوا على الحق في موضع
 معين قبل لا يبعد اجتماعاً قال في الكشف قال بعضهم كون
 الاجتماع فيه حجة وقال بعضهم لا يكون حجة وذكر في الميزان ان
 على قول من جعل الاجتماع حجة فيه بل يجب العلم في
 العصر الثاني كما في الاجتماع في امور الدين فان لم يتغير الحال
 يجب ان لا يغير لا يجب ان يفتي ان جعل لفظ اجتماعاً في كلام
 الشارح بمنزلة ويكون مراده بالاجتماع الاجتماع المعتد
 وهو يكون حجة فليست بر **قوله** اراد بهم لصادقين في كل الاثر

والا لزم منه موافقة الخصمين لان كل واحد منهما صادق في
 بعض الامور **قوله** لانما لا نعرف بعضاً باخبارهم فنبينهم
 ان التخليف بالاتباع يستلزم القدرة عليه ولا قدرة الا بغير
 اعيانهم **قوله** وقد يكون من الكتاب آه لا يذهب عليك
 ما في قول المصنف قد يكون من اجاب راجعاً الى احد من الوجهين في تقرير
 ذلك وكذا الى تقرير كونه من نسبة المنويزة او المشهورة **قوله**
 وقال بعض لا يبعد الا بدليل قطعي وهم داود والظاهر من رواية
 وشيعة ومحمد بن جرير والقياس في من المعزلة فقالوا لا يبعد
 بغير الواحد والقياس كذا في الميزان وصول شمس لانه وبدل
 عليه في اصول فخر الاسلام ايضا والمذكور في عامة الكتب
 انهم وافقوا في انعقاد الاجتماع عن خبر الواحد وانما اختلفوا في
 انعقاده عن القياس كذا في الكشف لكن المذكور في شرح
 المصنف هو ان عدم انعقاده بهما مذهب ابن جرير والقياس في
 وعدم انعقاده عن القياس فقط مذهب ارباب الظواهر
 انتهى ولعل وجهه ان راب الظواهر من كرون للقياس
 كما سيجي **قوله** لان غيره لا يجب القطع بعني والاجماع قطعي
 فلا ينبغي ان لا على قطعي وجوابه المذكور في الكتب المبسوطة **قوله** كقول
 عمدة الساماني بفتح العين وكسر اللام وفتح السين وسكون
 الهم منسوب الى سلمان حتى من مراد اصحاب الحديث فيكون
 الكلام وهو من اصحاب علي وابن مسعود رضي الله عنهما
 النبي صلى الله عليه وسلم بنسبتين ولم يره مات سنة

اثنتين او ثلث وسبعين من الهجرة **قوله** وتوكيد المهر الحلية
 الصريحة هو مثال آخر ذكره فخر الاسلام وليس مما رواه عبدة
 بل المذكور في روايته بدله هو لا سفار بالفتح **قوله** بل الاجماع
 الظني والذنه يظهر من كلام ذلك القائل هو التزام كون كل
 اجماع قطعيا او ظاهريا كذا في بعضنا ويحتمل ان يكون بناء
 بناء الكلام على هو الاصل في الاجماع وهو لفظي كما ذكره
 المصنف **قوله** والقائل ان يقول السكون في الدلالة اه كذا في
 شرح المعنى للقاء ابي وتعليل جوابه ظاهر فان اراد الصحابة
 اقوى من اراء غيرهم لاحتمال ما يدعون ان اراهم في معرفتهم
 اسباب النزول مع اختصاصهم ببركة صحبة النبي صلى الله عليه وسلم
 وان سكونهم كالتفصيل لهما منهم في امر الدين وعدم اهتمام
 بالتفصيل اصلا **قوله** لكان الاختلاف فيه حيث قال
 بعضهم ان اهل الاجماع ليس الا الصحابة ربه كما مر **باب**
القياس **قوله** لان المعدوم ليس بشئ لان الشئ عند
 المتكلمين عبارة عن الذات المنفردة كقولهم لا شئ لان الشئ عند
 ما يوجب عليه عدم الصحة فان بناءه ان يكون لفظ شئ
 ما هو ذا في تعريف السابق والتمساخت ولا ضرورة اليه وما
 ذكر من عدم الصحة غير موقوف عليه فالاصوات اسقاطه
 قال جلال الدين التبراني في شرحه قد تعرض على هذا
 التعريف الذي اختاره المصنف بانه ليس جامع لانه يخرج
 القياس بين المعدومين لان الاصل اسم شئ بيني وبينه



والفرع اسم شئ بيني وبينه والمعدوم ليس بشئ ولا اهل
 سابق والفرع لاحق ووصف المعدوم بالسبق والتاخير
 اشئ فقد عرفت ان في تقرير الاعتراض المذكور طريقين وقد
 خلط الشارح احدهما بالآخر فوقع فيما وقع قد بر **قوله**
 غاية الامر ان يكونا عدتين في إشارة الى انه يمكن منع ذلك
 ايضا بان يؤخذ في تفسيرهما مفهوم لعدم على انه لا يلزم من تصانف
 شئ بالعدم ان يكون ايضا هو عدتها كالعلمي والاعمى **قوله**
 ولشئ ما يقع ان يعلم ويخبر عنه كما قرره سبويه يعني ان المراد
 به ههنا هو معنى النفي وقد انتهت بانقلنا عن شرح التبراني
 ان ذلك جواب عن الاعتراض المذكور على ان يكون تقريره
 بان يقال ان الاصل اسم شئ بيني وبينه غيره والفرع اسم شئ
 بيني وبينه والمعدوم ليس بشئ ثم ان هذا جوابه لتسليمي وقد
 اجاب المصنف في شرح منع تفسير الاصل والفرع بذلك كان يقال
 مثلا الفرع صوت اريد بالحافها بالآخر في الحكم لوجود العلة
 الموجبة للحكم فيها والاصل الصورة المسموعة **قوله** وقد الصحاح ما
 ذكره صاحب الميزان سنده صاحب الكشف وغيره الى ان
 الما زبدى ثم ان الاولى كان ذكر ذلك عقبة لا اعتراض قبل ان
 عاير على تعريف المصنف او يبدل لفظ الصحاح بالواضح اذ المتبادر
 من لفظ الصحاح هو التعريف للمصنف كما لا يخفى **قوله** وانما قال
 آه وكذا قوله بمثل علمه **قوله** اخرج من اهل القياس الكتابات
 قد ذكرنا شرح الجواب عن كل منها فيما سيجي فيقول المصنف

والقول في اصل معلوله **قول** اولاد السبايا جميع سبية
 بمعنى مستينة بمعنى انهم اتخذوا الجوارى سرايات فولدت لهم
 اولاد غير نجبا **قول** قلت قول الرسول عليه السلام دل
 آه وايضا انما يرد ان لو قال فان لم يكن فاما اذا قال فان لم يجد
 فلا كذا في شرح اللم وغيره وكذلك وجود مثل معنى الحكمي
 علته ثم ان لفظ الحكم يوجد في قامة النسخ معروفا باللام والاصوب
 جرحين عنها واصنافه الى ما بعد المصحح ارجاع ضمير غيره في المنع
 الى المنصوص لان هذين الضميرين يجب ان يكونا عبارة عن اصل
 القياس فاذا كان لفظ المنصوص صفة للحكم لا يكون في الكلام ما
 يصلح مرجعا لها بخلافه لو جرد فتدبر **قول** قلت ان الاعداد
 عاتما في المثليات وغيرها فهو دليل آه لما تقرر ان لعمدة القوم
 لا خصوص سبب **قول** اي غير لفاظ الحقايق فيه شارة الى ان
 بالحقايق ههنا هو المعاني واطلاق الحقيقة على المعنى يجوز
 واقع صحيح كما صرح العلامة التنفازاني في التلويح **قول** اي
 غير لفاظ الحقايق لتلك الحقايق وعبارة فخر الاسلام لا تنافي
 غير ما يجب ان يكون عبارة عن الالفاظ فاما ان يرجع الى
 فانها عبارة عن الالفاظ الموضوعات للمعاني كما صرح العلامة
 التنفازاني في بعض تصانيفه والى الحقايق بطريق الاخذ
 والظاهر من كلام صاحب الكشف هو لا قول حيث فسر حقايق
 التلويح المعاني الالفاظ **قول** كالتامل في الانسان معنى الشجاع
 معنى الشجاع مفعول تامل ويجوز اعمال المصدر المحلى باللام

هذا
 صاط
 كذا
 كذا

وان كان قلبك لما تم ان الموانع تفسير كلام الله بما فسر به ان يقول
 ههنا كالتامل في معنى الشجاع وهو الانسان الموصوف بالشجاعة
 لا استعاره غير لفظه هو الاسد كما في الكشف **قول** قلت
 لانهم ان هذا قياس آه وايضا هذا قياس على الكلام في
 القياس شرعي فلا يلزم اثبات الشيء بنفسه كما لا يخفى **قول**
 بالنصب هذا التفسير انما هو على احتساب اللم وتفسير لفظ
 الحديث كما سطر **قول** وجاء الرفع ايضا تقديره مع آه
 وقد جعل الرفع على ان يكون قايما مقام الفاعل للفعل المجهول
 المقدور وهو بيع ثم انه يتأتى جميع شيئا في من كنه على الرواية
 ايضا لما ان لا يخفى ان شارب جابر محرم الامر **قول** اي
 الحظية شيئا من ثمانية الكيل آه كما يقال لما مر به وان لم يكن
 القطرة من مروة ولكن لها صلاحية الا رواه عند انضمام
 القطرات اليها **قول** دون غيره الضمير للقدور **قول** وفي
 حصة آه بفتح الحاء وسكون الفاء ملوك الكف **قول**
 اذا لم يبلغ نصف صاع هو ادنى ما يجري فيه الروايات
 الاشياء المكيدة **قول** لان الروايات اسم لكل زيادة في حد
 البدلين بمعنى وهي حرام ولو قال اسم لزيادة هي حرم
 كما في شرح اللم كان اوضح **قول** فيكون القدر المحسوس
 العلة وذلك لان لعل الداعية الى وجوب التسوية كونها
 امثلا لامتساوية كونها امثلا لامتساوية ثابت المقدور
 فيضاف وجوب التسوية الى القدر ولحق هذه الواسطة فهو

انما يضاف الى المعنى
 كذا
 كذا

قول المصنف والدا على اليد القدر والجنس **قول** والى الجنس شاراه
 المناسب لقوله والى الصورة ان يقول منها والى الجنس **قول**
 فان لتفاوت بينهما قد بقي في الوصف آه يعني واذ لم
 المماثلة لا يظهر الفضل فكان ينبغي ان لا يجري بينهما الربا
 مع انه خارج عن المخرج فيخرج جيب بغير ردي ودرهم
 عرفت ان قول الشارح ولو باع متعلق بقوله فان التفاوت
 بينهما قد بقي الوأ وحالته واما قوله فان من باع ثوبا فهو
 تعليل بقوله فان الما لانه تراد بالجوذة **قول** وهو قوله عليه
 جديا ورد بها سواء فلا يجوز مسئلة التفضيل لوجود الفضل
 عن العوض بها على سقوط قيمة الجوذة والالا يمكن جعل العوض
 في مقابلة الجوذة صحيحا للعقد اذا اعتد بماض عن جوذة
 صحيح اذا كانت مع اهل كما اذا اختلف الجنس وكما اذا لم يكن
 البديلان واحدا من اموال التروا كذا في الكشف **قول** اي
 كون الداعي الى وجوب التسوية القدره وفي الشرح الاكمل
 اي هذا الذي كراهه من الامور الثلاثة وهو وجوب التسوية
 والحرم عند فوائدها والداعي حكم النص فيه لانه قول المصنف
 هذا حكم النص شاراه الى وجوب التسوية لا محالة كما صرح به الشيخ
 اكمل الذين هم ايضا فيودر تقريره المذكور الى انكار كما لا يخفى
قول وهو كون العقد خاليا عن العوض في عاية النسخ والصور
 كون الفضل وقد رايته في نسخة **قول** بان لا يكونوا عليه
 فاصدق لضرته **قول** فكلنا نقول انهم اطاهرت تعدية

قوله نزلت في اليهودي
 النصير كما يجرى من يهود
 خبر كذا في العاوس

مكر بالي تضمن معنى لانها **قول** فابى عليهم يعني النبي عليه
 والسلام وحجته بفتح الجيم الحسرة وج من البكر **قول**
 اي وقت قول الحشر كما في قوله كما قدمت لجوتي **قول** وهو
 حشرهم الى اثمهم كان لا ولي ان يقول لي اثم اولي
 لان حشرهم الله ان ايضا الى اثمهم كما سيأتي **قول** فاتي امر الله
 اشارة الى ان في قوله كما فان الله قد بر مضاف **قول**
 ومعنى تخریب بنوهم يعني ايدهم ثم انه لو قال لستدرا افواه
 الاذنة كما في الكشف لكان اوضح **قول** اما عن كاية فالتقريب
 نزل تبينا لكل شئ والقياس من ذلك الاشياء المبنية آه
 فثبت بالقياس يكون مبنيا بالكتاب لو اسقط كما قال فيها
 سبق عند الحكم على حديث معاذ ربه وقد يجب عنه في كشف
 بما حاصلة ان الكتاب تبين لكل شئ بظاهرة ومغارة اذا
 يمكن ان يقال كل شئ في القرآن باسمه كوضوح له لغة فقد يكون
 المعنى جليا كما في الاحكام الثانية بالقياس واخلوكم شراج
 ربما يلزم هذا الجواب **قول** واما عن السنة فالمراد به لراي
 الفاسد آه قال في شرح المصنف عن هو قياس ما لم يكن
 في التورية بما كان فيها ونحن نقول ما كان بما كان لا تانبين
 ان حكم النص لغيره هو ثابت في الفرع انتهى يعني انهم يقبلون في
 نصب الشرايع واما القياس الذي نحن بصدره فانه في الحقيقة
 اظهار ما قد كان ورد مشروع الى نظائره وبهذا عرفت ان
 تعليل ان يرج بقوله لانه لا مماثلة بينهما تبرع مفيد **الاصح**

في الأصل معلولة قوله واليه اشار بقوله آه كما صرح لا بل
 بقوله ولاصول في الأصل معلولة **قوله** اي قبل التعديل وفي
 شرح المصنف اي قبل دلالة التميز **قوله** اي ان النقص معلول في
 حال القياس وليس يقتصر على مورد بل تعدى حكمه الى غيره
 كما حكم ان ثبت بالجارج من يستلزم تعدد في مقبول السرة
 بالاجماع فيكون غلبه بعد بوصف قائم الدليل على كونه غلبة **قوله**
 ولا يكفي كون الأصل في المنصوص هو غير معلول لانها
 واحتمل ان يكون هذا النقص المعين من تلك الجملة فلا يصح
 بذلك الأصل والزام به على الغير مع هذا الاحتمال لان الظاهر
 يصلح حجة للتدفع لا للزام كما في استصحاب كمال كمن
 هذا الأصل وهو كون التعديل أصلاً في النقص لم يسقط باجمال
 ايضاً حتى جاز التعديل للمعلول قبل قيام الدليل على كونه معلولاً
 لم يصح ألا لزأم به على الغير كما في الكشف **شرط القياس**
قوله هو نقص الدال لوقال هو الدليل الدال كما في الكشف
 قوله من نقص واجماع ابعده عن شبهة تقسيم الشيء الى نوعين
 غيره **قوله** والفرع هو متبع لارز يعني الحكم الثابت بالقياس
قوله وتقسيم طلاقة على المحل المعين اما بالمعنى الاول
 فقط واما بالمعنى الثاني فلا فقار الحكم وتبيله الى المحل ضروري
 من غير عكس لان المحل غير منفرد بالحكم ولا الى دليله **قوله**
 وقيل الاشبه هو ان في لانه الذي ينبغي على الغير هو الحكم دون
 المحل فيه فانه لان هذا ترجيح كون الفرع عبارة عن

التعديل لانه ثابت من نفس
 الظاهر وعند وجدنا من ان

عن الحكم كما ان ذكره بقوله والاشبه هو ان اول ترجيح يكون
 اصل عبارة عن المحل فلا يتوارد القولان على محل واحد كما هو
 من كلامه الله تعالى لان يقال اذا تحقق كون الفرع عبارة عن
 الحكم لم يزم ان يكون الأصل هو الدليل الدال على الحكم لان الفرع
 ما يثبت على غيره والحكم انما يثبت على الدليل فثبت انما في المحل
 واما الفرع فهو محل المشبه عند لا كثر كالأثر في المثال المذكور
 وعند الباقين هو الحكم انما ثبت فيه بالقياس كتحريم النجس
 متفاضلاً وهذا أولى لانه الذي ينبغي على الغير ويفتقر اليه دون
 المحل انهم ما سمو المحل المشبه به صلاً سمو المحل الآخر **قوله**
 اي مفرد مع حكمه بذلك المحل فيكون المختص به غير مذکور على هذا
 الوجه **قوله** والفرق بين استعمال الباء آه هذا الفرق ليس
 بمعهود عند اهل العربية كيف الباء بمعنى مع هي التي لمصاحف
 كما صرح به ارضي وشرط الاستدانة فيها لم يقل احد ولا
 تتبع موارد الاستعمال **قوله** اي سبب نص لغير انما يلزم هذا
 التفسير قول ابن مالك حيث ادرج باء الاستعانة في سبب
 والاعرف ان يكون مقابلة لها كما في معنى التبيين ولذا قال
 بعض الشراح الباء في قوله نص للاستعانة ويجوز ان يكون سببية
قوله وهو قوله تعالى استشهدوا شهداء يعني في شهادة
 خربة ويكون ذكره ههنا على طريق التمثيل وكان لظاهر خبر
 عن قول المصنف شهادة خربة كما لا يخفى **قوله** وان كان المراد
 من الأصل محل الحكم هذا مع كونه موافقاً لمذهب جمهورهم انما

فما

هو جلال الدين في

يكون المختص بذكرنا في الكلام **قوله** وهي تدخل على المقصود
 كثيرا فيجعل على القلب لما ان استعمال البناء في المقصود
 هو الذي يربطه واليه انهم كثيرا كذا في التلويح لكتب قال في
 شرح المفتاح عند قول المص واما الحالة التي تقتضي الفصل
 اذا كان مراد الحكم تخصيصه ببناء البناء في البناء
 في المقصود عليه وبن عبارة عرفتة والتعريف هو انه يدخل
 في المقصود ولا يخفى ما بين كلاميه من التذلل لان جعل العبارة
 العربية على القلب بحدودها في قوله الى الوهم لا يكاد
 يصح ثم ان كلام الشريف في شرح المفتاح على انه يتضمن
 معنى التميز والافراد **قوله** خست شيئا واه حمله الاستثناء
 من لقا عدة الغاية **قوله** مع ان النصوص له تتعلق بقول
 شيئا واه كشيئا واه رجلين **قوله** لانما هي قدنيا الحكم الى غيره
 ابطالنا الخصوصية الثانية بالنظر كذا في غاية الكتب لکن قال
 القاء آ في في شرح المغني قلت في جعل اختصاصه به من هذا
 القبيل نظر اذ لم يرد فيه نص اخر يدل على خصوصية الحكم بغيره
قوله يعني ان لا يكون الاصل عاد ولا آه لانك اذا قلت
 زبد ذهب يكون زبد بحسب المعنى ذاهبا وهذا هو مراد صاحب
 التحقيق حيث قال ويكون معناه مع البناء معنى الفاعل ثم ان
 قبل ولا بعد ان جعل من العلة هو تصرف يكون متعديا
 سهو طاهر لكان لفظ به واما ذكره صاحب التلويح على لفظ
 صاحب التلويح وليس فيه لفظ به **قوله** وهو قوله ثم لم يكتف

الفاعل المتعمد

بكسر التاء وفتح الميم المشددة على صيغة الامر قال في المغرب ثم
 على امره امضاه وانه وانه الى مقصودك وتم على امره امضاه
 ومنه ثم على صيغة ثم انه لا يوجد في نسخ الشرح لفظه على المقصود
 وجودها رواية ورواية كما في الكشف بل في غاية الكتب **قوله**
 وانما اطعمك الله وسفاك امي هو الذي لقي عليك النسيان
 اكلت في شرب **قوله** فانه مخالف للقياس لان القياس
 يوجب افساد صوت وان كان سببا لان الشيء لا يمتنع
 منافيه **قوله** حلا فالتفتي لكت له يكون مقابله **قوله**
 فلا يجوز ان يكون شرطه لان حكم الشيء هو الاثر انما
 الا مشاخر او شان الشرط المتقدم **قوله** مجازا يعني في الاثر
 ولوصل على التا هل علة كان اولى **قوله** قلت الدور ان الفعل
 التعديل كذا في النسخ والقصوب لا يصلح للتعديل كما لا يخفى **قوله**
 وما ذكرنا من لا يمتنع في الكتب ثابت بالتوقيف اذ عرفنا
 مثلا ان كل مصدر له فاعل فاعلنا فاعل الضرب بان كان
 ذلك عن توقيف لا عن قياس **قوله** قاس السفر جل على التفاح
 في كونه ربويا بعلة الطعم ثم قاس آه الظاهر بعد ما قاس كالا
 بخفي **قوله** ولربيع ان يكون المقدر بعينه من غير تغيير زيادة
 او اسقاط ثم ان اسم يكون ضمير راجع الى الحكم **قوله** لو كان
 كون لفرع نظير الاصل في العلة والحكم لا يذهب عليك ان
 كون لفرع نظير الاصل في الحكم هو شرط الربيع بعينه فالقصور على
 الحكم وهو موافق لما في الشرح لا يمكن ايضا **قوله**

يستفهم ما قلنا من تفرع
 الا في ذكره حكم

والشرط ان لا يكون في الفروع نص اهـ هذا من بابها
وانتارة القاضي بوزيد ومن تابعه كمن شايخ سمرقند حارم
التعليل على موافقة النص كبدل على معنى انه لو لا النص كان الحكم
ثابتا بالتعليل **قوله** وهذا متفرع على الشرط الثاني من الشرط
الثاني آه الصواب اخير هذا الكلام من قولكم لا ثبات سم
انما هو لوطي فان مجرد قوله فلا يثبت تعليل ليس مخصوصا بشرط
اشائي **قوله** وعند الشافعي يصح ظاهرا في جرحه كذا في النسخ
فهو من الفعل المضارع المرفوع لظهوره والمنصوب لوطي **قوله**
والواجب على المطاهر اهـ هذا بين التبعين لوجه اخر وكذا قوله
بالنص ان قصركم في المتن على المذكور او لا **قوله** هذا متفرع
على الشرط الخامس قد سبق ان بقا القوم بالكل مسبا
معدول عن تعارضه فيكون جوابا تسليمنا من قياسا فقي
قوله وليس يظهر في اثبات الكراهة لان الحرام سبقت ولا
لا سبب الاكرام والاحسان والمصاهرة ثابتة بطريق الكراهة
من حيث ان فيها الحاق لا جنسيات بالمحارم وانما من الله
تعالى طابقه وهولدي خلق من ماء بشرا فجعله نيا صهرا
والحكم لا يثبت الا بما هو موعود **قوله** قلت لاصل في ثبوت حرمة
هو لولد آه اي لاصل في ثبوت حرمة المصاهرة الولد الذي هو
المقصود بالتحاج فانه لما استحقق بن الكراهة وحرمة المحارم
فيحرم عليه امهات اهـ وبناتها ان كان ذكرا وابا ابنة اهـ
ان كان انثى **قوله** ثم بعد ذلك الى اوجهها صار اشخاصا واهل

سائر كرامات البشر من الولاية
والملك ونحوها استحق

قال فخر الاسلام نصرا باباؤه وبناتها وبناتها وبناتها
وبناتها مثل امهات وبنات وبنات ذلك ان المائتين في المنزجا
بحيث لا يكون تمييزا بينهما عن الآخر وخلق منها الولد ونسب
الى كل واحد منهما كماله صار ما هو بنو اكرم منه مضافا الى الاب
بالعضية وما هو بنو الام مضافا الى الام بالعضية فثبت
ببنهما بواسطة نوع بطنية واتحاد وهو مني فوله كانها
صارا شخصا واحدا يعني في حصول هو المقصود بالتحاج وحي
باب زوجي خفيها باب واحد ونعت واحد باعتبار كون
المقصود بهما جميعا كذا في الكشف **قوله** ثم اقيم ما هو سببه
لان حقيقة العلوق امر باطن لا يمكن ان يكون عليه فلا يدري
ان الولد يخلق من ماء او من غير فاقيم ما هو سبب مفيض اليه
مقامه كما اقيمت الحلو مقام الدخول في كميل المهر واليجاب
العدة **قوله** ويسوي في ذلك لوطي الحلال والحرام فاصل
الجواب ان ذلك ليس بطريق التعدية **الشرط الرابع للتفاس**
قوله وانما صرح بهتمنا من الشرط المتضمن في ضمن الشرط الثاني
فيه ما مل ثم ان لفظ المتضمن على صيغة المفعول **قوله** لانه قبل التعليل
خاص وبعده يعم هذا بحسب الظاهر ولا فالحكم في الحقيقة قام
والفاس يظهر لعموم **قوله** قلت معناه لا يتغير ما هو مفهوم
من النص قبل التعليل فيه ما مل لان الخصوص ايضا كذلك
فلابد لاحراج من قيد اخر قوله فانه علل الاطعام بالتمكيد آه
قال في شرح المص ٤ وذلك مثل اشراط التمكيد في الاطعام في

في الطعام في الخازنات فانه يغير الحكم النص لان الطعام المسمى
 لازمه طعاما وهو لا كل فكل ما يتعدى جعل الغير كذا وذا يتحقق
 بالاباحة فكان شرط التملك قياسا على الكسوة بغير الحكم النص
 انتهى فقد عرفت منه ان في كلام الشارح هنا خرازة اية
 خرازة وان كان اخذوا من شرح الكافي بعينه وذلك لان
 الفرع هو لا طعام والاصل هو الكسوة وحكم المعدي هو شرط
 التملك واما تعليقه فليس يرد في هذا التناقض لعدم تعلق
 عرض غير مخصوصه هنا بقوله فانه على طعام التملك غير صحيح
 من وجهين احدهما جعل لا طعام معتدلا مع عدمه في الحكم الاصل
 المنصوص عليه والثاني جعل التملك علة وليس كذلك انتهى
 عليه وقد صادف الحق في قوله قلما علة بالتملك قياسا على
 الكسوة من وجهين دون وجه **قوله** فلا يجوز على وجه بغير حكم
 النص في عين المنصوص عليه اولى الظاهر انه اراد بالمنصوص عليه
 يتم الاصل والفرع وان كان المتبعا ذرا هو الاول لان ما نحن فيه
 انما هو من قبل الثاني لا ترى في قول صاحب التوضيح فليصح شرط
 التملك في طعام كفارة قياسا على الكسوة لانها تغير قوله
 فاطعام عشرة ساكنين **قوله** يتم القليل والكثير فكل ما ينبغي
 ان يوجب الحرة في القليل الذي لا يكال كما يوجبها الكثير الذي
 يكال **قوله** فخصتم قليل آه حيث جعلتم العلة الكيل وحسن
 فحوزتم بيع القليل بالقليل مع عدم التساوي **قوله** لان
 المراد من التساوي في الكيل اه الاقتصار على ذكر التساوي

وفي هذا الكلام الخلل الى ان بين
 نفاضا ومناضا من حيث
 ان مقتضى الاول كون الاصل
 هو الاطعام ومقتضى الثاني كون
 الاصل هو الكسوة

فان قوله تعالى فاطعام عشرة
 ساكنين ليس بيان حكم الاصل
 بل بيان حكم الفرع كما صح
 به صاحب التلويح

بهما بناء على ان ذلك في قول المصنف ولكن ثبت ذلك
 اشارة الى لفظ وفيه قال الحكم في الشرح ولكن ثبت
 هذه الاحوال الا في الكثير لان التساوي يغير الكيل بالاجماع
 وبالنص وبالتفاضل انما يكون عند وجود الفضل على حد
 المتساويين كذا والمجازفة عبارة عن عدم علم المساواة
 كيدا والكل لا ياتي الا في الكثير انتهى المفهوم منه ان يكون
 الاشارة الى الاحوال واما ذكر اسم الاشارة سهل
قوله حال من النص ويجوز ان يكون خبرا زائدا في الخبر
 الى اصل النص مضاجا او يكون خبرا بعد خبر كذا قال صاحب
 التحقيق ثم انه فسر مضاجا بموافقا **قوله** اي اذنه التا
 الضمير اليه سبحانه **قوله** بقوله تعالى انما الصدقات
 للفقراء الثبا متعلق بقول المصنف امر **قوله** من عينة الضمير
 للمسمى يعني لا يكمل ذلك من جهة عينة ولو قال لا يكمل من عينة كذا
 اوضح **قوله** كما هو مذمب مشايخ العراق وعليه لفظي
 الامام ابو زيد وفخر الاسلام وشمس الدين ومن بعدهم **ركن**
القياس **قوله** كما هو مذمب بعض مشايخنا وهم مشايخ
 سمرقند وهو مذمب جمهور الاصوليين **قوله** ولما كان
 بينهما لان علة الفرع مؤثرة آه قد حصل اطوار عنه من قور
 مشايخ العراق كما لا يخفى **قوله** ويمكن ان يقال في هذا المقام
 المراد من قوله ما جعل علما على حكم النص انما كان آه كذا في
 التسخين ولعل الخبر عن المبتدأ اعني قوله المراد هو قوله ما

آه وليس يقول لقول كما يتبادر بل لاضافة في قوله قوله للعهد
 فيغني عن ذكر المقول ولو قال المراد من قوله ما جعل علما على حكم
 النص ما جعل علما على حكم النص انما كان كان اوضح **قوله**
 فيرفع الخلاف كان الظاهر ان يقول فينظم المذهبين
قوله اي ثبت حكمه به تفسير لقول الله ما جعل علما على حكم
 النص **قوله** عدلي بقوله معنى البناء فيه فانه في
 القاموس شمل عليه لمراد ما به والمراد اشتمال النص
 على الاوصاف كما شتمال المحيط للمحاط والمراد لانه اجالا
 كما في قول النخاه بدل الاشتمال **قوله** الا ان ذلك المعنى
 الظاهر انه استدراك من عموم قوله او بغير صبغة فيكون النص
 في سباني هذا الكلام لما ثبت بالنص صبغة استطراد **قوله**
 اي لاصل نصيب لرجح الضمير في والاصل في حكم المذكور لانه
 السابق عليه والمفهوم من الشرح لا كلفي انه للنص لانه يفي
 المنصوص ويحتمل ان يكون كلام الشارح بيانا للاصل قد بر
قوله اخرز هذا عن لعل الفاصلة سواء كانت مستبطنه او
 ثابتة بنص واجماع والقسم الثاني وان كان صحيحا بالانفا
 كنه ليس بركن للقباس والكلام في فلا وجه لقول من قال
 اي التي هي مستبطنه واما الثابتة بنص واجماع فالقبيل بها
 صحيح بالاتفاق **قوله** اذ ليست بركن للقباس بل عندنا
 ولا عند الشافعي فان التعليل بها وان كان صحيحا عنده
 لكنه لا يكون قبلا كما سيجي **قوله** وكلام الله وان لم يكن صحيحا

وفي بعض الشروح
 النصيب
 بمعنى النصيب عليه على
 سبل استخدام وفيه
 تأمل

لا في جواز التعليل بالقباس
 مسلم

فيكون الثلاثة آه يعني غير الوصف الجامع وهو المراد بالمعنى المذكور
قوله بعلة الثمينة باصل الخلقة لان الفضة والتدب خلقا
 جوهريا لاثمان لا يفارقهما هذا الوصف بحال **قوله** لا يعيل
 بالعلة الفاصلة اذ غير الحجرين لم يخلق لثما كذا في توضيح
 وذلك ان المنصوص في باب الزكوة من الفضة والذهب
 المضروب بخلاف المنصوص في باب التروا ثم ان ذكر هذا
 الرد منها استطراد في المقصود بالبيان ان يكون
 العلة وصفا لازما جازعا عندنا وعند الخصم **قوله**
 كالانفجار وهو تيلان الدام **قوله** فان الدم اسم
 علم اي موضوع يعني انه ليس مراد القوم باسم علم ههنا
 ما هو مصطلح اهل العربية **قوله** والاقنيات والادخا
 عند مالك اي بشرط الجنسية وكذا الجنسية بشرط عند
 الشافعي كما ذكر في الهداية واقنيات الجنون كما
 قونا يقال فاته فاقنات بخور زفه فارزق **قوله**
 بالدينية الثابتة في لذه فيه تاسيح لان الثابت في لذه
 هو الدين نفسه لا الدينية **قوله** في جواز اداء الدين
 الظاهر انه يريد به دين الله مع **قوله** كتحريم النساء بالبدن
 لا غير بقا لبعثه بنيا ونسبي ونسبه كذا في المغرب **قوله**
 كقوله عليه السلام انها من لطوافين آه وعلم انه ان كان
 معني كلام الله انه يجوز ان يكون ذلك المعنى مذكورا في النص
 ويجوز ان يكون ثابتا بصريح النص اما ان يكون جازرا يكون

ذلك المعنى ثابتا في المنصوص عليه ويجوز ان لا يكون ثابتا فيه بل في غيره ولكن من ضروراته كما في الكشف بعض عبارات الشارح في نظم التعليل دون بعضها **قوله** ولكن ليس في النص لانه معني في الغاذاي دون التسم وفيه ما لا بد من ذلك لا يقتضي عدم كونه مذكورا في النص كما ان يكون متشبه الكلام على الاستمال ان في ويكون النص بعض المنصوص عليه **قوله** كتعليل جازا التسم آه وهذا التعليل يصح على يد الشافعي حتى يقد به من المتوكل الى حال وعندنا لا يجوز لشبهة بخلاف القياس كذا في شرح التسم واذ قال بعض القائل المراد انه لو فعل لعل بذلك لكتبت عنه فاصرة ثم انظر المتفق عليه لتعليل انتهى عن بيج الابن بالعجز عن تسليم حكمه **انفا قوله** والا لعدم صفة اي لفقر صفة ذلك العاقد **قوله** كما ان شهادة الشاهد من آه ضمير كلامه لا شارة الى ان العدالة على اصلاح كسب تفسيره بل هي امر آخر **قوله** لا يقبل ما لم يثبت عدالة اي لا يجب قبوله والا فلا كلام في الجواز وكذا يجوز العمل بوصف بعد الملائمة ولكن لا يجب العمل به الا بعد العدالة بظهور التاثير كذا في الكشف وغيره **قوله** الى عين العلة وضمها المراد من عين بهما النوع ومن كسب الحسب القريب كذا في شرح المغني للقاء آني **صلاح الوصف قوله** تذكر الضمير باعتبار كونها مفعولا او باعتبار جبر **قوله** بان لا يكون ثابتا عن طريقهم بناء

عل
وهو موافق لفنائ
سنة

الشيء عنه تجا في وتباعد كذا في الراشدين **قوله** قال الغزالي المراد بالنسب اي تعبر عنه التمه بالملائمة **قوله** جمع منك بفتح الميم بمعنى الكناج وبجى المصدر من مثالي كذا على مفعيل بفتح الميم وتعين قيات مطروا صرح به في ثمانية قال في الكشف المنكح جمع منكح اسم المكان او الزمان الكناج اي لانه ثبت وقت الكناج او في مكان الكناج وجمع منكح بمعنى المصدر من الكناج وبجى المصدر على وزن المفعول قياس في المزيد انتهى لعل ما اختاره الشارح اهون **قوله** ولما قيل ان يقول المصدر لا يجمع الا اذا اريد به انواع آه يمكن ان يقال انه مستوعب بحسب القوابة فكناج البنت مثلا نوع وكناج بنت الاخ نوع لغز **قوله** وما قيل انه جمع كونه قبل فاعلم المبداني وذكر ان القياس المنكح محذوف الباء تخفيفا **قوله** واثاني جمع المفعول على مفاعيل مفعول على السماع يريد بالمفعول ما يتم المذكر والمؤنث في الا فلا يتم التقريب ثم ان لقصور على السماع هو جمع المفعول على غير التصحيح مطلقا لا على مفاعيل مخصوصه كما ذكر في الشافية حتى عد المتسايم ايضا من الشواذ **قوله** فيها اوز وجح الاب البالغة من جبرضا با آه كان من لواجب تعيد البالغة بالبحارة والا لا يكون صورة الخلاف فانه في اثبت البالغة لا ينفذ بالاتفاق ثم ان قوله من غير كفو حشو مفعول لان المسئلة بحالها في صورة الكفو ايضا **قوله** في اثبات الولانية في الصغير

المنكح النساء
قال في القاموس
والظاهر انضاضا على ان يكون
جمع منكح

الظاهر كما في مال الصغير **قوله** لانه مثل الطواف الذي على
 آه فان لعلة وان كانت في احد الصورتين العجز في
 الاخرى لطواف كنهها مندرجان تحت جنس واحد وهو ضرورة
 والحكم في احد الصورتين الولاية وفي الاخر الطهارة وبها
 مختلفان كنهها مندرجان تحت جنس هو الحكم الذي يندفع به
 الضرورة فالحاصل ان الشرع اعتبر الضرورة في اثبات حكم
 يندفع به الضرورة كذا في التوضيح **قوله** فانه اذا شغل
 القلب بشئ اى شئ آخر غير الغضب وقوله او غضب عطف عليه
 على لفظ شغل والظاهر قول محراب السلام ولا يحل له القضاء
 عند شغله بغير الغضب **قوله** واذا لم يوجد شغل القلب
 او غضب الموجود في النسخ هي والفصل **قوله** ولعله هو
 من كظم والصواب اذا ظرفية والاصوب قول محراب السلام
 لانه يحل له القضاء وهو غضبان عند فراغ القلب ثم ان
 محراب السلام قال في رد ذلك ان الغضب معقول شغل
 القلب وقط لا يوجد غضب بلا شغل فلا يحل القضاء الا بعد
 سكونه **قوله** وموجود الاطراد لا يميز آه هذا دليل اخر لردهم
 غير ما ذكره المصنف كما لا يخفى ثم ان المصنف قال في الشرح فان
 قالوا استلزام ان الوجود عند الوجود قد يكون اتفاقا فلو كان
 لا عدم عند عدم علم ان الوجود عنده ما كان اتفاقا فكان
 وليا على انه علة فلو ان عدم عند لا يدل على العلة لانه بوجه
 الشرط انتهى فحوز حل كلام شارح ايضا على دفع ذلك فندبر

وانما حملناه على السهو لا خيبنا
 او الى محلات كثيرة لا يخفى على
 من تدبر مسأله

قوله وكونه غير مال لا يمنع آه وقد قال ان فقه آه ليس مال
 كالحديد فكما لا ينعقد الحدود بالناس فكذلك النكاح
قوله لانه لم يوجب عليه المسلمون اى لم يعلموا اجلهم
 وركابهم في تحصيله من وجف الفرس والبعير عدا وجيفا
 واوجفه صاحبها بما كذا في المغرب **قوله** لان قولنا
 يمنع آه كذا في النسخ والاصوب قطعا كما في ما يركب
الاحتجاج باستصحاب الحال **قوله** هو الحكم بالثبوت آه
 اى ثبوت امر والام عوض عنه والضبط في انه عايد عليه **قوله**
 وفي هذا التعريف بحث آه فيه فیه لان كلام القوم على انه
 فعل المستدل لا يرى ان صاحب الكشف اورد له اربعة حدود
 كلها على ذلك وفي المصباح الكبير يقال استصحب الحال
 اذا تمكنت بما كان ثابتا وغاية ما قاله صحة اطلاقه على
 الدليل ايضا ولعله على ان براديه الحاصل بالمصدر **قوله**
 وقيل هو ابقاء ما كان آه يرد عليه ايضا ما اوردته على النسخ
 الاول قد عرفت حاله **قوله** لان المستدل آه يناقض
 ما تقدم من ان الاستصحاب ليس بفعل المجتهد وكذا قوله
 فيما سبق عند قول المصنف كان استصحاب حال البقاء
 على ذلك ثم ان في قوله يجعل الحكم آه اشارة الى انه بعد
 الى اثنين قال في الكشف الاستصحاب طلب الصحة يقال
 استصحب الكتاب وغيره **قوله** وهو ليس بحجة عندنا يعني
 حجة ملزمة كما سيظهر **قوله** كما ثبتت الشرايع لو قال كما

كما بقيت كما في الشرح الاكمل كان ادلى **قوله** لان الشفيع
بالاصل وان لم يرد له العطف تفسيره **قوله** ثم اخلفنا
بان قال المولى دخلت الدار اليوم وقال بعد لم اخل **قوله**
وانما المقبر ما قام الدليل القطعي على اعتباره كالقبض
الواحد ثم انظر ما قام الدليل القطعي او الظني بغيره مع قوله
ولم يوجد ههنا دليل قطعي ولا ظني لا ان يكون مبني عليه ولا
ظني مجرد قصد المناقضة **قوله** ومن شرط التعارض اتحاد
المحل فلا يكون الدخول في محل وعدم الدخول في محل آخر
تعارض فيه فلا يصح سببا للشك **قوله** بخلاف سور
لان تعارض الدليلين ثبت في نفس السور واحدا بوجوبه
والآخر بوجوب طهارته فيصالح ذلك عند تعارض الزجج
وليس كذلك ههنا **قوله** ولان غاية ما في الباب تعارض
الاشباه اه هذا دليل آخر كونه الاستحاج المذكور
فاسد وليس من النظر كما يتبادر **قوله** لانه ان جعل
نفس المس مقيسا عليه لزم قياس المس على المس اي من المذكور على
مس المذكور فيكون قياسه على نفسه وينعدم الال الذي
يلحق به الفرع **قوله** وان جعل مع وصف آخر وهو قوله بول
لا يوجد ذلك في الفرع وانت خير بان مؤدى هذا الشق
ليس كون ذلك قياسا بلا مقيد عليه فكان ينبغي ان
يقصر في تعليله على الشق الاول ويتعرض لابطال هذا الشق
بوجه آخر كما في الكشف فذكر **قوله** لان الكناية لا تمنع جواز



الاعتاق من التكفير عندنا ما لم يؤد شيئا من الكفاية
قوله اذ لا اثر للتقصان من التبعة اه وعدم جواز الصلوة
بما دون الامة لانه لا ينطبق عليه اسم لقراء **قوله** متفرقة
او متواليه لفظ المخلص على ما نقله صاحب الكشف متواليه
فان لم يحسن متفرقة ولا يذهب عليك ان في عبارة
الكشاف رجوعا مفسدا لما انها لا تفيد ما افاده **قوله**
وقال بعضهم الضمير ليس الى اصحاب النظار كما يتبادر الى الوجود
وقد عبر صاحب الكشف عن هؤلاء القائلين بالعلم
قوله لا في الاثبات ولا في النفي صورة الاثبات
بداخله فيما هو محل النزاع وانما ذكره سطر اشارة
الى ان حكمها واحد من غير فرق وفيه من التاكيد لا يخفى **قوله**
واما في الشرعيات فمدعى الاثبات كوجوب شيء ونفيه منع
حكما يعني فيطالب بالدليل **قوله** وذلك ليس بحكم شرعي اه
هو ممنوع لان حكم الشرع نوعان اثبات ونفي الا يرمى الى
قوله عليه السلام لا زكوة في مال حتى يحول عليه حول وقوله
لا زكوة في ابل العسوفة كذا في شرح المعجم **قوله** على
النفي والاثبات جميعا يعني نفي دخول المسلمين الجنة والاثبات
دخولهم اليها والنصاري فيها **قوله** قلت قوله لا
دليل انما يكون دليلا اذا كان الثاني عالميا بجميع اقسامه
وهذا صحيح هذا النوع من الاستحاج من صاحب الشرع
بقوله قل لا اجد فيها اوحى الى محرما لانه هو شارع فنهاده

بعدم الدليل الموجب ليل قاطع على عدم الحرمة كذا في شرح
 المصنف وفيه تلخيص الجواب عن استدلال اصحاب الظواهر
 بالآية المذكورة كما سبق **جمله ما جعل له اربعة**
اقسام قوله يحرم التمسك بالآية بالآية في اصول فخر
 الاسلام بدلالة النص **قوله** لان التقدير من التسمية
 ولم يسقط اعتبار كونه حاكما بصنع العباد بخلاف احواله
 لكونها خلقية كذا في شرح المصنف **قوله** الا ان شبهة
 كما الحقيقة في هذا الباب ما ياب الروايات ما روي ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن الربو والترتبة
 التي بفضل الحائلي عن العوض شبهة **قوله** وهو قوله
 عليه السلام في خمس من الابل السائمة كذا في كشف
 وذكرنا في معنى بدر الدين بن سمان في شبهة ان الابل
 به منبى على المفهوم وليس هذا ههنا وقال ان لم يبق في شرح الخبر
 عند سوقي الدليل عن طرف لك لا يجوز حمل المطلق من
 النصوص على المقيد في قوله عليه السلام في خمس من الابل
 السائمة الصدفة لانه تقيد في السبب فيه لا بحمل المطلق
 عليه كما استبان اذا خرج مخرج العادة فانه متفق عليه
 فيكون كل واحد منهما سببا على عرف في موضعه انتهى ثم قال
 في الجواب من طرفنا قلت لم يحمل المطلق على المقيد وانما
 نفيت الزكوة عن المملوكة والحوامل ما رويت من
 النصوص انتهى وفيه ان كتب لفقه مشحونة بالاستدلال به

عن

وقال

وقال صاحب العناية لم يحمل المطلق على المقيد وانما جعلنا
 المقيد متاخرا لئلا يلزم النسخ فحين فان اصل هو المطلق
 لكونه عاما فلو قد من المقيد نسخ المطلق ثم المطلق ينسخه
 دفعا لذلك وفيه لانه هذا امر يمكن اعتباره في كل مطلق
 ومقيد وردا على شيء واحد فيصنع ما فيه من خلاف في كل مطلق
 عليه من الحكم ولا يعذر ان يقال ان الشافعية موافقة لنا في
 اشتراط السوم فاستدلوا بهذا الحديث لما اتهم قالون
 بالمفهوم ثم خلط بعض المصنفين ادلتهم بادلتنا كما
 للاتفاق في المذلول ايضا الخالف هو مالك وهو ممن
 يقول بالمفهوم فجوز ان يكون سوق هذا الدليل الزائما لغيره
 ثم انه قد سبق في مباحث المفهوم ان من شرطه عند الفقهاء
 به ان لا يكون المنطوق لسؤال او حادثة كما اذا سئل عن جواز
 الزكوة في الابل السائمة فقال بشار على السؤال ان
 في الابل السائمة زكوة فوضعها بالسوم ههنا لا يدل على اشتراط
 السوم عند الفقهاء به انتهى الظاهر ان مبناه مجرد
 الفرض لا ان حديث السوم وقع كذلك ويؤيده تغير الغاية
 فتدبر **قوله** خلافا لما كان والشرط عنده الا على **قوله**
 نهى عن كسب البئر الصغيرة البئر تائيت الا بئر وهو في الابل
 المكشوفة الذئب ثم جعل عبارة عن اننا فصلنا في كسب **قوله**
 خلافا للشافعية حتى جواز كون بركة **قوله** والمزيد لا بد ان يكون
 من جنس لمزيد عليه وقصته ان يكون فريضة الا انها امتنع
 الفريضة كشبهة الدليل فثبت كوجوب الامكان اثباته عليه

كذا في الكفاية **قوله** لانه اعتبر كعلة المستنبطة بالعلة
 المنصوص عليها لان التعليق بالعلة الفاصلة المنصوص عليها
 بنص او اجماع صحيح بالاجماع **قوله** وهذا ليس بشي الاشارة
 الى اذ هب اليه اثنان في لا الى ما قبل وان كان المتبادر ذلك
 وذلك لان مؤدعي التعليق انما هو تزييف المبني دون
 البناء ولا يلزم من بطلان الاول بطلان الثاني
 وفي شرح الحكم وقيل معنى قول الشافعية حكم اهل البيت بالعلة
 انما الباعثة على حكم الاصل وقول الحنفية ثبت بالنص فلا يثبت
 بالعلة ان النص عرف الحكم فلا خلاف في المعنى **قوله** لا
 خلاف في ان اثبات سبب الشرط آه وكذا في اثبات
 اوصاف تلك الامور كما يظهر من التعليق **قوله** وانما الظاهر
 في ثباتها اي السبب الشرط **قوله** فالمراد من قول الحكم
 والتعليق للامام باطل اثباتها ابتداء لا بطريق التعبدية آه
 وهو الظاهر من لفظ الاثبات لان مؤدعي التعبدية انما هو
 الاظهار لما حصر مرة ان القياس مظهر لا مثبت على انه
 لو عظم لما يكون بطريق التعبدية ايضا يلزم ان يناقض اخر
 كلامه اوله لان الحكم احد الثلاثة بقي ههنا بحث هو ان
 حاصل ما ذهب اليه الحكم هو على هذا ان السبب الشرط والحكم
 سواء في ان اثبات كل واحد منهما صحيح ابتداء وبتحيط بطريق
 التعبدية فلا وجه لتخصيص حكم بالذكور في قوله والاربع تعدى حكم
 النص آه لان تعدية السبب الشرط ايضا صحيح كما لا يخفى اللهم
 الا ان يقال اراد بالحكم ما يقع التكليف والوضعي فيدخل فيه

في قوله لا يثبت بالنص
 في قوله لا يثبت بالنص
 في قوله لا يثبت بالنص

السبب الشرط فتدبر **قوله** لكنه ليس بجامع اذ لم يدخل فيه
 الاستحسان اثنان بالاثبات وكذا اثبات الاجماع والضرورة
 وقد يقال بريد صاحب هذا الحد تعريف الاستحسان المتنازع فيه
 كما يستفح وقد قال في التلويح لفظ الاستحسان على
 اصطلاح الاصول على القياس الحنفى خاصة واما في الفروع
 فاطلاق الاستحسان على النص والاجماع عند وقوعهما في مقام
 القياس على شرايط **قوله** فانه يقابل القياس الحنفى لظاهر
 يعارض كما هو عبارة الحد ثم ان الضمير في انه لقياس الذي
 ترك به الاستحسان **قوله** دون الجلي فان القياس الجلي هو
 القياس بعينه **قوله** ولم يذكر له اجلا لانه اذا ذكر اصله
 من بالسلم فثبت بما ثبت به السلم من النص لا بالاجماع
 وكذلك قيده بالافلا فرق بين ما ذكر في الاصل وبين
 غيره في ان كلا منهما ثابت على خلاف القياس **قوله** النص
 مخصوص قبل الاجماع بالسلم آه قال الراوى نهى النبي
 عليه السلام عن بيع ما ليس عند الانسان وخصص في
 السلم **قوله** لانه لا يمكن صحت الماء حتى يظهر اي الى ان يظهر
 وذلك لانه كلما صحت عليه الماء تجس بملاقاة النجس لا
 يفيد الطهارة وتوضيحه ان الاء اذا غسل مرة فقد تحس
 الماء وهو وان اربع الا انه يبقى في الاء شي من
 النجس فاذا غسل ثانيا تحس الماء اثنان في ايضا ولم جراثيم
 هذا في الاء الذي لم يكن في اسفله ثقب ذكره في الكشف

قوله كسور سبع البهايم فانه ايضا حرام كونه حراما
 وقوله فيما بعد ونجاسته سور بما باعتبارها ما كل لهاها
 فيخلط لها بها النجس لما يرجع الى ذلك لما ان نجاسته العا
 مية على نجاسته التي كونه متولدا منه **قوله** هذا شروع
 في بيان ترجيح الاحسان على القياس فيه ان لا يضار
 على ذكره ليس كل من يغفل عن عكس ذلك ايضا مذکور في هذا
 البحث كما سيظهر **قوله** وهذا قول بالتشبي هو ايضا من كلام
 الطابعين وقوله لانهم يعلمون **قوله** لانا نغني به دليل
 من الاذلة المتفق عليها من الكتاب والسنة والاجماع والقياس
 وان كان مستلزما فيه هو الاستحسان بالرأى فقط فان
 ترك القياس بغيره من هذه الدلائل تحسن بالاتفاق كما ذكره
 صاحب الكشف يريد ان من اثبت حكما آه توجه كلامه في
 صدره العلة التفاراني في التسليم فيقول في
 كلامي الفرقين **قوله** بدليل جواز الانتفاع بجلده وكذا بغيره
 وبدليل جواز اضطراره وبغيره بجارة ولو كان حبس العين ما
 جاز كما خسر **قوله** ان شاء آه قيل معناه ان شاء ركع
 ركوعا على صلاته للتلاوة وان شاء سجد لها وقيل معناه
 ان شاء اقام ركوع الصلوة مقام سجدة التلاوة والبيان
 اكثر المحققين كذا في التحقيق والقول الثاني هو اعزاه
 الشارح الى التناطفي **قوله** يعني فهم الركوع اه اي ان
 ان يركع ركوعا على صلاته لا سجدة التلاوة على الفور غير

ركوع الصلوة او اراد ان يفهم ركوع الصلوة مقام سجدة
 التلاوة على الفور كذا في التحقيق **قوله** فلان لا يتوب عن
 سجدة التلاوة كان ولي لان القرب بين ركوع الصلوة
 وسجودها من حيث ان كل واحد منهما موجب للتحريم اظهر من
 القرب بينه وبين سجود التلاوة **قوله** ولم يصح نذره
 اي لا يلزم بالنذر كما لا يلزم الطهارة به وهو فرع عدم
 كونه قرينة لمقصودة فلو بدل الكواو بالفار كان حسن **قوله**
 وعند محمد بحر الخلف بين الوارثين وكذا في الجارة
قوله وهي التي مات عنها زوجها آه فيه تسامح لان موت
 الزوج ليس بدخول في مفهوم المفوضة وقد سبق
 تفسيره في وابل الكتاب **قوله** قد صلوة ولو كان الكل
 صوابا ولجأت قبلته لما فدت **قوله** وانما تسمى هذا
 المعنى تخصيصا لان العلة الى اخره في كلامه اشارة الى رد
 قول من ظن ان الخلاف المذكور مبنى على القول بعروض
 العموم للمعاني فمن قال به قال بتخصيص العلة ومن لم يقل
 لم يقل لان التخصيص موقوف للعموم فما لا عموم فيه لا يخص
 وذلك ببيان انه ليس المراد بالعموم والتخصيص ما هو
 المصطلح منهما **قوله** لان الامارة لا تلزم وجود حكم
 في كل موضع بل الشرط فيها غلته وجود الحكم عندنا كما في
 الرطب اماره للمطر وقد يختلف في بعض الاطراف **قوله**
 قيدنا بالمستنبط لان تخصيص العلة المنصوصة جوزه بعض

من لم يجوز تخصيص تنبئة فيه كذب لان التنبئة انما هو في سياق
 تقرير قول المجوزين دون المانع نعم لو كان بعض من
 يجوز تخصيص العلة قائلاً بجوازها في العلة المستنبطة المنصوطة
 لكان التنبئة وجه كذب خلاف الواقع كما صرح به صاحب
 الكشف وغاية ما يمكن ان يقال مراد الشارح بذلك محذور
 محل النزاع بين المجوزين ومن جمهور القائلين بعدم الجواز
 قال صاحب الكشف هذا الاختلاف في العلة المستنبطة
 فاما في العلة المنصوطة فاتفق القائلون بالجواز في المستنبطة
 على الجواز فيها ومن لم يجوز تخصيص في المستنبطة فأكثريهم
 جوزه في المنصوطة وبعضهم منعه في المنصوطة ايضا انتهى ثم
 ان لا يوجب ذكر ذلك القيد عند قول التمس فلنا الجواز
 تخصيص العلة كما لا يخفى **تفسير الموانع** **قوله** كذا في
 جامع الاسرار آه كذب في نفسه من كشف وقد عذر به
 عما جعله الشارح سنداً للرد بان هذا القائل لا شرع في بيان
 الموانع ذكر القسمين الاولين تيمناً للتقسيم لانه بناءً عليها
 على تخصيص انتهى على ان الاشارة الى تخصيص العلة لا محالة
 فيلزم ما عده محذوراً وان كان ينبغي على صنعة المجهول لا يقال
 يجوز ان يكون الاشارة الى تخصيص العلة ويكون معنى البناء
 عليه كونه منشا لتقسيم الموانع حيث تضمن ذكر المانع في الجملة
 لان هذا الاعتبار ينبغي ان يكون على صنعة المعلوم
 قد برز ثم **العلل نوعان** **قوله** كما لم توجد في الدار فانه يصح

على ان تنفع القائلون بالحوار
 في المستنبطة على الجواز فيها

انما قال ومن جمهور القائلين بعدم الجواز
 لان بعض المانع في المنصوطة كما ذكر صاحب
 الكشف في المتن فليس هو صاحب
 الكشف

باسم جنسه كما يصح بعلية **قوله** ولم يقولوا الا بتعيين قصدا
 يعني لكان قوله فلا ينافي لا بتعيين لنية **قوله** فان قلت
 بالموجب يوردى الى القول بتخصيصه هذا السؤال مع جوابه
 المذكور ما خذ من شرح الاكلبي ولعله غير وارد عن اصليه
 لان بسنائه يختلف المانع وهو ممنوع لان الحكم على سبيل السائل
 هو تعيين لنية ولا يذهب عليك انه ليس يختلف في المختلف
 تعيين لنية قصدا وليس معنى الكلام عليه والا لا يكون
 من قبيل القول بالموجب قد برز **والممانعة** **قوله** **اما ان يكون**
قوله كلها او بعضها بدل من قوله ما ذكره المعلق لانه
 مقتديات الدليل لفساد المعنى **قوله** قلت لانهم ان كفارة
 مستقلة بالحجاج لا يلائم ظاهر قوله السابق بان يقول لانه
 ان الوصف الذي تدعيه علة موجود في المتنازع فيه لا
 ان يقال يريد بذلك كونه موجودا بصفة العلية ثم ان
 فرق هذا القسم على التقرير المذكور من القسمين الرابع يحتاج
 الى تدبر قد برز ثم انه قال في التحقيق وقيل في الفرق بين
 الممانعة في نفس الوصف وبين الممانعة في نسبة الحكم الى الوصف
 ان الاولى هي منع تعليق الحكم بالوصف المذكور في الفرع مع
 تعلقه به في اصل والثانية هي منع تعليق الحكم بالوصف المذكور
 في اصل انتهى ولعل مثل الممانعة في الوصف فلنا المذكور
 على الوجه الذي قررنا هو على هذا التفسير كما يظهر من التحقيق
 ولا يظهر له وجه صحة على تفسير الشارح الا بتعريف اشرا اليه

قوله بل الكفارة متعلقة بالافطار اذا اكل خبائة كذا في التحقيق
قوله فنقول ان وصف الكفارة صلاح لهذا الحكم في
هذا الحكم اثبات كونه لانه **قوله** وهو يحصل بالاستيعاب
يعني لا كمال في المسح يحصل فلا يصار الى التكرار لعدم
التفريق **قوله** بل تغير وصف محل الفعل من تطهارة الغلظ
يعني ان غير معقول المعنى انما هو ذلك التغير **قوله** بل يخصص
يمنع كونه مزيل حقيقة آه يمكن ان يقال هذا المنع غير مفيد
لان اعتبار الشرح قد يحصل لبعض الامور الاعتبارية
بمنزلة المتحقق هذا ليس بغير ثم ان المدعى انما هو كون
الآراء عابلا بطبيعته فلا يحتاج في استعماله الى التنية سواء
استعمل لازالة النجاسة الحقيقية او الا اعتبارية فتدبر
واما الموثقة قوله ومثله حدث في السبيلين لا يقال
هذا كلام اسطر أدنى ولا يدخل في تقرير الدفع كما لا يخفى
قوله لان الخروج هو الانفصال من باطن الى ظاهر
ولم يوجد هذا المعنى فيما لم يسئل لان النجاسة بعد في محلها
لم يتصل عنه فان تحت كل جلدة رطوبة وفي كل عرق
دما وجلدة سائرة لها فاذا زالت الجلدة صار ما تحتها
ظاهرا لا خارجا لعدم الانفصال كمن كان في بيت وضيقه
مسترا به اذا دفع عنه ما كان مسترا به يكون ظاهرا لا
خارجا وانما سمي خارجا اذا فارق البيت والنجاسة كذا في
التحقيق **قوله** فبصير الدفع صحيحا لا يذهب عليك ان المقام

ليس مقام تعرض للنتيجة وان كان ايراد ذلك لربط
بالبعد من المنع فيه ايضا ما فيه **قوله** وهي الخروج حال
ان عدم الحكم هناك لعدم التوقف معني وان وجد
صوت ومثله يكون مرجحا للعلية فكيف يكون نقضا
واما المعارضة في نوعا قوله ولكن تأخر حكمه الى ما
بعد خروج الوقت والحكم قد يتصل بالسبب وقد تأخر عنه
لما في كالبسج بشرط الخيار **قوله** لان السائل متضمن
مستدلا يعني في المعارضة القلب وهو نوعان
قوله اي صاحب الشافعي ان السلام ليس من شرط
الاحصان حتى لو زنى الذم حتى التحر الشيب يرحم غنم
قوله لان جلد المائنة غايه حد البكر والرحم غايه حد
الشيب البكر والشيب يقعان على الذكر والانثى **قوله**
لان النعمة كلما كانت اكل فاجبانية عليها انفس فيعاط
العقوبة **قوله** يعني جعل السائل وصف المعلن شاذلا
فيكون الخضم عبارة عن المعلن **قوله** فان ظهر الوصف
اليك آه الخطأ للسائل دون المعلن **قوله** اعلم
ان تجوز الاقراض آه يعني بطريق الصدق كما شهد
به تعليقه **قوله** في ان الشروع في النوافل من الصلوة
والصوم **قوله** وقد اختلف في هذا النوع من
القلب هو الذي سمي القوم فله التسمية **قوله**
لانه لما ثبت الاستواء يلزم كون الشروع ملزما كذا

وهو خلاف دعوى المستدل **قوله** وهو رد الشيء على طريقته
الاول هو تعريف للعكس مطلقا وكذا المثال المذكور بعده
مثاله والافليس من العكس المذكور في المتن بل مثاله المذكور
فيه قال المتن في الشرح ان العكس رد الشيء على نفسه
وهو نوعان احدهما يصلح لترجيح العقل وكيس من
هذا الباب لانه لا يقدح في العلة ولكنه لما استعمل
في مقابلة العقل الحق به والثاني ان يرد على خلاف
سنة وقد مثل للاول بالمثال المذكور والثاني بما
ذكره في المتن **قوله** وهذا النوع من العكس يصلح
لترجيح وهذا يذكره المعتل دون السائل **قوله**
وبالعكس فمعي كون ظن الوصف **قوله** والنوع الثاني
من العكس وهذا هو المذكور في المتن **قوله** اذ يصيد
حد العكس عليه وهو رد الشيء على طريقته الاول كما مر
قوله ولكنه لما كان شبيها بالعكس لا يذهب عليك
ان تصرع ايضا انما ذكر هذا النوع في القلب كسائر
الاصولتين فالاستدراك مستدرك والصواب ان يقول
في جواب ما سماه عكسا بدل قوله اوردته في هذا القسم
قد برر المعاضد **الحالصة** هي **نوعان قوله** وهذا النوع
خمسة اقسام يعني به المعاضد في حكم النوع **قوله** كالمسوحا
عبارة صاحب التحقيق كسج الخلف وهو لا يوضح بل الصواب
قوله لا يدفع هذا الاشكال لانه قيد المعاضد بالخالصة

آه وايضا قد تبين فيما سبق ان المعاضد التي فيها الخالصة
المعاضد فيها قضية والمنا قضية ضمنية فيكون قسم
الشيء قسما **قوله** ولم ازل جوابا ثانيا في
اشارته الى رد الجواب المذكور في الشرح الكلي ايضا
وهو ان القلب مشتمل على اعتبارين وقطع النظر
عن احدهما جائز فابراذه بهنا بذلك الاعتبار
لان اعتبار اخلوص ينبوع عن ذلك ايضا كما لا يخفى
قوله بل المعنى هو لا قبيات والآخرة هذا قول
مالك **قوله** بان يقول المعنى في الامل هو طعم هو
قول الشافعي **قوله** لا يصلح دليلا اي لا يصلح عدم
العلة دليلا على عدم حكم **قوله** كقول الشافعي في
في عناق الريم آه العبد المرمون نفذ عتقه عندنا
سواء كان الراهن موصرا او معصرا الا انه اذا كان
معصرا يؤمر العبد بالسعاية في اقل من قيمته ومن الدين
ثم يرجع على المولى عند بياره وعند الشافعي لا ينفذ
اعتاقه اذا كان معصرا قول واحد وله قولان
في الموصر كذا في التحقيق **قوله** كما يبيع اكل لوباع
الراهن المرمون فانه لا ينفذ بيعه بالجماع **قوله** وقال
السائل من اهل الطرد من اصحابنا كذا في الشرح الكلي
قوله لان البيع يحل الفسخ بعد وقوعه فيطرد
حق المرمون في المنع من النفاذ فينقذ على وجه يمكن

المرتهن من نسخة **قوله** ولعلنى لا يحمل معنى بعد ما صدر من
 اهله وفي جملة فلا يظهر اثر حتى المرتهن من النفاذ فينقل
قوله حتى لو اجاز المرتهن لا ينفذ اعتاقه يعني عند
 صاحب هذا التعليق اي الشافعي وهو يفرج على
 بطل اصله واما قوله فلان العبد والمولى له فاعلم
 لقوله ما لا يجوز نسخ بعد ثبوته **قوله** بل المتأخر خارج
 ان عرف المتأخر صريحا او دلالة **قوله** واجبت عنه
 بان المضاف محذوف آه وفي شرح المغني للفتاوى
 انه من قبيل ذكر المؤثر واردة الاثر **قوله** ويمكن
 ان يقال هو عبارة من جملة التعريف فيه تاسخ
 لان كون الضمير ضمنا من التعريف ليس وجه صحة
قوله حتى ان خرج رجل رجلا يعني خطا **قوله**
 وفيه ثبوت لانه ذكر في فصل المعارضة ان حكم التعارض
 بين الآيتين آه لعل جوابه واضح لان العدول الى
 آخر انما هو لثبوتها في دليلين الاولين وتساطهما
 لا لتقوى احدهما يدل على ذلك ان التعارض اذا
 وقع بين الآيتين انما يضر الى السنة ولو وجد
 آية اخرى تدل على ما يدل عليه احدهما ولو كان لتقوى
 احدهما كان ينبغي ان يضر الى تلك الآية الاخرى
 لكونها في القوة فوق السنة وكذا الحال اذا وقع بين
 السنين فقول الشارح اذ لا وجه لجواز العمل به الا

على
 الاثر الى لفظ العدول
 في تقرير ذلك البحث

لانه انما يضر الى السنة

هذا غير موجه نعم يلزم في ضمن ذلك توافق الآية والسنة
 لكن ليس هذا الترجيح هذا فليتبين **قوله** ولان الآية
 كما تعارض الآية آه كذا في النسخ وفي تأمل عقل القواب
 تركوا ليقع تعليل لقوله اذ لا وجه لجواز العمل به الا
 هذا **وابتغى به الترجيح اربعة** **قوله** فان قلت انهم
 جعلوا العلة الصوم الفرض المطلق الفرضية آه فيه
 لان تعرض لكونه صوما يجوز ان يكون بياضا لواقع لا يكون
 معتبرا في العلة لئلا يثبت ذلك عبثا في صاحب المغني
 حيث قال قولنا انه متعين اثبت في سقوط التعيين من
 قوله فرض فيه دلالة على التعيين فاقصر على ذكر الفرضية
 وبهذا عرفت حال سياتي من البحث فليتبين **قوله**
 فيظهر ثمرته عند المعارضة فاذا انه اذا عارضه ترجيح اخر من
 الانواع الثلاثة الاول كان ذلك مقدما عليه **قوله**
 الاول ترجيح ما يصلح علة بانفراده كما ذكرنا في اول
 فصل الترجيح يعني عند قوله وصفا وحاصله ترجيح
 القياس بالقياس ثم انه لا اشارة في كلام المصنف
 الى هذا الترجيح فقوله اشارة الى ان رجح بها بعضهم
 وهي رتبة محل ما لا ان يريد به ذكره فيما سبق وان كان
 خلاف المتبادر من كلام **قوله** ولم ترجع عندهم فان كثيرا
 من صاحب الشافعي لم يرجعوا المتعدية على لقاصره وقالوا
 بما سواها منهم صاحب القواطع والغزالي ورجح بعضهم لقاصره

والصواب
أهل الفقه

على المتقدمة منهم بواستحقاق لا سرفرازي كذا في الكشف
أكثر تأثيراً من وصفين لعدم توقفهما في تارة الحكم على شيء
آخر **قوله** لأنها لم يثبت رد أوله بين أهل اللغة كذا في
النسخ وهو من قلم التناسخ والتصويب كما في
الكشف **قوله** فانتقل العقل إلى علة أخرى أن يقول مثلاً
ليس الصبي أهلاً للحفظ وأبدع المال إلى من ليس
للحفظ تسلط على اهلاكه **قوله** من بدل الكتاب به بيان
لقوله شيئاً وعنه في قوله عن كفارة اليمين متعلقة
بالاعتاق **قوله** بأن الكتاب عقد معاوضة يحتمل
كونه معاوضة لا غرض به غرض منها فلو قال عقد يحتمل
النسخ كما في التوضيح لكان أولى **قوله** فهذا اثبات
الحكم الثاني بالعدة الأولى أيضاً وهي أنه عقد يحتمل النسخ
قوله إن تعذر اثبات الحكم بريد بالحكم الحكم الثاني
بغنى الذي تنقل إليه وبيان ذلك أن الخصم إذا سلم
الوصف الذي ثبت به الحكم الأول أراد المسند إلى
بذلك الوصف حكماً آخر ولم يثبت اثبات الحكم الآخر الذي
انتقل إليه بالعدة الأولى فانتقل إلى علة أخرى لاثباته
كذا في شرح المغني سراج الدين الهند **قوله** على
بوصف آخر يعني العقل **قوله** فقال هذا عقد معاوضة يحتمل
للفسخ لا يذهب عليك أن هذا هو علة الأولى بعينها
وأيضاً تقريره المذكور عين ما ذكره في تقرير القاسم في

لا فرق بينهما إلا بالاجمال والتفصيل والتصويب سقاط فمحمّل
للفسخ ولا فضا ر على قوله عقد معاوضة كما في التوضيح والشرح
الأكمل ثم إن عبارة التوضيح عقد معاوضة وهو لا يوضح
قوله انتقل إلى حجة أخرى وهي قوله تعالى فإن الله يأتى
بشئ من الشئ من حيث لا تعلم **قوله** فصل جله ما ثبت
بالجسديان **قوله** لأن القياس لا يعرف إلا به لأنه لا يعبد
حكم معلوم الوصف ثبت بسببه شرطه في محل آخر وذلك لا يحقق
إلا بعد معرفة هذه الجملة **قوله** قبل أنه يميز فأيكم صاحب
فيكون من قبيل الله ذره فارساً ورد ذلك بأن التميز
في المشتق ضعيف عقلاً وقللاً **قوله** وحق الله فيه تعالى
هذا عندنا وعند الشافعي به حق العبد فيه غالب مجرب فيه
العفو والآثار **قوله** وهو اختلاط العالم عن نفسه وفي
التحقيق هو أن العقل حبانة على النفس وتعلقاً فيهما حق
الاستبعاد **قوله** وهو غالب الجواب لآثار وصحة الاعتراض
آه وفي الشرح الأكمل وكذلك جرح فيه الآثار والعفو
فمحله دليلاً لثبوت ما في هذا الشرح دليل أني **قوله** ومنه الذي
أصل لأن المال فائده يعني أن الصلوة شرعت شكر النعمة
والزكاة شرعت شكر النعمة المال فيكون الزكاة دون الصلوة
قوله ولا نسخ في صفة الفقر يعني أن الزكاة شرعت
لسد حاجة الفقير كما أن الصوم شرع لمنع النفس عن لميل إلى
الشهوات فيكون صفة الفقر واسطة في الزكاة كميل النفس إلى

قوله من الزكاة الذي
نفع المال التصويب يدل على
سببه

الى التهنوت في الصوم **قوله** فكان الحج بمنزلة الوسيلة الى الصوم
 فانه اذا اضعف نفسه قدر على قهرها بالصوم **قوله** مثل حرمان التبرات
 بالفضل قبل التبر بالجمع في قوله وعقوبات فاصرة الواحد وليس في
 هذا النوع الا هذا المثال ولهذا قال شمس الالباب **قوله** وعقوبة فانه
 وكذا في نسخ المنكح ونحوه ان يحرم حرمان الوصية بالفضل وجوب
 الكفارة من حيث ان معنى العقوبة فيها فاصرة هذا القسم من اللفظ
 على حقيقة ولا يحتاج الى حمل على الواحد كذا في التحقيق
قوله لانه يصرف الى مضارف الزكوة هذه جهة العبادة
 كما سيجي فلا ينبغي ان يذكر هنا لا يقال يجوز ان يكون تصرف
 الى مضارف الزكوة سببا لحفظ الارض بسبب ان هذا فيكون
 مؤنة لانا نقول **قوله** والتضعفاء الداعين لهم بالنصرة
 يعني عن فكون احدهما تارة بلا طائل **قوله** الدافعين
 شر الكفرة فتبقي الاراضى في ايديهم واما جهة عبادة المؤنة
 حيث قيل مؤنة فيها معنى العبادة بخلافه في صدقة الفطر
قوله من غير ان يكون له سبب مقصود يجب على العاقل
 ذلك السبب اذ ذلك الحق **قوله** فان قلت لم لا يجوز
 ان يكون الجواز سببا مقصودا له الى خمس الغنائم فالاصوب
 ان يذكر هذا السؤال مع جوابه بعد قول المصنف نعم **قوله**
 لان الجواز ما شرع الا لاداء كماله الله تعالى لانه لا يصلح ان يكون
 سببا مقصودا **قوله** ولهذا جاز المحسن شيئا ثم آه تفرع على
 من غير ان يعين بذمة العبد شيئا يعني من طاعة او غيره **قوله** كما

يرد انه ليس من تمة
 بواب كما تبادر
 مه

قال قل لان قال الله والرسول معنى الجمع بين كرا لله والرسول
 ان الحكم والامر فيها تتدفع لانه خالص حقه ولا حق لاحد به
 والرسول عليه السلام ينفذه فيما بين المسلمين كذا في التحقيق
قوله المعدن اسم لما خلقه الله وبك يكون لمعادن حق
 الله مع ما ذكره صاحب الجذابة انها كانت في يد الكفرة
 ثم حوت ايدى باكانت غنمة **قوله** حتى ان الصبي اذا وقع اه
 واعلم انه بعد ما صار اداء احد ابوي الصغير خلفا عن دانه صار
 تبعيته اهل الدار خلفا عن داه احد الابوين اذ لم يوجد اذ
 لم يوجد تبعيته اهل الدار صار تبعيته الغائبين خلفا كذا في
 التلويح ولا يدب عليك ان المسئلة المذكورة انما هي من
 فروع تبعية الغائبين وليست بمذكورة ههنا بل المذكورة انما
 هو تبعية اهل الدار فلا يظهر لذكرها بطريق التفرع وجه صحة
قوله لكن البعض مرتب على البعض من الترتيب لا من الترتيب
 كما وقع في بعض النسخ يعني ان تبعية الابوين مثلا تعتبر مقدما
 على تبعية الدار **قوله** فانها لما انعقدت موجبة للتبراه لكان
 من التماز في الجملة الا انه معدوم عفا وعادة فانقل
 الحكم الى الخلف واما القسم الثاني في رتبة الاول
السبب **قوله** ليس صحة تعليق الطلاق بان قال ان
 تزوجتك فان طالق **والثاني العلة** **قوله**
 احترزه عن الشرط فان الشرط بضاف اليه وجود الحكم من حيث
 انه وجد عنده لا وجوبه كذا في التحقيق وقال الشيخ الكل

معنى التلويح في قوله
 عن كونه خالصا حق الله تعالى

وقال الشيخ اكمل الدين قوله يضاف اليه وجوب الحكم المشروط
 وغيره ويقول ابتداء خرج عنه علة العلة وتسبب الشرط والعلة
 ولعله اولى لما فسروا الوجوب بالشروط قد يترتب **قوله** والتعليل
 آه لا يذهب عليك انها من قبيل الشرط فيخرج بما يخرج به
 الشرط **قوله** اعلم ان العلة الشرعية الحقيقية تتم باوصاف
 ثلثة احدها آه فاذا تمت هذه الاوصاف كانت علة حقيقية وذا
 لم يوجد فيها بعض هذه الاوصاف كانت علة مجازا او خفيفة
 قاصرة على اختيار بعض المشايخ **قوله** وهي باعتبار كمال
 هذه الاوصاف آه الضمير للعلة مطلقا لا للعلة التامة كما
 يتبادر لفساد المعنى **قوله** لانها توثق كذا في النسخ والاصح
 تذكير الضمير **قوله** اي صوت فيه بحث طاهر **قوله** ولما قيل ان
 آه ويمكن ان يجاب عنه بان البين موضوعه للبر لا محالة والظاهر
 خلف البر وكانت البين كانهما موضوعا في الشرح للكهف
قوله وعلة العلة مع حكمها مضافة الى علة الحكم فيها فيه
 والاصواب ان يقال العلة مع حكمها تضاف الى علة
 العلة **قوله** فاذا رجع المكون ضمنوا الدية كما اذا رجع المكون
قوله لكن لما امكن وجوده بدون كل واحد منهما الظاهر انه لا يرد
 به الوجود في الخارج بل في الاعتبار كما يدل عليه قوله فيما سجي
 ولكن التمس به لاسبابه جملته فسمي آخر قد يترتب **قوله**
 وكان النوم المخصوص سببا ظاهرا لخروج النجس فان النوم
 او مضطجها سبب لا سر **قوله** الفصل وهو دليل الخروج **قوله**



وذلك كالشرط الذي سلم عن معارضة العلة فيقوم لذلك
 العلة ثم ان هذا القسم سيذكره التمس به في الشرط لانه لما كان
 له حكم العلة جازا برآده في كل من الموضوعين **قوله** كحفر
 البئر في الطريق فانه شرط في معنى العلة لتلف ما يتلف
 بالتسقوط كما سيجي ومعنى التمس به عن معارضة العلة فيه
 ان التلف يضاف الى الشرط ولم يقتصر على العلة لان اعتراض
 على الشرط من التسقوط هناك حصل لا عن اختيار حيث
 لم يكن عالما بعمق ذلك المكان فلم يصلح لقطع الحكم عن الشرط
 و اضافته اليه **قوله** قيد بالحقيقة لان العلة العقلية آه
 فيه ان لا حراز بالحقيقة عن العقلية غير صحيح على ان هذا المقصود
 هو ان العقل العقلية كانت او شرعية يجب مقارنتها مع العقل
 فالأحرار عن لعل العقلية يكون على خلاف مراده **قوله**
 كحركة الاصبغ مع الحاتم فان حركته الاصبغ تفارق حركته
قوله وذهب بعض الى وجوب تقدمها الصوت الى حراز
 تقدمها كما قال قولا اذ لم ينقل عن احد القول بوجوب التقدم
قوله في ثبوت النسب لا يثبت عليك انه تقييد مفسد
 لان تحريم الدواعي في الاعتكاف ونحوه ايضا من هذا القبيل
قوله والحاجة الى الطلاق بيانه ان الطلاق امر مخطور
 في الاصل لما فيه من قطع النكاح المسنون ولكن المخطور قد دخل مباح
 للضرورة كناول الميتة وقد يقع الحاجة الى الطلاق عند خبر
 عن المصطفى على مقتضى العقد واقامة حدودا تتعلق بالنكاح

ولا يثبت عليك ان يكون
 متفقا عليه لا يقتضيه الاخر راعية
 حاشا

المراد بالضمير الاول
 ان يكون مقتضى الفضل
 حاشا

فلو لم يقدر على الطلاق لا نقول المشرع للصالح مفسدة فيشرع
الطلاق للحاجة اليه ثم هو امر باطن لا يوقف عليه فاقول
الحاجة وهو لا يقدم على الطلاق في زمان مجرد الرغبة اليها
وهو ظاهر الحالى عن الجماع مقام حقيقة الحاجة تبسيرا **والاشارة**
الشرط قوله ولا بد ان يزيد قبل آخر آية لا بد عليك
ان المتبادر من قوله ما يتعلق به الوجود هو خروج وقيل
ولا بد على تعريفه الجزاء المستحق لكن لان المقسم الحالى المتعلق
بالحكم وهو ليس بخارج كما لا يخفى ولعله غير حاسم لما دة الحال
فليست **قوله** وليس بعلة لانه قد يوجد المشى قبل وقوع
وفى التحقيق وليس بعلة بدليل انه لو نام فى موضع فحفر ما
حتمه او نام على سقف فقطع ما حوله او كان على غصن فقطع
الغصن يحصل الوقوع بدون المشى فليس سبب وليس بعلة
اشبه وحاصله لتعلق بان الوقوع قد يوجد بلا مشى عكس قوله
الاشارة فتدبر **قوله** يحفر تبسيرا والفعل الطبعى فيه هو
التفعل **قوله** فطار الطير يعنى فى فور الفصح اذا اختلف فيه
فانه اذا طار بعد ساعة لا يضمن الفلاح بلا خلاف وفي ذكر
الفاء اشارة اليه **قوله** قلنا اجمع الآية على تسميته شرطا فانهم
قالوا ان الصلوة شرطا كما كطهران عن الحديث والاحتج
والنبي وسر العون وكوبا ولعل محمد بابا باب شروط
الصلوة كذا فى شرح المعنى لفقهاء آل **قوله** او قال هذه المرأة
طالوت كذا فى النسخ والصلوات هذه المرأة التى تدخل الدار كما

الفاعل هو الشارح
ان العليم

كما فى الكشف لان الكلام فى الموصوفة ولعله ساقط من قوله
بخلاف ما اذا اجتمع تهود الشرط والعلية وهى اليقين من الصورة
ما اذا شهد عدلان على ان المولى علق عرق عبده بدخول الدار
فما شاد اليقين وشهد آخر ان ابن العبد قد دخل الدار
فما شاد الشرط **قوله** وثبوت التقدى منهم بالشهادة الكتابية
قوله ولين سئلنا انه شرط عند البعض لوقال كل فى البعض
لكان صواب لان ذلك امر متقرر كما صرح به فيما سبق فلا توفى
له على التمسك **قوله** وهما شهود العلة وهى الزنا صالحة
آه فيه تناسخ وكان القلوب طرح لفظ الشهود **قوله**
على ان هذا الشرط وهو لا ضمان آه الظاهر انه مرتبط بقوله
انفا ولين سئلنا انه شرط عند البعض فلا يجوز اضافة الحكم اليه
لان شهود الشرط ايضا آه فتدبر **فصل فى بيان**
الاهلية قوله يعنى لا يدخل فى معرفة حسن الاشياء قبحها
آه وليس معناه نفى اعتباره مطلقا اذ لا نراعى الاشياء
فى ان الشرع محتاج الى العقل وان للعقل دخلا فى معرفة الاحكام
حتى صرحوا بان الدليل لا يعقلى صرفا واما مركب من عقل
وسمعى ويستغنى عنه سمعيا صرفا لان صدق الشارح بل هو
وكلاهما ثابت بالعقل كذا فى التلويح **قوله** قلت ان اردوا
به يعنى المعقولة **قوله** ولو لم يكن العقل حجة آه هذا استدلال
وانت خبرنا به يجوز ان يكون بسنن لك محال فتمت الشريعة
قبل من الانبياء بلا دليل فتدبر **قوله** اعطى بالابان

الظاهر طلب الحق كما في التحقيق وغيره **قوله** وحملوا قوله عليه
الصلوة والسلام رفع القلم عن ثلث الحديث تأمل
عن المجنون حتى يفيق وعن الصبي حتى يحلم وعن النائم حتى
يستيقظ **قوله** فرب عاقل هتد في باب قلب لا يهتد
غيره عبارة سائرة كتبت لا يهتد اليه غيره في زيارته
وهو واضح **قوله** لأن غفلتهم عن الإيمان بعد ذلك
مدة التأمل آه كذا في الكشف **قوله** وقال صاحب التوضيح
ولا يضمن قاتل الشاهق لو قبل مدة التجربة فهذا الدليل
يكون خصم المدعى وفي التلويح فإن قيل الشاهق
لأنه يكلف الإيمان كان ينبغي أن لا يهدر دمه بل يضمن
قائمه فأجواب أن العصاة لا يثبت دون الأحرار بدار
السلام حتى لو أسلم في دار الحرب ولم يهاجروا لم ينقل
لم يضمن **قوله** فتسكين بقوله نه آه يعني للشجرة في كون
من غفل عن الاعتقاد حتى ملك واعتقد الشرك ولم
يبلغ الدعوة معذورا فلو قدم على سلة الصبي كان
أولى **والاهلية نوعان** **قوله** حتى ثبت ملك
الترقية آه وكذا ملك النكاح بنكاح الكولي **قوله** فلم يكن
ذمة صالحة آه تفريع على مجموع الأمرين **قوله** كالحدود
والقصاص قد ذكر القصاص أيضا فيما كان عقوبة من حقوق
العباد وهي الحق لأنه مما اجتمع فيه حقان وحق العبد غالب
كالمسبون والاعتبار بالغالب فلو أقصر منها على ذكر الحدود

الكان أولى قال صاحب الكشف وما كان عقوبة من حدود
نه لم يجب على الصبي كالحود وكما لا يجب له عقوبة من حدود
حقوق العباد وهو القصاص وكان شارح قصدي يفتي
في المقامين على عدم الوجوب فيه لأن جهة حق الله تعالى
جهة حق العباد **قوله** أشار اللمة إلى أحكام هذه الأقسام
الاقسام عبارة عن الأحكام لكن إضافة الأحكام إليها لا بأس
بها لما أن المراد بالمضاف إليه الأحكام الشرعية بخلاف
المضاف **قوله** وأما حرث الأرض آه إشارة إلى دفع
سؤال من شأنه قوله لأنه نفع محض ثم أنه ليس المراد منه
حرثان الصبي مخصوصه **قوله** لأنه شرع خاص لا مطلقا للحقوق
قوله فإن من سلم بلسانه آه أنت خير بأنه عكس ما نحن فيه
ألا أن يقال هو تعليل لقوله لأن أحدهما ينفصل عن الآخر
ومبنى الكلام على عدم القابل للفصل ولكنه لو ذكر عكس ذلك وهو
أن من غفل لسانه في مرض موته فأسلم في تلك الحالة قيل
أن الجاهل لا هو آل صح أسلمانه فهو مسلم في أحكام الآخرة
ولا يصح في أحكام الدنيا حتى يجري عليه أحكام الكفار فلا يصح
عليه وبه فن في مفسر المشركين أو جمع بينهما كان كلامه
أسلم **قوله** ولم توجد ميت قبل البلوغ وإنما لم يقبل بعد
البلوغ لأن اختلاف العلماء في صحة إسلامه حال الصبي صكركه
في إسقاط القتل كذا في التلويح **قوله** وقال أبو يوسف
وشارح لا يصح رده في حق أحكام الدنيا فيرث أباه كالأقرب

حقوق

الاسلام ولا يبين منه امرأة المشركه **قوله** وتما حكن بصحة
 اسلامه يعني في احكام الاخرة كما صرح به صاحب الكشف
 اذ قد سبق انفا ان الشافعي لا يقول بصحة ايمانهم حتى
 احكام الدنيا **قوله** فان فيها ازالة ملك من غير نفع
 يعود اليه فلا يصح منه وان اذن له ولا مباشرة اليه
 من قبل الصبي الا ان تعرض القاضي له بخلاف سائر الاولياء
 كذا في التوضيح **قوله** لان جوازها انت خير بان يفي
 كلامكم به لا يفيض بقول ابي حنيفة هو كما هو المفهوم من هذا
 بن منظم على قولها ايضا **قوله** حتى ينفذ تصرفه بالقبض
 مع الايجاب وان لم يملكه اولى ذلك **قوله** وعندهما
 نفوذ تصرفاته باعتبار انهم راى اولى فيصير كباشره
 اولى **قوله** فيثبت شبهة النسبانية في تصرفه آه لانه لو كان
 في الملك اصيلا لكان في الراى اصيلا من وجه دون وجه لانه
 اصل الراى باعتباره اصل العقل دون وجهه او ليس له
 كمال العقل كذا في التوضيح **قوله** وبينهما ولد لولدهما
 ذكر او انثى وعندها ان كان اكل ولد ذكر افتح الحضانة
 لأم الى ان يستغنى عنها بان يأكل وحده ويثرب وحده
 ويلبس وحده ويستحي وحده ثم يدفع الى الأب وان كان
 انثى فالأم احق بها الى ان تخمض ثم تدفع الى الأب والخير
 بوجه ولا يعتبر عبادته فيه شرعا كذا في الكشف **فصل**
والامور المعترضة على الاهلية وان **قوله** لانه خارج عن

العبد فحانه نازل من السماء **قوله** ابي ترك وضع الجنبية عنه
 اسقطها كذا في القاموس **قوله** يعني لو اسلم آه هذه
 ايضا من فروع قولكم به حتى اذا اذاه كان فرضا
 فذكره ههنا خصوصا بتصدير يعني ليس كل منبغى ومعنى قول
 لكم به ووضع عنه اذا اذاه اسقط عنه التكليف بالبيان
 يعني في حال الصبي يشهد بذلك كلامكم به في الشرح
قوله كما في الحرمان عن الميراث يعني ان الحرمان عن الميراث
 بسبب القتل انما يكون فيما يكون بطريق العقوبة جزاء الجنبية
قوله لان الرق والكفر بنا في اهلية الارث عن المسلم
 فيه تسامح لان الرق بنا في اهلية الارث مطلقا
قوله ولا ارث منبغى على الولاية الا ترى الى قوله غرض
 اخبارا عن زكريا عليه السلام فهو لي من لذك ولينا
 برثنى فانه يشير الى ان الارث منبغى على كولاية
الجنون **قوله** المحتملة للسقوط احراز عن الالمان
 لانه بصير مؤنثا تبعا لا بويه او لاحدما وان لم يصح ايمانه
 بنفسه **قوله** عند علمائنا الثلثة استحيانا والقياس عدم
 وجوب العبادات كلها اصلها كان او عارضا فليلا
 كان او كثيرا كما هو قول زفر ولسان فقي به لان اهلية الاداء
 تفوت بزوال العقل بدون الالهية لا يثبت الوجوب
قوله حتى لو افاق قبل منبغى الشهر هذا في حق الصوم
 والمراد بالشهر شهر رمضان كما ان قوله او قبل عام يوم

على

في حق الصلوة **قوله** من وقت البلوغ الطاهر انه سهو من قبله
 والقصوب من وقت الجنون كما لا يخفى **قوله** ووجه الفرق
 آه ووجه المسألة وآه بينهما في الحكم ان الجنون الحاصل قبل البلوغ
 من قبيل العارض ايضا لما زال فقد زال ذلك على حصوله
 عن مريض على اصل الخلقة لا نقصان جبل عليه وانه
 فكان مثل العارض بعد البلوغ **قوله** هو بمنزلة العارض
 فيلزمه ما مضى **قوله** على خلق عليه من الضعف قال في
 ان الجنون الحاصل قبل البلوغ حصل في وقت نقصان
 الدماغ لافيه مانعة عن قول الحكم ببقية له على خلق عليه
 من الضعف الاصل والشرح قصد ايجاز هذا الكلام فاحل
 بالمرام فتدبر **قوله** ما لم يبرأ صلواته استأنى الصلوات
 الفاتية وهذا انما يكون بدخول وقت الساعة كما يظهر من المسئلة
 الثانية **قوله** فليصح انه لا يلزم القضاء لان الصوم لا يفتح
 فيه ثم ان في كلامه يلجأ الى اختلاف فيه وقد صرح به صاحب
 التحقيق **قوله** لانها محل السلام الضمير للنعمة مطلقا
قوله لم يصح قرائته هذا هو المختار والمذكور في النوادر خلافه
قوله لم يفسد صلوة لانه ليس بكلام بصدور عن المنزلة
 وهذا هو المختار في هذا السلام **قوله** واذا وقع لا يكون هذا
 فلا تفسد صلوة **الاعتماد** **قوله** ولكننا استحبنا جديدا
 على ربه ان عماد بن باسره اعلم عليه آه كذا في النسخ والعمارة
 في ما يبرأ الكتب هكذا جديدا على ربه فانه اعلم عليه بارجع صلوات

التحقيق

ففضاهن وعمار بن باسره اعلم عليه آه وبالله فلم يقض الصلوة
 عرفت منه ان حديث علي لا تعلق له بحديث عمار وما فعله
 الشارح تصحيحه وتحريف **قوله** فرفقا ان استداده في حق
 الصلوة خاصة فيه كما فيه ولو قال فرفقا ان استداده في حق
 الصلوة بما ذكرنا لا بما ذهب اليه لكنا فقي كما في التحقيق وعمره
 فكان له وجه **الرفق** **قوله** حتى يبقى العبد رقيقا وان لم
 ويسر الى الاولاد وان لم يوجد منهم الاستنكاف **قوله**
 فالعلق ان ثبت آه يعني في صورة العتاق البعض **قوله**
 ان لم يكن ثابتا في الكل اي ان لم يثبت اصلا **قوله** اذ ان
 شرع عقوبة آه فهو ايضا حق الله تعالى وليس للعبد ولا لانه
 ذلك قصدا وكذلك العتق الذي هو قوة شرعية ليس
 وسيع العبد ثباته قصدا لان ذلك الى الله تعالى واما لزوم ذلك
 الامر من من تصرف العبد في حق نفسه فلا بأس بما يظهر
 انه كم من شيء ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا **قوله** وازالة العتق
 يكون اسقاطا لها آه في الشرح الاكمل العتاق زالة الى
 والعبد لا يملك نفسه فكان اسقاطا للمالكية واسقاطها حجب
 زوال الروح والطاهر ان يكون مراد الشارح ايضا ذلك
 قد بر **قوله** واسقاطها بوجوب الروح فان الكولي لما زال
 ملكه منع وفور احتسابه اليه فانه تعالى كمال استغناء غايته
 كره يستجى خباء الكرم ان لا يزيل حقه الذي هو الروح **قوله**
 فيعقبه العتق ضرورة الاستحالة ارتفاع الضدين اذا لم يكن

نقص

لها ثالث **قوله** فسعى العبد عنده قال بوضيعة به الاعتقاد
 يتجزئ حتى لو اعتنق سقيا من عبدا لا يعتق الكل ولا يعتق الملك
 في الباقي حتى لم يكن له أن يملكه الغير ولا أن ينفقه في ملكه أن يصير
 كالمكتات حتى كان أحق بكاسبه ويخرج إلى الحرية بالسعاية
قوله فان قلت لم لا يجوز أن يكون مملوكا آه قال في التسليم
 الترقى بطلان بكنية المال لأن الرقيق مملوك لا يملك المال
 لأن المملوكية والمالكية تنبئ عن العجز والتبذل والمالكية عن القدرة
 والكرامة فيستأنفان وليس المراد أنه مملوك من حيث أنه مال فلا
 يصير المال حتى يرد عليه أنه لم لا يجوز أن يكون مملوكا من جهة أنه
 مال مستذل والمال من جهة أنه آدمي كرم انتهى به يظهر ضعف
 يحيى من تضعيف الجواب **قوله** فيهم ذلك جواز
 التسري بخلاف المذبر إذا لم يوجد فيه شيء من آثار الحرية
 لأن منافعة المولى لآلته أو بدنية الآما استثنى منها في سابق القول
 البدنية كما سيجي **قوله** لأن القدرة التي يحصل بها الصوم
 أو صلوة الفرض المراد بالصوم أيضا هو الصوم الفرضي وكان
 من قبل الكفاءة ثم استغنى التقييد به لما أن ظهور الثمرة
 إنما هو على ذلك حيث يلزم عليه حجج آخر لا أنه إذا لم يستغن
 يقع ما إذاه فرضا ولو قال بخلاف الفرض إذا حج حيث
 يقع حجة عن الفرض لا يجب عليه لأعادة إذا استغنى كما في
 شرح المعنى لشرح الدين الهندى كان أوضح **قوله** ليس للمولى
 بالاجماع بل العبد فيها منقضى على أصل الحرية **قوله** فليس أهلية

ملك الميمى كذا في النسخ وأصوب بالواو **قوله** حتى لا يملك
 العبد آلا امرأتين حرتين كانتا أو متين **قوله** سواء كانت
 العتمة وهي عبارة عن حرمة تعرضه بالاملا ف **قوله**
 أو مقومة وهي التي توجب الضمان والاثم ثم أن كان
 التعرض عمدا فالضمان هو لفصاض وإن كان خطأ فالدية
 والاثم يرتفع في العصمتين بالكفارة أو كان خطأ والتوبة
 والاستغفار إن كان عمدا **قوله** ينقص منها عشرة دراهم
 ولا يزاد على ذلك وإن كانت قيمته عشرين ألفا أو أكثر **قوله**
 وهي تحقق آه الظاهر تذكير لضمير لانه عائد إلى الحال لا إلى الملكية
 كما تبضح من سياق الكلام **قوله** فالأولى منفقة في العبد يحيى
 في الجملة لا بالكلية حتى يرد عليه في التحقيق بل في عامة الكتب
 من أن مالكية المال لم تزل عن الملكية فأنها شئت بأمرين
 ملك الرقبة وملك الحرف والعبد وإن لم يكن أهلا لثا
 فهو بل لثا في كيف هو مدار الفرق بين العبد والمرأة حيث
 ينصف في المرأة دون دية **قوله** فيجب أن ينقص عن
 الحر قيمته أي عن دية الحر **قوله** وقد وجدت المسألة
 في المعنى لأهل العلم الذي ينسب عليه القصاص هو كونه متحلا
 لا مائة الله إذا التحل والآداب لا يمكن إلا بالبقاء والبقاء
 لا يتحقق بدون العصمة **قوله** هذا إشارة إلى جواب
 آه هذا مأخوذ من شروح فتح لا يمكن المعنى لكن عبارة عنها
 ذلك بخلاف عبارة المصنف بل هو لفرع أيضا على كون العبد

وذكر أن أحد من أصحابنا
 الظاهر أن المرأة لا يملكها
 العبد فأنه أحد المالكين
 بالحق المال غير منفقة بالكلية

مثل الخ في العصمة بقي ههنا شيء وهو ان جلال الدين التتالي
قد صرح بان قول المصنف وانه بالحدود والقصاص في نفي
على ان الرق لا ينافي ما يكتبه غير المال من الدم والجنوة وعلى
بني بني ان يعتم الكسارة في قول المصنف وهذا مما فسر
الشارح في قد بر **قوله** يدل صحة آمان كما ذون في القبال
احترز به عن الماذون في التجارة فانه لا يصح امانه كما لا يصح
آمان المحرور **قوله** اي صح اقرار الماذون بالسرقة آه قال
في التحقيق اي صار اقرار العبد بالسرقة المستهكة مازونا
او محجورا فتعبد الشارح بالماذون ليس كما ينبغي **قوله** اراد
بالسرقة السرقة كذا في النسخ والقول المبرور كما لا
يجوز **قوله** قطع ويرد ولا خلاف فيه **المض** **قوله**
ببصر المال الذي هو محل قضاء الدين مشغولا بالدين فيجوز
قوله كما لم يبر فيه تساؤل لان ما عبارة عن التعريف **قوله**
لولا النص وهو قوله عليه الصلوة والسلام آه فيه ما فيه الصوم
بتأدي الجذب والجنابة على كل حال على ان النص المذكور
لا يتعلق بالمحدث والجنابة والقصوب ان يقال يجوز ان
يتأدي مع الحيض والتفاسر ايضا لولا النص في الكشف
ولعله ساقط من قوله **الموت** **قوله** والاربع ما شرع
لجانه لكن لا يصلح الحاجة الميت فيه تأمل وتواضع على القول
والاربع ما لا يصلح الحاجة الميت لكان اصوب **قوله** وقد
سقط المطالبة ههنا يغنيان ثبوت الدين ووجوده

انما يعرف بالمطالبة وقد سقطت ههنا فاعلم ان الدين كان ساقط
قوله قال بعض الشارحين ههنا قسم آخر وهو ان يكون
آه في القسم المذكور في كثير نسخ المتن ايضا بهذه الغاية
وما شرع صلة لعل الا ان يوصي فيصح من ذلك وكلامه ما
الشارح قاطبة على تلك النسخة وهي موافقة لما في اصول
فخر الاسلام ثم ان صاحب الكشف فسر ما شرع عليه بطريق
الصلة بما ذكره عليه اوردته الشارح ولعل القبول
الاقتضار في تفسيره على نفقة المحارم وهي مستبدا خلة فيما
سبق لان كونها من لغز غير مضمون فيخلص الكلام عن النكرار
قوله لانه حاجته اليه اقرب من حاجته الى الميت لظاهر
في العبارة الى خلافه لو ارث عنه في المال كما في التحقيق
قوله اي يقبض الكتابة بعد موت المالك عن وفاء
وهو ذم على وابن مسعود رضي الله عنه عن ابي عبد الله وقال
زيد بن ثابت بنفس الكتابة وبه خذ الشافعي وانما قد
يكونه عن وفاء لانه لو مات من غير وفاء فانه يموت عبدا
لكن لا ينفسخ العقد حتى لو تبرع به انسان صح وعق قبل
موته كذا في التقرير **قوله** كقوله عليه الصلوة والسلام
ان تدع ورثتك اغنياء آه الغاية جمع عايل مع المحلج
من عايل عيلا وعيلة اي فقروا في القاموس يقال
تكففت السائل سئل بكفه **قوله** ما يؤذيه في اهله
اي ما يؤذيه في حال عياله كائنا بين اهله **قوله** وهو عن

قال في المغرب انما راحلته ومنه ادرك ثاره اذا قتل فاحتمل
والظاهر ان قوله وتشفى العطف على درك النار في
عبارة المتن كقوله ولا بقا الجحوة على لا وليا ولو كان
ايضا نكر راحلته كان بعد عن الاستنباه **قوله** ولا
بقا الجحوة على لا وليا آه اذ لو لم يقبل القاتل بصير قاصدا
قتلهم وجرا عليهم **قوله** وقال لو خيفة بكبر قلاته آه يريد
بذكر هذا المسئلة ههنا تايد كون الاستنباه تصرفا في الص
حقه اذ لو كان تصرفا في حق الصغير لما جاز ذلك كما اشير اليه
شرح المص **قوله** او بعفو لبعض قال في بعض الشرح
او بعفو بعض الرثة او عفو بعض الدم وعبارة الشارح
محمدا **قوله** من عقل زوجها أي دين **العوارض المكنية**
ومنها **الحمل** **قوله** لكونه خارجا عن حقيقة الانسان
عليك ان هذا علمه كجعله عارضا وقوله اولانه لما كان
قادرا على ازالته آه علمه كجعله مكنيا فذكر ما في قول احد
خصوصا با والفاصلة ليس كل من يبيع **قوله** كذا ذكره
المص في شرحه وهو مخالف لما نقل من شيخ الاسلام وكذا
ذكر في الهداية وغيره وقد يقال يمكن التوفيق بحمل
ذكره المص على افتاءه فقيه الفساده لا مطلقا **قوله** ولا
لا يكون عذرا في لاقوة وجه التقييد بالاقوة غير ظاهر كقوله
قتلهم على المسلمين ويضنون بالغا دل **قوله** واذا لم يكن منفعة
المنفعة بالخراب جمع مانع وهو في غير منفعة محرمة ويسكن في

الظاهر هو الشارح الهند
ذكره في شرح المصنف
س

من منبغة من عشرته كذا في القاموس **قوله** ثبت لها الخبار ان
شارت قامت مع زوجها وان شات فارتقت ويسمى هذا جبا
العتاق **قوله** كان اجل عذرا حتى كان له مجلس العلم بعد
ذلك **المسكر** **قوله** لتذا وحرل في الشرب
بقصد كرفاته حرام وهذا ذكر في المبسوط ولا بأس بان يذكر
الانسان بالسج فاذا اراد ان يذهب عقله به فلا يجزى
ان يفعل ذلك لان الشرب على قصد كرفاته حرام كذا في شرح
المعنى لشرح الدين الهند **قوله** بالقتل او بقطع العضو متعلق
بالمكره في عبارة المتن **قوله** يعني ان تكلم السكران بكلمة كفر
لا يكلم بكفره هذا استحسان وفي القياس هو قول ابو يوسف
يصير مرتدا وتبين من امراته **قوله** وانما قيد الاقرار بالجدو
لانه لو زناه في سكره آه لا يذهب عليك انه ليس لهذا
الكلام محل صحيح فان المسئلة المذكورة لا اقرار فيها
قال في التحقيق واحترز بقوله الاقرار بالجدو عن مباشرة
سبب الجدة فانه مواخذ ما فعلا له حتى لو زناه في سكره جذا
صحا **الضرر** **قوله** وحلل ايضا لان قوله آه يجوز ان
يكون من باب الميل الى المعصية فانه في العطف شائع وذلك ان
قوله ان يراى بالشئ ما لم يوضع له يفهم منه ان لا يراى بالشئ
ما وضع له فيصح العطف بهذا الاعتبار **قوله** لانه اذا
بغنى المستعمل بطلاق لفظ المسبب على السبب **المنجدة**
قوله وهي ان يلجأ الى ان تاتي آه كذا في المغرب

ثم قال وبيع التلجئة ما ألجئ إليه الإنسان بغير اختيار
 وذلك ان يخاف الرجل السلطان فيقول لا خرافتي
 اطهر ان بعت دار منك وليس بيع في الحقيقة وانما هو تلجئة
 ويشهد على ذلك قال في المبسوط معنى قوله ألجئ اليك داري
 اجعلك ظهرا لا تمكن بك من صيانة ملكي يقال ألجئ فلان
 والجا ظهر الى كذا والمراد بهذا المعنى وقيل معناه انا ملجأ
 مضطر الى اباشره من بيع معك ولست بقادر
 حقيقة ثم ان ضمير الفاعل في ياجبك ينبغي ان يكون الى امر
 من الامور او شخص من الأشخاص وليس الى احد المتعاقدين كما
 هو متبادر من مثله لفساد المعنى اذا لا كما ليس منه
قوله لان التلجئة انما تكون عن اضطرار بشئ يخاف منه
 البائع بخلاف الهزل فانه قد يكون عن اضطرار وقد يكون بدو
 قال في الشرح الاكمل ولان التلجئة تكون بناء على المواضعة
 السابقة والهزل قد يكون سابقا وقد يكون مقارنا وكذا التلجئة
 تكون في الاموال والهزل بحرر في الاموال وغربا كالسكاج والظن
 ولغاف بقي هناك كلام وهو ان الهزل اذا كان اعم كان التلجئة
 انواع في كلامهم ركيكا جدا كقولك لان كل حيوان اكلهم
 الا ان يقال التلجئة انما هو في المفهوم يعني ان التلجئة في مفهوم
 كالهزل مرقب منه فيكون في حكم التعريف اللفظي او بزيادة الهزل
 احد قسميه بقرينة المقام **قوله** والظاهر انها سواد في الاصطلاح
 لكن ينافي كلامهم على الفرق حيث افرد كل واحد منهما بالذكر

كان يقول بعثها
 ما زلت

وقال التلجئة كالهزل مرا تفقها ان يثبت العقد على
 المواضعة لوقال على ذلك المواضعة انما يثبت العقد كما في كلام
 البعد عن التلجئة **قوله** لعدم الرضا لوقال لعدم الاختيار
 كان أولى لانه انما يقع عن ملك لا عدم الرضا كما في المشرع
 من المكرة فانه يملك بالتبعية لوجود الاختيار وان لم يوجد
 الرضا كذا في التلويح **قوله** بخلاف سائر البيوع الفاسدة
 يثبت الملك فيها بالتبعية **قوله** وهو يمنع ثبوت الملك
 في البيع الصحيح ففني الفساد أولى كذا في التحقيق فيه
 نظرفان ما نحن فيه ليس فيه خيار الشرط بوجه من الوجوه
 على ان لفساد انما يشار من بناء العقد على الهزل لان
 العقد فاسد قبل ان يعلت خيار كما هو مؤدى الكلام
 المذكور فتر **قوله** يكون قبوله شرطا في البيع في
 في البيع بالقبول يصير كانه قال بعتك بالقبول على ان
 لا يملك احد الطرفين ففسد البيع لان الشرط المذكور
 ليس من مقتضيات العقد وفيه نفع لاحد المتعاقدين
 اولها **قوله** لان هذا بيع بلا مشن لانها قصد الهزل
 باستمها ولم يذكر قبل العقد بل بشرط ذكر البدل فيه ففني
 العقد بلا مشن **قوله** لان اعتبار المواضعة فيه عدم
 المستمى لان العمل الهزل يقتضي ان لا يكون الدان برئنا وان
 الدراهم ثمننا والتمن ما يكون مذكورا في العقد والدراهم
 مذكورة في العقد فلو اعتبرنا مواضعها لوقع البيع بلا مشن

في العقد ما قصدا
 ان يكون ثمننا ولا يكتفي
 بالذكر

قوله انما لا يحمل الفسخ فيه فية **قوله** والظاهر ان يقول فيها
 وقع فيه الهزل كما قال فيما سيجي **قوله** وانما كان المقصود
 هذه الامور لما لا لا يجب له هذا دليل اني استدللا
 بالاثار على المؤثر وكذا قال يدل على كون المال مقصودا في هذه
 الامور انه لا يجب له ان كان اوضح **قوله** حتى لو شرطا لم يلحق
 الحب اطلاقا **قوله** اذا قال الرجل لامرأته انت طالق
 على الف درهم على انك بائنا ثلثة ايام فقلت قبلت
 فعند ما يقع الطلاق ويترجم المال وعنده ان ردت الطلاق
 في ثلثة ايام بطل الطلاق وان خارت ولم تزد حتى
 مضت المدة فالطلاق واقع والالف لازم كذا في
قوله بل توقف على اختيار المال اي على اختيار
 المرأة الطلاق بالمال المسمى بطريق الجدة واستقاط الهزل
السف **قوله** هذا معطوف على محذوف تقديره ان
 كان غير مشروع باصلا **قوله** اي ان وصليته والواو
 الداخلة عليها للعطف على مقدمه لكن الوجود في النسخ وان
 كان غير مشروع بالواو والصواب استقامتها لان هذه
 الجملة معطوف عليها **قوله** وفي هذا القول سارة
 الى الاصطلاح يعني بتعيين ان المراد بالعمل المخصوص
 وذلك ان ان كان جميع المحظورات سفة حقيقة الا
 ان السفة اندر الحكم في النسخة وتعلق به الاحكام من
 منع المال ووجوب الحجر هو السرق والتبذير ولم يعمم هذا

ان كتاب معصية اخر مثل شرب الخمر والزنا والسرقة وان
 كان ذلك سفيها حقيقته كذا في التحقيق **قوله** يعني اذا
 بلغ الانسان سفيها يمنع ماله عنه باجماع العلماء وخلقوا
 في حجر من صار سفيها بعد البلوغ فجزاه ابو يوسف ومحمد
 كذا في التلويح **قوله** وان لم يونس منه الرشد وذلك
 نادر وكذلك لم يكن مدارا لاجتها وفان سن الجدية
 لا ينفك عنه غالبا **قوله** لكونها مدة بصير الانسان فيها
 جدا لان اقل مدة البلوغ اثني عشر سنة واقل مدة
 الحمل نصف سنة **قوله** لان السفة مبذر في ماله اه لكنه
 كالهازل فان كلا منهما يخرج كلامه على غير منهج كلام العلماء
 لا لقصان في عقده **السفر** **قوله** وفي تأخير وجوب
 الصوم فيه وتصوب وجوب الصوم اداء لان النفس
 الوجوب ينشأ بشهو الشهادة لا محالة **قوله** اي الرخصة التي
 تتعلق بها احكام السفر وجب الاحتياج الى هذا القول
 غير ظاهر نعم لو قال اي احكام السفر من حيث الرخصة
 كان له وجه **الخطا والاكراه** **قوله** يقع به الطلاق
 عندنا قضاء لا ديانة كذا في فتح القدير **قوله** او الام
 الرضا ولا يفسد الاختيار قال بعض الافاضل عند هذا
 القسم من الاكراه ثم القول بوجود الرضا فيه مشكك
 فان من يقول بانه اكراه يقول بتفناء الرضا عنه فضا
 المنا غير مصيب فيما فعله انتهى لكن المصنف في ذلك اثر

وان كان ذلك لا يخرج من المأذون
 لفسد الاختيار ما يقع له الحكم من
 الرخصة ان تبايع الزوجين

هو الولي خير ذكره
 في المرأة ولما ذكره

فصل في ما لا يكره
من الأكل والشرب
والاستنجاء
والغسل

فصل في ما لا يكره من الأكل والشرب
عليه لعل اعتباراً بغيره في الجملة
مستبعد ويكون المعبر في الإكراه عدم تمام الرضا لا اعتدائه
قوله أي يقيم المكرة أو معناه يقصد المكرة بحسب المكرة
أو بغيره كذا في الكشف **قوله** أو زوجة أو أجنبية وكذلك كل
ذي حرم محرم كذا في الكشف **قوله** اعلم أنه لا حاجة
إلى ذكر الإكراه كذا في كشف الآفة أجاب عنه صاحب التلويح
بأن المراد بالإكراه أنه يجوز له الفعل ولو تركه وصبر حتى
فعل لم يأن ولم يوجر وبما ترضيه أنه يجوز له الفعل لكن لا يوجر
حتى قبل بوجر عملاً بالغربة انتهى وفي بحث فان حجة
توقف على وجود قسم يجوز فعله وتكون لا يؤثم
ولا يوجر عليه وهو ممنوع ومثال هذا القسم في وضوح
بل في غاية الكتب هو الإكراه على أكل طعام وقطع
صاحب الكشف بأن الصائم إذا كان مسافراً يأنم
على الترك وإن كان مقيماً بوجر عليه فذكر **قوله** ولم يوجر
في الإكراه ما تبنا وي إذا قدم عليه ولا امتناع عنه
عند الإكراه في الأثم والقصور وعدمهما بمعنى أنه لا يترتب
على شيء منها ثواب ولا عقاب أنت خير بما فيه من التشوش
وغاية ما يقال في التوجيه أن ذكر التمسك في الأثم وفي
الثواب سطر ادعى كرهه توطئة والمقصود بالذكر عدمه فإل
في الكشف ولا يوجد ما لا يتصلح بفعله ثواب ولا يترتب عقاب
انتهى ثم أنه لا يذهب عليك أن القسم الذي جعله في



بعض ما لا يكره
من الأكل والشرب
والاستنجاء
والغسل

في التردد بخاصة حيث قال إن كان إباحة فعل المكرة عليه
وعدم الأثم في الصبر على الامتناع عنه آفة بصرف عليه
على قوله إن يقال لا يتصلح بفعله ثواب ولا يترتب عقاب
الآن يقال إن المراد بعدم الأثم في الصبر عدم الأثم مع ثواب
وهو حق لأن مثالاً لخاصة في غاية الكتب هو الإكراه
المكر على الإنسان وقد صرحوا بأن المكرة عليه في صبر حتى قبل
يكون مأجوراً وكذا الإكراه على أكل طعام الصوم إذا كان مقيماً
فإنه أيضاً لو صبر حتى قبل يكون مأجوراً ذكره صاحب الكشف
قوله أي حكم الفعل على المكرة بوجر بفعله ما يتم لقوله
كما لو كره على الزنا لا يجب الحد إذا كان الحد بالمعجى
وأما إذا كان بغير المعجى فيحد **قوله** لأنه لا يمكن أن يحمل المكرة
خاصة للطعام لأن ضمان الغصب لا يجب إلا بآثاره بالملك
ولا يتصور الآزار له ما دام الطعام في بدن أو فمه **قوله**
وفيه فساد الفرائس إن كانت المرأة منكوبة الغير
قوله وضمان النسل إن لم تكن المرأة منكوبة الغير
ولهذا سقط الأثم والحد عنها كذا في الكشف وفيه أن الإكراه
إذا كان ملحقاً بالقتل وقطع العضو يسقط الحد عن الرجل
كما تروننا وإنما الفرق بين الرجل والمرأة في الإكراه بغير
المعجى حيث يسقط الحد عنها لأنه فلا يلزم آخر الكلام
بأنه ولو ثبت أن صاحب الكشف قرر المسئلة بسطر
على قلبه **قوله** بأذن صاحبه الصبر لما لا يغفره لا وفي

حيث قال في الأثم
بأنه لا يترتب عقاب

فالأولى أن يذكر ذلك بعد قول ألمم كنسنا والغير
 هذا آخر ما تبسرا بآراده من نتائج الآفكار . عند الشغل
 بمطالعة شرح الكنار . والله محمد على نعمة الاتمام . على
 نبية المجتبي . الصلوة والسلام . وعلى له وعترته وطحنا .
 المتشرعين بشرعه . ولنا ذرين بأدابه . ورضى الله عنا
 ممن تبعهم من العلماء الأجبار . والآئمة
 البررة الكبار . خلصنا الله
 تعالى من هول يوم .
 الفسنة شفا عة .
 هؤلاء المطففين .
 الكرام .



وقع الفراع من نجر هذا النسخة الشريفة علي يد
 الفقير إلى عفو غفر الذنوب اقل عباد الله محمد حليل
 عفا عنها بمنه وكرمه سيئرا العيوب في البوا
 الخا من خجادي الاخرة حسنة
 الهمة التوبة عليه افضل
 التسليم والتحية
 كتب هذا الكتاب
 بناسف سبعان
 من فضة الاسلام
 بالاصح
 خزانة الله
 خير الخصال

Süleymaniye Kütüphanesi			
KİTAP	AMCA ZADE	HÜSEYİN PASA	
YERİ			
Eski No	156		

